التطورات الداخلية في الحجاز وعلاقاته الخارجية

(١٨٠٣-١٨٥٨)

تأليف

د/ نزار علوان عبد الله

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾

صدق الله العظيم

{الإسراء/٨٥}

المقدمة

نطاق البحث وتحليل المصادر :

منذ عام ١٥١٧ والحجاز يشكل جزءاً من الدولة العثمانية، وإن السلطان العثماني بحكم ذلك أصبح حامي الحرمين الشريفين، وهي حماية تمثل أحدى وظائفه الرئيسة، لكن السلطة المحلية كانت بيد أمير يتم اختياره من بين أحفاد النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) من الأشراف.

ورغم المكانة الدينية التي كان يحظى بها الحجاز في العالم الإسلامي قاطبة، بصفته قبلة المسلمين ومحط أنظارهم لأداء فريضة الحج، إلا أن تاريخه في العهد العثماني لم ينل حظه من دراسات الباحثين مثلما نالته أرجاء الجزيرة العربية الأخرى، ولعل اعتقاد هؤلاء بقلة المصادر التي تبحث فيه من بين الأسباب التي حملتهم على العزوف عن دراسته، مما أدى إلى إيجاد ثغرات في تاريخ الحجاز الحديث، فكان لابد من دراسته وتناول موضوعاته بشكل أوسع، أملا في الوصول إلى جانب من الحقيقة التاريخية وكشف النقاب عما أغفله الآخرون ضمن دراسة علمية تستهدف فهم البناء السياسي لأسر الأشراف الحاكمة ومدى تفاعلها مع التأثيرات الداخلية والخارجية على الحجاز.

ولعل ذلك يعد المبرر الأول لاختيار موضوع (التطورات الداخلية في الحِجاز وعلاقاته الخارجية (١٨٠٣-١٨٥٨)) لبحثه ضمن دراسة أكاديمية مستقلة تسهم في الكشف عن هذا الجزء من تاريخ الجزيرة العربية من أجل تسليط الضوء على تاريخه الحديث، آخذين بنظر الاعتبار عوامل عدة أبرزها:

١. عدم وجود دراسة متخصصة بهذا الشأن ضمن الحقبة المعنية بالموضوع.
٢. الرغبة في التعرف على أوضاع الحجاز الداخلية ضمن مدة الدراسة والخوض في ثناياها.
٣. طبيعة القوى السياسية التي لعبت دوراً مؤثراً في تاريخ الحجاز بين عامي(١٨٠٣-١٨٥٨) كانت عاملاً مشجعاً في التطرق لهذا النوع من الدراسات التاريخية.

احتوت الدراسة على: مقدمة، وأربعة فصول، وخاتمة، وعدد من الملاحق، وقد تناول كل فصل موضوعاً قائماً بذاته دون إغفال للترابط مع غيره من الأحداث، ليشكل منها قوام البحث وهيكله والإطار العام له.

كرس الفصل الأول لدراسة أوضاع الحجاز الداخلية وعلاقاته الخارجية حتى عام ١٨٠٣، تناولنا في مبحثه الأول خضوع الحجاز للحكم العثماني منذ عام ١٥١٧، والصراعات الأسرية التي تنشب بين الأشراف أنفسهم، فيما تناول مبحثه الثاني علاقات الحجاز مع القوى العربية والأجنبية حتى عام ١٨٠٣، وتبيان العلاقة بين الأشراف وسلاطين الدولة العثمانية وولاتها في جدة والشام ومصر.

وبحثنا في الفصل الثاني التطورات الداخلية في الحجاز بين عامي (١٨٠٣-١٨٥٨) وفيه تم إبراز أهمية دور الأشراف في الأوضاع الداخلية ومدى مكانتهم الروحية والسياسية بين الأهلين والسكان، وطبيعة علاقاتهم مع القوى القبلية المنتشرة في أرجاء البلاد المختلفة، بينما تناول المبحث الثاني النزاعات المستحكمة بين الأشراف من أجل الوصول إلى الإمارة، وكيف أسهمت تلك النزاعات في إضعاف سلطة الأشراف في إدارة الحكم وإشاعة حالة من عدم الاستقرار في عموم الحجاز.

وتضمن الفصل الثالث علاقات الحجاز الخارجية مع القوى العربية بين سنوات(١٨٠٣-١٨٥٨) تناول مبحثه الأول طبيعة الصراع الحجازي النجدي وسيطرة السلفيين على الحجاز منذ ١٨٠٣ وحتى عام ١٨٥٨ ، وتأثير ذلك سلباً في أوضاع الحجاز السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واختص المبحث الثاني بالعلاقات الحجازية – المصرية ودور محمد علي باشا في استرجاع الحجاز من نفوذ آل سعود وتحويل منصب شريف الحجاز إلى مجرد لقب فخري بعد أن أصبح سيد البلاد الفعلي متبعاً في ذلك أسلوب الإدارة المركزية في الحكم من خلال حاكم عام الحجاز، وعالج المبحث الثالث علاقات الحجاز مع أمراء عسير وكيف أسهم الأشراف في قيادة الحملات العثمانية ضد عسير وتطور نفوذها السياسي في المنطقة، الأمر الذي أدخل الطرفين في صراع شبه دائم طيلة سنوات النصف الأول من القرن التاسع عشر. أما المبحث الرابع فقد ناقش تطور العلاقات التاريخية بين الأشراف وأئمة اليمن بحكم التقارب الجغرافي بينهما، فضلاً عن عوامل اجتماعية

وثقافية أخرى، بينما اختص المبحث الخامس بدراسة علاقات المودة والاحترام الدائم بين سلاطين المغرب والحجاز القائمة على أسس دينية وثقافية بحتة عبر قوافل الحج والهدايا المختلفة.

في حين أكد الفصل الرابع على علاقات الحجاز الخارجية مع القوى الأجنبية بين سنوات (١٨٠٣-١٨٥٨)، استعرض المبحث الأول منه العلاقات الحجازية – العثمانية التي اتسمت بعدم الاستقرار طيلة فترة الدراسة بسبب رغبة الأشراف في تحقيق الاستقلال التام لحكمهم على البلاد بمعزل عن سياسة الدولة العثمانية، مقابل رغبة الباب العالي لتأكيد هيبته على الحجاز بصفته حامي الحرمين الشريفين، متبعاً في ذلك سياسة أكثر مركزية في التعامل مع أشراف الحجاز، لاسيما بعد الانسحاب المصري عام ١٨٤٠، وبين المبحث الثاني العلاقات الحجازية – البريطانية من خلال رغبة بريطانيا في السيطرة على سواحل البحر الأحمر، ولذلك أبدت اهتماماً متزايداً لمد جسور التعاون مع أشراف الحجاز لمواجهة النفوذ الفرنسي القائم في المنطقة، بينما تناول المبحث الثالث العلاقات الحجازية – الفرنسية، من خلال الإشارة إلى محاولات فرنسا الجادة لتأكيد مكانتها في الحجاز ونفوذها بوسائل عدة، في خضم اشتداد تنافسها مع بريطانيا في السيطرة على سواحل الخليج والجزيرة العربية.

وكما يقتضي منهج البحث التاريخي، كرست خاتمة الأطروحة لعرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها في البحث.

واجه البحث صعوبات عدة، لعل أبرزها ندرة الوثائق غير المنشورة وعدم توفرها في العراق، ومع أن الباحث حاول الحصول عليها عن طريق المراسلة مع دارة الملك عبد العزيز، والدكتور محمد موسى القريني في المملكة العربية السعودية، والدكتور زكريا قورشون رئيس قسم التاريخ في كلية الآداب بجامعة مرمرة في تركيا، إلا أنه لم يلق أي تجاوب من الأطراف المعنية بهذا الشأن، كما واجهتنا صعوبات أخرى تتعلق بقلة المترجمين المتخصصين باللغة العثمانية لترجمة بعض المصادر التي اعتمدتها الأطروحة.

تطلب البحث الرجوع إلى المصادر والمراجع لأهميتها في أغناء فصول البحث بمعلومات قيمة منها مصادر أولية تحتل المخطوطات مكان الصدارة فيها على أساس أن كتابها عاصروا جانباً من الأحداث ذات الصلة بموضوع الدراسة تأتي في مقدمتها (مخطوطة شرفاء مكة) وهي محفوظة في المركز الوطني للمخطوطات في بغداد، وتتبع أهميتها من تناولها النزاعات الأسرية بين الأشراف في العقد الثالث من القرن التاسع عشر، كما أسهمت المخطوطات النجدية لمؤلفها مقبل بن عبد العزيز الذكير بتزويد البحث بمعلومات مهمة عن العلاقات الحجازية–النجدية والحجازية–العسيرية، وهي تقع في ثلاثة أجزاء، وتعد مرجعاً مهماً لدراسة أحوال نجد والحجاز وعسير في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

ونظراً لأهمية الوثائق في تسليط الضوء على فهم الحقائق التاريخية للوضع القائم في الحجاز إبان مرحلة الدراسة، ارتأى الباحث الأفادة من الوثائق العثمانية المنشورة، وأبرزها (وثائق شبه الجزيرة العربية في عصر محمد علي) بجزأيها الأول (١٨١٩–١٨٤٠) والثاني (١٨٠٧–١٨١٩) ، وهي محفوظة بدار الوثائق القومية في القاهرة، قام بإعدادها وتبويبها الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، وتعد من أهم المصادر لدراسة تاريخ الجزيرة العربية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وهي عبارة عن رسائل صادرة من محمد علي باشا إلى ولاته في مناطق الجزيرة العربية من محافظين وموظفين يعملون في الإدارات المختلفة، إذ كان يرسم لهؤلاء جميعاً الخطط المختلفة لسياسته القائمة في المنطقة.

كما استعان الباحث بالوثائق التي نشرها الدكتور سنان معروف إغلو تحت عنوان (نجد والحجاز في الوثائق العثمانية) بالاعتماد على أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول، وتكفي الإشارة إلى أن تلك الوثائق تكتسب أهميتها من كونها تشكل المكاتبات الرسمية وغير الرسمية المكتوبة بأيدي المسؤولين والأطراف ذوي العلاقة المباشرة بالحوادث اليومية التي لا تحمل غاية مسبقة لتضليل الحقائق.

ويقيناً فقد مكنت الوثائق أعلاه الباحث من الإطلاع على جوانب عدة من تاريخ الحجاز السياسي من مختلف مناحيه السياسية والاقتصادية والاجتماعية،

وزودته بمعلومات مهمة غطت معظم فصول الأطروحة كانت كافية لفهم الأحداث والمجريات التاريخية التي تناولتها الدراسة.

استعان الباحث أيضاً بالوثائق البريطانية المنشورة، لعل أبرزها سجلات الحجاز (Records of Hijaz ١٧٩٨-١٩٢٥) التي تقع في ثمانية مجلدات محفوظة في بيت الحكمة ببغداد، وهي معنية بشؤون الحج وأوضاع الحجاز الداخلية وغيرها من القضايا التي تخص القبائل العربية والملاحة في البحر الأحمر،أفاد الباحث منها في تغطية جانب من العلاقات بين الحجاز وبريطانيا في العقد السادس من القرن التاسع عشر.

وهناك دليل بلاد العرب لدائرة استخبارات وزارة البحرية البريطانية (A Handbook of Arabia)، وهو كتاب جغرافي تاريخي يقع في جزأين، استعمل للأغراض العسكرية والسياسية، يدرس السكان والقبائل وأحوال المنطقة الحجازية والعسيرية، إذ يحتوي على معلومات قيمة عن الأوضاع السياسية في الجزيرة العربية، زودنا بأشارات ذات نفع في الفصل الثاني.

كما كان للرسائل الجامعية دور في إيضاح بعض الجوانب في الأطروحة، وفي مقدمتها رسالة نذير جبار حسين الهنداوي الموسومة (التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية للدولة السعودية الثانية في عهد فيصل بن تركي ١٨٤٣-١٨٦٥) ، وقد أرفدت البحث بمعلومات عن العلاقات الحجازية- النجدية.

أما الكتب العربية والمعربة، فقد شكلت الأساس لمعظم فصول الأطروحة، وانتهج الباحث الدقة والحذر في التعامل مع معلوماتها التاريخية، معتمداً في ذلك على الموضوعية والتجرد من الأهواء والميول نحو أي من الأطراف ذات الصلة بموضوع الدراسة، يأتي في مقدمتها كتاب المؤرخ أحمد زين دحلان (ت١٨٨٦) (خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام)، الذي يسلط الضوء فيه على تاريخ الحجاز والنزاعات المستمرة بين الأشراف منذ عام ٩٦٩م وحتى عام ١٨٨٣، كما يعطي صوراً لأشكال من النفوذ السياسي والديني الذي عرفته البلاد ما بين سلفي ومصري وعثماني وتأثير ذلك على أوضاع الحجاز الداخلية.

واستفاد الباحث من كتاب أحمد السباعي (تاريخ مكة دراسات في السياسة والعلم والاجتماع والعمران) وهو مكون من جزأين تناولا تاريخ مكة المكرمة منذ نشأتها حتى عام ١٩٢٥، ويعد من المصادر التي أرخت أحداث الحجاز وتطوراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ أقدم العصور إلى الوقت الحاضر.

وهناك كتاب الدكتور فاضل بيات (الدولة العثمانية في المجال العربي)، الذي يشتمل على جملة من الدراسات المهمة تتعلق بدراسة الإيالات العربية كلا على حدة، وكل مبحث منها يتضمن محورين أساسيين فيما يخص ملامح تاريخ تلك الايالات وتقسيماتها الإدارية، وقد جاء المبحث الخاص بالحجاز. بمعلومات غطت معظم فصول الأطروحة.

ومن الكتب المعربة التي اسهمت في إغناء البحث بوافر من المعلومات، كتاب (أمراء مكة المكرمة في العهد العثماني) لمؤلفه إسماعيل حقي أوزون جارشلي، والذي ترجمه عن اللغة التركية الدكتور خليل على مراد، زودنا بحقائق تاريخية مكنتنا من تجاوز الكثير من الثغرات لاسيما في الفصلين الأول والثاني.

ولابد من الإشارة إلى اعتماد الباحث على الكتب العثمانية، وهي تمثل سياسة الدولة العثمانية تجاه الحجاز، لعل أهمها ما دونه المؤرخ أحمد جودت باشا في كتابه (تاريخ جوت)، الذي يعد مرجعاً في التاريخ العثماني للفترة من (١٧٧٤-١٨٢٦) ويقع في اثني عشر مجلداً، لا غنى عنها، فضلا عن كتاب الرحلة الحجازية (حجاز سياحتنامه سي)، وهو مقدم من قبل سليمان شفيق بن علي كمالي إلى السلطان عبد الحميد الثاني، وكان مؤلفه قد زار الحجاز حاجاً عام ١٨٨٩ بصحبة والده الذي كان أميناً للصرة مما أتاح له تسجيل انطباعاته عن تلك البلاد في رحلته.

كما اعتمد الباحث على عدد من الكتب التركية منها كتاب الدولة العثمانية (Osmanli) وهو مرجع مهم يتضمن دراسات تغطي الجوانب المختلفة لتاريخ الدولة العثمانية، اشترك في إعداده مئات من المتخصصين في التاريخ العثماني بإشراف الدكتور خليل اينالجك، صدر في أثني عشر مجلداً ضخماً عن دار تركيا الحديثة عام ١٩٩٩ وقد استفاد الباحث من البحث المنشور في جزئه الأول للدكتور زكريا قورشون (Zekeriya

Kursun) وهـو يحمـل عنـوان (الإدارة العثمانيـة فـي ولايـة الحجـاز ١٥١٧-١٩١٩) (Osmanli Devleti Idaresinde Hicaz (١٥١٧-١٩١٩)

وقد اشتملت مصادر الأطروحة على الكتب الانكليزية المتخصصة بتاريخ الحجاز والجزيرة العربية أبرزها كتاب جيرالد دي غوري(Gerald De Gaury) (حكام مكة) (Rulers of Mecca) وهو كتاب يتناول تاريخ الحجاز منذ عهد الإسلام وحتى عام ١٩٢٥ غطت نصوصه معظم الفصول وبخاصة في توضيح نزاعات الأشراف الداخلية وعلاقاتهم بالعثمانيين في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

واستفدنا في هذا المجال من كتاب الدكتور صالح محمد العمرو (Saleh Mahammad Al-Amr)(الحجاز تحت الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٤) (The Hejaz Under Ottoman Rule ١٨٦٩ - ١٩١٤) وهو في الأصل أطروحة جامعية تقدم بها المؤلف إلى جامعة (ليدز) في بريطانيا لنيل شهادة الدكتوراه، تناولت حقبة مهمة من تاريخ الحجاز التي أعقبت انسحاب الجيوش المصرية من البلاد عام ١٨٤٠ وعودة الحكم العثماني المباشر لها.

وتأتي كتب الرحلات الأوربية من بين أولويات مصادر البحث منها كتاب الرحالة السويسري جون لويس بيركهارت (رحلات في شبه جزيرة العرب) الذي زار الحجاز عام ١٨١٤، وجاءت كتاباته تحمل وصفاً دقيقاً للأحداث التاريخية لأنه كان معاصراً لها، وهناك كتاب الرحالة الهولندي كرستيان هور خرونيه (صفحات من تاريخ مكة المكرمة) الذي زار الحجاز عام ١٨٨٤، ويعد مرجعاً للدراسات التاريخية لمختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بتاريخ الحجاز بدءاً من البعثة النبوية الشريفة وحتى نهاية القرن الثالث عشر الهجري.

ومن بين الرحلات المهمة رحلة الفرنسي شارلس ديديه (Charles Didier) (Sejour Chez Le Grand Cherif De la Mekka) الذي زار الحجاز عام ١٨٥٤، وهي تحتوي على معلومات مهمة عن الأماكن التي مر بها الرحالة المذكور انطلاقاً من السويس، ثم البحر الأحمر حتى انتهى به المطاف في الحجاز.

كما لا يفوتنا أن نذكر أن البحوث العربية والأجنبية المنشورة كانت عاملاً مساعداً في ربط الأحداث بعضها ببعض، كما أمدتنا بالكثير من المعلومات والاستنتاجات النافعة لمادة البحث منها على سبيل المثال بحث إسماعيل حقي أوزون جارشلي (I. Hakki Uzuncarsili) (عريضة والي الحجاز عثمان نوري باشا لعزل أمير مكة المكرمة الشريف عبد المطلب بن غالب) (Hicaz Vali Ve Kumandani Osman Nuri Pasa' nin Uydurma Dir Irade Ile Meke Emiri Serif Abdul Muttalib', Azletmesi) المنشور في مجلة بلتن التركية (Belleten) عام ١٩٤٦، فضلاً عن ذلك هناك بحث أبير (Abir) (الثورة العربية لأمير مكة غالب ١٧٨٨-١٨١٣) (The Arab Rebellion Amir Galib of Macca) المنشور في مجلة دراسات الشرق الأوسط (Middle Eastern Studies) البريطانية عام ١٩٧١ .

وكان لابد من الرجوع إلى الموسوعات والمعاجم لأنها تحتوي على معلومات مهمة شكلت جانباً من مصادر الأطروحة أبرزها معجم أشراف الحجاز في بلاد الحرمين، والأعلام لخير الدين الزركلي.

أخيراً أرجو أن أكون قد وفقت بهذا العمل المتواضع خدمة للدراسات التاريخية.

الفصل الاول

أوضاع الحجاز الداخلية وعلاقاته الخارجية حتى عام ١٨٠٣

١. التطورات الداخلية في الحجاز حتى عام ١٨٠٣

أ. الحجاز تحت الحكم العثماني

ب. أشراف الحجاز وسياستهم الداخلية

٢. علاقات الحجاز مع القوة العربية والأجنبية حتى عام ١٨٠٣

أ. علاقات الحجاز مع القوة العربية حتى عام ١٨٠٣

ب. علاقات الحجاز مع القوة الأجنبية حتى عام ١٨٠٣

١. التطورات الداخلية في الحجاز حتى عام ١٨٠٣ :

أ. الحجاز تحت الحكم العثماني:

توجهت أنظار العثمانيين نحو الحجاز بعد دخول السلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠) القاهرة عام ١٥١٧، وسقوط دولة المماليك في مصر وبلاد الشام لدوافع دينية وسياسية مهمة، في وقت غدت فيه الدولة العثمانية تشكل القوة الإسلامية الكبرى حينذاك، وتزايدت رغبة السلطان العثماني في حمل لقب خادم الحرمين الشريفين، كونه يمثل الوريث الشرعي للسلطان المملوكي في السيادة على المنطقة[١]، ومما يعزز ذلك ما أورده المؤرخ احمد بن زيني دحلان في قوله:((ان مولانا السلطان سليما لما استقر بمصر وتم له تملك الديار المصرية كما تم له تملك الديار الشامية اشتاقت نفسه إلى تملك الأقطار الحجازية ليقوم بخدمة الحرمين الشريفين فأراد أن يجهز جيشاً ويسيره إلى الحجاز وينتزعه من عمال السلطان الغوري...)) [٢].

ومن الجدير بالذكر أن إمارة مكة المكرمة مثلت أحد أهم أقاليم الحكم المملوكي في مصر[٣]، يتولى أمرها الأشراف[٤] الذين ينحدرون من صلب الامام الحسن بن علي بن أبي طالب (عليه السلام)،وعلى الرغم من تمتع هؤلاء بحكم ذاتي، إلا أنهم كانوا مضطرين للدخول تحت تبعية الدول الحاكمة في مصر كالأيوبية ودولة المماليك وإقامة الخطبة باسم سلاطينها، نظراً لأهمية مصر الدفاعية

---

[١] عبد الفتاح حسن ابو علية، دراسات في تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر، الرياض، دار المريخ للنشر، ١٩٨٦م، ص٣٤١ .

[٢] احمد بن زيني دحلان، الفتوحات الإسلامية بعد مضي الفتوحات النبوية، ج٢، مصر، مطبعة مصطفى محمد، ١٣٥٤هـ، ص١٦١ .

[٣] Hogarth, D. G, Arabia, London, ١٩٢٢, P.٩٤.

[٤] كانت أمارة مكة المكرمة عاصمة للحجاز حتى عام ٩٦٩م تابعة للدولة العباسية، ولما استولى الفاطميون على مصر عام ٩٧١م استقل الأشراف في مكة المكرمة، وهؤلاء يرجعون بنسبهم إلى النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وهم أربع طبقات: الموسويون، والسليمانيون، والهواشم، الذين تولوا الحكم للمدة من (٩٦٨-١٢٠٠) قبل ان ينتزعها منهم الشريف قتادة بن ادريس (١٢٠٠-١٢٢٠) وهو جد اشراف الحجاز الذين حكموا من عام ١٢٠٠ إلى عام ١٩٢٥. ينظر : خليل أدهم، دول إسلاميه، استانبول، ملي مطبعه، ١٣٤٥هـ، ص١٤٢-١٤٩؛ عبد الله عقيل عنقاوي، مكة في عهد الشريف قتادة الحسني (٥٩٧-٦١٧هـ)، كلية الآداب(مجلة)، جامعة الملك سعود، مج١٢، ع١، ١٩٨٥، ص٧٩.

عن الحجاز، فضلاً عن اعتماد الأخير على الأوقاف المصرية المحبوسة على اهالي الحرمين الشريفين[١].

وتشير المصادر التاريخية إلى أن تبعية الحجاز لمصر كانت تبعية تلقائية، بعد خضوع مصر للدولة العثمانية[٢]. وكان السلطان سليم الأول حريصاً أشد الحرص على بسط نفوذه السياسي على الحجاز مدركاً تمام الإدراك أن ضمه للبلاد المذكورة سيقوي من مكانته الروحية في العالم الإسلامي، ولاسيما بعد ان أصبح الشام ومصر تحت حكمه[٣].

مقابل ذلك سارع بركات بن محمد شريف مكة المكرمة (١٥١٢-١٥٢٤) للحصول على رضا السلطان سليم الأول وموافقته على تعيينه أميراً على مكة المكرمة وتوابعها معلناً ولاءه للعثمانيين[٤]. وبعث ابنه أبي نمي (١٥٢٥-١٥٨٤) إلى القاهرة لتقديم التهنئة للسلطان على فتوحاته حاملاً معه مفاتيح مكة المكرمة والمدينة المنورة والأمانات المقدسة الأخرى كالراية الشريفة والبردة الموجودة لدى الأشراف عارضاً عليه دخول الحجاز تحت حمايته[٥].

استقبل السلطان العثماني، أبي نمي بن بركات وأكرمه غاية الإكرام واحتفى به كشريف على الحجاز وقد أبقاه على شراكة والده في الإمارة، كما اذن له بقتل حسين الكردي صاحب جدة من قبل السلطان المملوكي قانصوه الغوري (١٥٠١-١٥١٦)، فضلاً عن إصداره فرماناً بتفويض الشريف بركات بن محمد حكم مكة المكرمة والمدينة المنورة وبقية الحجاز على شرط أن يعترف بسيادة الباب

---

[١] محمد أنيس، السيد رجب حراز، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة، المطبعة العالمية، ١٩٦٧، ص٣٠ .

[٢] عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي١٥١٦-١٩٢٢، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٥، ص٩٧ .

[٣] عبد المنعم الهاشمي، الخلافة العثمانية، بيروت، دار ابن حزم، ٢٠٠٤، ص٢٧٠-٢٧١.

[٤] دقتور رضا نور، تورك تاريخي، جلد٢، استانبول، مطبعه عامره، ١٣٤٢هـ، ص٢٠٧؛

Danismend, Ismail Hami, Osmanli Tarihi Kronoljisi ١٥١٣-١٥٧٣, Cilt. ١١, Turkiye, ١٩٤٨, P.٤٣.

[٥] محمد بن أحمد بن أياس الحنفي، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج٥، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦١، ص١٩٠.

العالي[١]، وضاعف له الصرة[٢] التي كان يبعث بها والده لأهالي الحجاز[٣]، لتصل إلى (٢٠٠,٠٠٠) دوقة[٤] (Duka)، وكان أول أمين للصرة في الحجاز من قبل السلطان سليم الأول عام ١٥١٧ هو الأمير مصلح الدين وقد أشرف بنفسه ومعه قاضيان على توزيعها بين مستحقيها من سكان الحرمين الشريفين، فضلاً عن مؤن كثيرة كانت تُعرف عند أهل الحجاز بـ(الصدقات الرومية) [٥].

ومن الضروري توضيح العوامل التي دفعت الشريف بركات بن محمد لإعلان ولائه للدولة العثمانية، لعل في مقدمتها إدراكه ان امتناعه عن ذلك سيؤدي إلى خلق

---

[١] أيوب صبري، مرآت الحرمين مرآت مكة، جلد ٥، بحريه، مطبعه سنده، ١٣٠٣هـ، ص٦٧٢-٦٧٣ .

[٢] الصرة : ومعناها كيس النقود دلالة على النقود التي اعتادت الدولة العثمانية إرسالها إلى أهالي ورؤساء العشائر من أوقاف الحرمين أو مصادر أخرى، وكانت ترسل في رجب من كل عام، ترفق بدفتر فيه قائمة بأسماء كل من يجب أن توزع عليه، وكان توزيعها يتم من قبل موظف حكومي يسمى أمين الصرة. لمزيد من التفاصيل ينظر: احمد فريدون بك، منشآت السلاطين، جلد ٢،استانبول، (د.مط)، ١٢٤٧هـ، ص١٠٣؛ خليل ساحلي اوغلو، مخطوطات عن الجزيرة العربية في مكتبة جامعة استانبول،الدارة (مجلة)، الرياض، ع٣، س٣، شوال، ١٣٩٧هـ/ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٧م، ص١٤٢ .

[٣] كان للحجاز مكانة خاصة لدى السلاطين العثمانيين الذين حرصوا منذ بداية حكمهم على الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الأشراف، وكان السلطان بايزيد الأول (١٣٨٩-١٤٠٢) وابنه السلطان محمد جلبي (١٤١٣-١٤٢١) من أوائل الذين أرسلوا الصرة إلى أهل الحجاز، كما أوقف السلطان مراد الثاني (١٤٢١-١٤٥١) محاصيل قرى منطقة (باليق حصاري) من أعمال انقرة على مكة المكرمة، فضلاً عن قيام السلطان محمد الفاتح (١٤٥١-١٤٨١) بإجراء مراسلات مع أمير مكة المكرمة عن طريق العالم الجليل محمد الزيتوني يبشره بفتح القسطنطينية عام ١٤٥٣ مرفقاً الصرة والهدايا القيمة مع رسائل البشرى لأهل الحرمين الشريفين. أما ابنه السلطان بايزيد الثاني (١٤٨١-١٥١٢) فقد خصص نصف الصرة إلى المدينة المنورة والنصف الآخر إلى مكة المكرمة وكانت في مجموعها تبلغ (١٤,٠٠٠) دوقة. لمزيد من التفاصيل ينظر : محمد فريدون بك، عيناً كجن اثر، جلد ١، ص٢٤١-٢٤٢ ؛

Hammer, Joseph Von, Osmanli Tarihi, Cilt.١, Milli Egitim Basimevi, ١٩٩١, P.٤٠٨-٤٠٩.

[٤] الدوقة : عملة كانت تستخدم في البندقية وفرنسا، وتسك من الذهب والفضة، وكانت هي الأكثر رواجاً بين التجار الذين يجوبون الديار العثمانية .

[٥] قطب الدين النهروالي المكي الحنفي، أخبار مكة المشرفة، ج٣، بيروت، مكتبة خياط، ١٩٦٤، ص٢٨٣-٢٨٩.

متاعب لبلاده، ولاسيما بعد انسحاب الحامية العسكرية المملوكية من جدة[١]، فضلاً عن حاجته الماسة إلى مساندة العثمانيين له في مواجهة الخطر البرتغالي المتفاقم على الحجاز، وللاستمرار في الإفادة من ريع الأوقاف المصرية المخصصة للحرمين الشريفين، باعتبار ان شريف مكة المكرمة لم يكن لديه ما يخشاه على نظام الشرافة المتبع في إدارة البلاد[٢]. طالما أن السلطان سليم الأول لم يهتم بالتدخل في امتيازات الأشراف مكتفياً بأن يذكر اسمه في خطبة الجمعة كخليفة للمسلمين[٣].

وهكذا التقت أهداف الشريف بركات بن محمد مع تطلعات السلطان سليم الأول التي فرضتها عليه نتائج انتصاراته وضمه الشام ومصر إلى ممتلكاته، فضلاً عن تصاعد الأخطار الأوربية التي كانت تهدد العالم الإسلامي بصفة عامة والبحر الأحمر والأراضي المقدسة بصفة خاصة[٤].

من جانب آخر أدى دخول الحجاز تحت السيادة العثمانية إلى تقوية مركزها كدولة إسلامية، وعد ذلك خطوة جادة لمد النفوذ العثماني على جميع الساحل الغربي من شبه الجزيرة العربية، كما وقع على كاهلها واجب حماية البحر الأحمر من نشاط القوى الأوربية الذي عده السلطان العثماني غزواً صليبياً على الأماكن المقدسة في الحجاز[٥].

وفي ظل الحكم العثماني انفرد الحجاز بامتيازات عدة ميزته عن سائر الولايات العثمانية الأخرى، لعل أبرزها إعفاؤه عن تقديم أية جزية سنوية للخزينة العثمانية[٦]، فضلاً عن تمتع سكانه بالرعاية من قبيل الإعفاء الضريبي من معظم الضرائب

---

[١] محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، بيروت، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠٨، ص١٥٧ .

[٢] محمد أنيس، السيد رجب حراز، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ص٣٢ .

[٣] هارولد ف.يعقوب. ك. س. أي، ملوك شبه الجزيرة العربية، ترجمة : أحمد المضواحي، بيروت، دار العودة، ١٩٨٨، ص١٦ .

[٤] عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الشعوب العربية، القاهرة، دار الفكر،(د.ت)،ص٩٦.

[٥] صبري فالح الحمدي، أشراف الحجاز في القرن الثامن عشر، القاهرة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٩، ص٣١-٣٢ .

[٦] فائق بكر الصواف، العلاقات بين الدولة العثمانية وإقليم الحجاز ما بين ١٢٩٣-١٣٣٤هـ (١٨٧٦-١٩١٦)، مكة المكرمة، مطابع سجل العرب، ١٩٧٨، ص٤٥-٤٦ .

الشخصية والعقارات، عدا ما يفرضه الأشراف على الأغنام والماشية وما يقررونه على الحجاج وقوافلهم[١]. كما حظي الحجاز بالإعفاء من الخدمة العسكرية احتراماً لمكانته السامية بين الأقاليم العثمانية المختلفة. ولم تكن تلك الميزة التي تمتع بها الحجاز أمراً جديداً، بل أتبع العثمانيون في هذا أحد التقاليد الموروثة من الحكام السابقين لمصر وتحديداً الأيوبيين في أواخر عهدهم وخلفائهم المماليك[٢].

وبحكم حمْل السلطان العثماني لقب (خادم الحرمين الشريفين) فان ذلك فرض عليه واجبات كثيرة إذ كان يشرف بنفسه على خروج المحمل الشريف[٣]، وإرسال الكسوة[٤] السنوية للكعبة المشرفة وحماية الطرق الرئيسة التي يسلكها حجاج بيت الله الحرام، فضلاً عن اهتمامه بعمارة الحرمين وترميمهما كلما اقتضت الحاجة لذلك[٥]، وكان تنظيم وقيادة الحجيج سنوياً أحدى مهامه الرئيسة، إذ كان موكبهم ينطلق وسط كثير من مظاهر العظمة ضمن مشاركة حاشدة من الحجاج، كتأكيد سنوي على السلطة العثمانية ومكانتها في العالم الإسلامي[٦].

---

[١] صبري فالح الحمدي، أشراف الحجاز، ص٣١ .

[٢] عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج١، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٠، ص٦٥ .

[٣] المحمل الشريف : هو ذلك الهكيل الخشبي المخروطي الشكل الذي كان يحلى بأجمل زينة ويحمل على جمل ويصاحب قافلة الحج المنطلقة من القاهرة ودمشق، وفي أحيان كثيرة من بغداد ومن تعز إلى مكة المكرمة، ثم يعود منهما إلى دياره. لمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الله عقيل عنقاوي، المحمل نشأته وآراء المؤرخين فيه، كلية الآداب (مجلة)، جامعة الرياض، مج٢، س٢، ١٣٩١/١٣٩٢هـ-١٩٧١/١٩٧٢م، ص٣٢٣-٣٣٨ .

[٤] الكسوة السنوية : وهو اسم الستارة الجميلة التي تغطي الكعبة المنسوجة من الحرير الأسود وتتألف من قطعتين يطلق على أحداهما اسم (حجاب) وهي الغطاء، ويطلق على الأخرى اسم نطاق أي حزام الكعبة، وكان يكتب على الستارة الشريفة المنسوجة من الحرير الأسود كلمة التوحيد بخط جلي عريض الآيات القرآنية التي نزلت بحق الكعبة، فيما يكتب اسم السلطان في النهاية. لمزيد من التفاصيل عن الكسوة وأصولها التاريخية ينظر : السيد مهدي الطباطبائي الملقب بحر العلوم، تحفة الكرام في تاريخ مكة والمسجد الحرام، مخطوطة في مؤسسة كاشف الغطاء العامة، النجف الاشرف، تحت رقم (١٣)، دون ورقة؛ عبد الغني حمادة، تاريخ مكة المكرمة، حلب، المطبعة السورية، ١٩٦٤، ص٣٠-٣٢.

[٥] عبد اللطيف عبد الله بن دهيش، عمارة المسجد الحرام والمسجد النبوي في العهد السعودي دراسة تاريخية حضارية، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٩٩٩، ص٧٣ .

[٦] الصفصافي أحمد المرسي، الدولة العثمانية والولايات العربية، الدارة (مجلة)، الرياض، ع٤، س٨، رجب ١٤٠٣هـ/ابريل١٩٨٣، ص٧٢-٧٣ .

وعلى الرغم من اهتمام الدولة العثمانية بالحجاز بوصفه يضم الحرمين الشريفين[١]، والاحتفال بخروج المحامل واستقبالها[٢]، لكن الملاحظ أن سلاطين آل عثمان لم يحج أي منهم إلى بيت الله الحرام أو المدينة المنورة، بسبب المشاكل الداخلية التي كانت تعانيها الدولة عبر سنوات تاريخها الحديث، فضلاً عن مشاكلها الخارجية وحروبها في أوربا[٣]، ومما يعزز ذلك ما أورده صاحب كتاب مكة المكرمة والمدينة المنورة بالقول:((ان سلاطين بني عثمان هم الذين أوجدوا لقب خادم الحرمين الشريفين وأظهروا الاحترام والتقدير للحجاز في كل مناسبة، إلا أن أي واحد منهم لم يحاول الحج إلى مكة المكرمة خوفاً من المشاكل التي قد تقع ضد حكمهم في الإمبراطورية أثناء غيابهم الطويل في الحجاز ...))[٤]،ولاسيما أن العلماء في استانبول كانوا قد أصدروا فتوى في عهد السلطان عثمان الثاني (١٦١٨-١٦٢٢) مفادها أنه من واجب السلطان في الأوقات العصيبة أن يبقى في العاصمة لإدارة دفة الحكم بدل الذهاب إلى الحج[٥].

أن ما قيل أعلاه بشأن حج سلاطين آل عثمان مبرر غير مقنع للمتخصصين في التاريخ العثماني، فالسطان سليم الأول كان على مقربة من مكة المكرمة عام١٥١٧ عندما دخل القاهرة فاتحاً ،فلماذا لم يحج؟ مما يبقي الحقيقة مغيبة عن الباحث في الدراسات العثمانية.

ب. أشراف الحجاز وسياستهم الداخلية:

ترسخ حكم الأشراف سياسياً في الحجاز نتيجة لجهود الشريف بركات بن محمد في القضاء على حاكم جدة المملوكي حسين الكردي، الذي كان قد أعلن عصيانه فيها عقب عودة السلطان سليم الأول إلى استانبول بعد ان أمضى مدة في

---

[١]عبد العزيز صبري بك، تذكار الحجاز (خطرات ومشاهدات في الحج)، مصر، المطبعة السلفية، ١٣٤٢هـ، ص١٧٨ .

[٢] محمد السنوسي، الرحلة الحجازية، ج٢، تونس، الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٨١، ص٢٢٣.

[٣] سيار الجميل، العثمانيون وتكوين العرب الحديث من أجل بحث رؤيوي معاصر، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩، ص٤٨٠ .

[٤] Unkow Author, Mecca The Blessed Madinah The Radiant, London, ١٩٦٣, P.١٧٢.

[٥] دونالد كواترت، الدولة العثمانية ١٧٠٠-١٩٢٢، تعريب: أيمن ارمنازي، الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤، ص١٨٥-١٨٦ .

القاهرة[١]، وقد أقر السلطان العثماني للشريف بركات بن محمد أمارته على مكة المكرمة بالاشتراك مع أبنه أبي نمي[٢]، وكان شرط السلطان سليم مقابل ذلك هو الاعتراف بالسمو المعظم للباب العالي، ثم أمره بقراءة فرمان[٣] التفويض على شرافة مكة المكرمة أمام الناس وفي العلن، وارتداء عباءة الشرف المرسلة من قبله كدليل على تبعيته للدولة العثمانية، وتم ذلك وسط احتفال كبير[٤]، ومنذ ذلك التاريخ خضع الحجاز سلمياً للدولة العثمانية.

جرت العادة المتبعة أن يتم اختيار الشريف لمنصب الشرافة من قبل كبار الأشراف في الحجاز بعدها يكتب إلى استانبول لإصدار الفرمان السلطاني لتثبيته بمنصب الشرافة، فأصبح الشريف يستمد سلطته الحقيقية من الباب العالي وعمدته في التولية على الفرمان السلطاني[٥]، وأبرز مهامه تأمين قوافل الحج الوافدة إلى الحرمين الشريفين، ولاسيما قافلتا الحج الشامي والمصري والنظر في قضايا العشائر، ونشر الأمن والطمأنينة بين السكان، مع بسط نفوذه السياسي على البدو والمناطق المجاورة، ولم يكن شريف الحجاز يعتمد في ذلك على قوات عسكرية نظامية، وإنما على نفوذه لدى القبائل العربية النازلة على طريق القوافل، فضلاً عن محطات الحراسة التي أقامتها الدولة العثمانية بجوار الآبار على طول الطريق بين مصر والشام والأماكن المقدسة[٦].

ازداد مركز الشرافة قوة وازدهاراً في عهد أبي نمي الذي حظي بدعم السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦) وخلفائه، وبسلطة واسعة لإدارة الأوضاع في

---

[١] سيار كوكب علي الجميل، تكوين العرب الحديث ١٥١٦-١٩١٦، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩١، ص١٢٢ .

[٢] Uzuncarili, I. Hakki, Osmanli Tarihi, Cilt.١١, Ankara ١٩٤٩, P.٤١٣.

[٣] الفرمان : كلمة فارسية تعني الإرادة الملكية التي تصدر من السلطان بتعيين أو عهد بالولاية.

[٤] أيوب صبري، مرآت الحرمين مرآت جزيرة العرب، أوجنجي جلد، قسطنطينيه، مطبعه سنده، ١٣٠٦، ص٧٥-٧٧ .

[٥] صبري فالح الحمدي، أشراف الحجاز، ص٤٨ .

[٦] محمد أنيس، السيد رجب حراز، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ص٣١ .

الحجاز[١]، وقد دامت سنوات حكمه مدة تزيد على الستين عاماً، ولعله كان أطول الأشراف حكماً[٢]، ويعد أبي نمي المؤسس الحقيقي للشرافة في الحجاز، وهو جد الأسرة التي ظلت محتفظة بالشرافة حتى تمكن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سعود(١٩٠٢-١٩٥٣) من القضاء عليها عقب ضمه الحجاز عام ١٩٢٥، وقد وضع قانوناً عرف باسمه أعطى للأشراف سلطة قوية على الحجاز، قصد به تمييز الأشراف عن غيرهم رسمياً، ومن الجدير بالذكر أن قانون أبي نمي ظل مكتوماً على الناس لا يعرف قواعده سوى الأشراف أنفسهم وهم يتداولونها بينهم ولا يسمحون لأحد غيرهم بالاطلاع عليها[٣].

وقد تعاقبت على شرافة مكة المكرمة ثلاث أسر من نسل أبي نمي، الأولى ذوو بركات، والثانية ذوو زيد، والثالثة ذوو عون، استقلت الأسرة الأولى بالحكم وحدها ما يقرب من ربع قرن، ثم نافستها أسرة ذوي زيد عام ١٦٣٢، وظل منصب الشرافة ينتقل من زيدي إلى بركاتي حتى استقل به آل زيد منتصف القرن الثامن عشر، وبقي الأمر بأيديهم لحين دخول محمد علي باشا (١٨١١-١٨٤٠) الحجاز عام ١٨١٣[٤].

---

[١] **عبد الملك بن حسين بن عبد الله العصامي المكي ١٠٤٩-١١١١، سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، ج٤، (د.م)، المطبعة السلفية، (د.ت)، ص٣٢٥-٣٢٦ .**

[٢] **Uzuncarsili, I. Hakki, Osmanli Tarihi, P.٤١٨.**

[٣] **وهو قانون أو دستور تسير عليه الأمة الحجازية في معاملتها مع أشراف الحجاز وضعه جد الأسرة الهاشمية الشريف أبي نمي من (٣٦) مادة كان أبرزها :**

أ. حفظ الإمارة وجعلها وراثية بالتدرج في الأسرة الهاشمية .

ب. يحظر على أي شريف كان أن يشتغل في أي مهنة أو صنعة كانت بأي كيفية إلا في القراشة (الحطب والفحم) والجمال والزرع .

ج. إذا قتل الشريف احد ما أخذ من أهل القاتل أو القرية أربعة وقتلوا لأجله .

د. صافع الشريف تقطع يده .

هـ. شاتم الشريف يقطع لسانه.

و. الشريف لا يحاكم في مجلس خصمه.

ز. إذا هم الشريف بقتل شريف أو رفع عليه السلاح ينفى من البلاد. لمزيد من التفاصيل ينظر: حسين بن محمد نصيف، ماضي الحجاز وحاضره،القاهرة، مكتبة ومطبعة خضير، ١٣٤٩، ص١٧-١٨ .

[٤] **فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب، الرياض، مكتبة النصر الحديثة، ط٢، ١٩٦٨، ص٣١٩.**

اتسمت أوضاع الحجاز الداخلية في عهدي ابي نمي وابنه الشريف حسن (١٥٨٤-١٦٠١) بحزم الإدارة وتمتعها بالقوة والنفوذ، والقدرة في السيطرة على القبائل وبسط الأمن وهيبة السلطة[١]، مع اتساع حدود الحجاز الجغرافية من خيبر في الشمال إلى حايل في الجنوب، وإلى داخل نجد في الجهة الشرقية[٢]، فضلاً عن قيامها بتوجيه حملات عسكرية ضد مناطق نجد، كان أبرزها تلك التي قادها الشريف حسن عام ١٥٧٨[٣].

وعلى ما يبدو أن القدرة السياسية والمالية لأشراف الحجاز قد نمت وازدادت في النصف الثاني من القرن السادس عشر، بخلاف ما حصل في معظم أقاليم الجزيرة العربية، بحكم الهبات السخية والترتيبات التي أقرتها السلطة العثمانية للمدينتين المقدستين ولاسيما مكة المكرمة[٤]. ناهيك عما كان يحصل عليه الأشراف من موارد مالية تستند بصورة جوهرية إلى الأموال التي يبذلها المسلمون انطلاقاً من الشعور بواجب تقديم الدعم للأماكن المقدسة، ولسكان وحكام المنطقة الموجودة فيها، لاسيما هدايا الأمراء الهنود، فضلاً عن الرسوم العالية التي كان الأشراف يفرضونها على فريضة الحج ذاتها[٥]. فأصبح منصب الشرافة يدر كثيراً من المكاسب المادية على صاحبه وبدت عليه مظاهر الغنى عن طريق موارد الثروة الخارجية، والهدايا التي صارت تصل الحجاز من الهند مباشرة وغيرها من بلدان الشرق، الأمر الذي أدى إلى التنافس الشديد بين الأشراف في سبيل الحصول على منصب الشرافة، وقد زاد هذا الصراع حدة في العهد العثماني الأول للحجاز (١٥١٧-١٨٠٣) [٦].

---

[١] أحمد السباعي، تاريخ مكة دراسات في السياسة والعلم والاجتماع والعمران، ج٢، مكة، مطابع دار قريش، ط٣، ١٣٨٥هـ، ص٨.

[٢] جعفر الخليلي، موسوعة العتبات المقدسة قسم مكة المكرمة، ج١، بغداد، دار التعارف، ١٩٦٧، ص٢٠٥ .

[٣] أيوب صبري، مرآت الحرمين مرآت جزيرة العرب، ص٧٩ .

[٤] أحمد السباعي، المصدر السابق، ص٧ .

[٥] M. Abir, The Arab Rebellion of Amir Galib of Mecca (١٧٨٨-١٨١٣), Middle Eastern Studies, May, ١٩٧١, Vol.٧, No.٢, P.١٨٥-١٨٦.

[٦] عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الدولة السعودية الأولى ١٧٤٥-١٨١٨/١١٥٨-١٢٣٣هـ، القاهرة، المطبعة العالمية، ١٩٦٩، ص١١٠ .

وبموت الشريف حسن بن أبي نمي عام ١٦٠١ انتهت مدة الأشراف الأقوياء وأصبح الحجاز مسرحاً للنزاعات الأسرية بين ذوي بركات وذوي زيد، الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى خلق شرافات مشتركة، وخلل في النظام الإداري للشرافة[١]، بسبب ما كان يجري بين الأشراف أنفسهم من فتن ومعارك كان القصد منها تبديل أمير بأمير، وفيما يحصل بين الأشراف والموظفين العثمانيين من أمراء الحج وولاة البلاد المجاورة، وفيما يقع في الحرمين وأطرافهما من غزوات البدو واعتداءاتهم على الحجاج ونهبهم، وما يقوم به الأشراف من تجريد الحملات العسكرية عليهم لكبح جماحهم وتأديبهم[٢].

على أن حدة الصراعات الأسرية لم تهدأ طوال القرن السابع عشر، إذ ترك نظام المشاركة في الحكم الذي اتبعه أشراف الحجاز آثاره السلبية على أوضاعهم الداخلية، فحين تولى الشريف إدريس بن الحسن (١٦٠٣-١٦٢٢)، الإمارة بعد وفاة أخيه أبي طالب عام ١٦٠٣، أشرك معه في الحكم أخاه فهيد، ثم فيما بعد ابن أخيه الشريف محسن بن الحسن[٣]، إلا أن الخلاف سرعان ما نشب بين الأخيرين حتى تطور إلى الصدام المسلح بين الشريف إدريس والشريف محسن، مما اضطر كبار الأشراف إلى تنصيب الشريف محسن بن الحسن أميراً على مكة المكرمة وعزل الشريف إدريس منها عام ١٦٢٢[٤]، ومهد ذلك النزاع الأسري الطريق أمام الدولة العثمانية للتدخل في شؤون الحجاز الداخلية مستغلة أوضاعه السياسية غير المستقرة، وأسفر تدخلها العسكري عام ١٦٣١ عن قتل الشريف محمد بن عبد الله بن حسن من ذوي بركات – الذي أشرك معه في الحكم ابن عمه الشريف زيد بن محسن (١٦٣٢-١٦٦٦) من ذوي زيد – وعينت محله الشريف نامي بن عبد المطلب، الذي

---

[١] سيار كوكب علي الجميل، تكوين العرب الحديث، ص١٢٣ .

[٢] فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب، ص٣٢٠ .

[٣] أحمد بن زيني دحلان، تاريخ الدول الإسلامية بالجداول المرضية، (د.م)، (د.مط)، (د.ت)، ص١٥١-١٥٢ .

[٤] عبد الملك بن حسين بن عبد الله العصامي المكي، المصدر السابق، ص٤٠٥-٤٠٧.

سرعان ما قتل بعد مئة يوم من شرافته على يد الشريف زيد بن محسن عام ١٦٣٢[١]، بمساعدة العساكر المصرية[٢].

شهدت أوضاع الحجاز الداخلية استقراراً إلى حد ما في عهد الشريف زيد بن محسن الذي بقي في شرافة مكة المكرمة مدة طويلة قاربت اربعةً وثلاثين عاما[٣]، تمتع الحجاز خلالها بعلاقات طيبة مع القوى المجاورة والسلطة العثمانية المركزية[٤]، ومما يعزز ذلك ما أورده عبد الله العياشي في رحلته إلى الحجاز عام ١٦٦٢ من ذكر مناقب الشريف المذكور بقوله: ((من أحسن أمراء عصره سياسة وحسن تدبير وولاية الحجاز الآن بأطرافه من أطراف اليمن إلى أقصى نجد مما يلي البصرة ثم إلى خيبر مما يلي الشام ثم إلى الينبع كلها للأمير زيد بن محسن وأسلافه...)) [٥].

لكن الصراعات الأسرية بين الأشراف عادت على أثر وفاة الشريف زيد بن محسن عام ١٦٦٦ بين آل بركات وآل زيد عندما آلت الشرافة إلى ابنه سعد، ويعود ذلك إلى خشية آل بركات من أن يمضي ذوو زيد في تولي حكم الحجاز، وفي مقدمة المعارضين الشريف حمود بن عبد الله بن الحسن، وقد انتهى النزاع بين الجانبين بعزل الشريف سعد بن زيد عن الإمارة عام ١٦٧٢، وإسنادها للشريف بركات بن محمد بن إبراهيم[٦].

والمتتبع لتاريخ أشراف الحجاز خلال الربع الأخير من القرن السابع عشر يرى تميزه بكثرة الخلافات بين الأشراف أنفسهم بهدف الحصول على منصب الشرافة

---

[١] رضي الدين بن محمد بن علي بن حيدر نجم الدين الموسوي العاملي، تنضيد العقود السنية بتمهيد الدولة الحسينية، مخطوطة في المركز الوطني للمخطوطات، بغداد، تحت رقم (٦٢٩٠)، الورقات ١٠٩-١١٣ .

[٢] أحمد شلبي بن عبد الغني الحنفي المصري، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات الملقب بالتاريخ العيني، تقديم وتحقيق : عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٧٨، ص١٤٣-١٤٥ .

[٣] أيوب صبري، مرآت الحرمين مرآت جزيرة العرب، ص٨٢ .

[٤] صبري فالح الحمدي، أشراف الحجاز، ص٣٩ .

[٥] حمد الجاسر، في رحاب الحرمين من خلال كتب الرحلات إلى الحج، العرب (مجلة)، الرياض، ج١و٢، س١٢، رجب وشعبان ١٣٩٧/ حزيران وآب (يوليو-اغسطس)، ١٩٧٧، ص١٠٤-١٠٥.

[٦] محمد أمين بن فضل الله المحبي، خلاصة الأثر في اعيان القرن الحادي عشر، ج١، بيروت، مكتب خياط، (د.ت)، ص٤٣٦-٤٥٠.

مستعينين بأمراء الحج الشامي أو المصري مستغلين ثقلهم العسكري والسياسي بالحجاز وصلاتهم الوثيقة بالسلطان العثماني[١].

ومنذ مطلع القرن الثامن عشر بلغ التنافس بين الأشراف على السلطة ذروته حين تنازل الشريف سعد بن زيد عن الحكم عام ١٧٠٢ لابنه سعيد باختيار منه، الأمر الذي أثار حفيظة بقية الأشراف من آل بركات الذين نازعوه الإمارة[٢]، وخلال تلك الأحداث اعتمد آل زيد على القبائل المحيطة بمكة المكرمة والطائف، وبصورة رئيسة هُذيل وثقيف وعتيبة في صراعهم ضد آل بركات، فيما تلقى الأخيرون دعماً من العثمانيين وأهل المدينة والقبائل الساكنة بين ينبع والمدينة ولاسيما بنو حرب، الأقوياء[٣]، وعد ذلك سبباً في إثارة النزاع بين الأسرتين المتنافستين دام مدة طويلة[٤]. ومع ذلك حققت شرافة مكة المكرمة مكانة طيبة أواخر النصف الأول من القرن الثامن عشر في عهد الشريف مسعود بن سعيد(١٧٣٣-١٧٥١) الذي نجح في الاحتفاظ بحكمه قوياً نحو ثمانية عشر عاماً أثبت خلالها قدرته على إدارة البلاد واستطاع ان يسير الأشراف والأهليين عبر سياسة حكيمة وأن يحكم قبضته على قبائل الحجاز اعتماداً على القوة العسكرية التي صار يمتلكها والتي أربكت أعداءه وجعلت منه سيد البلاد دون منازع[٥].

على أن تطورا جديداً طرأ في مسألة منصب الشرافة اتسم به عهد الأشراف طوال القرن الثامن عشر، تمثل في إقدامهم على تولي الحكم أكثر من مرة واحدة في مواجهة معارضيهم والمنافسين لهم، سواء أكانوا من الأسرة نفسها أو من الأسر الأخرى، من ذلك مثلاً قيام الشريف عبد الكريم بن محمد بحكم البلاد ثلاث مرات

---

[١] أحمد السباعي، المصدر السابق، ص٣٦-٥٢ .

[٢] صبري فالح الحمدي، أشراف الحجاز، ص٥٥ .

[٣] لمزيد من التفاصيل عن تلك القبائل ينظر: عمر رضا كحالة، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٧، ج١، ص١٤٧ و ص٢٥٩، ج٢، ص٧٥٢، ج٣، ص ١٢١٣؛ عاتق بن غيث البلادي، معجم قبائل الحجاز، (د.م)، دار مكة للنشر والتوزيع، ١٩٧٩، ج١، ص٦٢-٦٤ و ص٩٩-١٠٠،ج٣، ص٥١٨-٥١٩.

[٤] M. Abir, Op. Cit, P.١٨٦-١٨٧.

[٥] أحمد السباعي، المصدر السابق، ص٧٥ .

وخلال حقب متباينة، وكذلك الحال مع الشريف مساعد بن سعيد الذي حكم لمرتين وغيرهم من الأشراف[١].

ومن الضروري التذكير بأن المتنافسين على شرافة مكة المكرمة كانوا أحياناً يلقون تشجيعاً من أصحاب السلطان في الخارج، إذ كانت أمور الحجاز في القرن الثامن عشر محلاً لتدخل حكام مصر والشام، وفيها كان يتصادم نفوذ أولئك جميعاً فكان لكل منهم مناصر من الأشراف وفي انتصاره وتوليه الشرافة انتصار ضمني لوليه[٢]. من ذلك على سبيل المثال ما حصل عام ١٧٧٠ حين سارع علي بك الكبير حاكم مصر المملوكي للتدخل في شؤون الحجاز الداخلية، مستغلاً ضعف الدولة العثمانية لعزل الشريف مساعد بن سعيد من آل زيد، وتنصيب آخر محله من آل بركات، الأمر الذي أدى إلى استمرار التنازع بين الأسرتين[٣].

ولعل سنوات حكم الشريف سرور بن مساعد (١٧٧٢-١٧٨٧) تعد من عهود استقرار الحجاز وتطور أحواله، فعلى الرغم من كونه شاباً، لكنه تمكن من إقامة حكم استند على قدر من العدل بين الناس في الحرمين الشريفين[٤]، ويصف لنا المؤرخ الجبرتي تلك المدة من تاريخ الحجاز بقوله: ((السيد السند حامي الأقطار الحجازية والبلاد التهامية والنجدية الشريف ... سرور أمير مكة ... ساس الأحكام أحسن سياسة وسار فيها بعدالة ورئاسة وأمن تلك الأقطار أمناً لا مزيد عليه ... وكان لا يغفل لحظة عن النظر والتدبير في مملكته ...)) [٥].

على أن وفاة الشريف سرور بن مساعد عام ١٧٨٧، أدخل الحجاز في مرحلة تاريخية استمرت حتى عام ١٨٠٣، تميزت عن سابقتها بأحداث أثرت سلباً

---

[١] ينظر : زمباور، معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، ج١، القاهرة، مطبعة جامعة فؤاد الأول، ١٩٥١، ص٣٣-٣٤ .

[٢] محمد رفعت رمضان، علي بك الكبير، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٥٠، ص١٣٤ .

[٣] رأفت غنيمي الشيخ، في تاريخ العرب الحديث، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٥، ص١٦٢.

[٤] حمد الجاسر، كشف الحجب والستور عما وقع لأهل المدينة مع أمير مكة سرور، العرب (مجلة)، الرياض، ج٧و٨، س٢٠، محرم/صفر١٤٠٦هـ، أيلول/تشرين أول (سبتمبر/اكتوبر)١٩٨٥، ص٤٤٧ .

[٥] عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج٢، القاهرة، (د.مط)، ١٣٢٢، ص١٧١-١٧٢ .

على أوضاع البلاد الداخلية وأفقدت الأشراف من ثم حكمهم على الحجاز، والمقصود بذلك تنامي الحركة السلفية التي انطلقت من نجد صوب مناطق الجزيرة العربية الأخرى، لاسيما الحجاز الذي احتل منزلة خاصة لدى أمراء الأسرة السعودية الحاكمة بوصفه يضم الحرمين الشريفين[١].

وعلى الرغم مما اعترى علاقات الأشراف من خلافات إلا أن رابطتهم الأسرية ظلت قائمة فضلاً عن احتفاظهم بعلاقات مع القوى الأخرى خارج الحجاز[٢]، مع الإشارة إلى أن أشراف آل زيد كانوا أقرب إلى روح الاستقلال التي تميز بها جدهم الأكبر أبو نمي، بالمقارنة مع أشراف آل بركات، فنراهم قد بدأوا العمل من أجل تعميق استقلال الشرافة عن الدولة العثمانية منذ استلامهم لها، ولاسيما في مدة ضعف الوجود العثماني في اليمن ومصر وجدة[٣]، ويذكر هوكارث (Hogarth) : ((أن أشراف آل زيد كانوا يتميزون بمقدرتهم على تكوين سياسة شعبية لهم بمناصرتهم للفقراء ضد الأغنياء، والتي كانوا يحسنون استخدامها في الوصول إلى الإمارة)) [٤].

٣. علاقات الحجاز مع القوى العربية والأجنبية حتى عام ١٨٠٣:

أ. علاقات الحجاز مع القوى العربية حتى عام ١٨٠٣ :

- **الحجاز ومصر :**

كانت مصر منذ عهد المماليك تتمتع بشيء من السيادة على الحجاز[٥]، حينما قبل أشراف مكة المكرمة ذكر اسم السلطان المملوكي في الخطبة ونقش اسمه على السكة، فضلاً عن اعتماد الحجاز إلى حد كبير على ما اعتادت مصر أن ترسله كل عام من صدقات ومرتبات منتظمة لأهالي الحرمين، ويمكننا أن نلخص العوامل التي أدت إلى سيادة مصر على الحجاز بما يأتي :

---

(١) أحمد جودت باشا، تاريخ جودت، جلد سابع، در سعادات، مطبعه عثمانيه، ١٣٠٩، ص١٩٣-٢٠٧ .

(٢) صبري فالح الحمدي، أشراف الحجاز، ص٦٢ .

(٣) نجاح محمد، تاريخ شبه جزيرة العرب الحديث، جامعة دمشق، مطبعة المحبة، ٢٠٠٣، ص٦٨.

(٤) Hogarh, D. G, Arabia, P.٩٧.

(٥) محمد أنيس، السيد رجب حراز، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ص٣٠ .

أولاً : يعد الحجاز من الناحية الإستراتيجية منطقة حيوية بالنسبة لمصر من الناحيتين الدفاعية والهجومية .

ثانياً : تمثل مصر مركزاً لقوافل الحج التي تكفلت الحكومة المصرية بحراستها.

ثالثاً : كانت مصر معنية بإرسال كسوة الكعبة المشرفة، فضلاً عن رعايتها للأوقاف المحبوسة على فقراء مكة المكرمة والمدينة المنورة[١].

وعلى أثر دخول مصر تحت الحكم العثماني عام ١٥١٧ أعلن شريف مكة المكرمة خضوعه وولاءه للدولة العثمانية، فرأى السلطان سليم الأول أن يبقى الأمر في الحجاز على ما هو عليه في أيدي الأشراف، وأن تستمر مصر في إرسال ما كانت ترسله للحجاز، إدراكاً منه لمدى أهمية هذه السيادة لبلاده، وما يضفيه ذلك من مكانة خاصة لها في نظر العالم الإسلامي[٢].

وتشير المصادر التاريخية إلى احتلال قافلة الحج المصرية منزلة مهمة بالمقارنة مع قوافل الحج المنطلقة من ولايات عثمانية أخرى حيث كانت السلطات المصرية توليها أهمية خاصةً، إذ كانت مرتبة أميرها بعد الوالي وشيخ البلد[٣]، وكان صاحبها مرشحاً لمنصب شيخ البلد، فكان من الناحية الفعلية، هو الرجل الثاني في الدولة المصرية بعد ضعف سلطان الوالي العثماني وقوة المماليك[٤].

ولما كان الحجاز بعيداً عن مركز الدولة العثمانية، عمد الباب العالي منذ أواخر القرن السادس عشر إلى تكليف والي مصر بمسؤولية الإشراف المباشر على

---

[١] عمر عبد العزيز عمر، المصدر السابق، ص٩٧ .

[٢] شوقي عطا الله الجمل، سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، القاهرة، المكتبة العربية، ١٩٧٤، ص٣١١.

[٣] شيخ البلد : من المناصب الرفيعة، وهو يعادل وظيفة حاكم القاهرة، إذ يعطى لشاغله حق السيطرة على الشؤون الداخلية للمدينة، وفي القرن الأخير للحكم العثماني حل هذا المنصب أحياناً محل منصب الوالي نفسه، نظراً لأن المماليك بدأوا يحوزون تدريجياً مزيداً من النفوذ على حساب الوالي العثماني في مصر. ينظر: جون فوتشركنج، معجم تاريخ مصر، ترجمة : عناد علي الشهاوي، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣، ص٤٦٦ .

[٤] مصطفى محمد رمضان، وثائق مخصصات الحرمين الشريفين في مصر أبان العصر العثماني، في كتاب (مصادر تاريخ الجزيرة العربية)، الكتاب الأول، ج٢، الرياض، مطبوعات جامعة الرياض، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ص٢٧١ .

هذا الإقليم والدفاع عنه نيابة عن سلاطين آل عثمان[١]، لأنه من وجهة النظر العسكرية والسياسية يعد ضمن دائرة اختصاصه ومجال سلطته، لذلك كان تحت إمرته جميع الموظفين والعسكريين العثمانيين في الحجاز، ومنهم القاضي ووالي جدة العثماني الذي كان يليه في السلطة والمركز والمسؤولية، والذي كان قائداً للقوات المسلحة التابعة للباب العالي ويعتمد عليها كثيراً في إثبات سطوته ونفوذه[٢].

والملاحظ أن الدولة العثمانية كانت تشجع ولاة مصر بالعمل على استغلال مسؤولياتهم الإدارية في الحجاز، بهدف إحكام السيطرة عليه، ولاسيما من خلال التدخل في صراع الأشراف على منصب الإمارة، فكان هؤلاء الولاة يؤيدون شريفاً ويخلعون آخر أو يساعدون واحداً على الآخر[٣].

على أن مصر استغلت تلك الأوضاع لتعزيز صلاتها بالحجاز من خلال قافلة الحج المصرية المصحوبة بالمحمل الشريف، محققة لنفسها استقلالاً أكبر عن الدولة العثمانية[٤]، وكان ذلك مبعثاً لتأثير ولاتها وتدخلهم المستمر طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر في تعيين الأشراف أو عزلهم، كلما فقدت الحكومة المركزية في استانبول بعضاً من نفوذها في تلك البقاع[٥]، وفي أحيان أخرى كان أشراف الحجاز يطلبون المساعدة من صاحب النفوذ في مصر يسألونه العون لاسترجاع الشرافة أو اغتصابها من صاحبها[٦] من ذلك تدخل حاكم مصر العثماني لدى الباب العالي لعزل الشريف سعيد بن سعد عن شرافة مكة المكرمة عام ١٦٨٧ وإسنادها إلى الشريف أحمد بن غالب[٧]. أما الوالي علي بك الكبير الطامح إلى بناء دولة قوية في مصر والمتطلع لمد نفوذه خارجها عمل على ضم الحجاز لحسابه الخاص لكي يوظف إمكاناته ليس في دعم نفوذه السياسي والديني، وإنما في تزويد

---

[١] عمر عبد العزيز عمر، المصدر السابق، ص٣٠٩ .

[٢] نجاح محمد، تاريخ شبه جزيرة العرب، ص٦٤ .

[٣] المصدر نفسه، ص١٥٨ .

[٤] صبري فالح الحمدي، أشراف الحجاز، ص٧٩ .

[٥] سنوك هور خرونيه، صفحات من تاريخ مكة المكرمة، ترجمة : علي عودة الشيوخ، ج١، الرياض، دارة الملك عبد العزيز، ١٤١٩هـ، ص٢١٠ .

[٦] محمد رفعت رمضان، المصدر السابق، ص١٣٥ .

[٧] أحمد السباعي، المصدر السابق، ص٤٦ .

دولته بالموارد الاقتصادية اللازمة لتحقيق تلك الأهداف[١]. إذ استغل عام ١٧٧٠ الصراع على منصب الشرافة بين الشريف عبد الله بن الحسين الذي طلب العون منه، وبين الشريف مساعد بن سعيد ليرسل حملة عسكرية إلى الحجاز بقيادة قائده محمد بك أبي الذهب، هدفها المعلن خلع الشريف الثاني المغتصب للحكم وإعادة الشريف الأول صاحب الحق إلى منصبه، إلا أن هدفها الحقيقي كان ترسيخ الوجود العسكري المصري في الحجاز وسواحل البحر الأحمر، وقد نجحت حين وصولها بخلع الشريف القائم على الإمارة ،وعينت الشريف عبد الله بن الحسين مكانه، واستمر الحال كذلك حتى عام ١٨٠٣[٢].

يتبين لنا من عرض الصفحات السابقة أن علاقة الحجاز بمصر كانت أقوى من علاقاته بالولايات العثمانية الأخرى عن طريق الباشا العثماني في مصر – فضلاً عن عوامل عدة أشار لها البحث– الذي عرف عن تدخله في شؤون الحجاز السياسية والاقتصادية كلما أتيحت الفرصة لذلك حتى صار مؤثراً بها.

- **الحجاز والشام:**

استمدت العلاقات بين الحجاز والشام مكانتها بحكم أهمية قافلة الحج الشامي في الدولة العثمانية بوصف السلطان يمثل خليفة المسلمين، الذي كانت مكانته ترتبط بالحج إلى مكة المكرمة، وكانت دمشق ملتقى لقافلة الحج الكبرى[٣] القادمة من الولايات الشمالية للدولة العثمانية، والمركز الذي تنطلق منه هذه القافلة بالسير نحو الجنوب باتجاه الحجاز[٤].

---

[١] محمد رفعت رمضان، المصدر السابق، ص١٣٧-١٣٩ .

[٢] عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦، عكا، مكتبة ومطبعة السروجي للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٧٨، ص٣٥٢ .

[٣] قافلة الحج الكبرى: تضم حجاج الاناضول والقوقاز وداغستان والروم ايلي، وتعرف بقافلة الحج الرومي، وبعد أن تصل إلى الشام تنضم إلى قافلة الحج الشامي المؤلفة من حجاج فارس وحلب وصيدا.لمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الكريم رافق، قافلة الحج الشامي وأهميتها في العهد العثماني، دراسات تاريخية (مجلة)، جامعة دمشق، ع٦، ذو الحجة ١٤٠١هـ/تشرين الأول١٩٨١، ص٥ .

[٤] هاملتون جب وهارولد بوون، المجتمع الاسلامي والغرب، ترجمة: احمد عبد الرحيم مصطفى، ج٢ ،القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١، ص٣١ .

وتأسيساً على ذلك فأن السلطان العثماني سليم الأول عندما سيطر على بلاد الشام عام ١٥١٦[١] زين ثوب المحمل الشريف الذي كان يرافق قافلة الحج المتجهة إلى الحجاز، وعين جنداً كثيراً في دمشق وغزة والمناطق المجاورة للمحافظة على سلامة الحجاج، ليؤكد أنه جدير بلقب خادم الحرمين الشريفين، وليكسب عطف المسلمين كافة[٢].

وفي هذا الصدد دأب السلطان العثماني على تأمين قافلة الحج الشامي وحمايتها وصولاً إلى الحجاز، وقد اتخذت رعايته لها صفة رسمية عندما كان يعين سنوياً بعثة من كبار المسؤولين في الدولة تتولى الإشراف على سير الرحلة من دمشق إلى الحجاز، وهي تحمل معها الصرة المخصصة لأهالي الحرمين[٣]. وكان السلطان معنياً أيضاً بدفع المبالغ السنوية لأمراء البدو المسيطرين على طريق الحج لاتقاء شرهم وتحقيق سلامة القافلة[٤].

ومنذ النصف الثاني من القرن السادس عشر راح الأمراء المحليون يتولون بأنفسهم قيادة القافلة الشامية إلى مكة المكرمة، نظراً لتمكنهم من توطيد سلطتهم ولقدرتهم على تأمين سلامة الحج من هجمات البدو، وكانوا أيضاً ينفقون من أموال الميري[٥] التي يجمعونها من مناطقهم بصفتهم ملتزمين على تمويل الحاج والجردة[٦] التي كانت تخرج لملاقاتهم بعد عودتهم من الحجاز[٧].

---

[١] إبراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني ١٥١٦-١٩١٦، الموصل، جامعة الموصل، (د.مط)، ١٩٨٣، ص٣٥-٣٦ .

[٢] عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت (١٥١٦-١٧٩٨)، دمشق، (د.مط)، ط٢، ١٩٦٨، ص١٠٣ .

[٣] البرت حوراني، تاريخ الشعوب العربية، تعريب: أسعد صفر، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٩٧، ص٢٥٦ .

[٤] فاضل بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني: رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية، بيروت، (د.مط)، ٢٠٠٣، ص١٥٤-١٥٦ .

[٥] الميري : وهي الضرائب العائدة للدولة العثمانية من ولاياتها وفق نظام الالتزام يتولى جمعها شخص يسمى (بالملتزم) لقاء بدل سنوي يحدد مسبقاً.ينظر: عبد الكريم رافق ، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني،ص٢١٤.

[٦] الجردة : وهي في الأصل المؤونة التي كانت تحمل من دمشق إلى الحجاج أثناء عودتهم من الحجاز، وبالتدرج أطلق تعبير الجردة على القافلة التي كانت تخرج من دمشق لتموين وحماية الحجاج العائدين. ينظر :

Rafaeq, Abdul – Karim, The Province of Damascus ١٧٢٣-١٧٨٣, Khayats, Beirut, ١٩٦٦, P.٦٥-٦٨.

[٧] عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني، ص٢١٤ .

إلا أن الضعف الذي دب بين هؤلاء الأمراء وبالتحديد في القرن السابع عشر ودخول الانكشارية إلى ساحة المنافسة على إمارة الحاج[١]، دفع الباب العالي إلى إسناد هذا المنصب الرفيع إلى الباشا العثماني في دمشق عام ١٧٠٩، ولم تنفصل إمارة الحاج عن ولايته إلا في عام ١٨٧١، وفي أثناء تلك المدة كان كل أمير يعني بإصلاح طريق الحج والإشراف على تموين القافلة وتجهيزها وكان يتولى بنفسه قيادتها إلى الحجاز ليضمن سلامتها من هجمات البدو[٢]، مما مهد السبيل لولاة الشام ليصبحوا قوة لا يستهان بها فيما بعد، لها تأثيرها في مجرى الأحداث السياسية في الحجاز مستغلين نفوذهم ومكانتهم لدى الباب العالي[٣].

كان من الطبيعي أن يشجع انشغال الدولة العثمانية بمشاكلها الكثيرة ولاتها في الولايات العربية، ولاسيما القريبة من الحجاز، وتحديداً الشام ومصر، على التدخل في أوضاع البلاد الداخلية متظاهرين برغبتهم في معاونة الدولة على ترسيخ نفوذها هناك، وكان والي الشام يناصر قضية الباب العالي في إثبات هيبته في الحجاز ضد التدخل المستمر لولاة مصر في شؤون الإمارة، اعتماداً على أنه أقرب لها من السلطان وأكثر اتصالا بها وتهمه أحوالها لما بين الحجاز والشام من علاقات تاريخية وطيدة لا يمكن فصمها[٤]. الأمر الذي ترك تأثيراته السلبية على شرافة مكة المكرمة

---

[١] إمارة الحاج : اسم وظيفة عرفت منذ عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) إذ كان ينوب عنه الضرورة أحد الصحابة في رئاسة المسلمين الذاهبين إلى الحج، وسار الخلفاء والولاة على هذه السنة من بعده فكانوا يعينون نوابا عنهم يرأسون الحجيج الخارجين من أقطارهم إلى بيت الله الحرام الذين عرفوا منذ العهد العباسي باسم أمراء الحاج، ولعل أهم واجبات أمير الحاج هي قيادة الحجيج إلى مكة المكرمة والعودة بهم، والأشراف الأدبي عليهم ، وعليه دفع عوائد العرب التي تتمثل في أموال الصدقة وغلالها لفقراء الحرمين، وإعداد الآبار ومنازل الحج وحراستها، فضلاً عن مراعاة الوقت المناسب للسفر والوصول إلى مكة المكرمة في الزمن المطلوب، والصلح بين المتشاجرين والتوسط بين المتنازعين. ينظر: حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، ج١، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٥، ص٢٠٢-٢٠٥؛ مصطفى بركات،الألقاب والوظائف العثمانية دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية (من خلال الآثار والوظائف والمخطوطات) ١٥١٧-١٩٢٤، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص١١٢-١١٧ .

[٢] صلاح الدين المنجد، ولاة دمشق في العهد العثماني، دمشق، (د.مط)، ١٩٤٩، ص٧ .

[٣] فائق بكر الصواف، المصدر السابق، ص٥٢ .

[٤] محمد رفعت رمضان، المصدر السابق، ص١٣٥ .

نتيجة لتنامي الثقل السياسي لولاة الشام في الحجاز، ولكثرة تدخلاتهم في الصراع الدائر على إمارة الحجاز[١]، من ذلك قيام عبد الله باشا والي الشام وهو في الحجاز عام ١٧٥٨ أثناء موسم الحج بعزل الشريف مساعد بن سعيد وتنصيب أخيه جعفر على الإمارة[٢].

وعلى الرغم من التدخل السلبي لهؤلاء الولاة في أوضاع الحجاز السياسية الأمر الذي انعكس في عدم استقرارها، لكن الشام بقي أحد المراكز المهمة في تقوية صلات الحجاز بالقوى المجاورة له حتى مطلع القرن التاسع عشر[٣].

- **الحجاز واليمن :**

أولت الدولة العثمانية اهتماماً باليمن بحكم موقعه عند مدخل البحر الأحمر، ولاسيما بعد دخول القوات العثمانية مصر عام ١٥١٧[٤]. ويعزو بعض المؤرخين سبب احتلال اليمن عام ١٥٣٨[٥] إلى رغبة السلطان العثماني اتخاذه قاعدة متقدمة لصد الغزو البرتغالي لمناطق البحر الأحمر والخليج العربي، بوصفهما الممرين البحريين للمواصلات العالمية بين الشرق والغرب وقتذاك، وللدفاع عن حدود الدولة العثمانية الجنوبية[٦].

وقد أسهمت عوامل عدة في تحقيق علاقات تاريخية بين الحجاز واليمن، لعل في مقدمتها التقارب الجغرافي بينهما، وصلات القربى التي تجمع الأسرتين الحاكمتين بوصفهما ترجعان بنسبهما إلى النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، فضلاً عن التجارة القائمة بين الجانبين، ووجود تشابه في العادات والتقاليد[٧].

ومع ذلك فإن المتتبع لطبيعة العلاقات الحجازية – اليمنية يلاحظ عدم استقرارها أحياناً، وربما تحولها إلى حالة نزاع مسلح أحياناً أخرى، لارتباط ذلك

---

[١] ياسين خير الله العمري، الدرر المكنون في المآثر الماضية من القرون، القسم الثاني، مخطوطة في مكتبة المجمع العلمي العراقي، بغداد، تحت رقم (٧٣٩)، الورقات ٦٠٢-٦٠٣.

[٢] أحمد السباعي، المصدر السابق، ص٧٨-٧٩ .

[٣] صبري فالح الحمدي، أشراف الحجاز، ص١١٢ .

[٤] فائق بكر الصواف، المصدر السابق، ص٤٨ .

[٥] عمر عبد العزيز عمر، المصدر السابق، ص٩٨ .

[٦] السيد مصطفى سالم، الفتح العثماني الأول لليمن ١٥٣٨-١٦٣٥، (د.م)، (د.مط)، (د.ت)، ص٤٣٠ .

[٧] سنوك هور خرونيه، المصدر السابق، ص٢٣٤ .

بطبيعة الوجود العثماني في اليمن، فحين سيطر الأشراف على ميناء جازان المهم على البحر الأحمر عام ١٥٣٧ لم تقبل الدولة العثمانية بهذا الأمر، خشية أن يشجع ذلك الشريف أبي نمي بن بركات على تحقيق أطماعه في اليمن ولذلك قام سليمان باشا الخادم[١] عام ١٥٣٩ بطرد الأشراف من جازان، ولم يبد الشريف أبي نمي أي رد فعل إزاء ذلك[٢]. فيما شهد عام ١٥٥٦ مطالبة والي اليمن العثماني مصطفى باشا النشار بأن تسمح له الدولة العثمانية بتجهيز محمل ثالث ينطلق من اليمن على غرار المحمل الشامي والمصري، ومنذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٦٣٠ بدأ أشراف مكة المكرمة بالاحتفال سنوياً بالمحمل اليمني بوصف بلاد اليمن من المناطق الخاضعة للنفوذ العثماني[٣].

توثقت العلاقات الحجازية – اليمنية أكثر من ذي قبل بحلول القرن السابع عشر عقب تزايد اهتمام ولاة اليمن العثمانيين وفي مقدمتهم محمد باشا بقوافل الحج المتجهة لزيارة الحرمين الشريفين[٤]، ولاسيما بعدما أصبح اليمن ملجأ لأشراف مكة المكرمة الفارين من الحجاز، جراء احتدام الخلافات الأسرية فيما بينهم على تولي الحكم، ومن ذلك التجاء الشريف أحمد بن مسعود بن حسن عام ١٦٢٨ إلى اليمن في عهد إمامها محمد بن القاسم[٥] (١٦٢٠-١٦٤٤) طلباً للمساعدة في صراعه على شرافة الحجاز مع الشريف أحمد بن عبد المطلب (١٦٢٧-١٦٢٩)[٦]،وأن هذا الترحاب والاستقبال الودي الذي كان يلقاه الأشراف

---

[١] كان سليمان باشا الخادم في ذلك الوقت قائداً للحملة العثمانية على اليمن والهند بتكليف من السلطان سليمان القانوني عام ١٥٣٨. ينظر: عمر عبد العزيز عمر، المصدر السابق، ص١٠٠-١٠١.

[٢] قطب الدين محمد بن أحمد النهرواني المكي، البرق اليماني في الفتح العثماني، (د.م) ،شركة دار التنوير للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٨٦م، ص٨٨ .

[٣] Demombynes, Gaudefroy, Le Pelerinage a le Mekke, Paris, ١٩٢٣, P.١٥٩.

[٤] أميرة علي المداح، العثمانيون والإمام القاسم بن محمد بن علي في اليمن ١٠٠٦هـ/١٥٩٨م/١٠٢٩هـ/١٦٢٠م، جدة، (د.مط)، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص١٢٧ .

[٥] الإمام محمد بن القاسم : ولد عام ١٥٨٢، أخذ العلم عن شيوخ زمانه، بويع له بالإمامة بعد وفاة أبيه الإمام المنصور القاسم بن محمد عام ١٦٢٠، ولقب بالمؤيد بالله، وكانت وفاته عام ١٦٤٤.ينظر: محمد بن علي الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ج٢، مصر، مطبعة السعادة، ١٣٤٨هـ، ص٢٣٨-٢٤٠.

[٦] محمد أمين بن فضل الله محب الدين بن محمد المحبي ١٠٦١-١١١١هـ، نفحة الريحانة وطلاء الحنانة، ج٤، (د.م)، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٩، ص٩ .

لدى أئمة اليمن، كان يقابله ترحاب مماثل في الحجاز بالأمراء الزيديين الذين كان عليهم مغادرة اليمن نتيجة للصراعات الأسرية فيما بينهم[١].

على أن العلاقات بين الطرفين أخذت بالتطور في النصف الأول من القرن الثامن عشر التي شهدت تبادل الهدايا بين الجانبين، وهو الأمر الذي أكده القاضي عبد الله الجرافي عندما تحدث عن هدية بعث بها والي جدة العثماني سليمان باشا صحبة أخيه أحمد أغا إلى إمام اليمن عام ١٧٠٢ الذي بادله بأخرى مناسبة[٢]، وتوافقاً مع تلك التوجهات الإيجابية في علاقات الجانبين أشار المؤرخ الحجازي الموسوي العاملي إلى إرسال الشريف مسعود بن سعيد مجموعة من الهدايا القيمة إلى الإمام المهدي[٣] (١٧٤٨-١٧٧٤) تقوية للعلاقات بينهما[٤].

إلا أن سنوات حكم الشريف سرور بن مساعد شهدت تدهوراً في علاقاتهما بسبب لجوء أحد معارضيه وهو الشريف عبد الله الفعر إلى اليمن عام ١٧٧٤، بعد خروجه من سجن القنفذة بمساعدة من أحد الأمراء اليمنيين، الأمر الذي دفع الشريف سرور بن مساعد إلى توجيه كتاب شديد اللهجة إلى إمام اليمن طالباً فيه تسليم اللاجئ ومتوعداً الأخير، مما دفع إمام اليمن إلى إعادة الفعر إلى مكة المكرمة فأودع هناك في السجن مرة أخرى إلى أن مات فيه[٥].

من جانب آخر عمل الشريف غالب بن مساعد على توطيد صلاته مع إمام اليمن المنصور بالله[٦] (١٧٧٤-١٨٠٩) إبان الاحتلال الفرنسي لمصر عام

---

[١] سنوك هور خرونيه، المصدر السابق، ص٢٣٤ .

[٢] القاضي عبد الله بن عبد الكريم الجرافي اليمني، المقتطف من تاريخ اليمن، بيروت، مؤسسة دار الكتاب الحديث، ط٢، ١٩٨٤، ص١٨٨ .

[٣] الإمام المهدي : هو الإمام العباس بن الحسين الملقب بالمهدي، بويع له بالإمامة بعد وفاة أبيه الإمام المنصور عام ١٧٤٨، وفي عهده اتحدت مملكة اليمن المنقسمة، توفي عام ١٧٧٤. الشوكاني، البدر الطالع، ج١، ص٣١٠-٣١٣.

[٤] الموسوي العاملي، المصدر السابق، ورقة ٥٩٦ .

[٥] أحمد السباعي، المصدر السابق، ص٨٧ .

[٦] الإمام المنصور بالله : هو الإمام المنصور علي، تولى الإمامة عام ١٧٧٤، وتميز عهده بضعف الدولة بسبب تغلب أمراء النواحي والأطراف، فضلاً عن امتداد الدعوة السلفية إلى المناطق اليمنية المحاذية للبحر الأحمر . ينظر : الشوكاني، البدر الطالع، ج١، ص٤٥٩-٤٦٧ .

١٧٩٨، في محاولة منه لإيجاد تحالف بينهما لمواجهة الأخطار المتزايدة في المنطقة مَن خلال موافاته بأخبار الحملة الفرنسية ومقاومة المصريين لها مذكراً إياه بضرورة اتخاذ إجراءات احترازية من الأطماع الأجنبية، وتضمن جواب الإمام في طمأنته للشريف غالب بن مساعد بأنه قام بإجراء التحصينات اللازمة تحسبا من أي غزو أجنبي لبلاده[١].

على أن ما يمكن استخلاصه من طبيعة العلاقات الحجازية – اليمنية انها لم تسر على وتيرة واحدة، إذ اتسمت بالمودة أحياناً، وشابها التوتر في أحيان أخرى، لعوامل تتعلق بالأوضاع الداخلية لكلا الجانبين، وأمور أخرى ذات صلة بالقوى الخارجية، ولاسيما التنافس البريطاني – الفرنسي للسيطرة على المنطقة.

- **الحجاز ونجد :**

تعرضت نجد إلى غارات كان يشنها أشراف الحجاز خلال القرن السادس عشر، منذ عهد الشريف أبي نمي بن بركات، وقد استطاع ابنه الشريف حسن أن يخوض عمليات عسكرية ناجحة ضد نجد، مكنته من الوصول إلى مناطق البديع والخرج والسلمية عام ١٥٨١[٢].

استمرت الغارات الحجازية على الأراضي النجدية طوال سنوات القرن السابع عشر بدفع من الدولة العثمانية التي كانت تغدق على أشراف الحجاز بالمرتبات والهبات المالية، فضلاً عن تشجيعها لهم لمد نفوذهم في مناطق الجزيرة العربية، وفرض سيطرتهم على الزعامات المحلية هناك[٣].

إلا أن النزاعات الأسرية التي قامت بين الأشراف بغية الوصول إلى الحكم خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر[٤]، أضعفت إمكاناتهم في استمرار تهديدهم لنجد[٥]،

---

[١] **الشوكاني، البدر الطالع، ج٢، ص٨-٢٣ .**

[٢] **عبد الملك بن حسين بن عبد الله العصامي المكي، المصدر السابق، ص٤٦٨-٣٦٩.**

[٣] **سليمان الغنام، فصول من تاريخ الجزيرة العربية وجوارها الإقليمي، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥، ص٣٦ .**

[٤] **مضاوي الرشيد، تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، ترجمة : عبد الإله النعيمي، بيروت، دار الساقي، ٢٠٠٢، ص٦٠ .**

[٥] **عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الدولة السعودية الأولى، ص١١٤ .**

وتزامن ذلك مع ظهور حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب[١] السلفية (١٧٤٤-١٧٩٢) الذي تحالف عام ١٧٤٤ مع أمير نجد الإمام محمد بن سعود[٢] (١٧٢٥-١٧٦٥) [٣] ليحولها من حركة دينية إلى حركة سياسية تروم إقامة دولة دينية مركزها نجد[٤]، الأمر الذي غير من مسار الصراع الحجازي – النجدي لصالح الأخير الذي اتخذ أبعاداً جديدة[٥].

كان من الطبيعي إزاء ذلك أن يقف أشراف الحجاز معارضين للحركة السلفية وطموحاتها السياسية بالسيطرة على مناطق الجزيرة العربية، واتضح ذلك في عهد الشريف مسعود بن سعيد الذي عاصر ظهور تلك الحركة، فقد شهد عهده فتوى علماء مكة المكرمة التي عدت الشيخ محمد بن عبد الوهاب منحرفاً عن الدين الإسلامي، ومنعت أهل نجد من الحج إلى الحرمين الشريفين لسنوات عدة[٦]، لكن

---

[١] **الشيخ محمد بن عبد الوهاب: هو محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي (١٧٠٣-١٧٩٢) ولد ونشأ في العيينة إحدى قرى نجد، كان أبوه قاضياً فيها علمه قراءة القرآن الكريم والفقه الحنبلي، تنقل طلباً للعلم في أنحاء الحجاز والعراق والاحساء والشام قبل عودته إلى نجد ليستقر في حريملاء، ثم انتقل إلى العيينة، وقد دعا للرجوع إلى أصول الإسلام الأولى. لمزيد من التفاصيل عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب ودعوته السلفية ينظر : عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، مشاهير علماء نجد وغيرهم، (د.م)، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، (د.ت)، ص٢٠-٣٠؛ مؤلف مجهول، كتاب لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب، تحقيق : أحمد مصطفى أبو حاكمه، بيروت، دار الثقافة، ١٩٦٧، ص١٥-٤٥ .**

[٢] **محمد بن سعود : هو محمد بن سعود بن مقرن بن مرخان، أول من تلقب بالإمامة من آل سعود في نجد بعد وفاة أبيه، يعد مؤسس الدولة السعودية الأولى (١٧٤٤-١٨١٨). ينظر : Philby. H. St. John ,Saudi Arabia, London, ١٩٥٥, P.٣٣-٥٩.**

[٣] **في صيف عام ١٧٤٤ تم في الدرعية مركز آل سعود عقد اتفاق للتحالف بين محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبد الوهاب اتفق فيه الطرفان بالعمل على نشر الدعوة وإسناد كل منهما للآخر، على أن يدير أمير الدرعية الشؤون السياسية والإدارية بينما أصبح محمد بن عبد الوهاب مرجعاً في المسائل الدينية والأمور الأخرى. ينظر : G. Rentz, Wahhabism and Saudi Arabia in the Arabian Peninsula, London, ١٩٧٢, P.٥٦ ; H. A, R. Gibb, Modern Trends in Islam, Chicago, ١٩٤٩, P.٢٦.**

[٤] **Bombay Government , Selection from the Record of Bombay Government, Vol. XXIV, Historical Sketch of the Wahabee tribe of Arabs, from The year ١٧٩٥ to the year ١٨١٨, Bombay, ١٨٥٦, P.٤٢٨.**

[٥] **Lewis Bernard, The Arabs in History, London,N.d., P.١٦١.**

[٦] **منير العجلاني، تاريخ البلاد العربية السعودية، المجلد الأول، (د.م) ، دار الكتاب العربي، (د.ت)، ص١٣٤-١٣٥ .**

أشراف الحجاز لم يقوموا بأي نشاط عسكري ضد نجد إلا بعد مرور أربعين عاماً على قيام الدولة السعودية الأولى عام ١٧٤٤ ، اعتقاداً منهم أن المعارضة المحلية داخل نجد للحركة السلفية وتوجهاتها بالتعاون مع بني خالد في الإحساء كفيلة بالقضاء على الخطر الوهابي الجديد[١].

وتشير المصادر التاريخية إلى أن تحركات أشراف الحجاز ضد أمراء نجد قد بدأت في عهد الشريف غالب بن مساعد[٢]، وتحديداً عام ١٧٩٠، إلا أن نصيبها كان الفشل[٣] وتبع ذلك الهزيمة التي لحقت بقوات شريف الحجاز في معركة الجمانية عام ١٧٩٥ في أطراف نجد، وقد أدت هذه التطورات العسكرية إلى تشجيع القوات النجدية على التوغل صوب الأراضي الحجازية، مما جعل الأشراف يتخذون موقف المدافع بدل المهاجم[٤].

وإذا تناولنا موقف الدولة العثمانية من أحداث الجزيرة العربية وتصاعد الخطر النجدي على نفوذها في المنطقة، فلابد من التذكير بمشاكل الدولة الداخلية وحروبها الخارجية الأوربية ولاسيما حروبها مع روسيا في عامي ١٧٦٣ و ١٧٦٨[٥]، ومع ذلك فقد لبى الباب العالي طلب شريف الحجاز بتقديم العون اللازم للقضاء على تلك الحركة، التي باتت تهدد المناطق المجاورة كالعراق والشام، فكلف سليمان باشا الكبير والي بغداد بإعداد حملة عسكرية عام ١٧٩٧[٦]، تولى قيادتها ثويني بن عبد الله

---

[١] عبد الله الصالح العثيمين، الحركة الوهابية ومحاولة توحيد جزيرة العرب، المستقبل العربي (مجلة)، بيروت، ع٢٩، س٤، تموز (يوليو) ١٩٨١، ص٤٨-٤٩ .

[٢] عثمان بن عبد الله بن بشر النجدي، عنوان المجد في تاريخ نجد، تحقيق : عبد الله آل الشيخ، ج١، الرياض، مطبوعات دارة الملك عبد العزيز، ط٤، ١٩٨٢، ص١٧٣ .

[٣] مؤلف مجهول، الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية، المجلد الأول، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٧٢، ص٤١ .

[٤] حسين بن غنام، تاريخ نجد، حرره وحققه : ناصر الدين الأسدي، بيروت، دار الشروق، ط٤، ١٩٩٤، ص١٨٩-١٩٠ .

[٥] زكريا قورشون، العثمانيون وآل سعود في الأرشيف العثماني (١٧٤٥-١٩١٤م)، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٥، ص٥٣ .

[٦] عبد المنعم الغلامي، الملك الراشد المغفور له عبد العزيز آل سعود، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٥٤، ص١٠.

زعيم قبائل المنتفك[١]، لكنها لم تتمكن من تحقيق أهدافها[٢]، وكان الفشل نصيب حملة علي باشا كيخيا والي بغداد في العام التالي التي دعمت بمساعدة من عتوب البحرين والكويت[٣].

أسهمت تلك الهزائم التي لحقت بالقوات التي أرسلتها الدولة العثمانية إلى إشاعة حالة من اليأس لدى الشريف غالب بن مساعد الذي اضطر إلى طلب الصلح من أمير نجد عبد العزيز بن محمد بن سعود[٤] (١٧٦٥-١٨٠٣) على الشروط التي يمليها الأخير، وبعد مفاوضات بين الجانبين أقرت تلك الشروط وتم عقد الصلح بين الحجاز ونجد عام ١٧٩٨[٥].

ومع إطلالة القرن التاسع عشر أخذت العلاقات الحجازية – النجدية بالتدهور، عقب تزايد قوة أمير نجد على حساب شريف الحجاز، على أثر انضمام بعض القبائل التي كانت تابعة للشريف غالب بن مساعد إلى جانب الدرعية واعتناقها لمبادئ الدعوة السلفية، فضلاً عن ازدياد النفوذ السعودي في مناطق تهامة وعسير شمال اليمن واستمرار الغزوات النجدية على بيشة ورانية بقيادة ربيع بن زيد[٦].

ومما زاد في حرج موقف الشريف غالب بن مساعد انضمام وزيره وصهره عثمان بن عبد الرحمن المضاييفي إلى أمير الدرعية عام ١٨٠٢، مما أثر سلباً على

---

[١] Bombay Government, Op. Cit, P.٤٢٨.

[٢] الكسندر آداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة : هاشم صالح التكريتي، ج٢، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٩، ص١٣٢-١٣٣.

[٣] زكريا قورشون، العثمانيون وآل سعود في الأرشيف العثماني، ص٥٧-٥٨ .

[٤] عبد العزيز بن محمد بن سعود : ولي أمارة نجد بعد وفاة أبيه محمد بن سعود عام ١٧٦٥، وفي عهده امتد نفوذ الدولة من شواطئ الفرات ووادي السرحان إلى رأس الخيمة وعمان، فضلاً عن اتساعها إلى أطراف الحجاز، اغتيل على يد رجل من أهل العراق في مسجد الطريف بالدرعية عام ١٨٠٣. ينظر : Philby, H. St , Jon, Op. Cit, P.٦٠-١٠٠.

[٥] نصت تلك الشروط في الاتفاق على رسم حدود فاصلة بين نجد والحجاز، وتعيين تبعية القبائل المرابطة على الحدود بين الطرفين والسماح لأهالي نجد بدخول مكة المكرمة لأداء فرائضهم على أن يعاملوا معاملة حسنة. ينظر: حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الجزيرة العربية في عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ج١، بيروت، مطابع دار الكتب، ١٩٦٨، ص٣٧٢.

[٦] عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الدولة السعودية الأولى، ص١٢٩ .

مكانته، لأن الكثير من مؤيديه قد انسلخوا عنه لصالح زعماء الدعوة السلفية، كما منح عبد العزيز بن محمد بن سعود المضاييفي قيادة الجيش الموجه لحرب الأشراف في مدينة الطائف، التي استسلمت بعد انسحاب الشريف غالب بن مساعد إلى مكة المكرمة[١]، وتبع ذلك إرسال المضاييفي خمس الغنائم التي حصل عليها إلى الدرعية، فكافأته بإصدار أوامرها بتوليته لإمارة الطائف والمناطق التابعة لها، مما مهد السبيل لخضوع الحجاز إلى الحكم النجدي عام ١٨٠٣[٢].

ومهما يكن من أمر فقد أدت الغارات المتعددة التي تعرضت لها مدن الحجاز، إلى إضعاف قدرات الأشراف الدفاعية، ولاسيما بعد تواصل الإمدادات النجدية واتساع نشاطها العسكري، مقارنة بحالة الارباك التي دبت بين صفوف الحجازيين، وانضمام بعض القبائل إلى القوات المهاجمة، فضلاً عن فقدان الأشراف الأمل في تلقي العون العسكري من العثمانيين الذين خسروا مناطق واسعة من الجزيرة العربية واليمن وحضرموت[٣]، بينما تصاعد النفوذ النجدي خارج الجزيرة العربية ولاسيما صوب العراق[٤]، مما مهد السبيل لخضوع مدن الحجاز لسيطرة نجد في الأعوام اللاحقة ، وهو الأمر الذي سنتناوله في الفصل الثالث.

▪الحجاز والمغرب:

ظهر الأشراف العلويون في الإقليم الشرقي من المغرب الأقصى، وينسبهم المؤرخون إلى الإمام الحسن بن علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وقد هاجروا من ينبع في الحجاز خلال القرن الثالث عشر الميلادي، واستوطنوا ربوع المغرب ثم أخذ مركزهم الديني يتوطد في المجتمع المغربي، ومن خلاله تعاظم دورهم السياسي إثر توليهم الحكم في المغرب[٥].

---

(١) ابن بشر، المصدر السابق، ج١، ص٢٥٩ .

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص٢٦٠-٢٦١ .

(٣) دونالد كواترت، المصدر السابق، ص١٠٩؛ الليدي ان بلنت، رحلة إلى بلاد نجد، ترجمة : محمد انعم غالب، لندن، (د.مط)، ١٩٦٧، ص٢١١ .

(٤) ستيفن هيمسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة : جعفر الخياط، بغداد، مطبعة أركان، ط٦، ١٩٨٥، ص٢٦٠-٢٦٢ .

(٥) سيار كوكب علي الجميل، تكوين العرب الحديث، ص١١٥-١١٦ .

يعد الحسن بن القاسم الذي عرف باسم الحسن الداخل وهو الجد الأكبر للأسرة العلوية، أول من دخل المغرب قادما من الحجاز عام ١٢٧٥، ويرجع نسبه إلى محمد ذي النفس الزكية، وقد اتخذ من مدينة سجلماسة مركزاً له، معلناً التزامه بالشرافة القرشية في بلاد المغرب[١].

وبحكم انشغال الأشراف العلويين بتثبيت نفوذهم في المغرب وانغماسهم بالأوضاع الداخلية، وبعد المغرب الجغرافي عن الولايات الإسلامية. وهي أمور شغلتهم في البداية عن أقامة علاقات خارجية ولاسيما مع الحجاز – موضوع الدراسة –، لكن سنوات الربع الأخير من القرن السابع عشر، والعقود الثلاثة الأولى من القرن الثامن عشر، وبالتحديد في عهد السلطان إسماعيل بن المولى الشريف[٢] (١٦٧٢-١٧٢٧)، شهدت نموا في العلاقات الحجازية – المغربية، بعد أن أوفد ولده المولى أبو مروان إلى الحجاز عام ١٧١٦، وأوقف واردات مساحات واسعة من أشجار الزيتون بجنان حمرية على الحرمين الشريفين[٣].

وبالتتابع شهدت سنوات النصف الأول من القرن الثامن عشر توجها ملحوظاً من قبل سلاطين المغرب وأفراد أسرهم لأداء فريضة الحج في الحجاز، إذ أوفد السلطان عبد الله بن إسماعيل[٤] (١٧٢٩-١٧٥٧) زوجته خناثة بنت بكار وولده

---

[١] مؤلف مجهول، موسوعة تاريخ المغرب العربي، ج٥ و ج٦، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٤، ص٣٥٢-٣٥٣ .

[٢] السلطان إسماعيل بن المولى الشريف : بويع له في حكم المغرب بعد وفاة أخيه المولى الرشيد وكان عمره (٢٦) عاماً، واجه ثورات عدة قبل أن يستتب له الأمر في حكم البلاد، متخذاً من مدينة مكناسة الزيتون عاصمة لملكه، وقد بنى الجامع الأخضر فيها، وركز جهوده بإقرار الأمن الداخلي، فضلاً عن تأمين حدود بلاده.ينظر: شوقي الجمل، المغرب العربي الكبير من الفتح العربي إلى الوقت الحاضر، ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب الأقصى (مراكش)، القاهرة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ٢٠٠٧، ص٢١٢-٢١٨ .

[٣] الشيخ أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق: جعفر الناصري، محمد الناصري، ج٧، الدار البيضاء، دار الكتب، ١٩٥٦، ص٩٦ و ١٠٢ .

[٤] السلطان عبد الله بن إسماعيل : جاء إلى الحكم عام ١٧٢٩ في خضم الصراع السياسي الذي عاشه المغرب بعد وفاة أبيه إسماعيل عام ١٧٢٧، ولم يكن يتمتع بشيء من الجدارة والقوة التي كانت لأبيه، وكانت سنوات حكمه الأخيرة بين عامي (١٧٥٠-١٧٥٧) اتسمت بضعف هيبة الدولة. ينظر : شوقي الجمل، المغرب العربي الكبير، ص٢١٨-٢١٩.

سيدي محمد عام ١٧٢٩ إلى الحرمين الشريفين لأداء فريضة الحج وزيارة الأماكن المقدسة[١]، كما بعث للأشراف عام ١٧٤٢ بهدية نفيسة مكونة من (٢٣) مصحفاً محلاة بالذهب ومرصعة بالدرر والياقوت، ومن جملتها المصحف العقابي الكبير الذي كان الملوك يتوارثونه بعد المصحف العثماني الذي كان عند بني أمية في الأندلس[٢]، وفي عام ١٧٤٩ تلقى هدية من الشريف مسعود بن سعيد حملها إليه الحجاج المغاربة العائدون من الحجاز، مما يشير إلى قوة الصلات بين الحجاز والمغرب[٣].

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر،أخذت العلاقات بين الحجاز والمغرب تتطور إلى مجالات عدة إذ لم تقتصر على أداء فريضة الحج في الحرمين الشريفين، بل تعدتها إلى صلات اجتماعية وثقت من أواصر الأخوة والمحبة بين الأسرتين الحاكمتين، ومما يؤكد ذلك أن السلطان محمد بن عبد الله[٤] (١٧٥٧-١٧٩٠) حرص على تزويج إحدى بناته من الشريف سرور بن مساعد وجهزها بمال طائل، صحبة أخويها علي بن محمد وعبد السلام في موسم الحج من عام ١٧٧٩[٥]، كما بعث السلطان المذكور برفقتهما جوائز ثمينة إلى العلماء والنقباء وأرباب الوظائف في الحجاز، وقد ذكرت المصادر المغربية أن يوم وصولهم الديار

---

[١] أبي القاسم أحمد الزياني، الخبر عن أول دولة من دول الأشراف العلويين من أولاد مولانا الشريف بن علي وهو منقول من كتاب الترجمان المعرب عن دول المشرق والمغرب لأبي القاسم أحمد الزياني، باريس، المطبعة الجمهورية، ١٨٨٤، ص٣٧ و ٥١ .

[٢] الشيخ أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، المصدر السابق، ج٧، ص١٥٩.

[٣] محمد بن عبد السلام بن أحمد بن محمد الرباطي الملقب بالضعيف، تاريخ الضعيف الرياضي. تاريخ الدولة العلوية السعيدة من نشأتها إلى أواخر عهد مولاي سليمان ١٠٤٣هـ/١٦٣٣م-١٢٣٨هـ/١٨١٢م، دراسة وتحقيق: البوزيدي الشيخي، ج١، الدار البيضاء، دار الثقافة والتوزيع، ١٩٨٨، ص٢٩١ .

[٤] السلطان محمد بن عبد الله : من أشهر سلاطين المغرب في القرن الثامن عشر، بويع له بعد وفاة أبيه عام ١٧٥٧ بعد أن كان نائباً له في مراكش، ولم يكن حاكماً سياسياً وقائداً فحسب بل عرف بحبه للعلم والعلماء. ينظر: شوقي الجمل، المغرب العربي الكبير، ص٢٢٠-٢٢٦ .

[٥] إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ من نشأة الدولة العلوية إلى أقرار الحماية، ج٣، الدار البيضاء، نشر وتوزيع دار الرشاد الحديثة، ١٩٨٥، ص١٠٨-١٠٩ .

المقدسة مثل مهرجانا عظيما مما يدل على المكانة التي كان يحظى بها سلاطين المغرب لدى أشراف الحجاز [١].

استمرت أواصر الصداقة والتعاون تميز العلاقات بين الحجاز والمغرب لما بقي من سنوات الشريف سرور بن مساعد ،فقد تلقى الشريف المذكور أموالاً وهدايا من السلطان محمد بن عبد الله حملها إليه ابنه عبد السلام الذي ترأس ركب الحج المغربي الوافد للأماكن المقدسة عام ١٧٨٢[٢]، فضلاً عن إرسال السلطان نفسه عام ١٧٨٣ مع ركب الحاج الأموال والهدايا للأشراف والسادة والعلماء في مكة المكرمة والمدينة المنورة[٣]، دلالة على قوة علاقاتهما المشتركة، وفي عام ١٧٨٤ بعث السلطان محمد بن عبد الله (٣٥٠,٠٠٠) ريال لأشراف الحجاز وسائر أهالي البلاد[٤].

وكانت سنوات حكم الشريف غالب بن مساعد الذي تقف أحداث بحثنا ضمن مدته الزمنية حافلة بتطور العلاقات بين سلاطين المغرب وأشراف الحجاز، ففي عام ١٧٩٧ وردت إلى الحجاز أموال حملها معه الرحالة المغربي محمد بن عبد السلام بن عبد الله الناصري وهي مرسلة من قبل السلطان سليمان بن محمد بن عبد الله[٥] (١٧٩٢-١٨٢٢) جرى توزيعها على مستحقيها من أهالي مكة المكرمة، وبذلك تتضح لنا قوة الصلات الودية التي ظلت تجمع بين الحجاز والمغرب حتى أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، بحكم قوة الروابط الأسرية بين الطرفين، واتساعها إلى الجوانب الاجتماعية[٦].

ب. **علاقات الحجاز مع القوى الأجنبية حتى عام ١٨٠٣** :

---

[١] **أبي القاسم أحمد الزياني، الخبر عن أول دولة من دول الأشراف العلويين، ص٧٨ .**

[٢] **صبري فالح الحمدي، أشراف الحجاز ، ص١٣٩ .**

[٣] **محمد بن عبد السلام الملقب بالضعيف، المصدر السابق، ص٣٤٧ .**

[٤] **الشيخ أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، المصدر السابق، ج٨، ص٥٧ .**

[٥] **السلطان سليمان بن محمد بن عبد الله : بويع له بالحكم في فاس بعد وفاة أخيه اليزيد عام ١٧٩٢، لكن الأمر لم يستقر له إلا في عام ١٧٩٤، حكم ثلاثين عاماً حافلة بالأحداث، عرف عنه التقوى والورع، واشتغاله بالعلم والعكوف عليه. ينظر : شوقي الجمل، المغرب العربي الكبير، ص٢٢٧-٢٣٠.**

[٦] **صبري فالح الحمدي، أشراف الحجاز، ص١٤٠ .**

- **الحجاز والدولة العثمانية**[١]:

كان لخضوع الحجاز للدولة العثمانية عام ١٥١٧ أبعد الأثر في تحديد طبيعة العلاقات بين الجانبين، فقد وجد الباب العالي في نظام الشرافة أداة صالحة لإدارة الحرمين الشريفين، فأطلق للقائمين عليها حرية العمل واكتفى منهم بإعلان الولاء والخطبة لسموه المعظم، ومنذ ذلك التاريخ نشط سلاطين بني عثمان في استثمار جميع الظروف المؤاتية لتعزيز مكانتهم ونفوذهم في الحجاز لاعتبارات دينية وسياسية اوضحناها سلفا[٢].

ووفقا للعوامل سالفة الذكر أبدت الدولة العثمانية جل اهتمامها بتأمين حسن سير قوافل الحج وانتظامها، وتجلى ذلك الاهتمام في بذلها الجهود الحثيثة بتحسين نظام المراكز التي تحمي القوافل على الطرق، وفي إعداد المحطات اللازمة للمياه، والأخذ بنظام أمني يعد أحدى المسؤوليات الرئيسة لولايتي القاهرة ودمشق التي كانت قوافل الحج تبدأ منهما[٣]، فضلاً عن ذلك لم تنقطع عطايا الدولة من الأموال والهبات عن أهالي الحرمين التي كان العثمانيون يفخرون دائماً بخدمتها للأماكن المقدسة في الحجاز[٤].

مقابل ذلك أقر العثمانيون لأشراف الحجاز مهامهم وصلاحياتهم التي كانوا يتمتعون بها في العهد المملوكي، وضمن مناطقهم ولم يشرعوا أي قانون يحد من تلك المهام والصلاحيات، بل كانوا يذكرون ولو بشكل محدد وظائف الشرفاء في الرسائل التي كانوا يرسلونها إليهم عند تبديلهم دون المساس والتدخل في أعمالهم[٥].

---

[١] كان الحجاز يحكم ذاتياً من قبل الاشراف، ويعود ذلك الى قداسته التي جعلت منع أقليمأ شبه مستقل، ربما يختلف كثيراً عن الولايات العثمانية الأخرى الخاضعة لسلطة الباب العالي، وهو ما حمل الباحث على دمج علاقته بالدولة العثمانية بمبحث خاص ضمن العلاقات مع القوى الأجنبية .

[٢] أندريه ريمون، المدن الكبرى في العصر العثماني، ترجمة: لطيف فرج، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩١، ص٣٩ .

[٣] المصدر نفسه، ص٣٩ .

[٤] محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، ج٢، بيروت، دار الكشاف، ١٩٥٠، ص١٦٢ .

[٥] فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً (مطلع العهد العثماني – أواسط القرن التاسع عشر)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧، ص٤٦٩ .

وقد جرت العادة على أن يقوم الشريف بمجرد وصوله إلى الإمارة في الحجاز بالكتابة إلى السلطان العثماني يخبره بذلك، كي يتلقى الموافقة على تنصيبه بصورة مرسوم يقرأ في المساجد على ملأ من أصحاب الحل والعقد في مكة المكرمة وفي موكب حافل ذي مراسيم معينة وطقوس مرسومة[١].

وبغية تنظيم علاقاتها مع الحجاز، أوجدت الدولة العثمانية إمارة سنجق[٢] جدة التي عرفت فيما بعد بإيالة جدة[٣]، لتسهم في إدارة الحجاز بالتعاون مع أشرافه، وكان يتولى شؤونها سنجق عسكري تتبعه فرقة عسكرية كاملة حلت محل الجيش المملوكي[٤]، وإلى جانبه موظف تابع لإمارة مكة المكرمة يتولى حكم الأهالي يسمونه وزير جدة[٥].

إلا أن الضعف الذي انتاب الدولة العثمانية مطلع القرن السابع عشر دفعها إلى ربط امارة سنجق جدة بإيالة الحبش، وإسناد منصب مشيخة الحرم المكي إلى ولاة الأخيرة[٦]، ليشرفوا بأنفسهم على ما يتعلق بالتغيرات التي تجري في مرافق مكة المكرمة، وإدارة الأعمال فيها، مثلما فعل المماليك من قبل[٧].

---

[١] أحمد السباعي، المصدر السابق، ص٩٤ .

[٢] سنجق: وحدة إدارية مكونة من عدة أقضية، ومجموع السناجق يكون الإيالة، وكان القائم على راس السنجق يطلق عليه (سنجق بكي – أمير السنجق) وكان يتم اختيار امراء السناجق من موظفي السراي وابناء الأمراء ، وأمراء الالاي، وكتخدائيي الدفتر، ودفتر داري التيمار والخزينة، أي من كبار الاداريين في الايالات المختلفة. ينظر: محمد حرب، السالنامة العثمانية وأهميتها في بحوث الخليج والجزيرة العربية، دراسات الخليج والجزيرة العربية (مجلة)، الكويت، ع٣٣، س٩، ربيع الأول ١٤٠٣/يناير ١٩٨٣، ص١٦٦-١٦٧ .

[٣] أعتباراً من بداية القرن الثامن عشر اصبحت امارة سنجق جدة تعرف بإيالة جدة، وكان واليها يعرف بـ(والي إيالة جدة وبكربكية الحبشة ومشيخة الحرم المكي)، وهو يدير الحجاز وسواكن ومصوع ينظر : تجار زادة إبراهيم حلمي، ممالك عثمانية جيب اطلاسي، استانبول، مطبعة سنده، ١٣٢٣، ص٢٥٥؛ مؤلف مجهول، جغرافياني عثماني، (د.م)، (د.مط)، (د.ت)، ص٢٤٠ .

[٤] أحمد السباعي، المصدر السابق، ص٩٤ .

[٥] العباس بن علي بن نور الدين المكي الحسيني الموسوي، نزهة الجليس ومنية الأديب الأنيس، ج٢، النجف الأشرف، منشورات المطبعة الحيدرية، ١٩٦٧، ص٣٢٦ .

[٦] شمس الدين سامي، قاموس الإعلام، جلد ٣، استانبول، مطبعه سي، ١٣٠٨، ص١٩٣١ .

[٧] أحمد السباعي، المصدر السابق، ص٩٤ .

وعدت السلطات العثمانية والي جدة أكبر مسؤول إداري يتم تعيينه من قبل الدولة في ولاية الحجاز، وكان ولاة جدة يقيمون في جدة نفسها، ويعنون بكل الأمور المهمة في البلاد، عدا المسائل المتعلقة بالبدو فأنها كانت متروكة لشريف الحجاز، فضلاً عن ذلك فقد دأب العثمانيون على تعيين موظفين آخرين على مشيخة الحرمين[١]كلٌ على حدة لمشيخة الحرم المكي ومشيخة الحرم المدني، وهي مؤشرات تدل على حرص الباب العالي على إقامة تنظيم إداري يدير علاقاته مع أشراف الحجاز لأهميته الدينية والسياسية للدولة[٢].

ومع أن سلطة ولاة جدة أخذت بالتنامي والتوسع على مدى السنين بالقدر الذي أتيح لها مراقبة تنفيذ جميع الأوامر السلطانية والسيطرة على جميع مقدرات البلاد حينما يتولى أمر مكة المكرمة شريف مسالم أو ضعيف، لكن بالمقابل نجد الأشراف الأقوياء يتجاهلون تلك السلطة مثلما كانوا يتجاهلون في بعض الأحيان أوامر الدولة العثمانية نفسها[٣]، الأمر الذي ألقى بظلاله على أوضاع الحجاز الداخلية بسبب وجود الازدواجية في السلطة بين والي جدة العثماني وبين حاكم البلاد الفعلي[٤]، ورغبة كل طرف منهما في فرض إرادته على الآخر، ولاسيما الرغبة بالسيطرة على واردات كمرك جدة[٥]. التي كانت بالمناصفة بينهما[١]، منذ عهد

---

[١] مشيخة الحرمين : مصطلح إداري عثماني يطلق على من يتولى أمور الحرم النبوي الشريف ويسمى شيخ الحرم النبوي، ومن يتولى أمور الحرم المكي الذي يسمى شيخ الحرم المكي، ولكل من الشيخين وكيل وجهاز فني وإداري يساعده في مباشرة أعماله التي تنحصر بالإشراف على شؤون العمران والإصلاحات الخاصة بالحرمين والمؤسسات الدينية من مساجد وتكايا وزوايا وغيرها، والإشراف على المؤسسات التعليمية المرتبطة بها، فضلاً عن مراعاته لأهل الحرم الذي يتولى مشيخته وإرسال تقرير للدولة العثمانية عن أحوالهم واقتراح الحلول التي يراها تكفل العلاج لمشاكلهم، وكان كل منهم يرسل سنوياً قائمة بمتطلبات حرمه من مؤن ونفقات للعام القادم. ينظر: محمد حسن العيدروس، تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر، (د.م)، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٦، ص٢٣٦-٢٣٧ .

[٢] فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ص٤٧٣ .

[٣]أحمد السباعي، المصدر السابق ، ص٩٥ .

[٤] مضاوي الرشيد، المصدر السابق، ص٥٨ .

[٥] بجوي إبراهيم أفندي، تاريخ بجوي (١٥٧٤-١٦٤٩)، جلد١، (د.م)، (د.مط)، (د.ت)، ص٤٨٥ .

السلطان سليمان القانوني، تثميناً لجهود الشريف أبي نمي بن بركات في تخليص جدة من الغزو البرتغالي لها عام ١٥٤٢[٢].

ويبدو أن الصراع ظل قائماً بين أشراف الحجاز وولاة جدة العثمانيين في معظم سنوات القرن السابع عشر، حين تمكن قانصوه الوالي العثماني من وضع يده على جميع واردات جدة عام ١٦٣٠، ليضمها إلى خزينة الدولة، مستغلاً ضعف الشريف مسعود بن إدريس (١٦٢٩-١٦٣٠)، إلا أن الأمور تغيرت في عهد الشريف زيد بن محسن الذي نجح في إعادة حقوق الإمارة عام ١٦٥٠[٣].

وقد حاول الوالي العثماني بعد ذلك في عهد الشريف مسعود بن سعيد أن يماطل في دفع مستحقات شريف الحجاز من واردات جدة، فمضى الأخير بجيشه واحتل جدة وطرد واليها العثماني، ثم كتب إلى دار السلطنة لينبئها بذلك، فأرسلت واليا غيره وأمرته بصرف مستحقات الشريف المذكور[٤].

ونظراً لوجود نزاعات بين الأشراف أنفسهم على الإمارة، فقد راح الولاة العثمانيون مطلع القرن الثامن عشر يعملون على إذكاء روح الفتنة بين الأشراف، ليتمكنوا من تحقيق غاياتهم في فرض هيمنتهم على مقدرات البلاد، مما جعل الباب العالي يبدي ثقته بقدرات ولاته في إدارة شؤون البلاد هناك لأكبر وقت ممكن[٥].

على أن سلطة الدولة العثمانية على تلك الربوع سرعان ما أصابها التراخي عند نهاية القرن الثامن عشر لانشغالها بمشاكلها الداخلية والحروب الخارجية[٦]، وكان ذلك مدعاة لأن يمارس أشراف الحجاز نوعاً من الحكم اللامركزي والتمتع باستقلال ذاتي تجاه العثمانيين، ولم تعد سلطة الدولة تتجلى في الحجاز إلا من

---

[١] كارستن نيبور، رحلات إلى شبه الجزيرة العربية وإلى بلاد أخرى مجاورة لها، ترجمة : عبير منذر، ج١، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠٠٧، ص٢٣٧ .

[٢] فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ص٤٧١ .

[٣] أحمد السباعي، المصدر السابق، ص٩٥-٩٦ .

[٤] المصدر نفسه ، ص٩٦ .

[٥] عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الدولة السعودية الأولى، ص١١٦ .

[٦] M. Abir, Op. Cit, P.١٨٧.

خلال قافلتي الحج المصري والشامي، وإرسال الصدقات السنوية لأهالي الحرمين[١]، وظهر الشريف غالب بن مساعد كأقوى الأشراف في مواجهة سلطة الباب العالي، عندما نجح في طرد الممثلين العثمانيين عام ١٨٠٠ خارج بلاده ووضع يده على جميع مداخيل جدة[٢].

يمكن القول في ضوء استقراء مجريات العلاقة بين الحجاز والدولة العثمانية إن علاقات الجانبين تباينت ما بين ترجيح كفة نفوذ الأشراف على حساب خصومهم من ولاة جدة العثمانيين في أحيان، وغلبة الآخرين وانفرادهم في أوضاع البلاد منتزعين صلاحيات ومستحقات أشراف الحجاز المالية في أحيان أخرى، بينما ظلت الدولة العثمانية تتبع سياسة الموازنة بين الجانبين المتصارعين، وربما تميل إلى أحدهما خدمة لمصالحها هناك، وهو ما اوثقته صفحات الدراسة قدر توافر المعلومات بشأن ذلك.

▪ الحجاز وبريطانيا :

أولى الإنكليز البحر الأحمر أهمية خاصة منذ القرن السابع عشر، بوصفه طريقاً حيوياً لسفنهم المتجهة إلى الهند[٣]، إلا أنهم واجهوا معارضة قوية من قبل الدولة العثمانية التي رفضت السماح للسفن الأجنبية بالإبحار إلى الشمال من ميناء

---

[١] هنري لورنس وآخرون، الحملة الفرنسية في مصر بونابرت والإسلام، ترجمة : بشير السباعي، القاهرة، سينا للنشر، ١٩٩٥، ص٢٨٠ .

[٢] م. أبير، التجديد والرجعية وإمبراطورية محمد علي، ترجمة : مكي حبيب المؤمن، المؤرخ العربي (مجلة)، بغداد، ع١٨، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص٢٠٧ .

[٣] M. Abir, Op. Cit, P.١٨٩.

مخا ما بين جدة والسويس لتضمن عدم تدخلها في شؤون المنطقة وعدم تعرض الأماكن المقدسة في الحجاز للخطر، واستمر ذلك حتى نهاية القرن المذكور[١].

ومع إطلالة القرن الثامن عشر بدأت شركة الهند الشرقية محاولاتها الجادة في استخدام طريق البحر الأحمر لإيصال رسائلها المستعجلة إلى الهند[٢]، وعلى الرغم من دخولها في حالة تنافس شديد مع فرنسا للسيطرة على هذا الطريق[٣]، إلا أنها نجحت في إيجاد موطئ قدم لها في منطقة البحر الأحمر، إذ غدت جدة مخزناً لمختلف البضائع الهندية[٤]، وأصبح ميناء ينبع مركزاً حيوياً للسفن التجارية الوافدة من الهند[٥].

لكن الدولة العثمانية وقفت مرة أخرى معارضة للتغلغل البريطاني في الحجاز بوصف السلطان حامي الحرمين الشريفين، مما عد عاملاً أسهم في تدهور علاقاتهما طوال النصف الأول من القرن الثامن عشر، بسبب سوء تصرفات ممثلي الشركة البريطانية مع السكان المحليين، فضلاً عن رفض السلطات البريطانية في الهند السماح بالاستمرار في التبرع السنوي الذي اعتاد الحكام المغول إرساله إلى الحجاز، والذي كان يشكل مورداً مالياً لكل من الدولة العثمانية وأشراف الحجاز[٦].

تواصلت المساعي البريطانية- على الرغم من ذلك- باتجاه تعزيز وجودها في المنطقة، ولاسيما خلال سنوات النصف الثاني من القرن الثامن عشر، إذ أصبحت مدينة سورات الهندية مركزاً مهماً للتجارة البريطانية الى مكة المكرمة

---

[١] جلال يحيى، البحر الأحمر والاستعمار، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٩٦٢، ص١٨-١٩ .

[٢] M. Abir, Op. Cit, P.١٨٩.

[٣] فاروق عثمان اباظة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩-١٩١٨، (د.م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦، ص٧٧ .

[٤] كارستن نيبور، المصدر السابق، ص٢٣٦ .

[٥] علي بن حسين السليمان، بلاد ينبع، العرب (مجلة)، الرياض، ج٣، س٧، رمضان١٣٩٢/تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٢، ص١٨٨ .

[٦] M. Abir, Op. Cit, P.١٨٩.

ومناطق أخرى على البحر الأحمر، وأشارت المصادر التاريخية إلى تصاعد ذلك التعاون عام ١٧٥٩[١].

وعلى أثر توقيع معاهدة باريس عام ١٧٦٣ التي أنهت حرب السنوات السبع (١٧٥٦-١٧٦٣) بين بريطانيا وفرنسا، والتي خسرت فرنسا بموجبها بعض مراكزها التجارية في الهند، فضلاً عن مستعمرات أخرى في العالم[٢]. أصبحت بريطانيا أكبر دولة بحرية في العالم، فانعكس ذلك ايجابياً في زيادة اهتمامها بالبحر الأحمر وموانئه[٣]، ومما شجع الأخيرة على ذلك أن الدولة العثمانية كانت قد وافقت في تلك المدة على السماح للسفن الأوربية أن تصل إلى جدة، نتيجة لمساعي شريف الحجاز الذي كانت الرسوم الكمركية التي يدفعها التجار تشكل قدراً كبيراً من دخله، كما أن القوى المحلية الحاكمة في مناطق حوض البحر الأحمر سواء أمراء مكة المكرمة، أو المماليك في مصر أو الأئمة في اليمن أخذت تعمل على تشجيع الحركة التجارية في البحر الأحمر وموانئه الواقعة في حوزتها بقصد الإفادة من الرسوم الكمركية التي تجبى من التجار الأجانب، مما كان عاملاً في تطور العلاقات بين الحجاز وبريطانيا[٤].

من جانب آخر أدى فرض السلطات البريطانية عام ١٧٦٦ الرسوم الباهضة على السفن الحجازية العاملة في موانئ الهند إلى توتر العلاقات الحجازية – البريطانية، فألحق ذلك ضرراً بتجار الحجاز، مما دفع الشريف مساعد بن سعيد إلى تقديم التماس إلى السلطات هناك بعدم إلحاق الأذى بالتجار الحجازيين، وكان جواب حكومة لندن إيجابياً، إذ وجهت شركة الهند الشرقية بأوامر محددة تضمنت تقديم ما

---

[١] صبري فالح الحمدي، أشراف الحجاز، ص١٤٣ .

[٢] محمد محمد صالح، تاريخ أوربا من عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسية ١٥٠٠-١٧٨٩، ج٢، بغداد، مطبعة دار الجاحظ للطباعة والنشر، ١٩٨١، ص٤٤١-٤٤٣ .

[٣] فاروق عثمان اباظة، عدن والسياسة البريطانية، ص٦٥ .

[٤] عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، النشاط التجاري في البحر الأحمر في العصر العثماني ١٥١٧-١٧٩٨م، الدارة (مجلة)، الرياض، ع٢، س٦، ربيع أول ١٤٠١هـ/يناير ١٩٨١م، ص٩٩ .

أمكن من التسهيلات إلى السفن الحجازية، مؤكدة أنها تنظر بعين التقدير والرضا لالتماس الشريف ومبادرته[١].

وحينما خضع الحجاز لحاكم مصر المملوكي علي بك الكبير عام ١٧٧٠ أقدم على عقد اتفاقية مع الحكومة البريطانية لضمان تسهيل وصول سفنها إلى ميناء جدة، إلا أن بريطانيا على الرغم من ذلك ظلت متحفظة على تلك الاتفاقية لأنها كانت تخشى استياء الباب العالي لمثل هذه الاتصالات مع بريطانيا فتعرض مصالحها في المنطقة إلى الخطر[٢].

وفي عهد خلفه محمد بك أبي الذهب استطاع الرحالة البريطاني بروس (Bruce) ان يحصل من الأول على أمر عام ١٧٧٣ تضمن السماح لسفن شركة الهند الشرقية بالإبحار من الهند إلى السويس مباشرة دون رسوها في ميناء جدة، نتيجة للمعاملة غير اللائقة التي مارسها شريف الحجاز وعماله ضد ممثلي الشركة في الميناء المذكور[٣].

شعر الشريف سرور بن مساعد بخطر تلك الاتفاقية على تناقص موارده المالية بسبب عدم رسو السفن التجارية في ميناء جدة، وعندئذ ناشد السلطان العثماني بالتدخل لمعالجة الموقف، فأصدر الأخير مرسوماً سلطانياً تضمن منع القوى الأوربية مرة أخرى من استخدام طريق البحر الأحمر إلى الشمال من مدينة جدة، بحجة حماية الأماكن المقدسة في الحجاز[٤].

إلا أن التقاء مصالح الجانبين[٥] الاقتصادية دفع بعلاقاتها خطوات إلى الأمام في عهد الشريف غالب بن مساعد، الذي أبدى تعاوناً مع شركة الهند الشرقية بعد جهوده في تنشيط تجارتها في الحجاز، حتى أخذ ممثلو الأخيرة على عاتقهم مهمة جلب المواد اللازمة من الهند لإدامة حوض بناء السفن في جدة[٦]، فترك ذلك نتائجه

---

[١] **De Gaury, Gerald, Rulers of Mecca, London, ١٩٥١, P.١٧١-١٧٢.**

[٢] **صبري فالح الحمدي، أشراف الحجاز، ص١٤٤ .**

[٣] **محمد رفعت رمضان، المصدر السابق، ص١٣١ .**

[٤] **M. Abir, Op. Cit, P.١٩٠.**

[٥] **بريطانيا والحجاز .**

[٦] **هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، ص١٥٦ .**

الإيجابية على مسيرة العلاقات الحجازية – البريطانية، إلى حد عدت فيه الشركة البريطانية شريف الحجاز أفضل صديق لها[١]، وبهذا أخذت علاقات الجانبين تميل نحو التعاون بعد حالة التعثر وعدم الاستقرار التي تميزت بها في أغلب سنوات القرن الثامن عشر[٢].

- **الحجاز وفرنسا**:

لم تغب فرنسا عن محاولات البحث عن مناطق النفوذ في البحار الشرقية وكان البحر الأحمر أحد ميادينها، لإقامة مراكز تجارية لها، مقابل وجود نشاط بريطاني هناك. وقد بدأت فرنسا نشاطها منذ بداية القرن السابع عشر، ومن ثم أسست شركة الهند الشرقية الفرنسية عام ١٦٦٤ التي نجحت مع غيرها من الشركات الفرنسية الأخرى، أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر،في توطيد علاقاتها مع الهند وغيرها من بلدان الشرق[٣].

وتأسيساً على ذلك دخلت فرنسا بقوة في ميدان التنافس مع بريطانيا للسيطرة على البحر الاحمر وسواحله خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وعلى الرغم من فقدانها بعض المراكز التجارية المهمة في الهند عقب حرب السنوات السبع مع بريطانيا، وصدور أمر الدولة العثمانية بتحريم التجارة بين جدة والسويس عام ١٧٧٣، إلا أن جهودها استمرت في إقامة علاقات مع مناطق ساحل البحر الأحمر، ومنها الحجاز – ذو الصلة بموضوع الدراسة – من خلال ميناء جدة التجاري على البحر الأحمر[٤].

وبعد وصول الحملة الفرنسية إلى مصر عام ١٧٩٨ أولى قائدها نابليون بونابرت الحجاز اهتمامه الخاص لعوامل سياسية واقتصادية ودينية[٥]، بينما أعلنت

---

[١] جعفر الخليلي، موسوعة العتبات المقدسة، قسم مكة المكرمة، ج١، ص٣٦٠.

[٢] صبري فالح الحمدي، أشراف الحجاز، ص١٤٨ .

[٣] فاروق عثمان اباظة، عدن والسياسة البريطانية، ص٧٠-٧١ .

[٤] صبري فالح الحمدي، أشراف الحجاز، ص١٤٩ .

[٥] محمد زكريا عناني، مراسلات متبادلة بين الشريف غالب بن مساعد وبين نابليون بونابرت ورجال حملته على الشرق، الدارة (مجلة)، الرياض، ع٣، س٦، جمادي ثاني ١٤٠١هـ/ ابريل ١٩٨١م، ص٧٤ .

الدولة العثمانية من جانبها الحرب على فرنسا وراحت تعد نفسها للدخول في تحالفات مع القوى الأوربية المعادية للأخيرة[١].

أجرى نابليون بونابرت اتصالاته مع الأمراء العرب في الخليج والجزيرة العربية والشام لتسهيل تنفيذ خطته التي أوردتها المصادر الفرنسية، المتضمنة السيطرة على الحجاز واليمن وساحل حضرموت ومسقط بغية الوصول إلى الهند وضرب الوجود البريطاني هناك[٢]. إذ وجه رسالتين إلى الشريف غالب بن مساعد مؤرخة في آب من عام ١٧٩٨، أعرب فيهما عن استعداده لتوفير الحماية اللازمة لقوافل الحج المتجهة إلى الحجاز، وبقاء الأوقاف المصرية المخصصة للحرمين الشريفين مثلما كانت في السابق، بينما أعرب شريف الحجاز برسالة جوابية عن ترحيبه بالمبادرة الفرنسية[٣].

استهدف القائد الفرنسي من مراسلاته تلك إقناع الشريف غالب بن مساعد بإغلاق موانئ الحجاز في وجه الملاحة البريطانية، وواصل خلفاؤه انتهاج السياسة نفسها إذ نجح الجنرال مينو– الذي خلف كليبر في قيادة الحملة عام ١٨٠٠ – بالحصول على أذن الشريف بوصول البريد الفرنسي من الجزر الخاضعة لفرنسا في المحيط الهندي، على الرغم من أن الأخير ظل حذراً من توجهات الفرنسيين ومخططاتهم، التي تروم ترسيخ النفوذ الفرنسي في عموم المنطقة[٤].

وفي تحليلنا لدوافع سياسة المهادنة والمرونة التي اتسمت بها سياسة الشريف غالب بن مساعد إزاء التوجهات الفرنسية، يمكن القول أن الأخير فضل منذ البداية مراعاة الجانب الفرنسي، إدراكا منه لضعف الدولة العثمانية وعجزها عن حماية ولاياتها، فضلاً عن قناعته بعدم قدرة بلاده في الاستغناء عن مصر في تمويل الأماكن المقدسة في الحجاز وصيانتها بحكم وجود الفرنسيين فيها.

---

[١] لطف الله بن أحمد جحاف، نصوص يمنية عن الحملة الفرنسية على مصر، نشر وتحقيق: سيد مصطفى سالم، صنعاء، مركز الدراسات اليمنية، ط٢، ١٩٨٩، ص٥٩ .

[٢] صبري فالح الحمدي، قضايا تأريخية عربية ودولية، بغداد، دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٦، ص٤١ .

[٣] محمد زكريا عناني، المصدر السابق، ص٧٧–٨٠ .

[٤] صبري فالح الحمدي، أشراف الحجاز، ص١٥١ .

إلا أن الاحتلال الفرنسي لمصر أثار ردود فعل عربية وإسلامية رسمية وشعبية كان للعثمانيين الدور الملحوظ في تحذيرهم لمشايخ العرب وأمرائهم من مخاطر ذلك الاحتلال وآثاره على الأمة الإسلامية، بعد أن أدى إلى توقف إرسال المحمل الشريف والكسوة من مصر إلى الحجاز، فأعلن السلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧) الجهاد الديني ضد الفرنسيين، واستجاب لدعوته العرب في الحجاز واليمن وشمال أفريقيا[١]، وعلى الجانب الآخر استنجد مراد بك – حاكم مصر المملوكي – بأشراف مكة المكرمة وعرب ينبع وجدة لمقاومة الفرنسيين[٢].

كان من الطبيعي أن يؤدي الاحتلال الفرنسي لمصر إلى إثارة استياء أهالي الحجاز، بحكم وجود الأماكن المقدسة فيه، ولاسيما على الصعيد الشعبي، إذ قام أحد علماء المسلمين ممن يعدون أنفسهم من نزلاء مكة المكرمة والمعروف بمحمد الجيلاني بحث الناس على الجهاد ضد المحتلين الفرنسيين لمصر، وينقل لنا المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي عند ذكره لحوادث شهر شعبان عام ١٢١٣هـ/كانون الثاني– شباط١٧٩٩. جانب من ذلك بقوله: ((تواترت الأخبار من ابتداء شهر رجب بأن رجلاً مغربياً يقال له الشيخ الكيلاني كان مجاوراً بمكة والمدينة والطائف فلما وردت أخبار الفرنسيين إلى الحجاز وأنهم ملكوا الديار المصرية أنزعج أهل الحجاز لذلك ... وأن هذا الشيخ صار يعظ الناس ويدعوهم إلى الجهاد ويحرضهم على نصرة الحق والدين وقرأ بالحرم كتاباً مؤلفاً في معنى ذلك، فاتعظ جملة من الناس وبذلوا أموالهم وأنفسهم واجتمع نحو الستمائة من المجاهدين وركبوا البحر إلى القصير مع من أنضم إليهم من أهل ينبع...)) [٣].

وعلى الرغم من مسايرة الشريف غالب بن مساعد للمخططات الفرنسية وأهدافها بالمنطقة، لكنه كان مضطراً إلى مشاركة الرأي العام الذي ساد العالم الإسلامي الرافض للغزو الفرنسي لمصر محاولاً قدر المستطاع أن يساهم في الجهود العربية المتمثلة في مراسلاته مع أمام اليمن الرامية إلى إخراج الفرنسيين من

---

[١] صبري فالح الحمدي، أشراف الحجاز، ص١٥٢ .

[٢] شفيق شوكت العمروسي، المكيون في مصر دور عرب الجزيرة في مقاومة الحملة الفرنسية، الدارة (مجلة)، الرياض، ع١، س١٠، شوال ١٤٠٤هـ/يونيه ١٩٨٤م، ص٥٧.

[٣] عبد الرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ج٣، ص٤٤ .

مصر[١]، غير أن واقع الأمر كان أشار إلى أنه لم يكن جادا في تنفيذ دعوة الجهاد التي أطلقها الباب العالي ضد الفرنسيين، بسبب انشغاله في مواجهة التهديدات النجدية على الأراضي الحجازية التي شهدت اتساعاً وأصبحت أكثر خطورة مطلع القرن التاسع عشر[٢].

---

[١] **صبري فالح الحمدي، قضايا تاريخية عربية ودولية، ص٤٣ .**

[٢] **M. Abir, Op. Cit, P.١٩٢.**

الفصل الثاني

التطورات الداخلية في الحجاز (١٨٠٣-١٨٥٨)

١. أشراف الحجاز ودورهم في الأوضاع الداخلية (١٨٠٣-١٨٥٨)

أ. أشراف الحجاز ومكانتهم الدينية والسياسية

ب. أشراف الحجاز وادارتهم للأماكن المقدسة

ج. اشراف الحجاز ومواردهم المالية

د. اشراف الحجاز والبدو

٢. النزاعات الأسرية واثرها في إضعاف حكم الأشراف (١٨٠٣-١٨٥٨)

أ. شرافة غالب بن مساعد (١٧٨٨-١٨١٣)

ب. شرافة يحيى بن سرور (١٨١٣-١٨٢٧)

ج. شرافة محمد بن عون (١٨٢٧-١٨٥١)(١٨٥٦-١٨٥٨)

د. شرافة عبد المطلب بن غالب (١٨٥١-١٨٥٥)

١. أشراف الحجاز ودورهم في الأوضاع الداخلية (١٨٠٣-١٨٥٨) :

أ. أشراف الحجاز ومكانتهم الدينية والسياسية :

كانت مكة المكرمة على امتداد تاريخها الطويل مركزاً لقبيلة قريش العربية، وقد سكنها الأشراف الذين مكنهم انتسابهم للنبي محمد (صلى الله عليه وسلم) من الحصول على مكانتهم الاجتماعية في البلاد منذ القرن السابع عشر الميلادي[١]. حتى تمكنوا من شغل منصب أمير مكة المكرمة متمتعين بجميع امتيازاته الدنيوية، ليكونوا لأنفسهم نظام حكم وراثي ذا نفوذ ديني – اجتماعي – واقتصادي – سياسي، فضلاً عن مكانة طيبة لدى العالم الإسلامي بوصفهم سدنة الحرمين الشريفين في الحجاز[٢].

مقابل ذلك أدرك سلاطين بني عثمان أهمية النسب القرشي العريق لأشراف الحجاز، الأمر الذي دفعهم لإضفاء طابع الشرعية لحكمهم، عبر تشديدهم في مراسلاتهم على الخدمات الملموسة التي كان يقدمها الأشراف للحجاج الوافدين إلى الحجاز من داخل الدولة العثمانية أو من خارجها من خلال توفير المستلزمات الخاصة بحمايتهم وتوفير الأمن على الطرق التي تسلكها قوافل الحج[٣]، كما كان عاملاً مشجعاً للأشراف في تدعيم سلطتهم السياسية والدينية في المدن وعلى البدو، مؤكدين حرصهم على حماية نفوذ السلطان العثماني بوصفه خليفة المسلمين[٤].

وبحكم طبيعة العلاقة بين الدولة العثمانية وأشراف الحجاز الذين انفردوا بميزات اختص بها الحجاز دون غيره من الولايات الإسلامية الأخرى الخاضعة للحكم العثماني، نرى عدم تدخل الدولة حتى في عهد قوتها في مسألة انتخاب الشريف، وتركت الأمر للأشراف أنفسهم لكي ينتخبوا من بينهم الشخص المناسب لتولي الإمارة، بناءً على تقارير قاضي مكة المكرمة وولاتها في مصر والشام وجدة،

---

[١] سيار الجميل، العثمانيون وتكوين العرب الحديث من أجل بحث رؤيوي معاصر، ص٤٦٦-٤٦٧ .

[٢] عبد الرؤوف سنو، النزاعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية ١٨٧٧-١٨٨١ بلاد الشام – الحجاز – كردستان – البانيا، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٨، ص٨٧.

[٣] ثريا فاروقي، الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، ترجمة: حاتم الصحاوي، بيروت، دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٨، ص١٦٠-١٦١ .

[٤] عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص٨٩

ثم تصادق بعد ذلك عليه إذا ما قبلت به، وبسبب التنافس بين الأشراف، كانت الدولة العثمانية أحياناً تعين أثنين من الأشراف لتولي الإمارة بصورة مشتركة تقديراً منها لأهمية ذلك في توفير الاستقرار في الحجاز[١].

جرت العادة أن يتم تعيين الشريف بموجب منشور الإمارة الموقع من قبل السلطان العثماني والمسلم إليه، متضمناً ذكر الأعمال التي سيقوم بها، فضلاً عن التأكيد بإن يعمل على إشاعة العدل بين الناس والحفاظ على تبعيته للدولة[٢]، ويرفق مع المنشور الذي يستقبله الشريف الجديد الكتاب الهمايوني المرسل إليه على أن يحتفظ بهما لديه[٣]، وقد استمر هذا التقليد حتى عام ١٩١٦، مع الإشارة إلى أن هذه المناشير كانت تجدد لشريف الحجاز كل عام صحبة المحمل الشامي الذي كانت الدولة العثمانية تجهزه من مالها، وترفق معه كسوة الكعبة المشرفة مع كل معدات الابهة وأدوات العظمة، وكثير من الصدقات والخيرات لأهالي الحرمين الشريفين[٤].

وفي ظل الحكم العثماني تمتع أشراف الحجاز بصلاحيات عدة طبقاً لما جاء في منشور الإمارة من تكليفات محددة[٥]، كالتوصية ببذل جهودهم للحيلولة دون قيام البدو بأعمال السلب والنهب وحماية الحجاج منهم، والعمل على تأمين شعائر الحج الوافدة إلى الديار المقدسة، وتوزيع الصرر على مستحقيها بشكل عادل، وعدم مصادرة أموال التجار وغيرهم، وتأمين الأمن في الطرق واتباع العدل بين الناس وعدم إلحاق الأذى بأي شخص[٦].

---

[١] إسماعيل حقي اوزون جارشلي، أمراء مكة المكرمة في العهد العثماني، ترجمة: خليل علي مراد، البصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٥، ص١٩٠.

[٢] المصدر نفسه، ص١٨٩ .

[٣] سلحدار فندقليلي محمد اغا، سلحدار تاريخي (١٠٩٥-١١٠٦)، جلد٢، استانبول، اورخانه مطبعه سي، ١٩٢٨، ص٧٨١ .

[٤] حسين بن محمد نصيف، المصدر السابق، ص١١ .

[٥] اوليا جلبي، الرحلة الحجازية، ترجمها عن التركية وقدم لها: الصفصافي أحمد المرسي، القاهرة، دار الآفاق العربية، ١٩٩٩، ص٤٣ .

[٦] فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ص٤٦٩ .

وطبقاً للتقاليد العثمانية كان اسم أمير مكة المكرمة يذكر بعد اسم السلطان في الخطبة، وكانت مرتبته أعلى من الوزير بمرتبة واحدة[١]، ويتمتع في التشريفات بأسمى مقام في صف الصدر الأعظم في استانبول والخديوي في مصر[٢]، وكان يكسى سنوياً بمعطف من فرو السمور من قبل أغا القفطان[٣]، وقد وصفته المصادر العثمانية من بين أوائل الباشوات في الإمبراطورية[٤]، وبدءاً من القرن التاسع عشر أصبح بعض الأشراف من ذوي عون يحملون رتبة بكلر بكلك[٥]. (أمير الأمراء) ووزير، وشغلوا وظائف مختلفة في استانبول،وفي أحيان يسمون بلقب (باشا) عند تعيينهم أمراءً لمكة المكرمة، ومنذ عام ١٨٥٨ أصبح جميع الشرفاء العبادلة من أبناء الشريف محمد بن عون أمراءً على الحجاز برتبة وزير[٦].

وتأسيساً على ذلك أصبح من يتولى مقاليد الحكم يمتلك السلطة على العربان والآهلين في الحجاز[٧]، مثل بقية الزعماء والأمراء، على الرغم من تظاهره بالانصراف الى شؤون الحرمين الشريفين، وقد عبر الرحالة الفرنسي شارلس ديديه الذي زار الحجاز عام ١٨٥٤ عن مهام الشريف بقوله: ((إن الشريف الأكبر أمير

---

[١] إسماعيل حقي اوزون جارشلي، المصدر السابق، ص٣٧ .

[٢] ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت، دار العلم للملايين، ط٢، ١٩٦٠، ص٢٤١ .

[٣] أغا القفطان : هو أمين الخلع أي الشخص الموجود في الديوان الهمايوني أو دوائر الوزارة ووظيفته تلبيس الخلعة للأشخاص الذين يحصلون على رتب أو مناصب، وقد كان موظفاً صغيراً من خارج السراي، لكنه بعد عهد التنظيمات أصبح يعين من بين موظفي الخدمة الداخلية (الاندرون). ينظر : إسماعيل حقي اوزون جارشلي، المصدر السابق، ص٦٣ .

[٤] جون لويس بيركهارت، رحلات إلى شبه الجزيرة العربية، ترجمة: هتاف عبد الله، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠٠٥، ص١٨٥ .

[٥] بكلر بكلك : كلمة عثمانية مرادفة لكلمة إيالة أو ولاية، إذ كانت الدولة العثمانية تنقسم إلى وحدات إدارية كبيرة، تسمى كل واحدة منها (بكلربكلك/بكلربكية) أي إمارة الأمراء أو إيالة أو ولاية، وكان القائم على رأس الإيالة يسمى بكلربكي أو مير ميران، ويقابله في العربية أمير الأمراء، وقد أقيمت أول بكلر بكية في عهد السلطان مراد الأول (١٣٣٦-١٣٨٩) وهي بكلر بكية الروملي التي كانت تشمل أقاليم الدولة في البلقان وأصبحت أدرنة مركزاً لها. ينظر : فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ص٤٩-٥٨ .

[٦] إسماعيل حقي أوزون جارشلي، المصدر السابق، ص١٨٩ .

[٧] سليمان فيضي بن الحاج داود بن سليمان الموصلي، التحفة الايقاضية في الرحلة الحجازية، المطبعة المحمودية، ١٣٣١هـ، ص١٦٩ .

مكة المكرمة ليس في حقيقة الأمر إلا شيخ قبيلة أقوى من الشيوخ الآخرين، وإن سلطته مع أنها أكثر أتساعاً من سلطتهم لها الصفة نفسها، وتقوم على الأسس نفسها وتنبثق عن المبادئ نفسها، والشريف عند نفسه ليس أقل قدراً من السلطان نفسه، ليس باعتباره أميراً، وأنما باعتباره شريفاً، أي سليلاً مباشراً للنبي محمد [صلى الله عليه وسلم]....))[1].

وعلى ما يبدو فإن أشراف الحجاز قد وظفوا إمكاناتهم الدينية كسدنة للحرم المكي للاستئثار بالامتيازات التي يحظى بها منصبهم، الأمر الذي أضفى أبعاداً اجتماعية واقتصادية زادت من نفوذهم بين القبائل، فضلاً عن تنامي مكانتهم لدى البلدان الإسلامية، وفي أحايين كثيرة قدموا العون للسلطة العثمانية حفاظاً على مصالحها التي راحت تغدق عليهم أرفع الألقاب وأفخمها تثميناً لتلك المواقف، وقد عبر عن طبيعة العلاقة بين الدولة العثمانية والأشراف أحد المصادر التاريخية بقوله:((ولعل تلك الصفة الاعتبارية للأشراف ومنهم أمير مكة تعود إلى وضعهم الاجتماعي المميز داخل الحجاز نفسه، فقد كانوا يتمتعون بالثراء الكبير وبكلمتهم النافذة بين القبائل، وكان منهم كبار التجار، وكانوا يأخذون نصيبهم من ريع الأوقاف وهو ريع ضخم، ولا ريب أن السلطة العثمانية اعتمدت عليهم في ما يتصل بنفوذهم في الحجاز وصلتهم الوثيقة بالعلماء والرعية، وفي مقابل ذلك كانت السلطنة تخلع عليهم أجل الألقاب وأرفع المناصب مثل الباشا ومثل الوزارة، وللتدليل على مدى مكانتهم ... كان نقيبهم... أول الداخلين على السلطان العثماني أيام الأعياد لتهنئته...) [2].

وعلى الرغم من تمركز حاميات عثمانية في مدن الحجاز الرئيسة، فضلاً عن حاكم عسكري في جدة، وحكام فرعيين وموظفين آخرين ممثلين عن الباب العالي في

---

[1] **Dider, Charles, Sejour Chez le Crand Cherf De la Mekka, Paris, ١٨٥٧, P.١٦٩-١٧٠**

[2] **أحمد زيني دحلان، تاريخ إشراف الحجاز ١٨٤٠-١٨٨٣، خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام، تحقيق وتحليل: محمد أمين توفيق، بيروت، دار الساقي، ١٩٩٣، ص٧٣ .**

المراكز الإقليمية الأخرى[١]،لم يحل ذلك دون تمتع الشريف الحاكم بالاستقلال الذاتي، من حيث ممارسة نفوذه بالأراضي التي يحكمها في مكة المكرمة والطائف[٢]، واحتفاظه بممثلين رسميين يمثلونه في متابعة مصالحه وشؤون مدن الحجاز الأخرى[٣].

ويمكن ملاحظة الاختلاف في إدارة الأشراف لشؤون البلاد من شخص إلى آخر، فبينما كان الشريف غالب بن مساعد يضع وزيراً له في ينبع والطائف ومكة المكرمة وجدة الذي كان يعرف بالحاكم أيضاً، مع أمين للصندوق وحامل للسيف وحافظ للأختام وغيرهم من الموظفين الإداريين الآخرين[٤]، نجد الشريف محمد بن عون (١٨٢٧-١٨٥١) (١٨٥٦-١٨٥٨) يحرص على أن يكون له وكيل في جدة بدلاً من الوزير إلى جانب حاكم الحجاز العثماني في مكة المكرمة[٥].

وفي الجانب العسكري، لم يكن الشريف الحاكم يحتفظ بعدد كبير من الجنود لكنه كان يستدعي أنصاره من الأشراف مع تابعيهم من البدو كلما يتخذ قراراً بشن الحرب أو وقوع خطر على البلاد، وكان يلحق الأخيرين بشخصه عبر تبعيتهم لنفوذه[٦]، وفي أوضاع خاصة كان يستطيع جلب المؤيدين له من خلال الهدايا والهبات المالية السخية[٧]، فالجيش الذي كان بمعية الشريف غالب بن مساعد لم يكن يتجاوز الـ(٥٠٠) رجل زمن السلم من الذين تتراوح رواتبهم ما بين

---

(١) **Admiralty War Staff Intelligence Division, A Hand Book of Arabia, Vol.١, May,١٩١٦, P.٣٤.**

(٢) **F. R. G. S. Wavell, A Modern Pilgrim in Mecca, London, ١٩١٨, P.١٦٩.**

(٣) **Al – Amr, Saleh Mahammad , The Hejaz Under Ottoman Rule ١٨٦٩-١٩١٤, Ottoman Vali. The Sharif of Mecca and the Growth of British Influence, for the Degree of Doctor of Philosophy at the University of Leeds, Riyad University Publications, ١٩٧٤, P.٤٨.**

(٤) **بيركهارت، رحلات إلى شبه الجزيرة العربية، ص١٩٠ .**

(٥) **عبد القدوس الانصاري، موسوعة تاريخ مدينة جدة، المجلد الأول، جدة، مطابع الروضة، ط٢، ١٩٨٠، ص٣٢٨ .**

(٦) **بيركهارت، رحلات إلى شبه الجزيرة العربية، ص١٨٧ .**

(٧) **M. Abir, Op. Cit, P.١٨٧.**

(١٢٠-١٨٠) قرش عثماني في الشهر[١].وخلال الحرب يزداد العدد ليصل إلى (٤٠٠٠) رجل[٢]، وكان العديد من هؤلاء من عبيده المنزليين، لكن غالبيتهم من البدو الوافدين من اليمن وجبال عسير[٣].

ومع الإقرار بحرص الدولة العثمانية على تبعية الحجاز لنفوذها، كان الباب العالي يبعث سنوياً قضاة إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة[٤]، بهدف إبعاد القضاء عن تأثير الأشراف، لكن الأخيرين ما لبثوا أن تدخلوا في أمور القضاء في مناسبات عدة[٥]،لاسيما بعدما صارت تقام الدعاوى القضائية مباشرة أمام منابرهم، مما أضعف مكانة القضاء بسبب تلك التدخلات في عمل السلطة القضائية[٦].

ولذلك يمكن القول بوجود رغبة لدى أشراف الحجاز في توسيع دائرة حكمهم كلما سنحت الظروف لذلك في ما يتعلق بالعلاقة مع القوى القبلية أو الدولة العثمانية[٧]، فقد وصف الشريف غالب بن مساعد بأنه كان من أكثر الأشراف

---

[١] بيركهارت، رحلات إلى شبه الجزيرة العربية، ص١٩٩ .

[٢] Crichon, Andrew, History of Arabia and Its People, London, ١٩٥٢, P.٥٠٣-٥٠٤.

[٣] بيركهارت، رحلات إلى شبه الجزيرة العربية، ص١٩٩ .

[٤] يتم تعيين القضاة من علماء استانبول، ومدة حكم القاضي بمكة المكرمة عام واحد، بينما مدة حكم قاضي المدينة المنورة عامان، وكان الأول ينصب من قبله نواباً في محكمة جدة والطائف ورابخ والليث والقنفذة، بينما كان الثاني يعين نواباً عنه في محكمة ينبع والوجه وضباء وخيبر، وكان نواب قاضي مكة المكرمة والمدينة المنورة يعينون من علماء المدينة المنورة، واستمر ذلك التقليد حتى عام ١٨٩٥، وأبرز مهام القضاة في الحجاز تنفيذ الأحكام الشرعية والحقوق ومراقبة الأوضاع العامة في البلاد وإخبار الدولة عما يجري فيها، وفي مكة المكرمة كانت توجد محاكم للمذاهب الأربعة (الحنفية والشافعية والمالكية والحنبلية). ينظر: عبد القدوس الانصاري، المصدر السابق، ص٣٣٣-٣٣٤؛ إسماعيل حقي اوزون جارشلي، المصدر السابق، ص٨٧-٨٩ .

[٥] حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، (د.م)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط١، ١٩٣٥، ص١٦٨ .

[٦] بيركهارت، رحلات إلى شبه الجزيرة العربية، ص١٩٧ .

[٧] Uzuncarsili, I. Hakki, Hicaz Vali Ve Kumandani Osman Nuri Pasa'nin Uydurma Bir Irade Ile Mekk Emiri Serif Abdul Muttalibi Azletmesi, Belleten, Vol : X, Sayi : ٣٩, Temmnz, ١٩٤٦, P.٥١٣.

طموحاً في منصب الإمارة[١]، بينما سعى الشريف محمد بن عون إلى العمل على زيادة نفوذه بالقدر الذي يحقق تطلعاته السياسية[٢]، إلا أن الدولة العثمانية كانت

تتحرك إذا ما شعرت أن خطراً ما يهدد مصالحها في الحجاز[٣]، وهذا يفسر رغبتها لدى استعادة حكم الحجاز بعد الانسحاب المصري عام ١٨٤٠ في اتباع سياسة أكثر مركزية مع تلك المناطق، تتضمن إخضاع المنطقة لحكمها المباشر وتحويل منصب الشريف إلى مجرد سلطة اسمية[٤].

ب. أشراف الحجاز وإداراتهم للأماكن المقدسة :

استمد الأشراف نفوذهم السياسي في البلاد التي عرفت بعدم امتلاكها لموارد اقتصادية ذات شأن كبير[٥]، من توفيرهم الخدمات اللازمة للحجاج الوافدين لزيارة بيت الله الحرام وقبر النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، بوصفهم المسؤولين عن رعاية الإسلام والمسلمين، بدءاً من خروج الشريف لاستقبالهم في مداين صالح، مروراً بتهيئته لما يحتاجونه من مستلزمات في أثناء تأديتهم لمراسم الحج، وانتهاءً بعودتهم إلى بلدانهم وحماية قوافلهم الوافدة إلى الحجاز من هجمات البدو[٦].

مقابل ذلك أبقت الدولة العثمانية على أنظمة الحرمين الشريفين كما كانت عليه في عهد المماليك، فكان شيخ الحرم النبوي يرسل على الأغلب من أغوات السلاطين[٧] كل عام، على أن طول ولايته أو قصرها كان مرهوناً بكفاءته الإدارية

---

(١) **Al Amr, Saleh Mahammad, Op. Cit, P.٤٧.**

(٢) **Ibid, P.٥٤-٥٥.**

(٣) **فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ص٤٦٩ .**

(٤) **Longrigg, Stephen H, The Middle East, London, ١٩٦٣, P.٧٤.**

(٥) **عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص٨٨ .**

(٦) **إسماعيل حقي اوزون جارشلي، المصدر السابق، ص٧١-٧٢ .**

(٧) **أغوات السلاطين : مفردها أغا السلطان، وهو طواشي من الطواشية يبعث سنوياً من قبل الباب العالي الذي يرسله في كثير من الأحيان على سبيل النفي أو التكريم، وله طائفة من الأغوات (الطواشية) ، وديوان يضاهي بتشكيلاته المختلفة ديوان والي جدة، فضلاً عن كسوة تماثل كسوة أمير مكة المكرمة ووالي جدة ومحافظ المدنية المنورة. ينظر : جعفر الخليلي، موسوعة العتبات المقدسة، قسم المدينة المنورة، ج١، ص٢٥١-٢٥٢ .**

وخلو المدينة المنورة في عهده من الفتن والاضطرابات، وتعد الألقاب التي كان يخاطب بها في الرسائل الشخصية والفرمانات الواردة من الباب العالي من أفخر الألقاب في الدولة العثمانية، مثل سيادتكم أسوة بالباشوات من أمراء مكة المكرمة وغيرهم، وصاحب الدولة العطوفة أو صاحب الجناب العالي كما في المخاطبات الموجهة من قبل والي مصر[١].

ومن الجدير بالذكر أن مشيخة الحرم المكي قد تم إسنادها إلى ولاة جدة، الذين أوكلت إليهم بصفتهم ناظري الأقطار الحجازية مهمة الأشراف على تنظيم جميع الأمور المتعلقة بالإعاشة واستقبال قوافل الحج الوافدة بالتعاون مع أمرائها، فضلاً عن تأمين الأمن والنظام في الحجاز حرصاً على سلامة الحجاج[٢].

على أن أشراف الحجاز قد أولوا إدارة الأماكن المقدسة جل اهتمامهم بوصفهم سدنة الحرمين الشريفين، فعمدوا إلى محاولة بسط نفوذهم السياسي وإدامة صلاتهم مع البدو القاطنين في المناطق المجاورة لتلك الأماكن، على طول امتداد قوافل الحج وطرقها المؤدية من وإلى مكة المكرمة والمدينة المنورة[٣]، ومثل ذلك أهم المسؤوليات الملقاة على عاتق الشريف، ولعل ذلك يرجع إلى افتقاره إلى قوات عسكرية كبيرة ومنظمة ليعتمد عليها في إثبات نفوذه، وفي الغالب كان يعتمد في ذلك على عصبيته الخاصة[٤].

ومن الواضح إن الدولة العثمانية أدركت ما يترتب على أشراف الحجاز من واجبات، لذلك لم تتوان عن إصدار أوامرها بهذا الشأن في سبيل القيام بإدارة الأماكن المقدسة على أكمل صورة ممكنة، وتكشف لنا الوثائق العثمانية التي تعود إلى بدايات القرن التاسع عشر عن رسائل بعث بها السلطان سليم الثالث إلى الشريف غالب بن

---

[١] إدارة الأماكن المقدسة عبر التاريخ من مشيخة الحرمين والأغوات والولاة إلى أمراء المناطق.
Net, www,٤Shared.com.

[٢] فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ص٤٧٣ .

[٣] Baker, Randall, King Husain and the Kingdom of Hejaz, New York, ١٩٧٩, P.٢-٣.

[٤] محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤-١٩١٤)(د.م)، (د.مط)، ١٩٧٧، ص١٢٦ .

مساعد يطلب فيها ضرورة تأمين سلامة الحجاج الوافدين إلى الحجاز وضمان عودتهم سالمين إلى أوطانهم[١].

لذلك يمكننا القول إن سلاطين الدولة العثمانية كانوا يمارسون دوراً عبر مشاركتهم في إدارة الأماكن المقدسة من خلال أشراف الحجاز[٢]، فقد أنشئت نظارة أوقاف الحرمين عام ١٨٣٦ بأمر من السلطان محمود الثاني بدلاً من نظارة أغا دار السعادة[٣] التي كانت تشرف فعليا على أوقاف الحرمين وعلى الصرر المرسلة إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة[٤]، فضلاً عن متابعتهم لتعمير الحجر الأسود في الكعبة المشرفة، وهو ما حصل في عهد السلطان عبد المجيد خان (١٨٣٩-١٨٦١) الذي أصدر أوامره عام ١٨٤٤ إلى الشريف محمد بن عون بضرورة الإشراف على ترخيم وتعمير الحجر الأسود في الكعبة المشرفة، وقد تم ذلك بحضور عثمان باشا والي جدة وعدد من العلماء ورجال الدين في مكة المكرمة[٥]، كما أن السلطان المذكور بعث عام ١٨٥١ طوقاً من الذهب بصحبة الشريف عبد المطلب بن غالب(١٨٥١-١٨٥٥) لتزيين الحجر الأسود بدلاً من الفضة، وقدر الذهب الذي كان يحمله ذلك الطوق ب(١٠٠٠) قرش عثماني طبقاً لتقديرات ذلك الزمان[٦].

---

[١] صبري فالح الحمدي، قوافل الحج ودورها في وحدة الوطن العربي في القرن الثامن عشر، دراسات تاريخية (مجلة)، بغداد، بيت الحكمة، ع٣، س١، (تموز-أيلول)، ٢٠٠٠، ص٩٣ .

[٢] محمد فريد وجدي ، دائرة معارف القرن العشرين، المجلد الثامن، بيروت، دار الفكر، (د.ت) ، ص١٣٤-١٤٤..

[٣] أغا دار السعادة : لقب وظيفي يتكون من أغا دار السعادة كناية عن العاصمة العثمانية أو القصر السلطاني فيها، وهو أكبر موظفي القصر الهمايوني، وكان لاغواتها نظارة أوقاف الحرمين الشريفين منذ عام ١٥٨٧، فهو المشرف على الدولاب (الاسم الذي يطلق على خزانة أوقاف الحرمين)، والصرر المرسلة إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة، وفي عام ١٨٣٦ حلت نظارة أوقاف الحرمين محل نظارة أغا دار السعادة، وكانت رتبة أغا دار السعادة في استانبول تلي رتبة الصدر الأعظم وشيخ الإسلام. ينظر: مصطفى بركات، المصدر السابق، ص١٨٣-١٨٤.

[٤] المصدر نفسه، ص٣٦٣ .

[٥] حسين عبد الله سلامة، تاريخ الكعبة المعظمة عمارتها وكسوتها وسدانتها، نجد، المطبعة الشرقية، ١٣٥٤هـ، ص١٨٠ .

[٦] المصدر نفسه، ص٢٠٨ .

ويلاحظ أن السلطان عبد المجيد خان قد استمر عام ١٨٥٦ بسياسته القائمة على الاهتمام بالأماكن المقدسة في الحجاز عبر الرسالة التي وجهها إلى شريف الحجاز، وفيها تجديد على رعاية وتنظيم شؤون الحرمين بالتعاون بين الباب العالي – ممثلاً بوالي الحجاز العثماني محمد شريف باشا – وبين الشريف محمد بن عون، ومما ورد فيها:((إن استكمال الأمن والنظام في الحرمين الشريفين والبلاد الحجازية بلا استثناء وراحة العوام والخواص والحجاج وذهابهم وإيابهم بأمان هو أمر يفوق كل أمر آخر لدينا وإن طلبي الملكي هو أن تعمل بالاتفاق مع والي جدة محمد شريف باشا في هذه الأمور الخيرية على الدوام وتبدي اهتماما بها. وفقكم ربكم تعالى ...)) [١].

يتبين لنا من عرض الصفحات السابقة وجود اهتمام بسدانة الكعبة المشرفة خلال السنوات الممتدة بين عامي (١٨٠٣–١٨٥٨) ولاسيما مدة حكم الشريف غالب بن مساعد الذي كان يرعى في داره سادن الكعبة محمد بن زين العابدين (١٧٩٥–١٨٣٧) رعاية خاصة[٢]، بينما شهد عهد الشريف محمد بن عون تجديد الأحجار والأعمدة والقباب الموجودة داخل الحرم المكي الشريف[٣].

ج. أشراف الحجاز ومواردهم المالية:

أمتاز الحجاز بعدم استحصال الضرائب من سكانه عكس ما كان معمولاً به مع الولايات العثمانية الأخرى[٤]،وحصوله على أموال سخية من الباب العالي تقدر بـ(٢٥٠٠٠) قرش عثماني سنوياً[٥]، كانت تمنح إلى المشايخ والفقراء، فضلاً عن مقادير من الحبوب توزع على سكان القرى[٦]،وهبات تصله عن طريق المحامل

---

[١] **نقلاً عن : إسماعيل حقي أوزون جارشلي، المصدر السابق، ص٧٢–٧٣ .**

[٢] **حسين عبد الله سلامة، المصدر السابق، ص٣٣٨ .**

[٣] **مصطفى بركات، المصدر السابق، ص٣٦٣ .**

[٤] **Admiralty War Staff Intelligence Division, Op. Cit, P.١٠٧.**

[٥] **إسماعيل حقي اوزون جارشلي، المصدر السابق، ص٣٧–٣٨ .**

[٦] **صالح العمرو، تقارير القناصل البريطانيين في جدة كمصدر لتاريخ غرب الجزيرة العربية في كتاب ((مصادر تاريخ الجزيرة العربية))، الكتاب الأول، ج٢، ص٢٢٢ .**

وعائدات الأوقاف المصرية وغيرها[١]،وقد بررت الدولة العثمانية تلك المكانة التي تمنحها إلى الحجاز، بفقره اقتصادياً[٢]،وتأكيداً لرغبة السلطان في أن يظهر أمام المسلمين بوصفه حامي الحرمين الشريفين والمدافع عن الإسلام وأرضه المقدسة[٣].

على أن الأشراف كانوا يقتطعون جزءاً كبيراً من تلك المعونات ليستخدموها في تثبيت نفوذهم السياسي بين القبائل البدوية[٤]، نظير تعاونها في تحقيق أمن وسلامة الطرق الصحراوية في مواسم الحج المختلفة، وكان هذا الالتزام بالنسبة لهؤلاء البدو ملزماً، إذ أن العطايا التي كانوا يتلقونها من حكامهم تدفعهم إلى الالتزام بسلامة الحجاج وحمايتهم[٥].

من جانب آخر كان للأشراف الحق في استحصال النصف من عائدات كمرك جدة وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع الدولة العثمانية منذ عام ١٥٤٢[٦]، وتؤكد المصادر التاريخية أن الشريف غالب بن مساعد حينما استقل بالحكم وعظمت سطوته، لاسيما بعيد عام ١٨٠٣ وضع يده على جميع تلك المداخيل[٧]، فضلاً عما كان يمتلكه من السفن الكبيرة التي احتكر لنفسه من خلالها تجارة البن ما بين اليمن وجدة والموانئ المصرية، وعندما كان يجد صعوبة في بيع ما عنده من السلع يجبر التجار المحلين على شرائها بسعر السوق[٨]، وبصفته تاجراً ومالكاً كان يكدس في مخازنه من البضائع والمؤن ما يكفي لرفع الأسعار، فيحقق بذلك أرباحاً طائلة دون أن يرى في ذلك ضرباً من الاحتكار يلحق الضرر بسكان الحجاز[٩].

---

[١] **محمد حسن العيدروس، تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر، ص٢٣٣ .**

[٢] **ثريا فاروقي، المصدر السابق، ص١٦٣-١٦٥ .**

[٣] **دونالد كواترت، المصدر السابق، ص١١٠ .**

[٤] **عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص٨٨ .**

[٥] **ثريا فاروقي، المصدر السابق، ص١٦٤ .**

[٦] **M. Abir, Op. Cit, P. ١٨٧ .**

[٧] **Dider, Charles, Op. Cit, P.١٧٤.**

[٨] **بيركهارت، رحلات إلى شبه الجزيرة العربية، ص١٩٧ .**

[٩] **Dider, Charles, Op. Cit, P.١٧٥.**

ولابد من التذكير بحق الأشراف في فرض الضرائب على المطوفين والحجاج والجمالة[١]، وكانت الموارد الناتجة في حصيلتها عن ذلك كله . التي أما أن يحتكروها لأنفسهم أو يتقاسموها مع الوالي العثماني في جدة . كبيرة للغاية، وكان من نتيجة ذلك أن زادت ثرواتهم بشكل ملفت للنظر في أثناء سنوات حكمهم الطويلة[٢].

ويلاحظ وجود مصادر أخرى تمثل دخلاً للأشراف، أهمها الأرباح التي يتم الحصول عليها من بيع المؤن في مكة المكرمة، وضريبة الأعناق المفروضة على الحجاج الفرس، والهدايا القيمة التي كانت تقدم إليهم، وجزءاً من الأموال التي يتم إرسالها من استانبول[٣]، وهناك العائدات الكبيرة من إيجارات الأراضي والعقارات التابعة لهم[٤].

ووفقاً لما أورده الرحالة بيركهارت فإن المبالغ التي كان يتسلمها الشريف غالب بن مساعد سنوياً في أوج سنوات حكمه تصل إلى ما يقرب من (٥٢٥٠٠٠٠) قرش عثماني، لكن منذ أن احتل الحجاز من قبل القوات النجدية خلال السنوات (١٨٠٣-١٨١١)، لم يتعد هذا المبلغ النصف، ثم أخذ بالتناقص في عهد محمد علي باشا والي مصر[٥].

على أن الثراء الذي بات يشتهر به الأشراف نتيجة لتنوع العوائد المالية التي يستحصلونها من مصادر مختلفة، والرخاء الذي عم أوساطهم، قاد البلاد إلى حالة من عدم الاستقرار في سنوات عدة بسبب الخلافات الأسرية فيما بينهم للاستحواذ على الحكم، وهو الأمر الذي سنتناوله في الصفحات القادمة.

د. أشراف الحجاز والبدو :

---

[١] عبد الله الحامد، الحياة الاجتماعية في الجزيرة خلال قرنين من الزمن (١١٥٠/١٣٥٠هـ)، العرب (مجلة)، الرياض، ج٣ و ج٤، س١٤، رمضان، شوال ١٣٩٩هـ/أب ، أيلول (اغسطس، سبتمبر) ، ١٩٧٩م، ص٢٠٣ .

[٢] سيار الجميل، العثمانيون وتكوين العرب الحديث من أجل بحث رؤيوي معاصر، ص٤٨١.

[٣] Dider, Charles, Op. Cit, P.١٧٥.

[٤] تتألف تلك العقارات من البساتين الموجودة حول الطائف والمزارع المنتشرة في العديد من الوديان المجاورة والمنازل والفنادق في جدة وقد قام الأشراف بإيجارها إلى الأجانب،ينظر:

Crichon, Andrew, Op. Cit, P.٥٠٣.

[٥] بيركهارت، رحلات إلى شبه الجزيرة العربية، ص١٩٨ .

يضم الحجاز قبائل بدوية عدة تعود لأصول معروفة، وكانت حرب وعتيبة وثقيف وهُذيل من أشهر المجموعات القبلية الحجازية، التي تتقاسمها زعامات صغيرة بقيادة شيخ لا يستطيع مد نفوذه خارج عشيرته، ويمكن تفسير ذلك التشتت السياسي نتيجة للواقع الجغرافي للحجاز ووجود زعامة متمثلة في شخص الشريف نفسه[١].

وتتميز كل قبيلة على وفق الرقعة الجغرافية لامتداد نفوذها. فقبيلة حرب مثلاً كانت تسيطر على المنطقة الواسعة الواقعة ما بين مكة المكرمة ونجد[٢]، وعتيبة كانت تبسط نفوذها على شرقي الحجاز، بينما سيطر أحد فروعها على الطائف ومحيطه[٣].

ومن الضروري الإشارة الى أن مهمة السيطرة على القبائل من الأمور الأساسية التي يوليها شريف الحجاز عنايته واهتمامه[٤]، لدوره في اتخاذ التدابير الرامية إلى توفير الأمن والسلامة لقوافل الحج المتجهة صوب الحرمين الشريفين[٥]، عبر دفع مبالغ مقطوعة لها تسمى (صرة العربان) التي يعتمدون عليها في الغالب لتوفير مستلزمات معيشتهم[٦]، وما يحصلون عليه من إعانات سنوية من الدولة العثمانية عينية ونقدية، تقدر قيمتها بحدود الـ(٥٢٥٠٠٠) قرش عثماني لأجل حمايتهم طرق مكة المكرمة والمدينة المنورة، على الرغم من أن السلطات المحلية لا تعطيهم إلا نصفها[٧].

وتبعا لما ذكر سلفاً لجأ حكام الحجاز إلى اتباع سياسة تقوم على مهادنة البدو وزعامتهم القبلية للإفادة من دعمهم في مواجهة خصومهم، مع الخشية من

---

[١] مضاوي الرشيد، المصدر السابق، ص٥٦ .

[٢] عمر رضا كحالة، المصدر السابق، ج١، ص٢٥٩-٢٦٠ .

[٣] المصدر نفسه، ج٢، ص٧٥٢ .

[٤] نجاة عبد القادر القناعي، أهمية الوثائق العثمانية في دراسة تاريخ الخليج العربي وشبه جزيرة العرب الحديث، دراسات الخليج والجزيرة العربية (مجلة)، الكويت، ع٣٠، س٨، جمادي الآخرة ١٤٠٢هـ/نيسان ١٩٨٢، ص١٥٧ .

[٥] Gibb, H, A R, Kramers, J. H, Shorter Encyclopaedia of Islam, Copyright, ١٩٧٤, P.١٢١.

[٦] إسماعيل حقي اوزون جارشلي، المصدر السابق، ص٦٠ .

[٧] صالح العمرو، تقارير القناصل البريطانيين في جدة، ص٢٢٤ .

تنامي حركات المعارضة للقوى القبلية على أوضاع البلاد الداخلية، وربما اتصالها مع حركات معارضة كانت تشهدها مناطق نجد وعسير وغيرها[١]، فالشريف يحيي بن سرور (١٨١٣-١٨٢٧) استخدم نفوذه لدى القبائل لتأليبها ضد أحمد يكن باشا حاكم عام الحجاز، بعد أن أقدم الأخير على عزله عن الإمارة عام ١٨٢٧، فتم له ما أراد بعد أن جاءته مشايخ حرب ووعدوه بالإعانة والنصر، فاغتر بقولهم ومكث ببدر الواقعة غرب المدينة المنورة إلى تمام السنة[٢]، يجمع القبائل المؤيدة من حوله، لكن ثورته لم يكتب لها النجاح[٣].

مقابل ذلك أوردت المصادر التاريخية احتفاظ الشريف عبد المطلب بن غالب بعلاقات حسنة تربطه مع أهم قبائل الحجاز (حرب) [٤]، إذ استطاع – رغم خيبة الأمل التي أصابته- أن يوظف تلك العلاقة في صراعه على منصب الشرافة مع الشريف محمد بن عون حينما انحاز إلى الطائف مرتين في عامي ١٩٢٧ و ١٨٥٥ لتأليب تلك القبائل إلى جانبه لمحاربة منافسه على السلطة[٥].

على أن الصراع بين الأشراف أنفسهم – وهو ما نسلط الضوء عليه في المبحث القادم – يعد من أبرز العوامل التي شجعت البدو في الحجاز على التمرد وإعلان حالة العصيان، مما ترتب على انقسامهم إلى فرق مختلفة ومتنازعة يقف كل فريق منهما إلى جانب أحد طرفي الصراع، فأسهم ذلك في عدم استقرار البلاد واضطراب أوضاعها الداخلية[٦].

---

[١] **Dider, Charles, Op. Cit, P.١٧٧.**

[٢] **خليل مردم بك، أعيان القرن الثالث عشر في الفكر والسياسة والاجتماع، بيروت، لجنة التراث العربي، ١٩٧١، ص١٣٢ .**

[٣] **أبي الطيب تقي الدين محمد بن أحمد بن علي الفاسي المكي المالكي، شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، ج٢، د.م، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٦، ص٣١٢ .**

[٤] **نجاة عبد القادر القناعي، المصدر السابق، ص١٥٧ .**

[٥] **أحمد زيني دحلان، خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام، مصر، المطبعة الخيرية، ١٣٠٥هـ، ص٣٠٥، ٣١٨-٣٣٩ .**

[٦] **عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، من وثائق شبه الجزيرة العربية في عصر محمد علي ١٢٣٤هـ-١٢٥٦هـ/١٨١٩م-١٨٤٠م، ج١، الدوحة،دار المتنبي للنشر والتوزيع،١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص١٩ .**

وقد أدى خضوع الحجاز للحكم المصري– العثماني (١٨١١–١٨٤٠) إلى ترك تأثيراته السلبية على مدى التزام البدو بتعهداتهم أمام أشراف الحجاز، بسبب ضعف استقلالهم وفقدانهم لكثير من امتيازاتهم التي كانوا يتمتعون بها قبل دخول قوات محمد علي باشا الأراضي الحجازية عام ١٨١١،ولاسيما بعد طول مدة الوجود المصري في البلاد[١].

ومع ذلك نلمس حرص محمد علي باشا على أتباع سياسة قائمة على الترغيب والترهيب لمواجهة معارضة البدو للوجود المصري بمدن الحجاز في أغلب الأوقات، وهو الأمر الذي أشارت إليه الوثائق المصرية التي تخبرنا عن مراسلات الحاكم المصري لزعاماتهم القبلية طالباً منهم إعلان الطاعة لحكمه مغرياً لهم بالفوائد الجمة، التي تعود عليهم إذا ما استمروا في ولائهم، وفي الوقت نفسه محذراً إياهم من اتباع أسلوب المعاندة، فذلك لا يجر عليهم إلا استخدام القوة ضدهم[٢].

وفي أحيان أخرى كان محمد علي باشا يأمر حاكم عام الحجاز بأن يتبع الأسلوب الذي يراه مناسباً لمعالجة كل موقف على حدة، مع عدم التهاون في مواجهة تمردات البدو باتباع أسلوب الشدة في التعامل معهم، لأنه الأسلوب المناسب في رأيه لإشعارهم بقوة الحكومة وسطوتها، كونهم على حد تعبيره لا يخضعون لغير الحاكم القوي وليس للمرونة عليهم أي تأثير[٣].

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الحاكم المصري، إلا أنه لم يستطع أن يضع حداً لتمردات البدو حتى نهاية مدة تمركز قواته على أرض الجزيرة العربية عام ١٨٤٠، بل نلاحظ أنها ظلت تمثل إحدى العقبات الأساسية التي واجهت ترسيخ حكمه، لاسيما بعد أن عمد إلى تقليص الكثير من صلاحيات الشريف الحاكم، وكثيراً ما أعاقت تحركات قواته وسببت لها الإرباك في تقدمها لأداء الواجبات المكلفة بها[٤].

---

[١] جون لويس بيركهارت، ملاحظات عن البدو والوهابيين، ترجمة: صبري محمد حسن، مراجعة محمد صابر عرب، ج١، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ٢٠٠٧، ص٢٠٨.

[٢] عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، من وثائق شبه الجزيرة العربية، ج١، ص٢٠.

[٣] المصدر نفسه، ج١، ص٢٠ .

[٤]عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، من وثائق شبه الجزيرة العربية ، ج١، ص٢١ .

وبعد الانسحاب المصري من الحجاز حاول العثمانيون إخضاع البدو لسيطرتهم المباشرة، لكنهم لم يكونوا قادرين على تحقيق هذا الهدف بالوسائل القسرية، عندها لجأوا إلى تحريض القبائل الواحدة ضد الأخرى على أمل إضعافها، بعدما أكدت الوقائع أن هذه السياسة لم تحقق أهدافها المرجوة بل إنها أدت إلى إثارة الاستياء والتذمر بين تلك القوى، مما جعل حالة التمرد سائدة بين أوساطها ضد الوجود العثماني في البلاد[١].

٣. النزاعات الأسرية وأثرها في إضعاف حكم الأشراف (١٨٠٣-١٨٥٨):

أ. شرافة غالب بن مساعد (١٧٨٨-١٨١٣):

تولى شؤون الحجاز عام ١٧٨٨ عقب تنازل أخيه الشريف عبد المعين بن مساعد عن الإمارة برغبة منه[٢]، وقد خرج عليه بعض أخوته من أولاد مساعد رغبة بالحصول على الحكم بدعم من قبائل هُذيل[٣]، وتمكن من التصدي لهم عند جبال المفجر بجوار منى، ورغم تحقيقه النصر عليهم في أكثر من مواجهة عسكرية، إلا أنه دعاهم إلى وقف الحرب، فاستجابوا لطلب الصلح الذي تم على وفق شروط معينة[٤]، ويصف لنا المؤرخ العثماني أحمد جودت تفاصيل ذلك الصراع على النحو الآتي:((سالت دماء غزيرة من جراء الحروب التي وقعت بين الأشراف بعضهم ضد البعض الآخر في مكة المكرمة مهبط الوحي الإلهي، ولما تمادى أخوة الشريف غالب بن مساعد أمير مكة المكرمة في الخلاف في ما بينهم في العام الماضي

---

[١] Al-Amr, Saleh Mahammad, Op. Cit, P.٥٤.

[٢] تولى الشريف عبد المعين بن مساعد شؤون الإمارة عام ١٧٨٧ بعد وفاة أخيه الشريف سرور بن مساعد، وطبقاً لما تذكره المصادر التاريخية فإنه أقام فيها أياما، وقيل نصف يوم ثم تنازل عنها لأخيه الشريف غالب وبقي مسانداً له، بعد قرار اتخذ من جانب الأشراف بأن من الأنسب إعطاء مقاليد الحكم للشريف غالب واقترحوا على الدولة العثمانية قبول ذلك التعيين، ينظر : إسماعيل حقي اوزون جارشلي، المصدر السابق، ص١٥٠ .

[٣] أحمد السباعي، المصدر السابق، ص٩١ .

[٤] أرسل الشريف غالب بن مساعد السيد ناصر بن مستور ونائب قاضي الشرع والمفاتي الأربع، يتوسطون له في الصلح بينه وبين أخوته، فلما وصلوا إليهم قابلوهم بالإكرام والإجلال وعرضوا عليهم الصلح، فقبلوا به واشترطوا شروطاً قبلها شريف الحجاز. ينظر: أحمد زيني دحلان، خلاصة الكلام، ص٢٢٦ .

(١٧٨٩) جهز كل طرف جنوده، ونشبت معارك طاحنة، فسعى قاضي مكة المكرمة ومفتيو المذاهب الأربعة للتوسط بين المتخاصمين وتمكنوا من إقامة الصلح بينهم..))[١].

وإذا كان الشريف غالب بن مساعد قد أخذ الإمارة من أخيه عبد المعين بسهولة، ونجح في كبح جماح الأشراف الذين وقفوا ضده إلا أن صراعه مع ابن أخيه الشريف عبد الله بن سرور كان صراعاً مريراً أربك أوضاع البلاد الداخلية في السنوات الأولى لحكمه على شرافة الحجاز[٢].

أدت هذه التطورات إلى لجوء الشريف عبد الله بن سرور إلى قبيلة هُذيل بجنوده، ثم دخل مكة المكرمة في جموع غفيرة مرة أخرى، وعندما نزل بموضع يقال له المعابدة، خرج الشريف غالب بن مساعد للقائه بعساكر كثيرة، ونشب بينهما قتال شديد، سقط على أثره عدد كبير من الطرفين، ولما لم تحسم المعركة، انسحب الشريف غالب بن مساعد إلى مكة المكرمة، واستولى الشريف عبد الله على الطائف[٣].

ونظراً لتردي الوضع السياسي في الحجاز على هذه الشاكلة فقد علم بصدور فرمان سلطاني إلى شريف الحجاز مطلع عام ١٧٩٠ يقضي بدرء الخلافات ويوصي بدفع الأذى بكل صوره عن فقراء الحرمين الشريفين، بينما أرسل فرمان آخر إلى إبراهيم باشا أمير الحاج الشامي يحثه على تقديم النصح للفريقين ودفعهما إلى التحلي بضبط النفس وإصلاح ذات البين[٤].

وحين يئس المعارضون من تحقيق نصر حاسم لهم للظفر بالإمارة، تحركوا من الطائف قاصدين مكة المكرمة بقوة كافية تضم عدداً من القبائل، إلا أن الشريف غالب بن مساعد دحرهم بعد ملحمة شديدة في الموضع المسمى وادي الريان على

---

[١] **احمد جودت باشا، عيناً كجن أثر، جلد ٥، ص٣٦.**

[٢] **أحمد زيني دحلان، خلاصة الكلام، ص٢٢٦-٢٢٧ .**

[٣] **المصدر نفسه، ص٢٢٧ .**

[٤] **أحمد جودت باشا، عيناً كجن أثر ، جلد ٥، ص٣٦ .**

مشارف مكة المكرمة، وقبض على الشريف عبد الله بن سرور وأخيه محمد، وفرق جموعهم وجنودهم وشتتها[١].

وما كاد الوضع السياسي يستقر للشريف غالب بن مساعد بعد تلك الأحداث حتى واجه الخطر الذي باتت تشكله الحركة السلفية التي انطلقت من نجد صوب مناطق الجزيرة العربية الأخرى، ولاسيما الحجاز ذي المكانة الدينية[٢]، وترددت بين الناس أخبار حينذاك مفادها أن سعود الكبير[٣] (١٨٠٣-١٨١٤) تمكن من احتلال مكة المكرمة عام ١٨٠٢، فأحدث ذلك فزعاً بين الحجاج الذين ارتحلوا من المدينة، فضلاً عن توجه الشريف غالب بن مساعد بنفسه إلى جدة تاركاً إدارة البلاد لأخيه الشريف عبد المعين[٤]، الذي عرض على سعود بن عبد العزيز طاعته وولاءه، مقابل بقائه في إدارة الحجاز، فوافق الأول على ذلك[٥].

لكن الأمور سرعان ما تغيرت بحلول عام ١٨٠٣ عندما سار الشريف غالب بن مساعد – الذي كان قد تحصن في جدة مع حاكمها العثماني شريف باشا – إلى مكة المكرمة، وبمساعدة من الشريف عبد المعين في الداخل تمكن من ضرب القوات النجدية وتشتيتها واسترداد المدينة من سيطرتها، إلا أن أمير نجد ما لبث أن عاد وفرض الحصار على مكة المكرمة ثانية عقب تجميع قواته، ومع أنها صمدت بوجه ذلك الحصار مدة طويلة، لكنها استسلمت لابن سعود أخيراً بعد أن توسط أحد علماء

---

[١] أحمد فؤاد متولي، ملامح من تاريخ الحجاز في أوائل عهد الدولة السعودية الأولى، الدارة (مجلة)،الرياض، ع٤، س٦، شعبان ١٤٠١ هـ /يونيو ١٩٨١م،ص١١٧. .

[٢] خليل مردم بك، المصدر السابق، ص١٢٧ .

[٣] سعود الكبير : هو سعود بن عبد العزيز بن محمد بن سعود، تولى إمارة نجد بعد مقتل أبيه في الدرعية عام ١٨٠٣، جهز جيشاً كبيراً أخضع به معظم أجزاء الجزيرة العربية ومناطق أخرى واقعة على أطرافها، وقد شهد عهده إرسال الدولة العثمانية جيشاً كبيراً بقيادة محمد علي باشا لمحاربة النجديين وتخليص الحجاز ومناطق الجزيرة العربية من نفوذهم. ينظر :

Philby, Op. Cit, P.١٠١-١٢٧.

[٤] علي الوردي، قصة الأشراف وابن سعود، لندن، شركة دار الوراق للنشر المحدودة،ط ٢، ٢٠٠٨، ص٤٢ .

[٥] ابن بشر، المصدر السابق، ج١، ص٢٦١ .

الحركة السلفية وهو عبد الرحمن بن نامي، الأمر الذي ألقى بظلاله على الأوضاع الداخلية في الحجاز التي لم تشهد استقراراً منذ مطلع القرن التاسع عشر[١].

وفي خضم تلك التطورات التي شهدها الحجاز، وما ترتب عليها من انشغال الشريف غالب بن مساعد بأحداثها، تجددت النزاعات الأسرية بين الأشراف للسيطرة على الحكم عقب هروب الشريف عبد الله بن سرور من الحجاز إلى استانبول عام ١٨٠٣، الذي راح يعمل من هناك ضد عمه طمعاً في السلطة، لكنه لم يلق تشجيعاً يذكر، الأمر الذي دفعه بالتوجه إلى نجد املاً في دعم أميرها لمطلبه في تولي الحكم[٢]، وبات معظم الأهالي يأملون أن يوليه أمير نجد شؤون الحجاز لكنه لم يفعل، مما اضطره إلى البقاء في نجد ثلاث سنوات، ثم عاد بعد ذلك إلى مكة المكرمة فلم يأذن له الشريف غالب بن مساعد في دخولها فأقام في البادية بالقرب من الطائف[٣].

ومع ذلك أصر الشريف غالب بن مساعد على البقاء في إمارته رغم التحديات التي واجهته، لحين استرداد مكة المكرمة وأطرافها من قبل قوات محمد علي باشا عام ١٨١٣[٤]، وكانت الدولة العثمانية قد منحت والي مصر صلاحيات مطلقة وكلفته باسترداد الحجاز، لكن الأخير عد شريف الحجاز مذنباً لأنه سلك مسلكاً مخالفاً للأمارة ولم يظهر جدية في مواجهة تقدم القوات النجدية، فأقدم على اعتقاله في أواخر عام ١٨١٣، ثم نفاه إلى مصر بعد عزله عن الشرافة[٥].

وعلى الرغم مما كان يتظاهر به الشريف المعزول من الولاء للسلطان العثماني، إلا أن محمد علي باشا كان يضمر له السوء مشككاً في إخلاصه، تلك نيته التي عبر عنها للباب العالي من خلال ما أوردته لنا المصادر العثمانية في إحدى رسائله بوصفه كما قال عنه: ((لن يكون مصدر خير ولا صلاح وأنه ينوي

---

[١] إسماعيل حقي اوزون جارشلي، المصدر السابق، ص١٥٤ .

[٢] أحمد زيني دحلان، خلاصة الكلام، ص٢٩٣ .

[٣] أحمد السباعي، المصدر السابق، ص١٣٦ .

[٤] خير الدين الزركلي، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج٥، (د.م)، مطبعة كوستاستوماس وشركائه، ط٢، ١٩٥٩، ص٣٠٤-٣٠٥.

[٥] إسماعيل حقي أوزون جارشلي، المصدر السابق، ص١٥٥ .

عزله وتعيين شريف اخر أميراً على مكة))، لكنه أجل موضوع عزله حتى يتاح له الوقت المناسب، بغية التغلب على بعض الصعاب المحلية عن طريق استخدام نفوذه على سكان الحجاز[١].

أخذ محمد علي باشا بالحسبان تعيين شريف آخر أكثر طاعة له في إدارة أمور الحجاز، وقد استجابت الدولة العثمانية لمطلبه بهذا الشأن بسبب الصلاحيات الواسعة الممنوحة له إذ كتبت إليه بعدم إجراء معاملة إعدام الشريف غالب بن مساعد[٢]، ولذلك تبنت نقله من مصر إلى سلانيك التي توفي فيها عام ١٨١٧[٣].

وفي محاولتنا تقييم سنوات حكم الشريف غالب بن مساعد يمكننا القول أنه كان من أكثر أشراف بني قتادة حزماً ونفوذاً، إذ استطاع أن يجني خلال تجربته السياسية في الحجاز لأكثر من عقدين من الزمن ثمار الإدارة التي اكتسبها من أخيه الشريف سرور بن مساعد حيث شهدت سنوات حكمه ترسيخ سلطته في مدن الحجاز وحواضره التي امتدت من ديار شمر في شمال الجزيرة العربية إلى ديار بيشه جنوب الحجاز[٤]، وأكدت المصادر التاريخية انتهاجه لسياسة التسامح مع خصومه والمعارضين لإمارته[٥]، وفي ترجمة لحياته السياسية قال عنه صاحب العقود اللؤلؤية:((هو أول من نظم أمور الحجاز الخارجية والداخلية حيث كان ... على

---

[١] عبد الحميد البطريق، إشراف الحجاز في الوثائق المصرية الفترة المصرية العثمانية (١٢٢٨-١٢٥٦هـ)(١٨١٣-١٨٤٠) في كتاب ((مصادر تاريخ الجزيرة العربية))، الكتاب الأول، ج٢، ص٢٣١.

[٢] إسماعيل حقي اوزون جارشلي، المصدر السابق، ص١٥٦ .

[٣] يرى الصدر الأعظم خورشيد باشا وجوب عدم إقامة الشريف غالب بن مساعد في أي بلد عربي، واستصوب نقله مع أتباعه إلى سلانيك في الروم ايللي، مع العمل على رد جميع امواله إليه لأنه من السلالة العلية. ينظر : بحر برا:٣، رقم ١١٥، بتاريخ : ١١ ذي القعدة ١٢٢٩هـ، نقلاً عن : عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، من وثائق الأرشيف المصري في تاريخ الخليج وشبه الجزيرة العربية، الأمارات العربية المتحدة،مركز زايد للتراث والتاريخ، ٢٠٠١، ص٨٣.

[٤] الشريف أحمد ضياء بن محمد قللي العنقاوي الحسني، معجم أشراف الحجاز في بلاد الحرمين، المجلد الثاني، بيروت، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، ص١٠٦٨.

[٥] Dider, Charles, Op. Cit, P.١٧٨.

اطلاع بثقافة الدول المختلفة ولذلك انشأ علاقات مع دول أخرى ... وكان ذا نظرة وبصيرة فاق بتفكيره وبعد نظره كثيراً من معاصريه من الأشراف وغيرهم...)) [١].

وعلى الرغم من تلك السياسة التي انتهجها الشريف غالب بن مساعد في إدارته للحجاز، إلا أن البلاد شهدت في عهده خلافات أسرية بين الأشراف انفسهم، كانت سبباً لمصاعب جمة واجهها الشريف الحاكم منذ توليه الإمارة بسبب صراعه مع أبناء الشريف سرور بن مساعد الذين عملوا جاهدين لانتزاع السلطة منه، لكنه سرعان ما استطاع أن يتحرر من تأثيرهم ويكون سلطة قوية في الحجاز تفوق سلطة أسلافه[٢]، ثم راح يعمل على إدارة دفة الأمور في البلاد وكأنه حاكم مستقل بذاته عن طريق إتباعه سياسة من شأنها الحد من نفوذ ممثلي الدولة العثمانية في الحجاز[٣]، متبعاً أسلوب الترغيب والترهيب في التعامل معهم[٤].

ولم تخلُ السنوات الأخيرة لحكمه من ظهور حالة رفض من قبل قوى محلية[٥]، بسبب كثرة الضرائب التي فرضها على الأهالي، بينما ازدادت موارده المالية على حساب الأولين[٦]، فضلاً عن تعرض الحجاز لهجمات عدة شنت من نجد على بلاده، وما أعقب ذلك من تنكيل تعرض له الشريف نفسه من قبل محمد علي باشا والي مصر الذي استطاعت قواته احتلال أراضيه[٧]، وعلى ما يبدو فإن طابع الاستقلالية التي اتبعها الشريف غالب بن مساعد في إدارته للحجاز لقيت معارضة هي الأخرى من قبل الإدارة المصرية – العثمانية، وكانت عاملاً مضافاً في إنهاء حكمه عام ١٨١٣[٨].

ب. شرافة يحيى بن سرور (١٨١٣-١٨٢٧):

---

(١) الشريف محمد بن علي الحسني، العقود اللؤلؤية في أنساب الأسرة الحسنية الهاشمية بالمملكة العربية السعودية، القاهرة، مطابع سجل العرب، ط٢، ١٩٩٤، ص٢٣٩-٢٤٠ .

(٢) Crichon, Andrew, Op. Cit, P.٥٠٢.

(٣) M. Abir, Op. Cit, P.١٩٣.

(٤) م. ابير، المصدر السابق، ص٢٠٧.

(٥) Dider, Charls, Op. Cit, P.١٧٨.

(٦) De Gaury, Gerald , Op. Cit, P.٢٠٧.

(٧) بيركهارت، رحلات إلى شبه الجزيرة العربية، ص١٩٠ .

(٨) سيار الجميل، العثمانيون وتكوين العرب الحديث من أجل بحث رؤيوي معاصر، ص٤٨٣.

تولى شؤون الحجاز عام ١٨١٣ وجاءته الخلعة السلطانية ومنشور الإمارة مطلع عام ١٨١٤ من قبل الباب العالي، والمتضمن إقراراً بتوليه الحكم على البلاد بناءً على رغبة والي مصر الذي كان يحكم الحجاز حينذاك[١].

ونظراً لوجود منافسين آخرين من أخوته يرومون نيل هذا المنصب، ارتأت الدولة العثمانية توجيه الإمارة إلى أخيه الأكبر الشريف عبد الله بن سرور، إلا أن محمد علي باشا لم يأبه لرغبتها[٢]، بل وجد في الشريف يحيى بن سرور ما يتناسب مع تطلعاته السياسية في إدارة الحجاز[٣]، وعند ذاك كلف نائبه في العاصمة العثمانية محمد نجيب أفندي بإبلاغ الباب العالي عن رغبته تلك، فتم له ما أراد[٤].

كان من الطبيعي أن يواجه شريف الحجاز معارضة قوية من الشريف عبد الله بن سرور الذي تصدى لإمارته، وهو الذي عرف عن سعيه الدؤوب لنيلها منذ عهد الشريف غالب بن مساعد، لذا خرج على أخيه الشريف يحيى بن سرور أواخر عام ١٨٢٠[٥]، فما كان من الأخير إلا أن شكا الأمر إلى محمد علي باشا الذي قام بدوره في استدعاء الشريف عبد الله بن سرور إلى القاهرة مع تخصيص مرتب شهري يصرف له من خزينة مصر، في محاولة من والي مصر لاستمالته وإبعاده عن صفوف المعارضة ضد أخيه، وبهدف إشاعة حالة الاستقرار في الحجاز، لتحقيق

---

[١] الفاسي المكي المالكي، المصدر السابق، ص٣١١-٣١٢ .

[٢] عبد الحميد البطريق، المصدر السابق، ص٢٣٢ .

[٣] هناك عوامل عدة دفعت بوالي مصر العثماني إلى تفضيل الشريف يحيى بن سرور على أخيه الشريف عبد الله في إدارة الحجاز، بسبب احتفاظه بعلاقات طيبة مع محمد علي باشا منذ بدأ حملته العسكرية على الحجاز عام ١٨١١، إذ كان يزوده بأهم التقارير عن حالة البلاد تحت الحكم النجدي، بينما حرص الأخير على عدم وصول الشريف عبد الله بن سرور إلى دست الحكم، بسبب نشاطه وميله مع المنهج الذي كان يسلكه كل من الشريف سرور والشريف غالب في مجال الإدارة، فضلاً عن علاقاته الحميمة بالباب العالي. ينظر :

Al-Amr, Saleh Mahammad, Op. Cit, P.٥٢.

[٤] إسماعيل حقي اوزون جارشلي، المصدر السابق، ص١٥٨ .

[٥] أحمد زيني دحلان، خلاصة الكلام، ص٢٩٣-٢٩٤ .

هدفه الرئيس في القضاء على ما تبقى من فلول القوات النجدية عقب سقوط الدرعية عام ١٨١٨[١].

إلا أن الشريف عبد الله بن سرور الذي كان يتطلع بشوق لتسلم الحكم، لم يقتنع بتلك الامتيازات بل غادر مصر فجأة إلى استانبول، ومن هناك أخذ يتصل برجال الباب العالي املاً بالحصول على الدعم اللازم لنصرته على أخيه[٢]، لكن محمد علي باشا بما كان يمتلكه من نفوذ ومكانة لدى الدولة العثمانية، استطاع أن يقنع الصدر الأعظم بعدم الإصغاء لمطالبه، ومن ثم ألقي القبض عليه وأعيد إلى مكة المكرمة التي بقي فيها إلى أن توفي عام ١٨٢٣[٣].

وفي ظل الحكم المصري في الحجاز لم يكن للشريف يحيى بن سرور من النفوذ على إدارة البلاد أكثر من مجرد لقب فخري، ومع أنه ظل محتفظاً بإمارته، لكنه في حقيقة الأمر كان مسلوب السلطة والنفوذ، وكان صاحب الأمر والنهي في الإدارة أحمد يكن باشا حاكم عام الحجاز ومحافظ مكة المكرمة من قبل محمد علي باشا[٤].

يتضح لنا من عرض الأحداث السابقة، كيف اسهمت النزاعات بين الأشراف في اضطراب الأمن في الحجاز، نتيجة لتنازع أفراد الأسرة الحاكمة، ومما زاد تلك الأوضاع سوءاً اتساع النفوذ المصري في البلاد بحكم تمركزه في الحجاز، فضلاً عن افتقار الشريف الحاكم في نظر الأشراف ما كان له من سلطان فعلي على رعيته، وبالتالي لم يكن راضياً كل الرضا عما آل إليه مركزه في الحكم، واستهانة بقية الأشراف به، ولذلك توالت رسائل شكواه التي كان يبعث بها إلى القاهرة طالباً تدخل والي مصر لوضع حد لعصيان الأشراف عليه، وقد خشي محمد علي باشا من تجدد النزاعات الأسرية التي قد تؤثر في الأمن العام وتشغل بال الحكومة وتشيع الفوضى في البلاد، لذلك أصدر أوامره إلى أحمد يكن باشا بأن يستدعي الأشراف المعروفين

---

[١] إسماعيل حقي اوزون جارشلي، المصدر السابق، ص١٥٩ .

[٢] عبد الحميد البطريق، المصدر السابق، ص٢٣٢ .

[٣] أحمد زيني دحلان، خلاصة الكلام، ص٢٩٤ .

[٤] Hogarth, D. G, Arabia, P.١٠٤-١٠٥.

ويلفت نظرهم إلى تلافي قيام خلاف بينهم وبين الشريف يحيى بن سرور، حفاظاً على استقرار الأوضاع الداخلية في البلاد[١].

ومع أن حاكم عام الحجاز بذل جهوداً حثيثة في سبيل تحقيق انسجام دائم بين الأشراف إلا أن بغضهم للشريف يحيى بن سرور، وعجزه عن كسب ودهم دفع بالأمور إلى حالة من التردي[٢]، ولعل أكثر ما كان يخشاه شريف الحجاز تلك الصلاحيات التي اعطيت من قبل محمد علي باشا للشريف شنبر بن مبارك المنعمي[٣] للإشراف على شؤون البادية، وهي صلاحيات واسعة ليست أقل من صلاحياته كأمير للبلاد، فضلاً عما كان يتمتع به منافسه من ثقة متزايدة لدى احمد يكن باشا[٤]، فأدى ذلك التنافر إلى ظهور سلطة مزدوجة في الحجاز بين الشريف الحاكم وبين أمير العربان، انتهت بمقتل الشريف شنبر بن مبارك المنعمي عند باب الصفا في الحرم المكي الشريف عام ١٨٢٧ بتدبير من قبل الشريف يحيى بن سرور[٥].

---

[١] عبد الحميد البطريق، المصدر السابق، ص٢٣٣ .

[٢] المصدر نفسه، ص٢٣٣ .

[٣] الشريف شنبر بن مبارك المنعمي : ينتسب إلى مبارك المنعمي جد ذوي مبارك بن شنبر بن سعد بن عبد المعين بن ناصر بن الشريف عبد المنعم جد الأشراف المناعمة، ولاه محمد علي باشا رئاسة العربان، بعد تعيينه للشريف يحيى بن سرور حاكماً على الحجاز عام ١٨١٣. ينظر: الشريف أحمد ضياء بن محمد قللي العنقاوي الحسني، المصدر السابق، المجلد الثاني، ص٧٢٢-٧٢٣ .

[٤] احمد السباعي، المصدر السابق، ص١٤٦ .

[٥] يعزى سبب تلك الحادثة إلى اعتداء تعرض له ابن أخ الشريف يحيى بن سرور نجل الشريف عبد الله بن سرور من قبل الشريف شنبر بن مبارك المنعمي واتباعه، بشأن قطعة أرض في قرية طرفة بوادي فاطمة أدعى ملكيتها، الأمر الذي دفعه إلى نقل شكواه إلى عمه، فما كان من الأخير إلا أن أستدعى الشريف شنبر بواسطة عبيده حين كان في الحرم المكي الشريف، وحين أبى الذهاب معهم أمرهم الشريف يحيى بن سرور بقطع رأسه إذا أصر على عدم الامتثال، وبالفعل رفض الشريف شنبر الذهاب معهم للمرة الثانية، حينذاك قتله العبيد طعناً بالخناجر داخل الحرم المكي امتثالاً لأمر الشريف=== ==الحاكم.ينظر: دار الوثائق القومية، القاهرة، وحدة الحفظ : دفتر (٧٣١) ديوان خديوي، رقمها في وحدة الحفظ : ٦٩٣، تاريخها : ٢٨ رمضان ١٢٤٢هـ/٢٥ أبريل ١٨٢٧. نقلاً عن : عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، من وثائق شبه الجزيرة العربية، ج١، ص٢٢٧-٢٢٨ .

وضعت تلك الحادثة نهاية لحكم الشريف يحيى بن سرور، إذ كان أحمد يكن باشا يضيق ذرعا بتصرفاته، ولا يجد مبرراً لعزله عن الإمارة، وظل يتحين الفرصة المناسبة للتخلص منه، فلما وصل إليه نبأ قتله للشريف شنبر بن مبارك المنعمي داخل الحرم المكي، أمر عساكره المقيمة في مكة المكرمة بمحاصرة قصره وتوجيه مدافعها نحو القلعة، ثم أرسل إليه الشيخ محمد الشيبي سادن الكعبة المعظمة ليبلغه أن يبرح قصره حالاً ويسافر إلى مصر وإلا سيخرجه منه بالقوة[١].

لم يعبأ الشريف يحيى بن سرور بذلك الأمر، بل هرب إلى بدر حيث مواطن بني حرب، ومن هناك رفع لواء الثورة ضد الحكم المصري، وسرعان ما انضمت إلى صفوفه أعداد من السكان الغاضبين بسبب شعورهم بالإحباط، كما أعلنت بعض القبائل تمردها على السلطة، وقد تمكن الثوار من مهاجمة القوات المصرية المرابطة في المدن الحجازية، وقد أجبرت هذه الأحداث المتسارعة حاكم عام الحجاز على سلوك طريق الحوار والتفاهم مع الأسر الشريفية المختلفة للخروج من الأزمة، واستناداً إلى نصيحة هؤلاء، تقرر أن يكون الشريف عبد المطلب بن غالب أميراً على البلاد[٢]، وتورد لنا المصادر التاريخية وصفاً تفصيلياً عن طبيعة الثورة التي قادها الشريف يحيى بن سرور ضد الحكم المصري في الحجاز، نقلاً عن رسالة بعث بها دبلوماسي روسي إلى حكومته عام ١٨٢٧ جاء فيها ما نصه: ((أصبحت قضايا مكة أكثر خطورة مما كان يظن فالشريف يحيى تمرد وثار وأشاع أن الحكومات الأوربية أعلنت الحرب على السلطان العثماني، وأن محمد علي باشا لم يعد بسبب ذلك قادراً على إرسال جنود جدد إلى الحجاز، واستطاع بهذه الوسيلة حمل كثيرين على الانضمام إليه ...)) [٣].

---

[١] دار الوثائق القومية، القاهرة، وحدة الحفظ: دفتر (٧٣١) ديوان خديوي، رقمها في وحدة الحفظ : ٦٩٤، ص٥٩، تاريخها: ٢٨ رمضان ١٢٤٢هـ/٢٥ أبريل ١٨٢٧، نقلاً عن: المصدر نفسه، ج١، ص٢٢٩-٢٣٠.

[٢] م. أبير، المصدر السابق، ص٢١٢-٢١٣ .

[٣] نقلاً عن : منير العجلاني، الإمام تركي بن عبد الله بطل (نجد) ومحررها ومؤسس الدولة السعودية الثانية، ج٥، الرياض، دار الشبل للنشر والطباعة والتوزيع، ١٩٩٠، ص١٨٥.

كتب أحمد يكن باشا إلى والي مصر يخبره بتفاصيل تلك الأحداث ويلتمس منه أن تسند شؤون الحجاز إلى الشريف عبد المطلب بن غالب بدلاً عن الشريف يحيى بن سرور، ولاسيما بعد نجاح الأخير في إغراء العديد من الزعماء القبليين ودفعهم للانضمام إلى ثورته[١]، فلما بلغه أن الشريف المخلوع أخذ يجمع القبائل المؤيدة ويروم القتال بها ، استحسن أن يعجل بتولية الشريف عبد المطلب بن غالب دون انتظار موافقة محمد علي باشا، بينما أعلن في القاهرة عن ترشيح الشريف محمد بن عون لإدارة شؤون الحجاز[٢].

وقد عللت الوثائق العثمانية ذلك الإجراء المصري بأنه جاء بايعاز من الباب العالي، الذي لم يكن راغباً في تعيين الشريف عبد المطلب بن غالب انسجاماً لرغبة والي مصر المعروف بحرصه الشديد أن يكون الاختيار متماشياً مع تطلعاته السياسية في إدارة شؤون الحجاز، ونظراً لاقتراب موسم الحج وعدم معرفة الدولة العثمانية من يتولى الأمر، ولاحتمال أن يكون لمحمد علي باشا مأخذ على الشخص الذي يتولى الشرافة[٣]، فقد أرسل السلطان محمود الثاني إلى واليه في مصر فرماناً خالياً من الاسم يتضمن تعيين من يراه مناسباً لشرافة الحجاز، فوجد محمد علي باشا أن من الأجدى له تعيين الشريف محمد بن عون بدلا من الشريف عبد المطلب بن غالب[٤]، وقد أدرج اسم الشريف محمد بن عون في الفرمان، وأعقب ذلك دخوله إلى الحجاز تحت حماية القوات المصرية[٥].

---

[١] خليل مردم بك، المصدر السابق، ص١٣٢ .

[٢] عارف عبد الغني، تاريخ أمراء مكة المكرمة من ٨ هـ-١٣٤٤هـ، دمشق، دار البشائر، ١٩٩٢م، ص٨٢٣-٨٢٤ .

[٣] دار الوثائق القومية، القاهرة، وحدة الحفظ : محفظة (١١) بحر برا، رقمها في وحدة الحفظ : (٧٥)، تاريخها : ٢ ذي القعدة ١٢٤٢هـ/٢٨ مايو ١٨٢٧م، نقلاً عن : عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، من وثائق شبه الجزيرة العربية، ج١، ص٢٣٣-٢٣٥ .

[٤] دار الوثائق القومية، القاهرة، وحدة الحفظ : محفظة (١١) بحر برا، رقمها في وحدة الحفظ : (٧٨)، تاريخها: ٥ ذي القعدة ١٢٤٢هـ/٣١ مايو ١٨٢٧م، نقلاً عن: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، من وثائق شبه الجزيرة العربية ، ج١، ص٢٣٧-٢٣٨ .

[٥] دار الوثائق القومية، القاهرة، وحدة الحفظ : (٢٩١)، رقمها في وحدة الحفظ : دفتر (٢) عابدين، تاريخها : ٢٧ صفر ١٢٤٣هـ/ ١٩ سبتمبر ١٨٢٧، نقلاً عن : المصدر نفسه، ج١، ص٢٥٣-٢٥٤ .

على أن التدخل الخارجي المتمثل بالوجود المصري في الحجاز لم يوفق في مساعيه لحل النزاعات الأسرية بين الأشراف، بل زاد الأمر تعقيداً بسبب تسارع الأحداث وتداخل الصلاحيات ما بين شريف الحجاز والآخرين الذين يمثلون محمد علي باشا، ولاسيما أحمد يكن باشا، الأمر الذي القى بظلاله على أوضاع البلاد الداخلية التي لم تشهد استقراراً منذ سنوات عدة، فقد أدى تعيين الشريف محمد بن عون إلى ظهور المبررات لاتساع حالة الرفض من جانب الأشراف ضد حكومة الحجاز التي كان يديرها محمد علي باشا من القاهرة، إذ بدأ الشريفان يحيى بن سرور، وعبد المطلب بن غالب بتوحيد جهودهما لمهاجمة مكة المكرمة، في محاولة منهما لطرد القوات المصرية منها متخذين من الطائف مركزاً لنشاطهم العسكري، وقد استجاب الكثير من العربان لندائهما واحتدمت الفتنة واضطربت احوال البلاد، وهددت الطرقات وبات استقرار الأمن وكأنه شيء بعيد المنال، وبهذا الوجه انقطع قدوم الذخائر والمؤن لمكة المكرمة والمدينة المنورة من جدة وينبع البحر الخاضعين لسيطرة القوات المصرية[١].

أدرك محمد علي باشا أن الثورة التي أشعلها الشريف يحيى بن سرور بالتعاون مع الشريف عبد المطلب بن غالب لا يمكن قمعها إلا باستعمال أسلوب الحزم والشدة، فأصدر أوامره المشددة إلى حاكم عام الحجاز بأن يواجه تمردهما بالأسلوب الحازم دون تهاون أو تراخي[٢]، على أن يتعاون في ذلك مع الشريف محمد بن عون في تعقبهما والتخلص منهما، وألا يمكناهما من الثبات في الطائف وسائر الأماكن التي يحاولان الاستقرار فيها[٣].

---

[١] المصدر نفسه، ج١، ص٢٣ .

[٢] وفقاً لما جاء في رسالة بعث بها محمد علي باشا إلى أحمد يكن باشا، فقد ألقي عليه اللوم لعدم اتخاذه التدابير اللازمة لمواجهة عصيان العربان بقوله: ((لقد كان الواجب عليك اتخاذ التدابير اللازمة والترتيبات الواجبة لقهر العربان الذين شقوا عصا الطاعة، بناءً على أغواء الشريف يحيى،=== ===وتفريق جموعهم...)). ينظر : دار الوثائق القومية، القاهرة، وحدة الحفظ : دفتر (٢) عابدين، رقمها في وحدة الحفظ : (٣٢٤)، تاريخها : ٢١ ربيع الأول ١٢٤٣هـ/ ١٢ اكتوبر ١٨٢٧، نقلاً عن : عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، من وثائق شبه الجزيرة العربية ، ج١، ص٢٥٥-٢٥٦ .

[٣] المصدر نفسه، ج١، ص٢٤-٢٥ .

أسفرت العمليات العسكرية عن نجاح قوات أحمد يكن باشا بمساندة من الشريف محمد بن عون وأنصاره في اجبار الشريف يحيى بن سرور على تسليم نفسه بعد محاصرته ومؤيديه في الطائف[١]، بينما اضطر الشريف عبد المطلب بن غالب الى الهرب إلى بلاد عسير لينضم من هناك إلى الحركة المضادة التي خرجت على حكم محمد علي باشا[٢].

نستنتج مما سبق ذكره أن الشريف يحيى بن سرور أدرك عدم جدوى محاولاته لاستعادة السلطة من منافسه، فقرر التوجه إلى مصر بناءً على رغبة محمد علي باشا الذي كان يحرص دوماً على استتباب الأمن في الحجاز، حفاظاً على المصالح المصرية في مواجهة أعدائه من أمراء نجد الذين يتربصون السوء به، وقد استقر الشريف المذكور في القاهرة حتى وفاته عام ١٨٣٦، وكانت مدة إمارته على الحجاز أربعة عشر عاماً[٣].

في محاولتنا استعراض مسيرة الإدارة لشؤون الحجاز إبان سنوات حكم الشريف يحيى بن سرور (١٨١٣-١٨٢٧)، بوصفه أول الأشراف الذين عينهم والي مصر عقب انضمام الحجاز لحكم الأخير، ومدى تأثيرها في النزاعات الأسرية التي كانت تسود بين الأشراف، نلحظ أن ذلك الإجراء الذي تم في خضم تصاعد الجهود العسكرية المصرية لفرض سيطرتها على الحجاز وباقي مناطق الجزيرة العربية وانهاء حكم الأسرة السعودية في تلك الربوع، جاء متسرعاً ولم ينم عن اختيار موفق من قبل محمد علي باشا الذي كان منهمكاً في إدارة دولته الواسعة، إذ لم يكن الشريف يحيى بن سرور يتمتع بأية مؤهلات سياسية تمكنه من إدارة دفة الأمور في البلاد، عدا نسبه العلوي الشريف، ومع ذلك فقد حاول بأية وسيلة أن يمارس سلطته بعيداً عن التبعية لمصر، وهذا يفسر لنا ثورته التي أوردناها سلفاً ضد الوجود المصري، التي

---

[١] دار الوثائق القومية، القاهرة، وحدة الحفظ : دفتر (٣١) معية تركي، رقمها في وحدة الحفظ : (١٤٣)، تاريخها : ٢١ رمضان ١٢٤٣هـ/١٦ أبريل ١٨٢٨. نقلاً عن : المصدر نفسه، ج١، ص٢٩١-٢٩٢ .

[٢] دار الوثائق القومية، القاهرة، وحدة الحفظ : دفتر (٣٥) معية تركي، رقمها في وحدة الحفظ : (٢٤٣)، ص٨٤، تاريخها : ١٢ ذي القعدة ١٢٤٣هـ/٢٦ مايون ١٨٢٨م. نقلاً عن : المصدر نفسه، ج١، ص٢٩٩-٣٠٠ .

[٣] إسماعيل حقي اوزون جارشلي، المصدر السابق، ص١٦٣ .

كان من تداعياتها اتساع الخلافات بين الأشراف أنفسهم على تولي الحكم، ولاسيما بعد تنصيب الشريف محمد بن عون لإدارة البلاد، الأمر الذي أربك الأوضاع الداخلية في الحجاز.

ج. شرافة محمد بن عون (١٨٢٧-١٨٥١)(١٨٥٦-١٨٥٨)[١]:

بعد أن خلع الشريف يحيى بن سرور عام ١٨٢٧، ولي الشريف عبد المطلب بن غالب إدارة الحكم في البلاد، وتم ذلك بأمر من حاكم عام الحجاز، إلا أن محمد علي باشا لم يوافق على ذلك التعيين[٢]، بل استحسن أن تكون الإمارة للشريف محمد بن عون[٣]، وقد طلب الأمر له من الباب العالي فأجابه إلى ذلك[٤].

والملاحظ اختلاف الروايات التاريخية بشأن شخصية ونسب الشريف محمد بن عون، فيقول بعضهم أنه كان من الشخصيات المعروفة التي لها مكانتها واحترامها[٥]، في حين وصفه آخرون بالشخصية غير المؤهلة لإدارة البلاد، لكن والي مصر هدف من عملية الاستبدال أن يكسر شوكة ذوي زيد الذين ظلوا بالسلطة لسنوات عدة، وخلقوا له المتاعب، فضلاً عن ذلك فانه كان يرمي من تعيين الشريف

---

[١] ارتأى الباحث دمج المرحلة الثانية (١٨٥٦-١٨٥٨) من حكم الشريف محمد بن عون مع إمارته الأولى (١٨٢٧-١٨٥١) خروجاً عن المألوف في منهج البحث التاريخي الذي يعتمد التسلسل الزمني ، ويعزى ذلك لخلوها من النزاعات الأسرية بين الأشراف أو أية أحداث تاريخية هامة.

[٢] الشريف مساعد بن منصور آل عبد الله بن سرور، جداول أمراء مكة وحكامها منذ فتحها إلى الوقت الحاضر، مكة المكرمة، مطبعة النهضة الحديثة، ١٩٦٨م، ص٤٣ .

[٣] الفاسي المكي المالكي، المصدر السابق، ص٣١٢ .

[٤] تضمن اقتراح محمد علي باشا أخراج الحجاز من حكم ذوي زيد وتنصيب أمير عليها من غيرهم من الأسر الشريفية المختلفة، فتلكأت الدولة العثمانية بداية الأمر إلا أنه ما زال يلح بذلك حتى تمكن من تنصيب الشريف محمد بن عون. ينظر: شكيب ارسلان، الارتسامات اللطاف في خاطر الحاج إلى أقدس مطاف، مصر، مطبعة المنار، ١٣٥٠هـ، ص١٢٦؛ خير الدين الزركلي، المصدر السابق، ج٧، ص١٢٦ .

[٥] السيد رجب حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب ١٨٤٠-١٩٠٩، القاهرة، المطبعة العالمية، ١٩٧٠، ص١٠٩ .

الجديد أن يضمن لنفسه طاعة مطلقة[١]، ناهيك عن رغبته في تشجيع استمرار النزاعات الأسرية بين الأشراف أنفسهم في محاولة منه لإضعافهم[٢].

على أن الرأي الراجح يرى في انتسابه إلى العبادلة من أحفاد الشريف عبد الله بن حسن الذي تولى شرافة الحجاز عام ١٦٣١، وآل عون هم أشهر فروع العبادلة على الأطلاق نظراً لأن الإمارة والحكم ظلت فيهم لأكثر من مائة عام، واستمرت في ذريتهم بعد ذلك في العراق والأردن[٣]، ولاسيما أن تاريخه السياسي قبل أن يتولى الحكم، يشير إلى تبوئه مناصب عدة، زادت من خبرته وقدرته في إدارة دفة الحكم، فقد تولى الإمارة على تربة، ثم أميراً على قبائل عسير والقبائل التابعة لها (١٨٢١-١٨٢٣) التي لها علاقة وثيقة بمحمد علي باشا، لكن الشريف محمد بن عون اضطر للرحيل إلى القاهرة عندما خرجت عليه تلك القبائل عام ١٨٢٣ وبقي هناك إلى أن استدعي إلى الحجاز عام ١٨٢٧[٤]، وكان يحمل ولاءً تاماً إلى محمد علي باشا[٥].

وسرعان ما تجددت النزاعات بين الأشراف على أثر ورود الأخبار وانتشارها بين الناس في الحجاز عن تولي محمد بن عون مقاليد الحكم، مما أثار استياء الشريف عبد المطلب بن غالب الذي تحرك وانصاره نحو مكة المكرمة، التي تمت محاصرتها، بعد أن كان يجمع القبائل لنصرته على الشريف يحيى بن سرور، ومن هناك كتب إلى الأخير يخبره بأن مصالح الجميع قد توحدت لمواجهة الأوضاع السياسية الجديدة وتطوراتها، ولم تمض برهة من الزمن حتى دخل الشريف محمد بن عون البلاد[٦].

---

[١] انيس صايغ، الهاشميون والثورة العربية الكبرى، بيروت، منشورات دار الطليعة، ط١، ١٩٦٦، ص٣٣-٣٤ .

[٢] سنوك هور خرونيه، المصدر السابق، ص٢٧٧ .

[٣] الشريف محمد بن علي الحسني، المصدر السابق، ص٢٧١ .

[٤] الشريف أحمد ضياء بن محمد قللي العنقاوي الحسني، المصدر السابق، المجلد الثالث، ص١٣٠٧ .

[٥] م. أبير، المصدر السابق، ص٢١٣ .

[٦] أحمد زيني دحلان، خلاصة الكلام، ص٣٠٥ .

وكان على سكان الحجاز أن يواجهوا متاعب عدة عقب تحالف خصمي الأمس ضد الشريف الجديد الذي ما أن وصل البلاد حتى علم بخبره الشريف عبد المطلب بن غالب الذي كان معسكراً في المفجر بالقرب من منى، وقد اضطره وصول الشريف محمد بن عون إلى ترك حصاره لمكة المكرمة والتوجه صوب الطائف، أما حليفه الشريف يحيى بن سرور ومعه القبائل المؤيدة له فكان عند وادي فاطمة، وفي خضم تلك التطورات العسكرية والسياسية تمكن الشريف محمد بن عون أن ينادي لنفسه بالشرافة وأن يساعد على خروج الجيش المصري من حصاره في القلاع التي تحصن بها، ويدعو القبائل المحيطة بمكة المكرمة إلى طاعته، التي راحت تهيئ نفسها لمحاربة خصوم الشريف ، وتقدم له التهاني أثر توليه الشرافة[١].

وما أن استتب الأمر للشريف محمد بن عون حتى تمكن من محاصرة الطائف ودخولها بعد أن أغرى الشريف يحيى بن سرور بالدخول في طاعته، الأمر الذي أجبر الشريف عبد المطلب بن غالب على الهرب إلى عسير[٢]، وينقل لنا صاحب مخطوطة شرفاء مكة بعضاً من أحداث الطائف في السطور الآتية : ((ثم أن سيد الجميع أطال الله بقاءه ... توجه بالعساكر ومهمات الحرب إلى الطايف ومعه من أسود الوغى كل ممارس وعارف ... شد الحصار والمدافع والقنابر تنهل على أبلة الليل والنهار فلما علم عبد المطلب بن غالب أن يد الخطب لا ينفع فيه تدبير أعرض جانبا وخرج من الطايف فبسط سيدنا المشار إليه يده عليه ... ودخله بالأمن والأمان...)) [٣].

ومع أن الشريف محمد بن عون قد حاول في السنوات الأولى من إمارته أن يحقق الاستقرار لبلاده، لكن عهده كان مليئاً بمشكلات عدة في مقدمتها انتشار الأوبئة والأمراض التي مثلت صعوبات واجهت حكمه[٤]، ففي منتصف عام ١٨٣١

---

[١] أحمد السباعي، المصدر السابق، ص١٤٨ .

[٢] أحمد زيني دحلان، خلاصة الكلام، ص٣٠٦-٣٠٧.

[٣] مؤلف مجهول، شرفاء مكة، مخطوطة في المركز الوطني للمخطوطات، بغداد، تحت رقم (٣٩٩٧٧)، ورقات ٢٤ و ٢٧.

[٤] سنوك هور خرونيه، المصدر السابق، ص٢٧٩ .

انتشر في الحجاز وباء قاتل كان يصيب الناس بالقي والاسهال ثم يقضي عليهم، وقد مات من جرائه خلق كثير واشتدت وطأته في أيام منى حتى غصت الأسواق والطرقات بجثث الموتى، ومن بين من مات به محافظ مكة المكرمة وقائد الحامية المصرية عابدين باشا[١].

ولم يكد الحجاز يستفيق من تلك الكارثة حتى ثار عدد من القادة العثمانيين العاملين في جيش محمد علي باشا من العناصر غير النظامية على خورشيد باشا حاكم الحجاز في تموز ١٨٣١[٢]، محتجين على تأخر صرف رواتبهم[٣]، وكانت نتيجة تلك الأحداث أن حاصروا بيته وكادوا يفتكون به لولا تدخل العناصر النظامية[٤]، الذين سارعوا لنجدته[٥]، وتعرف هذه الفتنة بثورة تركجة بيلمز وهو

اسم كبير عساكر العثمانيين الثائرين الذي أعلن نفسه حاكماً على الحجاز[٦].

---

[١] أحمد زيني دحلان، خلاصة الكلام، ص٣٠٨-٣٠٩ .

[٢] دار الوثائق القومية، القاهرة، وحدة الحفظ : دفتر (٤٠) معية تركي، رقمها في وحدة الحفظ : (٨٢٨) ورقة ١٣٠، تاريخها : ٩ صفر ١٢٤٨هـ/ ٨ يوليه ١٨٣١م، نقلاً عن : عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، من وثائق شبه الجزيرة العربية، ج١، ص٤٥١.

[٣] دار الوثائق القومية، القاهرة، وحدة الحفظ : دفتر (٤١) معية تركي، رقمها في وحدة الحفظ : (٥٥٩) ورقة ١٠٤، تاريخها : ٧ رمضان ١٢٤٧هـ/ ٩ فبراير ١٨٣٢م. نقلاً عن : المصدر نفسه، ج١، ص٤٤٩ .

[٤] اعتمد محمد علي باشا منذ بدء عملياته العسكرية في الحجاز على جيش مؤلف من عناصر ضمت عثمانيين والبان وجورجيين ويونانيين ومغاربة، وقد تجنب هؤلاء المعارك الصعبة حيثما كان ذلك ممكناً وفضلوا الراحة في المدن ، ونتيجة لذلك كان والي مصر مجبراً، بسبب انشغاله بالثورة اليونانية (١٨٢١-١٨٣٢) أن يرسل إلى الحجاز عناصر نظامية جديدة مدربة على أسس أوربية حديثة، وكان من المتوقع على هذا الأساس أن يقع الاضطراب بين غير النظاميين والنظاميين، ويظهر عدم رضا الأولين بسبب الامتيازات الممنوحة لهم في الحجاز .ينظر: م. ابير، المصدر السابق، ص٢١٠-٢١١ .

[٥] Kursun, Zekeriya, Osmanli Devleti Idaresinde Hicaz (١٥١٧-١٩١٩), De Eren, Guler, Osmanli, Cilt.١, Ankara, ١٩٩٩, P.٣٢٠-٣٢١.

[٦] يسمى بمحمد أغا وهو مملوك سابق من أصل جورجي، يعود لزوج أخت محمد علي باشا والمعروف بتركجة بيلمز (أي الرجل الذي لا يحسن التحدث بالعثمانية). عرف عنه رجلاً مثيراً للمشاكل منذ عام ١٨٢٣، فقد سمح له بالبقاء في الحجاز بسبب توسط الحاكم أحمد يكن باشا له بعد ان نال تأنيباً قاسياً من محمد علي باشا، وقد أفاد من عدم استقرار الأوضاع في الحجاز وأقدميته بين قادة القوات غير

وقد بات واضحاً للسلطات المصرية في الحجاز أن القوات غير النظامية ولاسيما ما كان منها في جدة، عملياً في حالة تمرد منذ مطلع عام ١٨٣٢، ولم تكن الأوضاع الداخلية في مدن الحجاز الأخرى بأفضل من ذلك، إذ سرعان ما أصابها التدهور وخرجت عن السيطرة، وأدت إلى تدهور أحوال البلاد وإشاعة حالة من عدم الاستقرار[١].

وتتباين المصادر التاريخية في الكشف عن طبيعة موقف الشريف محمد بن عون من تلك الأحداث، فبينما يرى المؤرخ الحجازي احمد زيني دحلان أن الشريف الحاكم حاول إصلاح ذات البين بين المتخاصمين، إلا أنه عجز عن ذلك فترك الثائرين وشأنهم وارتحل إلى الهدى على مقربة من الطائف وأقام بها إلى أن هدأت الفتنة[٢]، في حين يؤكد آخرون أن أمير البلاد الذي كان مدركاً لمخاطرها لجأ إلى اتباع وسائل التهدئة في التعامل مع المتخاصمين، ومع ذلك لم يوفق في مسعاه[٣].

وعلى أية حال فقد أخطأت العناصر غير النظامية في تقدير قابلية القوات النظامية وامتلاكها لإسلحة جديدة، إذ أوقعت نيران بنادقهم ومدافعهم بالمهاجمين خسائر كبيرة وأجبرتهم على التراجع إلى جدة من أجل أعادة تنظيم صفوفهم من جديد، وفقد (بيلمز) إمكانيات صموده، وعوضاً عن زحفه شرقاً نحو مكة المكرمة وضع بعض قواته على ظهر أسطول محمد علي باشا الذي استولى عليه في ميناء جدة ومن هناك فر جنوباً نحو اليمن[٤].

ولعل أبرز ما واجهه محمد بن عون في إدارته لشؤون البلاد، النزاع الذي نشب بينه وبين أحمد يكن باشا محافظ مكة المكرمة الذي انتهى إلى تنحية الاثنين

النظامية، لينال من الشريف محمد بن عون امراً بتعيينه حاكماً لجدة وأن يشارك في إدارة الحجاز، ولما كان غير مقتنع بما حصل عليه فقد عد الأمر بداية للحصول على مناصب أعلى، قاده ذلك الطموح لأعلان ثورته على خورشيد باشا عام ١٨٣٢.ينظر: م. ابير، المصدر السابق، ص٢٢٧-٢٣٧ .

[١] المصدر نفسه، ص٢٣١ .

[٢] احمد زيني دحلان، خلاصة الكلام، ص٣٠٩ .

[٣] م. ابير، المصدر السابق، ص٢٣٢ .

[٤] أحمد زيني دحلان، خلاصة الكلام، ص٣٠٩ .

من قبل محمد علي باشا واستدعائهما إلى القاهرة عام ١٨٣٦[١]، ويعزى سبب نزاعهما إلى تبادل الاتهامات بينهما بشأن التقصير في السيطرة على المنطقة الواقعة حول بيشه وزهران وغامد والتي كانت عرضة لهجمات العسيريين المعارضين للوجود المصري برمته في المنطقة منذ عام ١٨٣٣[٢].

وقد بقي شريف الحجاز مكره الإقامة في القاهرة، بينما أعيد أحمد يكن باشا إلى الحجاز ليتولى أمره، واستمر الحال كذلك حتى عام ١٨٤٠[٣]، الذي شهد نهاية حكم محمد علي باشا في الحجاز والقضاء على طموحاته في بناء دولة قوية بزعامته بموجب معاهدة لندن[٤]، التي عقدت بينه وبين الباب العالي بضغط من الدول الأوربية، وبناءً على ذلك استدعي الشريف محمد بن عون مرة أخرى ليتولى أمور البلاد[٥].

وبعد انسحاب القوات المصرية من الحجاز بموجب المعاهدة المذكورة بادر السلطان عبد المجيد خان بتعيين عثمان باشا حاكماً على الحجاز، إلا أنه لم يكن على وئام مع شريف البلاد الفعلي، الذي نجح في إقامة علاقات حسنة مع قبيلة

---

[١] **Kursun, Zakeriya, Op. Cit, P.٣٢٠.**

[٢] **قرر الشريف محمد بن عون عام ١٨٣٣ أن يعيد السيطرة على المنطقة حول بيشة وزهران وغامد التي كانت عرضة لهجمات العسيريين، لكن فشله بالحصول على الدعم المالي اللازم والمؤن التي كان قد وعد بها من قبل أحمد يكن باشا، أرغمه على العودة إلى الحجاز، ومن هناك كتب إلى محمد علي باشا كتاباً يحمل فيه محافظ مكة المكرمة تبعية الفشل، بدعوى قصوره في إرسال الإمدادات، بينما كتب محافظ مكة المكرمة إلى والي مصر يعزو أسباب الفشل إلى الشريف نفسه .ينظر:**

De Gaury, Gerald ,Op. Cit, P.٢٤٢.

[٣] **Istanbul Universitesi, Islam Ansiklopedisi, Vol.٧, Istanbul, ١٩٨٠, P.٦٤١.**

[٤] **معاهدة لندن: وقعت في ١٥ حزيران ١٨٤٠ بين الدولة العثمانية وكل من روسيا وبريطانيا وبروسيا والنمسا، بعد صراع بين محمد علي باشا والسلطان محمود الثاني، وهزيمة القوات العثمانية في معركة نزيب شمال الشام في ٢٤ حزيران ١٨٣٩. وأبرز بنودها، أن يكون حكم مصر وراثياً في أسرة محمد علي باشا الذي منح أيضاً حكم الجزء الجنوبي من بلاد الشام بما فيه عكا طوال حياته فقط، مقابل ان يلتزم بإعادة الأسطول العثماني ويتنازل عن الشام ويخفض جيشه إلى (١٨) ألف جندي، ثم ينسحب من الحجاز والمدن المقدسة ومن جزيرة كريت وأدنة والأجزاء الأخرى من أملاك الدولة العثمانية الخارجة عن حدود مصر وعكا. ينظر : أمين سعيد، الدولة العربية المتحدة، تاريخ الاستعمار الانكليزي في بلاد العرب، ج١، مصر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ت)، ص١٦٧-١٧٠ .**

[٥] **Al-Amr, Saleh Mahammad, Op. Cit, P.٥٣.**

حرب، ومن ثم راح يتطلع إلى مد نفوذه إلى أطراف الحجاز[١]، فكان الصدام بين الطرفين أمراً لا مناص منه في ضوء عدم الثقة المتبادلة بينهما[٢].

وقد وصل ذلك الصراع إلى مرحلة خطيرة بحلول عام ١٨٤٥، وكان السبب المعلن عنه حينذاك أن بعض الأمراء المعينين من قبل الشريف لجباية الزكاة، قد أخذوا لأنفسهم قسطاً أكبر من الأموال المفروضة على مستحقيها من الأهالي، مما أثار غضب عثمان باشا الذي اغلظ لهم القول[٣]، بينما يعزو آخرون أسبابه، إلى تحركات الشريف عبد المطلب بن غالب في استانبول لتغير ميزان القوى لصالح ذوي زيد من قبل الباب العالي، ويدعم ذلك الرأي الالتماس الذي قدمه الباشا العثماني في جدة للدولة العثمانية طالباً فيه إرسال الشريف علي بن غالب شقيق الشريف عبد المطلب بن غالب إلى الحجاز، الأمر الذي عده الشريف محمد بن عون تهيئة لأوضاع جديدة تتعلق بالتآمر على حكمه، فما كان منه إلا أن أخبر محمد علي باشا بذلك راجياً منه المساعدة[٤]، فبادر بدوره بمفاتحة الباب العالي طالباً منه نقل عثمان باشا من ولاية جدة، وتولية شريف باشا بدلاً عنه، فصدرت الأوامر بذلك، عندها مات عثمان باشا من ليلته كمداً، وكان ذلك عام ١٨٤٦[٥].

وبزوال المطالب بشأن الشرافة وبعزل والي جدة العثماني أصبح الشريف محمد بن عون طليق اليدين[٦]، واستطاع خلال السنوات (١٨٤٦و١٨٤٧) أن يحافظ على حدود الحجاز من غارات السلفيين، بل راح يتدخل في شؤون نجد ويتولى بنفسه إرسال حملة ضد اليمن عام ١٨٤٩[٧]، لكنه لم ينعم بهذه الحرية في الحكم طويلاً، إذ توفي محمد علي باشا سنده الرئيس بحلول عام ١٨٤٩، ومن ثم

---

[١] السيد رجب حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، ص١١١ .

[٢] Gibb, H, A, R, Kramers, J. H, Shorter Encyclopedia Islam, P.٣٧٥.

[٣] أحمد السباعي، المصدر السابق، ص١٥٨ .

[٤] سنوك هور خرونيه، المصدر السابق، ص٢٨١ .

[٥] خليل مردم بك، المصدر السابق، ص١٣٧ .

[٦] أحمد زيني دحلان، تاريخ إشراف الحجاز، ص٧٠ .

[٧] Al – Amr, Saleh Mahammad, Op. Cit, P.٥٤.

فقد منصبه لصالح ذوي زيد[١]، بعد أن تلقى أقه باشا والي جدة أمراً من دار السلطنة بترحيله وأبنائه إلى استانبول، فانتهت إمارته للمرة الأولى بعد أن بقي فيها أربعة وعشرين عاما[٢].

وقد أقام الباشا العثماني الشريف منصور بن علي بن سرور وكيلاً على الإمارة إلى أن يصدر امراً من الباب العالي لمعالجة الموقف، ثم رأى الباشا أن يرشحه لدى السلطنة، وعبر عن رغبته تلك برسالة أرفقها بمضبطة موقعة من قبل الأشراف والعلماء، إلا أن الباب العالي لم يوافق على ترشيحه، وفضل أن يكون الشريف عبد المطلب بن غالب حاكماً على البلاد[٣].

على أن ما يمكن استخلاصه من وقائع الأمور وسير أحداثها فيما يتصل بمسألة أسباب عزل الشريف محمد بن عون، على الرغم من الخدمات التي قدمها للدولة العثمانية، ومنحها لأبنائه أوسمة شرف وألقاب وزارة في أكثر من مناسبة[٤]، يمكن القول أن توجهات الشريف المذكور الرامية إلى تشديد قبضته على البلاد، وطموحاته بإقامة حكم قوي يدعم نفوذه في الحجاز، قد أدت إلى ردود فعل سلبية من جانب الدولة العثمانية التي راحت تبحث عن مرشح آخر من الأسر الشريفية ليتولى حكم الحجاز، يدعم نفوذها، عقب إدراكها لطموحات الشريف محمد بن عون التي تتضارب مع مصالحها[٥]، فضلاً عن وجود منافسة بين الأخير والحاكم العثماني في جدة، بسبب رغبة كل طرف فرض سيطرته على شؤون البلاد[٦]، ولابد من التذكير بدور الشريف عبد المطلب بن غالب ومحاولاته الدؤوبة لدى الباب العالي لعزل شريف الحجاز[٧]، وهو الأمر الذي يعكس لنا بوضوح ما أدته النزاعات الأسرية بين الأشراف إلى ضعف سلطتهم في الداخل، وتمكن عناصر الإدارة العثمانية ومن يمثلها في الحجاز من لعب دور ملموس في التطورات السياسية والعسكرية التي شهدتها البلاد.

---

[١] أحمد زيني دحلان، تاريخ إشراف الحجاز، ص٧٠ .

[٢] أحمد زيني دحلان، خلاصة الكلام، ص٣١٥-٣١٦ .

[٣] المصدر نفسه، ص٣١٦ .

[٤] أحمد السباعي، المصدر السابق، ص١٥٩ .

[٥] Hogarth, D. G., Arabia, P.١١٣.

[٦] فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب، ص٢٢٣ .

[٧] السيد رجب حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، ص١١٢ .

ومع ذلك لم يستطع الشريف عبد المطلب بن غالب أن يمكث بإدارة الحجاز أكثر من أربع سنوات (١٨٥١-١٨٥٥)، عزل بعدها ونفي إلى استانبول، على أثر الفتنة التي وقعت بين الأهالي والعثمانيين بشأن تحريم الأخيرين لتجارة الرقيق[١] في الحجاز التي تشكل مورداً اقتصادياً للسكان[٢]، وأجبرت هذه التطورات الدولة العثمانية على إعادة محمد بن عون إلى شرافة الحجاز عام ١٨٥٦ الذي وجد نفسه مضطراً لخوض معارك عدة مع الشريف عبد المطلب بن غالب – الرافض لقرار عزله – قبل أن يتولى منصبه[٣].

قوبل هذا التعيين باستحسان بالغ من قبل علماء ووجهاء الحجاز الذين عبروا عن فرحتهم بتقديم عريضة شكر وامتنان موقعة من قبل (٤٨) عالماً ووجيها، بعثوا بها إلى السلطان عبد المجيد خان تأكيداً لقبولهم وتأييدهم للشريف الجديد[٤].

إلا أن حكم الشريف محمد بن عون هذه المرة لم يدم أكثر من عامين، فقد قضي نحبه في آذار ١٨٥٨[٥]، وقد حدث خلال المدة المقتضبة بين وفاته ووصول ابنه الشريف عبد الله إلى مكة المكرمة في تشرين الثاني من العام نفسه أن قتل المسيحيون في جدة في ١٥ حزيران ودفعت فديتهم جزاءً لذلك[٦].

وإذا أردنا أن نتوقف قليلاً عند سنوات حكم الشريف محمد بن عون في مرحلتها الأولى والثانية، يمكننا القول بتمكنه من إشاعة العدل بين الناس إلى حدٍ ما ومحبته للعلم وأهله[٧]، إذ كان مجلسه يضم العديد من الأدباء الذين كانوا يلقون

---

[١] كانت مكة المكرمة أكبر سوق للرقيق في جزيرة العرب، وكان العرب يحرصون على شراء الجواري والعبيد منها، لأن أهل مكة لديهم عناية خاصة بتربية الجواري والعبيد وتمرينهم على الخدمة المنزلية، وقد تتجاوز قيمة العبد إلى(٦٠) جنيهاً، والجارية إلى(١٢٠) جنيهاً، وأفضلهم المجلوبون من الحبشة لأنهم أخلص في الخدمة وأوفى لأسيادهم .ينظر: حافظ وهبة ،المصدر السابق، ص٣٦-٣٧.

[٢] أحمد زيني دحلان، تاريخ الدول الإسلامية، ص١٦٣ .

[٣] أحمد السباعي، المصدر السابق، ص١٦٢ .

[٤] B.O.A, Ird, Dah, ٢٢٧١٤, ٦ Rabiulahir, ١٢٧٢(١٨٥٥)

نقلاً عن : سنان معروف أغلو، نجد والحجاز في الوثائق العثمانية الأحوال السياسية والاجتماعية في نجد والحجاز خلال العهد العثماني، بيروت، دار الساقي، ٢٠٠٢، ص٦٢-٦٨.

[٥] إسماعيل حقي أوزون جارشلي، المصدر السابق، ص١٦٦ .

[٦] Gibb, H,A,R, Kramers, Shorter Encyclopedia of Islam, P.٣٧٥.

[٧] محمد لبيب البتنوني، الرحلة الحجازية لولي النعم الحاج عباس حلمي باشا الثاني خديوي مصر، مصر، مطبعة الجمالية، ط٢، ١٣٢٩هـ، ص٧٨ .

قصائدهم في مدحه[١]، كما لوحظ تحسن في أوضاع الحجاز [٢]، بسبب نجاحه في استمالة القبائل البدوية من خلال عقده التحالفات معها، كما وسع حدود امارته إلى الشرق حتى بلغ القصيم، وفرض على آل سعود حكام نجد الجزية، فضلاً عن مساهمته في قيام إمارة آل الرشيد في حائل المعارضة لحكم السعوديين في الجزيرة العربية[٣].

وفي ظل معاودة الشريف محمد بن عون حكم البلاد، فقد أفاد آل عون أكثر من غيرهم في تثبيت حكمهم في مواجهة خصومهم من آل زيد بحيث حجبوا عنهم الشرافة طوال المدة بين سنوات (١٨٢٧-١٨٨٠) التي لم يصلها من الأخيرين سوى الشريف عبد المطلب بن غالب، وقد نال الأشراف من آل عون لأجل ذلك تأييد قناصل بريطانيا وفرنسا الذين رأوا فيهم أكثر اعتدالاً في السيرة والذات، والسير بالحجاز نحو أوضاع أفضل، بما يسمح لتلك الدول التعامل مع حكام الجزيرة العربية، ولاسيما الحجاز المطل على البحر الأحمر، وبما يحفظ مصالحها هناك، وهو ما نسلط الضوء عليه في الفصل الرابع[٤].

د. شرافة عبد المطلب بن غالب (١٨٥١-١٨٥٥) :

بعد أن عزل الشريف يحيى بن سرور عن الحكم عام ١٨٢٧[٥]، اتفق الأشراف وقاضي مكة المكرمة وقائد حاميتها أحمد يكن باشا على تنصيب الشريف عبد المطلب بن غالب شريفاً على البلاد، وكتبوا بالأمر إلى محمد علي باشا بشان

---

[١] أحمد زيني دحلان، خلاصة الكلام، ص٣٠٨ .

[٢] خليل مردم بك، المصدر السابق، ص١٣٦ .

[٣] سعيد عوض باوزير، معالم تاريخ الجزيرة العربية، عدن، منشورات مؤسسة الصبان وشركاه، ط٢، ١٩٦٦، ص١١٩ .

[٤] عبد الكريم محمود غرايبة، تاريخ العرب الحديث، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٤، ص٢١٥.

[٥] الشريف مساعد بن منصور آل عبد الله بن سرور، المصدر السابق، ص٤٣ .

تعيينه شريفاً بالأصالة[١]، إلا أن الأخير لم يقبل بذلك الترشيح بل فضل أن تؤول الشرافة إلى محمد بن عون[٢].

شعر الشريف عبد المطلب بن غالب بالاستياء جراء ممانعة والي مصر، متخذاً موقفاً مناهضاً من الشريف الجديد[٣]، تمثل بعمله على إثارة زعماء القبائل والأشراف الآخرين لإعلان الثورة ضده[٤]، فأرسل إلى الشريف المخلوع يحيى بن سرور يطلب إليه توحيد الجهود لاحتلال مكة المكرمة فوافقه على ذلك، وكادت الخطة أن تنجح لولا وصول الشريف محمد بن عون من القاهرة إلى الحجاز في العام نفسه[٥]، الأمر الذي أجبرهما على الانسحاب إلى الطائف لإعادة ترتيب صفوفهما[٦].

وفي أثناء تلك التطورات جاءتهما المكاتيب من الشريف محمد بن عون بالأمان إذا ما تراجعا عن مخططاتهما، وأن يرتب لهما ما يلزم لتسيير أمور حياتهم اليومية ومستلزماتها، على أن تكون إقامتهما حيثما أرادا، فاستحسن الشريف يحيى بن سرور انعقاد الصلح[٧]، بينما اتخذ الشريف عبد المطلب بن غالب موقفاً عدائياً، وراح يعمل على استمالة بعض أقاربه للانضمام إليه، فقد أرسل أخاه علياً لتحريض القبائل التي تتخذ موقفاً معادياً من الحكم الجديد، وقوى نفسه بكل الوسائل الممكنة من إعداد الرجال والسلاح وتوفير مستلزمات قوته في الطائف، ثم أقدم على زج العبادلة الموجودين هناك في السجن[٨]، معلناً الحرب على الشريف محمد بن عون التي استمرت قرابة الـ(٢٢) يوماً استنزفت فيها كل قواه، وحينذاك طلب الأمان له

---

[١] إسماعيل حقي اوزون جارشلي، المصدر السابق، ص١٦١ .

[٢] Uzuncarsili, I. Hakki, Hicaz Vali Ve Kumandani Osman Nuri Pasa, P.٤٩٨.

[٣] إسماعيل حقي أوزون جارشلي، المصدر السابق، ص١٦٢ .

[٤] De Gaury,Gerald, Op. Cit, P.٢٤١.

[٥] أحمد زيني دحلان، خلاصة الكلام، ص٣٠٥ .

[٦] مؤلف مجهول، شرفاء مكة، ورقة ٤ .

[٧] خليل مردم بك، المصدر السابق، ص١٣٣ .

[٨] سنوك هور خرونيه، المصدر السابق، ص٢٧٨ .

وللشريف يحيى بن سرور ومن كان معهما، فأعطاهم الشريف محمد بن عون ما طلباه[١].

إلا أن الشريف عبد المطلب بن غالب سرعان ما هرب إلى بلاد عسير التي أمضى فيها عامين بمعية أخيه الشريف علي، ثم قصدا الجزيرة العربية، وبعدها بغداد، حتى وصلا دمشق عام ١٨٣٠ مع قافلة الحج الشامي، ومن هناك واصلا سيرهما إلى استانبول[٢]، ولم يكن الشريف عبد المطلب بن غالب ليجرؤ على القيام برحلته تلك، لولا أن رأى أن الظروف السياسية هناك قد أصبحت مختلفة تماماً عن السابق لصالح طموحاته بالعودة إلى السلطة[٣].

ومع أن الدولة العثمانية حاولت بعد تلك الأحداث إجراء مصالحة بين أطراف النزاع بواسطة أحمد يكن باشا، عن طريق إسكان الشريف المخلوع في جدة أو الطائف أو الشام، إلا أن والي مصر لم يبد تجاوباً للأمر، لادعائه أن وجود الشريف المعارض بالحجاز سيثير الاضطرابات هناك، فأوصى بإسكانه بمكان مناسب في الأناضول أو الروملي، وقد تم له ذلك عندما اسكن في بورصة وخصص له راتباً شهرياً قدره (٣٠,٠٠٠) قرش عثماني[٤].

وفي خضم الصراع المتفاقم بين الباب العالي ووالي مصر للسيطرة على بلاد الشام عام ١٨٣١[٥]، ومن ثم تنامي قوة الأخير وخروجه عن طاعة الدولة العثمانية جعلها تخشى من أن تمتد ساحة الصراع إلى الحجاز، بحكم العلاقة الوثيقة التي تجمع بين محمد علي باشا والشريف محمد بن عون، لذلك فضلت أن تؤول الشرافة إلى عبد المطلب بن غالب[٦]، لكن ذلك الأمر لم يكن ذي معنى بعد أن احتلت القوات المصرية بلاد الشام، وانتصرت على الجيش العثماني في معركة قونيه في

---

[١] خليل مردم بك، المصدر السابق، ص١٣٣ .

[٢] أحمد زيني دحلان، خلاصة الكلام، ص٣٠٨ .

[٣] سنوك هور خرونيه، المصدر السابق، ص٢٧٨-٢٧٩ .

[٤] إسماعيل حقي اوزون جارشلي، المصدر السابق، ص١٦٩ .

[٥] أحمد زيني دحلان، خلاصة الكلام، ص٣٠٨ .

[٦] إسماعيل حقي اوزون جارشلي، المصدر السابق، ص١٦٩-١٧٠ .

٢١ كانون الأول ١٨٣٢[١]، وبقي الشريف محمد بن عون في منصبه شاء أم أبى[٢].

وعلى وفق ما ذكره الرحالة الألماني سنوك فإن الشريف عبد المطلب بن غالب قد أمضى السنوات اللاحقة من وجوده في استانبول وهو يجرب حظه في الوصول إلى الحكم بناءً على وعد حصل عليه من السلطان محمود الثاني بمنحه تركة أجداده بمجرد أن تنتهي الحرب التي أعلنتها الدولة العثمانية على قوات محمد علي باشا في الشام[٣]، إلا أن وفاة السلطان المذكور عام ١٨٣٩ قضت على آماله[٤].

وفي خضم تلك التطورات أدى الانسحاب المصري من الحجاز عام ١٨٤٠ الى تردي العلاقات العثمانية – الحجازية عقب دخول الصراع بين والي جدة والشريف محمد بن عون مرحلة خطيرة بحلول عام ١٨٤٥ وما تبع ذلك من احداث وقعت في مدينة جدة مطلع عام ١٨٥٠[٥]، مكنت الشريف عبد المطلب بن غالب من الظفر بالشرافة بعد أن تمكن من اقناع الباب العالي بعزل الشريف محمد بن عون وإسناد الإمارة إليه[٦]، مما اضطر الشريف المخلوع أن يرحل من الحجاز إلى استانبول بعد أن ترك شؤون البلاد بيد الشريف منصور بن يحيى بن سرور وكالة لحين عودة الشريف عبد المطلب بن غالب[٧].

واجهت الشريف الجديد مصاعب جمة، تأتي في مقدمتها تأديب بعض المعارضين من بني حرب الذين وقفوا ضده، حتى تمكن من كسب طاعتهم، وكان

---

[١] هاشم صالح التكريتي، المسألة الشرقية المرحلة الأولى ١٧٧٤-١٨٥٦، بغداد، بيت الحكمة، ١٩٩٠، ص١٣٠ .

[٢] إسماعيل حقي اوزون جارشلي، المصدر السابق، ص١٧٠ .

[٣] سنوك هور خرونيه، المصدر السابق، ص٢٨١ .

[٤] هاشم صالح التكريتي، المصدر السابق، ص١٤٣ .

[٥] شهد الحجاز أواخر عقد الخمسينات من القرن التاسع عشر انتفاضة مسلحة من قبل البدو على الحاميات العثمانية في مدينة جدة بدعم من الشريف محمد بن عون. ينظر:

Al-Amr, Saleh Mahammad, Op. Cit, P.٥٤.

[٦] أحمد زيني دحلان، خلاصة الكلام، ص٣١٥؛ أحمد السباعي، المصدر السابق، ص١٥٩.

[٧] السيد رجب حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، ص١١٢ .

من نتائج ذلك أن سمحوا له أن يبني بعض التحصينات في ديارهم بقصد اللجوء إليها في حالة وقوع حرب أو صراع في المستقبل مع خصومه أو منافسيه[١].

إلا أن تصرفات الشريف عبد المطلب بن غالب اللاحقة أظهرت أنه لا يحسن التعامل مع الدولة العثمانية التي ساندته في الوصول إلى السلطة، وربما كان دافعها رغبته بتقوية حكمه المركزي بعيداً عن تأثيراتها في هذه المرحلة من تاريخ الحجاز، فسرعان ما اختلف مع الوالي العثماني في جدة أقة باشا، وأخذ يثبت أخطاءه ويرسل بها إلى دار السلطنة، ويستصدر أمرها بعزله وتولية أحمد عزت باشا أمير الحاج الشامي عام ١٨٥٢، لكن الأخير لم يوفق في علاقته مع شريف الحجاز، وانتهى أمره بالعزل واستلام كامل باشا لولاية جدة[٢].

وفي ظل عدم الثقة المتبادلة بين الطرفين نشبت معارك عدة في الحجاز بين الأهالي الغاضبين والجنود العثمانيين، عقب حظر تجارة الرقيق بداية عام ١٨٥٥، – الذي عده الأولون مخالفاً للشريعة الإسلامية – تنفيذاً لأوامر الباب العالي، وقد أعلن الشريف عبد المطلب بن غالب أنه يؤيد تلك المطالب بهدف إضعاف الوجود العثماني في الحجاز[٣]، فضلاً عن مساندة العلماء لها الذين تجمعوا مع طلبة العلم في بيت شيخ العلماء وساروا في مظاهرة إلى بيت القاضي ليمنعوا صدور ذلك الأمر، ولم تهدأ الأحوال في مكة المكرمة إلا بعد كتابة طلب بهذا المعنى وإرساله إلى الباب العالي[٤].

أجبرت هذه الأحداث الدولة العثمانية على عزل الشريف عبد المطلب بن غالب عام ١٨٥٥، وتعيين الشريف محمد بن عون الذي كان يقيم في استانبول بدلاً عنه[٥]، ولحين وصوله إلى الحجاز نصبت الشريف عبد الله بن ناصر لتسيير أمور

---

[١] أحمد السباعي، المصدر السابق، ص١٦١ .

[٢] احمد زيني دحلان، خلاصة الكلام، ص٣١٦-٣١٧ .

[٣] نجاة عبد القادر القناعي، المصدر السابق، ص١٧٩ .

[٤] أحمد زيني دحلان، تاريخ أشراف الحجاز، ص٧٩ .

[٥] B.O.A, Ird. Dah, ٢٢٧١٩, ١٩ Rabiulevvel (ربيع الأول), ١٢٧٢, (١٨٥٥) .
نقلاً عن : سنان معروف أغلو، المصدر السابق ، ص٦٩-٧٠ .

البلاد بالوكالة، وكتبت إلى كامل باشا بشأن إرسال الشريف السابق إلى دار السلطنة[١].

إلا أن الشريف عبد المطلب بن غالب قابل قرار عزله بتأييد ثورة الأهالي[٢]، منسحباً إلى الطائف لتأليب القبائل إلى جانبه لمحاربة الوالي العثماني متهما إياه بأنه كان وراء عزله وليس السلطان العثماني، وقد أرسلت الدولة العثمانية في الحال قوة عسكرية بمعية الشريف محمد بن عون لمواجهة الموقف، ووقعت مصادمات بين الطرفين، قتل على أثرها عدد من الجنود والموظفين العثمانيين، وانتهت باعتقال الشريف عبد المطلب بن غالب وإرساله تحت الحراسة إلى استانبول لينقل من هناك إلى سلانيك[٣].

نستنتج مما سبق كيف أسهمت النزاعات الأسرية في إضعاف سلطة الأشراف في إدارة دفة الحكم وإشاعة حالة عدم الاستقرار في عموم الحجاز، ولاسيما النزاع المستحكم الذي نشب بين الشريف عبد المطلب بن غالب والشريف محمد بن عون الذي وثقته الصفحات السابقة، وتزامن ذلك مع وجود تطلعات لدى الشريف الأول في إحكام سيطرته على البلاد من خلال كسب الموالين والأنصار لتأييده، بعيداً عن تدخل السلطات العثمانية، والصدام معها، وهو الأمر الذي انعكس سلباً على أوضاع الحجاز الداخلية فكان من نتيجة ذلك عزله عن الحكم.

---

[١] **B.O.A, Ird. Dah, ٢٢٧١٩, ٢٠ Rabiulevvel (ربيع الأول), ١٢٧٢, (١٨٥٥) .**

نقلاً عن : المصدر نفسه، ص٧٥-٧٦ .

[٢] **Burton, Captain Sir Richard F, Personal Narrative of a Pilgrmage Al-Madinad and Meccah, Vol.١١, London,N.d., P.١٥١.**

[٣] **إسماعيل حقي أوزون جارشلي، المصدر السابق، ص١٧١-١٧٢.**

الفصل الثالث

علاقات الحجاز الخارجية مع القوى العربية (١٨٠٣-١٨٥٨)

١. علاقات الحجاز مع أمراء نجد

٢. علاقات الحجاز مع ولاة مصر

٣. علاقات الحجاز مع أمراء عسير

٤. علاقات الحجاز مع أئمة اليمن

٥. علاقات الحجاز مع سلاطين المغرب

١. علاقات الحجاز مع أمراء نجد :

على أثر سيطرة السلفيين على مدن نجد وما جاورها من المناطق أواخر القرن الثامن عشر، توجهت أنظارهم صوب الحجاز، لأهميته الدينية لدى المسلمين، فضلاً عن رغبتهم في الإفادة من إمكاناته التجارية، ولاسيما ميناء جدة المطل على البحر الأحمر بوصفه منفذاً بحريا لدواخل الجزيرة العربية، وتزامن ذلك مع تنامي قوة الدولة السعودية الأولى[١].

وقد شعر الشريف غالب بن مساعد الذي كانت الأراضي الخاضعة لنفوذه تتصل بأراضي أمير نجد بالخطر المحدق على بلاده، عبر تهديد السلفيين لحدود الحجاز المتاخمة لبلاد نجد، لذلك جهز حملة عسكرية ضد نجد عام ١٧٩٠ منح قيادتها إلى أخيه عبد العزيز[٢]، لكن غزوات عبد العزيز بن سعود التي شنت على الحجاز مع مطلع القرن التاسع عشر كانت أشد وطأة على الأشراف وسكان الحجاز، مما اضطر الكثير من القبائل إلى الانضمام إلى الأخير، حماية لأنفسهم وأموالهم بعد أن عجز الشريف من تحقيقها لهم، وبذلك نجح ابن سعود في استمالة العديد من القبائل إلى جانبه في محاربة خصمه شريف الحجاز. الأمر الذي هيأ الأرضية المناسبة لشن الغارات السلفية على مدن الحجاز في السنين اللاحقة[٣].

أستهل أمير نجد حلول موسم الحج عام ١٨٠٣ لبدء حملاته العسكرية نحو الحجاز، أملاً في تحقيق أهدافه الدينية والسياسية والتجارية[٤]، إذ جهز جيشاً بقيادة ابنه سعود الكبير بهدف الاستيلاء على مكة المكرمة[٥]، وعند وصوله الطائف انضم

---

[١] عبد الفتاح حسن أبو علية، محاضرات في تاريخ الدولة السعودية الأولى ١١٥٧-١٢٣٣هـ/١٧٤٤-١٨١٨م، الرياض، دار المريخ للنشر، ١٩٩١، ص٥٥.

[٢] مقبل عبد العزيز النجدي، العقود الدرية في تاريخ البلاد النجدية، ج٢، مخطوطة في المركز الوطني للمخطوطات، بغداد، تحت رقم (٤٠٣٥٣)، ورقة ٣٥ .

[٣] مقبل بن عبد العزيز النجدي، العقد المختار في أخبار تهامة والحجاز، ج٣، مخطوطة في المركز الوطني للمخطوطات، بغداد، تحت رقم (٤٠٣٥٤)، ورقة ٦٨ .

[٤] سنت جون فيلبي، تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (السلفية)، تعريب : عمر الديراوي، بيروت، المكتبة الأهلية، (د.ت)، ص١٠١.

[٥] عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الدولة السعودية الأولى، ص١٣٣.

إليه عثمان المضاييفي، وقد انتظر الأمير سعود مدة من الزمن قبل دخوله مكة المكرمة بغية تعبئة قواته لحين انقضاء موسم الحج وانصراف الحجاج إلى ديارهم[١].

ولما شعر الشريف غالب بن مساعد بعدم قدرته على مجابهة تلك القوات غادر مكة المكرمة واتجه إلى جدة تاركاً الأمر لأخيه الشريف عبد المعين بن مساعد، الذي أعلن طاعته واستعداده لتسليم المدينة على أن يبقى على شرافة الحجاز[٢]، فقبل منه الأمير النجدي الذي كان يعسكر في وادي السيل بين مكة المكرمة والطائف ما أراد[٣]، وهكذا دخل المهاجمون مكة المكرمة[٤]، وقرئ على منبر الحرم الشريف كتاب الأمان العام لأهلها[٥].

ألقى سعود بن عبد العزيز خطاباً مطولاً استعرض فيه مبادئ الدعوة السلفية[٦]، داعياً فيه الناس إلى هدم جميع القباب المقامة على بعض القبور بوصفها تخالف معتقداتهم[٧]، فضلاً عن مطالبته سكان الحجاز بقبول دعوته التي كان يسعى إلى نشرها في عموم الجزيرة العربية[٨].

مكث سعود الكبير في مكة المكرمة مدة تقل عن أسبوعين أرسل خلالها كتاباً إلى السلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧) فيما يأتي نصه:

((إني دخلت مكة، وآمنت أهلها على أرواحهم وأموالهم بعد أن هدمت ما هناك من أشباه الوثنية، وألغيت الضرائب إلا ما كان منها حقاً وثبت القاضي الذي وليته أنت طبقاً للشرع الإسلامي فعليك أن تمنع والي دمشق ووالي القاهرة من

---

[١] زكريا قورشون، العثمانيون وآل سعود في الأرشيف العثماني، ص٧٣ .

[٢] الويس موزل، تاريخ الدولة السعودية، العرب (مجلة)، الرياض، ج٣ و ٤، س١١، رمضان وشوال ١٣٩٦هـ، (أيلول ت١) سبتمر وأكتوبر ١٩٧٦، ص٢٢٢-٢٢٣.

[٣] أحمد السباعي، المصدر السابق، ص١٣١ .

[٤] هـ .ر . ب. ديكسون ، الكويت وجاراتها، ج١، (د.م) ، صحاري للطباعة والنشر،ط٢، ١٩٩٠،ص١٠٦.

[٥] ينظر نص كتاب الأمان في : عبد الله عبد الشكور، تاريخ أشراف مكة من مصادر تاريخ الدولة السعودية الأولى، العرب (مجلة)، الرياض، ج١١ و ١٢، س١٠، جماديان ١٣٩٦، أيار، حزيران (مايو/يونيو) ١٩٧٦، ص٨٣٠-٨٣١ .

[٦] أحمد عاصم، عاصم تاريخي، جلداول، (د.م)، مطبعه سي، (د.ت)، ص٣٠٦-٣٠٧.

[٧] Kursun, Zekeriya, Op. Cit, P.٣١٩

[٨] أحمد جودت باشا، عيناً كجن أثر، ج٧، ص٢٠٩ .

المجيء إلى هذا البلد المقدس بالمحمل والطبول والزمور فإن ذلك ليس من الدين في شيء)) [١].

أدى وقوع مكة المكرمة بأيدي القوات النجدية إلى إثارة استياء الدولة العثمانية، التي عدت الحركة السلفية مخالفة لتعاليم الدين الإسلامي[٢]، فأوعزت إلى علي باشا والي بغداد بالسير إلى الدرعية، وأمرت عبد الله باشا واليها على الشام بتلبية احتياجات المدينة المنورة، كما أمرته بإقامة الاستحكامات اللازمة والدفاع عنها، وعلى الرغم من أن ذلك كان تدبيراً حسناً من الناحية النظرية إلا أنه أثبت عدم جدواه من الناحية العملية بسبب التراخي وعدم الجدية في تنفيذ الأوامر السلطانية من هؤلاء الولاة[٣].

وعندما تم للنجديين إخضاع مكة المكرمة تقدموا بحملة عسكرية إلى جدة لمحاصرة الشريف غالب بن مساعد الذي تراجع إلى هناك، لكن حملتهم لم تنجح في اقتحام المدينة لمناعة أسوارها[٤]، فرفعوا الحصار عنها مضطرين وعادوا إلى نجد بعد أن تركوا حامية عسكرية في مكة المكرمة وحكاماً محليين تم تعيينهم من قبل أمير نجد[٥]، وعند ذاك انتهز شريف الحجاز فرصة رحيل القوات النجدية من مكة ليسرع بمهاجمتها واستردادها[٦].

---

[١] **حسين خلف الشيخ خزعل، المصدر السابق، ص٣٧٨ .**

[٢] **محمد حسن العيدروس، السياسة العثمانية تجاه الخليج العربي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، (د.م)، دار المتنبي للطباعة والنشر، (د.ت)، ص٢٣ .**

[٣] **زكريا قورشون، العثمانيون وآل سعود في الأرشيف العثماني، ص٧٦ .**

[٤] **بيركهارت، ملاحظات عن البدو والوهابيين، ج٢، ص١١٦؛ كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، الأتراك العثمانيون وحضارتهم، ترجمة : نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، ج٤، بيروت، دار العلم للملايين، ط٢، ١٩٥٥، ص٢٢ .**

[٥] **محمد مرسي عبد الله، إمارات الساحل وعمان والدولة السعودية الأولى ١٧٩٣-١٨١٨، ج١، القاهرة، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٨، ص١٣٦ .**

[٦] **زكريا قورشون، العثمانيون وآل سعود في الأرشيف العثماني، ص٧٧ .**

وبعد وصول تلك الأنباء إلى الدرعية عاصمة الدولة السعودية، قرر سعود الكبير – الذي أصبح أميراً على نجد بعد اغتيال[١] والده عبد العزيز بن محمد بن سعود عام ١٨٠٣ – أن يضع حداً لتصرفات الشريف غالب بن مساعد[٢]، فأمر قواته في مناطق عسير ونواحي تهامة بمهاجمة جدة، ثم بنى حصناً منيعاً في وادي فاطمة، وحشد فيه قوات كبيرة أخذت تهاجم قوات شريف الحجاز وتراقب تحركاته في المنطقة[٣].

مقابل ذلك عانى سكان الحجاز الأمرين من جراء العمليات العسكرية المتبادلة بين أطراف النزاع[٤]، واستمرار حالات الحصار على مدنه لسنوات عدة، مما أسهم في انقطاع الاتصالات داخل الجزيرة العربية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل لم يسبق له مثيل، الأمر الذي اضطر معه السكان إلى أكل الهررة والكلاب الميتة[٥]، وشوهد الأطفال موتى في الأزقة من جراء ذلك[٦].

وقد كتب محافظ المدينة المنورة إلى استانبول في نيسان ١٨٠٥ يخبرها بأن الخطر المحدق بالمدينة قد بلغ حداً لا يمكن التغلب عليه[٧]، وبالفعل فقد تقدمت القوات النجدية حتى وصلت أبوابها، وكان عبد الله باشا أمير الحج الشامي هناك بقصد الحج، لذلك لم يستطع المهاجمون دخولها بعد الصدامات التي وقعت بين

---

[١] للتفاصيل عن حادثة الاغتيال ومعرفة أسبابها ينظر : الشيخ رسول الكركولي، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء، ترجمة : موسى كاظم نورس، بيروت، مطبعة كرم، (د.ت)، ص٢٢٧؛ السيد أبو الطيب صديق بن حسن بن علي بن لطف الله الحسني البخاري القنوجي ١٢٤٨-١٣٠٧هـ/١٨٣٢-١٨٩٠م، التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الأول، بمباي، المطبعة الهندية العربية، ١٣٨٣هـ/١٩٧٣م، ص٣٠٤ .

[٢] عبد الفتاح حسن أبو علية، محاضرات في تاريخ الدولة السعودية الأولى، ص٦١.

[٣] Philby, H.st, John, Op. Cit, P.١٠٣.

[٤] Istanbul Universitesi, Islam Ansiklopedisi, Vol.٧, P.٦٠٤.

[٥] Philby, H. St. John, Op. Cit, P.١٠٤.

[٦] علي الوردي، المصدر السابق، ص٤٤ .

[٧] أحمد جودت، عيناً كجن أثر، ج٧، ص٢٧٣ .

الطرفين لمدة قصيرة، لكنهم عادوا على أثر عودة الحجاج إلى بلدانهم واحتلوا المدينة المنورة ثم أمنوا أهلها على أرواحهم شرط مبايعتهم لابن سعود[١].

وبغية تشديد القوات النجدية من قبضتها على الحجاز أرسلت قوات إضافية مطلع عام ١٨٠٦ إلى مكة المكرمة[٢]، لفرض الحصار عليها، بعد إغلاق الطرق المؤدية إلى مداخلها، في محاولة منها لإضعافها عسكرياً واقتصادياً، وحينذاك أدرك الشريف غالب بن مساعد أن الأمر ليس بجانبه، فاضطر إلى طلب الصلح شريطة أن يبقى حاكماً على الحجاز تابعاً لأمير نجد[٣]، وقد أجابه الأخير لذلك بأن أبقاه على الإمارة[٤].

ومع أن الشريف غالب بن مساعد أذعن لطلب الصلح، إلا أنه اتخذ بعض الاحتياطات العسكرية اللازمة للحد من تسلط النجدين على بلاده، كان أبرزها تحصين جدة وإحاطتها بخندق كبير لمنعهم من دخولها، واحتفاظه بجنود من الترك والمغاربة، وبقاؤه في جدة معظم الأيام مع أن مركز حكمه كان في مكة المكرمة[٥].

أثارت الإجراءات التي اتخذها شريف الحجاز ردود فعل من قبل أمير نجد الذي سارع إلى طرد القاضيين العثمانيين من مكة المكرمة والمدينة المنورة[٦]، كما منع ذكر اسم السلطان في خطبة الجمعة للقضاء على أي نفوذ روحي للباب العالي على الحرمين الشريفين، فضلاً عن ذلك أقدم على إخراج من كان في مكة المكرمة من العساكر والموظفين الذين سبق وأن عينتهم الدولة العثمانية[٧].

---

[١] سليمان شفيق بن علي كمالي، حجاز سياحتنامه سي، (د.م)، دار الخلافه، ١٣٠٨هـ/١٣١٠، ص٣١٤.

[٢] Al-Amr, Saleh Mahammad, Op. Cit, P.٤٩.

[٣] شكيب ارسلان، إمارة مكة المكرمة، القبس (مجلة)، دمشق، مج٨، ١٣٣٢هـ/١٩١٤م، ص٥٢٦؛ عبد الفتاح حسن أبو علية، محاضرات في تاريخ الدولة السعودية الأولى، ص٦١ .

[٤] أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية من محمد بن سعود إلى عبد الرحمن الفيصل ١١٥٨-١٣٠٧، ج١، (د.م)، دار الكتاب العربي، ١٩٦٤، ص٨١.

[٥] ابن بشر، المصدر السابق، ج١، ص٢٨٧ .

[٦] مديحة أحمد درويش، تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ج١١، ٢٠٠٨، ص٤٧ .

[٧] Kursun, Zekeriya, Op. Cit, P.٣٢٠.

لم يكتف أمراء نجد بتلك الإجراءات التي اتخذوها، بل أصدر ابن سعود أوامره عام ١٨٠٧ بمنع محامل الحج القادمة إلى الحجاز من الشام واستانبول[١]، وإحراق المحمل المصري قبل دخوله مكة المكرمة[٢]، معترضاً في ذلك على القوات العسكرية المرسلة من قبل ولاة الشام ومصر برفقة تلك المحامل لحمايتها، إذ كان يرى أنه لا حاجة لها، كما أن قدومها إلى الحجاز يهدد نفوذه من ناحية أخرى[٣].

ويمكننا أن نلخص العوامل التي ساعدت ابن سعود في الاستيلاء على الحجاز بين سنوات (١٨٠٣-١٨٠٧) بما يأتي:

١. السياسة الخاطئة التي انتهجها الشريف غالب بن مساعد في التعامل مع رعاياه أو القبائل العربية حوله، إذ أنها كانت تقوم على إرهاق السكان بما ليس في طاقتهم، وعدم إشراكه لتلك القبائل فيما يحصل عليه من الأرباح الوفيرة في موسم الحج، مما أثار كراهيتها ضده وحملها للانضمام إلى خصومه من النجديين، أما لاقتناع زعمائها بمبادئ الدعوة السلفية أو رغبة منها في مشاركتهم الغنائم التي يحصلون عليها أو خوفاً من التعرض لهجماتهم[٤].

٢. إن ما وصلت إليه إمارة نجد من مكانة ونفوذ سياسي بعد ضمها للمناطق الشرقية من الجزيرة العربية، فضلاً عن عسير وتهامة وشمال اليمن، جعل الحجاز باستثناء ساحله محاطاً بمناطق نفوذ نجدية، الأمر الذي عجل بخضوعه لحاكم الدرعية[٥].

٣. عدم اتخاذ الشريف لخطوات من شأنها معالجة تدهور الوضع الاقتصادي في مدن الحجاز المختلفة، وتذمر القبائل القاطنة هناك، بسبب فقدانها لكثير من

---

[١] **Gibb, A, R, Kramers, J. H, Shorter Encyclopedia of Islam, P.٣٧٠.**

[٢] **أحمد زيني دحلان، خلاصة الكلام، ص٢٩٤ .**

[٣] **السير هارفرد جونز بريدجز، موجز التاريخ الوهابي، ترجمة : عويضة بن متيريك الجهني، (د.م)، دار الملك عبد العزيز، ٢٠٠٥، ص١٠١.**

[٤] **عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الدولة السعودية الأولى، ص١٣٧ .**

[٥] **عبد الله الصالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، ج١، (د.م)، (د.مط)، ط٢، ١٩٨٩، ص١٣٣-١٣٤.**

مواردها المعيشية جراء العمليات العسكرية التي راح أمراء نجد يقومون بها، مما ساهم في استسلامها[١].

٤. السياسة العسكرية الخاطئة التي اتبعها الشريف غالب بن مساعد في مواجهته لقوات نجد، كانت أحد الأسباب التي ساعدتهم في إخضاع الحجاز، فهو لم يتبع خطة حربية محكمة تفضي إلى تخليص الحجاز من الهجمات النجدية، بسبب مهادنته لخصمه، الأمر الذي مكن الأخير من إعادة ترتيب صفوفه ومعاودة شن الغارات على الحجاز[٢].

٥. عجز الدولة العثمانية وعدم جديتها في تلبية النداءات المستمرة للشريف غالب بن مساعد المطالبة بالمساعدات العسكرية اللازمة لصد الأخطار المتفاقمة على بلاده – بسبب انشغالها بثورات الصرب وعصيان الانكشارية والهجمات الروسية على حدودها الشمالية – دفعها إلى الاعتماد على قوة ولاتها المحلية في العراق والشام التي لم تكن بمستوى المسؤولية على مجابهة تلك التحديات[٣].

وقد ترتب على خضوع الحجاز للحكم النجدي انقطاع وصول قوافل الحج القادمة من مصر والشام والعراق إلى الديار المقدسة، عدا وصول بعض الحجاج القادمين عبر طريق البحر الأحمر إلى جدة، فسبب ذلك حرمان سكان الحجاز من موارد مالية كانوا يعتاشون عليها في مواسم الحج المختلفة بسبب توقف قوافل الحج والعمليات العسكرية المستمرة[٤]، بينما تصاعد نفوذ أمير نجد بعد أن امتدت أملاك دولته من الخليج العربي شرقاً حتى البحر الأحمر غرباً، وما ترتب على ذلك من انتعاش أوضاعها الاقتصادية، ومن ثم دفعها إلى محاولة بسط سيطرتها على مناطق أخرى من الجزيرة العربية[٥].

---

[١] **نجاح محمد، تاريخ شبه جزيرة العرب الحديث، ص١٦٢.**

[٢] **عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الدولة السعودية الأولى، ص١٣٨ .**

[٣] **نجاح محمد، تاريخ شبه جزيرة العرب الحديث، ص١٦٢ .**

[٤] **الكسندر آداموف، المصدر السابق، ص١٣٦ .**

[٥] **عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الدولة السعودية الأولى، ص١٤٠ .**

من جانب آخر عد سقوط الحجاز تهديداً خطيراً للسلطان العثماني بوصفه حامي الحرمين الشريفين، وعليه واجب إخراج القوات النجدية من البلاد[١]، وبسبب ما كانت تعانيه الدولة العثمانية من مشاكل داخلية وحروب خارجية، لم تكن قادرة على خوض حرب مباشرة ضد أمراء نجد، لذلك ارتأت إعادة تكليف ولاتها في بغداد والشام للقيام بهذه المهمة[٢].

ومع أن والي بغداد سليمان باشا الصغير كان متفائلاً بشأن تحقيق النجاح في إرسال حملة عسكرية إلى الحجاز عام ١٨٠٨، لكنه لم يستطع أن يقوم بأي عمل جدي بهذا الشأن[٣]، وعلى وفق ما ذكرته المصادر التاريخية فأن يوسف كنج والي الشام قام عام ١٨٠٩ بتوفير بعض التجهيزات والاستعدادات المتواضعة استعداداً للهجوم على منطقة الجوف المكونة من قرى عدة على الطريق المؤدي من دمشق إلى نجد، لكن تلك الاستعدادات جاءت بمثابة دليل على تراخي حماس الوالي المذكور، فضلاً عن أن ذلك الهجوم لم يتم على أرض الواقع[٤]، رغم استمرار الغارات النجدية على أطراف العراق والشام[٥].

وبينما كان واليا بغداد والشام يقومان في أوقات متباينة بإظهار قوتهما في مواجهة أعدائهما من حكام الجزيرة العربية[٦]، آثر الباب العالي تكليف والي مصر محمد علي باشا عام ١٨٠٧ بمهمة استرداد الحجاز إلى السيادة العثمانية، لكن الأخير الذي كان يسعى وقتذاك إلى تكوين إدارة مستقرة في بلاده، تردد في قبول

---

[١] **Al-Amr, Saleh Mahammad, Op. Cit, P.٥٠.**

[٢] **عبد الله حمد الحقيل، علاقة نجد بالشام في الفترة من ١١٥٧ إلى ١٢٢٥هـ، الدارة (مجلة)، الرياض، ع١، س٨، شوال ١٤٠٢هـ/يوليو ١٩٨٢م، ص١٠٩ .**

[٣] **المصدر نفسه، ص١١٠ .**

[٤] **بيركهارت، ملاحظات عن البدو والوهابيين، ج٢، ص١٢٣ .**

[٥] **أ. فاسيليف، تاريخ العربية السعودية، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط٢، ٢٠٠٠، ص١٤٩؛ أ. الويس موزل، عن التاريخ المعاصر لشبه الجزيرة العربية، بيروت، دار الوراق للنشر، ٢٠٠٧، ص٩٢ .**

[٦] **بيركهارت، ملاحظات عن البدو والوهابيين، ج٢، ص١٢٥ .**

الأمر في البداية بسبب معارضة المماليك لحكمه في مصر[١]. ولذلك انتظر حتى عام ١٨١١ ريثما استتب له الأمر عقب تصفيته لخصومه من المماليك ليرسل حملته العسكرية الأولى إلى الحجاز بقيادة ولده طوسون باشا قبل نهاية ذلك العام[٢].

إلا إن القوات المصرية التي نزلت ينبع انهزمت إمام القوات النجدية في أول اشتباك حقيقي لها عند مضيق وادي الصفراء، وبعد الإمدادات التي وصلت إليها من مصر تقدمت نحو المدينة المنورة واقتحمت قلعتها في تشرين الثاني ١٨١٢ ثم ضمت إليها جدة دون مقاومة تذكر[٣].

وبمساندة من الشريف غالب بن مساعد ودعمه، تمكنت قوات طوسون باشا من دخول مكة المكرمة في الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٨١٣[٤]، بعد أن كانت القوات النجدية قد انسحبت إلى بلدة العبيلا قرب الطائف واتخذتها معسكراً لها[٥]. وبعد أسبوعين من ذلك التاريخ سقطت الطائف نفسها بيد المصريين[٦]، وأجبر القائد النجدي عثمان المضاييفي على سحب قواته من المدينة نحو الأراضي النجدية داخل الجزيرة العربية[٧].

وعلى الرغم من معاودة العثمانيين لنفوذهم بالحجاز في أعقاب تلك الحملات العسكرية – بدليل عودة قوافل الحج إلى الحرمين الشريفين مصحوبة بكل مظاهر الآبهة والعظمة – إلا أن قوة الحكم النجدي لم تقوض في تلك الربوع، فقد ظلت

---

[١] عبد العزيز سليمان نوار، وثائق تاريخ العرب الحديث، النهضة العربية الحديثة (حركة على بك الكبير – التنافس الاستعماري – الحملة الفرنسية على مصر – صعود الدولة السعودية الأولى، الهرم، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٢، ص٢٣٤-٢٣٥.

[٢] إبراهيم بن صالح بن عيسى، تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد ووفيات بعض الأعيان وأنسابهم وبناء بعض البلدان من ٧٠٠ إلى ١٢٤٠، الرياض، منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ١٩٦٦، ص١٣٥ .

[٣] محمد مرسي عبد الله، وثائق القلعة محمد علي في الجزيرة العربية وعلاقاته بالخليج العربي ١٨٠٧-١٨٤٢، الوثيقة (مجلة)، البحرين، ع١٦، س٨، جمادي الثانية ١٤١٠-يناير ١٩٩٠، ص١٣ .

[٤] Oztuna, Yilmaz, Turkiye Tarihhi, Cilt.١١, Hayat, ١٩٦٧, P.١٥١.

[٥] عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الدولة السعودية الأولى، ص٢٩٧ .

[٦] بيركهارت، ملاحظات عن البدو والوهابيين، ج٢، ص١٤٣ .

[٧] أ. فاسيليف، المصدر السابق، ص١٩٢ .

القبائل المنتشرة في البلاد من الشمال إلى الجنوب خاضعة لابن سعود[١]، وهذا ما حقق لقواته النصر على الجيش المصري في الحناكية وتربة[٢].

أغرت تلك الانتصارات عثمان المضاييفي بالعودة إلى الطائف ومهاجمتها بعد أن اتخذ من بسل مركزاً لقيادته، لكن الشريف غالب بن مساعد سار إليه بقوات كبيرة تمكنت من محاصرته والقبض عليه لينقل بعدها إلى مصر ومنها إلى الاستانة ليعدم هناك[٣].

وفي خضم تلك الأحداث أدرك محمد علي باشا ما طرأ على قواته من ضعف إمام القوات النجدية، لذلك قرر أن يقود بنفسه العمليات العسكرية في الحجاز، علّه يتمكن من تغيير الوضع لصالحه[٤]، وبعد وصوله إلى مكة المكرمة في أيلول ١٨١٣ أقدم على عزل الشريف غالب بن مساعد وتنصيب ابن اخيه الشريف يحيى بن سرور محله[٥].

أحرج هذا الموقف والي مصر وجعل الأشراف لا يثقون به، هذا إلى جانب فشل طوسون باشا في معارك تربة إمام الجيش السلفي ، كما أن قوات محمد علي باشا فشلت هي الأخرى في السيطرة على القنفذة في الجنوب، بفعل شدة المقاومة العسيرية بعد استيلائها على أبار الماء في المنطقة[٦].

وفي أثناء هذه الظروف التي هي بجانب السلفيين، توفي الإمام سعود الكبير عام ١٨١٤[٧]، وقد خلفه في حكم الإمارة ابنه عبد الله[٨] (١٨١٤-١٨١٨) الذي كان قائداً لجيشه في الحجاز .

---

[١] بيركهارت، ملاحظات عن البدو والوهابيين، ج٢، ص١٤٦-١٤٧.

[٢] عبد الفتاح حسن أبو علية، محاضرات في تاريخ الدولة السعودية الأولى، ص٦٩-٧٠.

[٣] أ. فاسيليف، المصدر السابق، ص١٩٣.

[٤] عبد الله الصالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، ص١٨٧ .

[٥] أحمد عسة، معجزة فوق الرمال، (د.م)، المطابع الأهلية اللبنانية، ط٢، ١٩٦٦، ص٢٥.

[٦] عبد الفتاح حسن أبو علية، محاضرات في تاريخ الدولة السعودية الأولى، ص٧١.

[٧] المصدر نفسه، ص٧١.

[٨] عبد الله بن سعود : كان والده قد اعتمد عليه في أيامه وعول عليه كثيراً في صعاب الأمور، إلا أنه كان أقل حزما ونظراً منه، انتهى عهده بنهاية الدولة السعودية الأولى على يد إبراهيم باشا عام ١٨١٨. ينظر : Philby, H. St. John, Op. Cit, P.١٢٨-١٤٨.

ونظراً لعدم امتلاك عبد الله بن سعود المؤهلات الإدارية والعسكرية التي تمكنه من إدارة دفة البلاد والسير بخطى ثابتة على وفق سياسة والده[١]، فقد ألقى ذلك بظلاله على ضعف دولته وانهيارها لاحقاً، ومما يعزز ذلك نجاح القوات المصرية بداية عام ١٨١٥ في استدراج القوات النجدية إلى داخل الحجاز، والانقضاض عليها بوادي بسل بين الطائف وتربة، وما أعقب ذلك من سقوط تربة ورانية وبيشة، ومواصلة المصريين تقدمهم إلى ساحل البحر الأحمر محققين نصراً لهم بالاستيلاء على القنفذة، وشن الغارات الناجحة على معاقل النجديين في عسير والمناطق ذات الأهمية الإستراتيجية الواقعة بين نجد والحجاز[٢].

وعلى أثر ورود أخبار إلى محمد علي باشا عن وقوع اضطرابات في مصر وحدوث تمرد من قبل المماليك ضد حكمه، فقد حال ذلك دون متابعته النصر الذي حققه في المرحلة الأولى من حملته على الحجاز، هذه التطورات دفعت به إلى مغادرة البلاد في ٢٣ حزيران ١٨١٥ إلى القاهرة، فسلم قيادة جيشه إلى ولده طوسون باشا طالباً منه مواصلة الحرب ضد نجد[٣]، وقد بادر الأخير إلى عقد هدنة مع الجانب النجدي أواخر حزيران من العام نفسه[٤].

إلا أن عبد الله بن سعود استغل حالة عدم استقرار اوضاع مصر الداخلية، فلم يلتزم بالهدنة، إذ راح يعمل على حشد قواته، فضلاً عن إثارته للقبائل ضد الحكم المصري في الحجاز[٥]، أما محمد علي باشا فقد أدرك عدم قدرة طوسون على إلحاق

---

[١] بنو ميشان، عبد العزيز آل سعود سيرة بطل ومولد مملكة، ترجمة : عبد الفتاح الياسين، بيروت، الدار العربي للنشر، ١٩٦٥، ص١٤٥ .

[٢] أ. فاسيليف، المصدر السابق، ص١٩٦-١٩٧.

[٣]M. A, M. Rifaat Bey, The Awakeing of Modern Egypt, London, ١٩٤٧, P.٣٤;

عبد العزيز سليمان نوار، وثائق تاريخ العرب الحديث، النهضة العربية الحديثة مصر – الجزيرة العربية – الشام – السودان، الهرم، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٤، ص٣٠ .

[٤] مديحة أحمد درويش، المصدر السابق، ص٥٠ .

[٥] لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة : عفيفة البستاني، موسكو، دار التقدم، ١٩٧١، ص١٠٦.

الهزيمة بعدوه ، فطلب منه العودة إلى مصر، وراح يعد لحملة جديدة ضد السلفيين منذ مطلع عام ١٨١٦ منح قيادتها لابنه الأكبر إبراهيم باشا[١].

وهكذا استؤنفت الحرب بين الطرفين في مرحلتها الثانية وأرسل إلى الجزيرة العربية جيشاً مصرياً قدر تعداده بـ(٤٣٠٠) من المشاة و(٢٠٠٠) من الخيالة، بينما خلت العلاقات بين الحجاز ونجد من أية أحداث وتطورات تذكر نتيجة لافتقار أشراف الحجاز لمكانتهم السياسية بفعل استمرار الوجود المصري في بلادهم، وصار محمد علي باشا وقادته العسكريون يعدون أنفسهم نواباً عن الحجاز في التعامل مع أمراء نجد[٢].

وبعد مكوث إبراهيم باشا وقواته أسابيع في المدينة المنورة استعداداً للمعركة المقبلة[٣]، أتبع سياسة استمالة رؤساء القبائل إلى جانبه، ولاسيما تلك الساكنة ما بين الحرمين الشريفين، وهو الأمر الذي مكنه من تحقيق النصر على خصمه في أكثر من معركة خارج الحجاز استولى خلالها على الرس وبريدة وعنزه عام ١٨١٧[٤]، ثم شقراء في نيسان ١٨١٨[٥]، قبل خوضه المعركة الحاسمة ضد الدرعية وتدميرها بعد استسلام الأمير عبد الله بن سعود في ٩ أيلول ١٨١٨[٦].

كان من الطبيعي أن ينعكس سقوط الدرعية على أوضاع بلاد نجد وحكم الأسرة السعودية، وطبيعة علاقاتها مع الحجاز الذي لم يكن لشريفه دور سياسي

---

[١] سليمان شفيق بن علي كمالي، عيناً كجن اثر، ص٣٢٣.

[٢] أ. فاسيليف، المصدر السابق، ص٢٠٣ .

[٣] محمد مرسي عبد الله، وثائق القلعة محمد علي في الجزيرة العربية وعلاقاته بالخليج العربي، ص١٤ .

[٤] ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمة : مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر، ج١، الدوحة، (د.مط)، ١٩٦٧، ص٢٩٦ .

[٥] الأرشيف العثماني (C.D)، رقم الوثيقة : ٧٠٠٠، التاريخ : ١٢٣٣/٤/٣٠، نقلاً عن : زكريا قورشون، محمد موسى القريني، سواحل نجد ((الأحساء)) في الأرشيف العثماني ((جبل شمر – القصيم – الرياض – القطيف – الكويت – البحرين – قطر – مسقط))، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٥، ص٥٨.

[٦] استسلم الأمير عبد الله بن سعود للقوات المصرية واضعاً نفسه تحت رحمة المنتصرين، فأرسل إلى القاهرة ثم إلى استانبول ليعدم هناك في كانون الأول ١٨١٨. ينظر : محمد شكري الألوسي، تاريخ نجد، تحقيق وتعليق : محمد بهجت الأثري، القاهرة، المطبعة الهاشمية، ١٣٤٧هـ، ص٢٦؛ السيد رجب حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، ص١٣٤ .

مؤثر بحكم خضوع الحجاز للحكم المصري، فدخلت نجد مرحلة من التشتت وعدم الاستقرار امتدت حتى عام ١٨٢٤، تعاقب على حكمها عدد من الأمراء[١] الذين كانت غايتهم إعادة مجد الإمارة من جديد، إلا أن خلافاتهم الشخصية كانت عاملاً مهماً في جعل المنطقة تعيش في ظل عدم الاستقرار السياسي الذي انتهى بنجاح الأمير تركي بن عبد الله[٢] (١٨٢٤-١٨٣٤) في الوصول إلى السلطة عام ١٨٢٤ بعد تمكنه من إنزال هزيمة بالحامية المصرية في نجد وطردها، متخذاً من الرياض عاصمة لحكمه[٣].

إلا أن تركي بن عبد الله الذي كان معنياً بتوطيد دعائم حكمه في نجد واستعادة النفوذ لامارته لم يفكر في الاستيلاء على الحجاز، لمعرفته بحرص السلطان العثماني ووالي مصر على استقرار أوضاعه الداخلية، واستعدادها للحرب دونه، ولاسيما أن الحجاز كان السبب الأكبر في ضياع الدولة السعودية الأولى، فضلاً عن كونه لا يمتلك القوة الكافية لمواجهة القوات المصرية التي كان محمد علي باشا يستطيع حشدها بسهولة[٤]، لذلك آثر حاكم نجد كسب الأطراف المناوئة لحكمه بإعلان ولائه الإسمي لها، ليتحرك بسهولة بين القوى المتنافسة على الجزيرة العربية[٥]، وكدليل على اثبات حسن نيته تجاه الباب العالي كان كغيره من مشايخ نجد يدفع ضريبة سنوية إلى خزينة جدة[٦].

---

[١] هؤلاء الأمراء هم : محمد بن مشاري بن معمر ومشاري بن مسعود .

[٢] تركي بن عبد الله : تولى الإمارة عام ١٨٢٤ بعد قتله للأمير محمد بن مشاري بن معمر، وبإمارته انتقل الحكم في آل سعود من عبد العزيز بن محمد وأبنائه إلى أخيه عبد الله بن محمد، وقد نجح أثناء حكمه في استرداد الأحساء والقطيف، كما صالح أمير حائل وبسط نفوذه على القصيم، واستمر يحكم في نجد حتى اغتياله عام ١٨٣٤. ينظر

Philby, H. St. John, Op. Cit, P.١٤٧-١٦٨.

[٣] نذير جبار حسين الهنداوي، التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية للدولة السعودية الثانية في عهد فيصل بن تركي ١٨٤٣-١٨٦٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٧، ص٢٢ .

[٤] منير العجلاني، الإمام تركي بن عبد الله، ص١٨٠ .

[٥] نذير جبار حسين الهنداوي، المصدر السابق، ص٢٣ .

[٦] زكريا قورشون، العثمانيون وآل سعود في الأرشيف العثماني، ص١٠٠.

وعلى الرغم من إظهار نفسه تابعاً للدولة العثمانية، وحريصاً على إدامة علاقات المودة والاحترام مع والي مصر، لكن تطلعاته السياسية كانت واضحة المعالم ولم تقف عند حدود نجد، بل امتدت لتصل إلى سواحل الخليج العربي[١]. مما أثار المخاوف لدى عابدين باشا محافظ مكة المكرمة الذي سارع بالكتابة إلى محمد علي باشا ينبئه باحتلال أمير نجد للأحساء عام ١٨٣٠، طالباً منه الموافقة على توجيه حملة عسكرية بغية القضاء على نفوذه هناك، إلا أن والي مصر رفض طلبه مفضلاً التريث بانتظار الفرصة المناسبة للتخلص منه، وهو يرى لزوم تقديم النصح للأمير النجدي بالتعاون مع الشريف محمد بن عون، فإذا لم يرجع عن عصيانه يمكن حينها محاربته[٢].

واصل الأمير تركي بن عبد الله جهوده في استعادة نفوذ أسرته، وسيطر على الكثير من أراضي الجزيرة العربية، غير أن القدر لم يمهله طويلاً،إذ جاءت نهايته على يد ابن أخته مشاري بن عبد الرحمن[٣] الذي دبر عملية اغتياله عام ١٨٣٤[٤].

لكن مشاري بن عبد الرحمن لم ينعم بالحكم أكثر من شهر واحد، فقد سارع فيصل بن تركي[٥] (١٨٣٤-١٨٣٨) (١٨٤٣-١٨٦٥) بالعودة من القطيف إلى

---

[١] كريم طلال الركابي، التطورات السياسية الداخلية في نجد ١٢٨٣-١٣١٩هـ/١٨٦٥-١٩٠٢م، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٤، ص٦٨-٦٩.

[٢] دار الوثائق القومية، القاهرة، وحدة الحفظ : دفتر (٤) معية تركي، رقمها في وحدة الحفظ (٤١٢)، ورقة (٧٢)، تاريخها : ٢٧ صفر ١٢٤٦هـ/ ١٧ أغسطس ١٨٣٠م، نقلاً عن : عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، من وثائق شبه الجزيرة العربية، ج١، ص٥٥٧ .

[٣] مشاري بن عبد الرحمن : هو مشاري بن عبد الرحمن بن مشاري بن حسن بن مشاري بن سعود، كان أحد الذين نقلهم إبراهيم باشا إلى القاهرة عقب سقوط الدرعية عام ١٨١٨، وأقام فيها بضع سنوات قبل أن يفر عائداً إلى بلاده عام ١٨٢٦، فأكرمه خاله تركي بن عبد الله واستعمله أميراً على منفوحة عام ١٨٢٩، إلا أن طمعه في الإمارة قاده إلى تدبير اغتياله عام ١٨٣٤، ينظر : الزركلي، المصدر السابق، ج٨، ص١٢٦ .

[٤] كريم طلال الركابي، المصدر السابق، ص٦٩ .

[٥] فيصل بن تركي : كان ضمن الذين رحلوا إلى مصر عقب سقوط الدرعية على يد إبراهيم باشا عام ١٨١٨، لكنه تمكن من الهرب من منفاه عام ١٨٢٧ عائداً إلى نجد، تولى حكم الإمارة بعد مقتل والده عام ١٨٣٤، لكن صراعه مع محمد علي باشا انهى حكمه لصالح الأمير خالد بن سعود عام ١٨٣٨، وسيق

الرياض حينما وصل إليه نبأ مقتل والده، وتمكن بمساعدة عبد الله بن الرشيد[١] (١٨٣٥-١٨٤٧) من القبض على مشاري بن عبد الرحمن وقتله ليتسلم الحكم في نجد[٢].

ولما كانت حكومة مصر قد أهملت شؤون نجد وشرق الجزيرة العربية وركزت اهتمامها في الساحل الغربي للبحر الأحمر مكتفية بأن تكون صاحبة السيادة على الحجاز وعسير واليمن، انتهز فيصل بن تركي هذه الفرصة ليبدأ عهده بقطع الجزية التي كان يدفعها والده لخزينة جدة[٣]، ولا شك أن هذه الخطوة قد أثارت محمد علي باشا ضده، فصمم على إعادة نجد لحكمه وتولية الأمير خالد بن سعود[٤] (١٨٣٨-١٨٤١) بدلاً منه، فدخلت العلاقات بين الحجاز ونجد مرحلة اتسمت بالنزاع العسكري بين والي مصر وأمير نجد فألقى ذلك بظلاله على خلوها من أية تطورات هامة لاستمرار الوجود المصري هناك[٥].

وتقديراً من فيصل بن تركي بعدم تمكنه من الوقوف بوجه الحكومة المصرية، لذا استحسن أن يرسل إليها الهدايا بصحبة أخيه جلوي إلى ممثلها في الحجاز أحمد يكن باشا عام ١٨٣٦، لكن محمد علي باشا لم يقتنع بها مصراً على تجريد حملة

إلى مصر معتقلاً حتى عام ١٨٤٣ عندما نجح بالفرار بمساعدة بعض أنصاره، عائداً إلى نجد مرة أخرى ليتولى شؤون الإمارة من جديد بعد أن دانت له الأحساء والقصيم والعارض حتى أطراف الحجاز وعسير. ينظر : نذير جبار جبار حسين الهنداوي، المصدر السابق، ص٢٦-٨٢ .

[١] عبد الله بن رشيد : هو عبد الله بن علي بن رشيد من آل جعفر إحدى قبائل شمر، يعد المؤسس الفعلي لإمارة آل الرشيد في حائل(١٨٣٥- ١٩٢١) ، وصف بالكرم والحلم والمحافظة على وعده وعهده وحسن ضيافته وكرمه. ينظر : الزركلي، المصدر السابق، ج٤، ص٢٤٥ .

[٢] ضاري بن فهيد الرشيد، نبذة تاريخية عن نجد، الرياض، منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، (د.ت)، ص٣٥-٤١ .

[٣] سليمان شفيق بن علي كمالي، عيناً كجن أثر، ص٣٤٠ .

[٤] خالد بن سعود : يرجع نسبه إلى عبد العزيز بن محمد، من أم حبشية، نشأ في مصر بعد انهيار الدرعية عاصمة آل سعود عام ١٨١٨، ولما قوي أمر فيصل بن تركي في بلاد نجد أرسله محمد علي باشا برفقة حملة عسكرية لقتاله، وبعد استسلام فيصل لقائد الحملة خورشيد باشا عام ١٨٣٨، تولى الإمارة على نجد حتى عام ١٨٤١. ينظر : الزركلي، المصدر السابق، ج٢، ص٣٣٦-٣٣٧ .

[٥] مقبل بن عبد العزيز النجدي، العقود الدرية، ج٢، ص٦٤ .

عسكرية ضد أمير نجد لإخضاع بلاده وما يتبعها من المناطق[١]، كان قد منح قيادتها إلى إسماعيل أغا وأرسل برفقته الأمير خالد بن سعود[٢]،هادفاً من وراء ذلك أن يؤلب الأمراء السعوديين بعضهم على البعض الآخر، تنفيذاً لسياسته الرامية إلى تعيين الحكام المحليين كأداة لبسط نفوذه على بلاد العرب[٣].

وقد تمكن فيصل بن تركي بعد معارك عدة من إلحاق الهزيمة بالحملة المصرية عام ١٨٣٧[٤]، مما جعل محمد علي يهتم بالأمر بشكل أكبر، فأمر خورشيد باشا محافظ المدينة المنورة بأن يخرج على رأس حملة أخرى[٥]، استطاعت أن تلحق الهزيمة بالأمير السعودي وإجباره على الاستسلام في كانون الأول عام ١٨٣٨، ومن ثم أرسل أسيراً إلى القاهرة، بينما نصب والي مصر خالد بن سعود أميراً على نجد ليحكمها باسم الإدارة المصرية، ليضفي بذلك الشرعية على حكمه في بلاد نجد[٦].

وبعد انسحاب القوات المصرية من الحجاز عام ١٨٤٠ استغل أحد أمراء نجد وهو عبد الله بن ثنيان[٧] (١٨٤١-١٨٤٣) الفراغ السياسي والعسكري الذي حدث في

---

[١] ابن بشر، المصدر السابق، ج٢، ص١٣٧ .

[٢] دفتر صادر عابدين ٢٢٠ – س/١١/٤٥/٧، ١٠٨، بتاريخ ٩ ربيع الأول ١٢٥٢هـ، نقلاً عن : عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المصدر السابق، ص١٥٨ .

[٣] مديحة أحمد درويش، المصدر السابق، ص٥٩ .

[٤] دار الوثائق القومية، القاهرة، وحدة الحفظ : محفظة (٢٦٢) عابدين، رقمها في وحدة الحفظ : (٥٤) حمراء (مرفق) بالوثيقة، تاريخها : ٢٣ جمادي أول ١٢٥٣هـ / ٢٥ أغسطس ١٨٣٧، نقلاً عن : عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، من وثائق شبه الجزيرة العربية، ج١، ص٥٧٣-٥٧٥ .

[٥] دار الوثائق القومية، القاهرة، وحدة الحفظ : محفظة (٢٦٢) عابدين، رقمها في وحدة الحفظ : (٩٠) حمراء، تاريخها : غرة شوال ١٢٥٣هـ / ٢٩ ديسمبر ١٨٣٧، نقلا عن : المصدر نفسه، ج١، ص٥٩١-٥٩٢ .

[٦] دار الوثائق القومية، القاهرة، وحدة الحفظ : محفظة (٢٦٧) عابدين، رقمها في وحدة الحفظ : (٨) أصلية (٤٤) حمراء، تاريخها : ٢١ محرم ١٢٥٥هـ / ١٦ أبريل ١٨٣٩م، نقلاً عن : المصدر نفسه، ج١، ص٦٢٢-٦٢٣ .

[٧] عبد الله بن ثنيان : هو عبد الله بن ثنيان بن سعود، دخل الرياض فاتحاً عام ١٨٤١، وكان شجاعاً مهاباً أطاعته نجد، وصفت له الإمارة حتى عام ١٨٤٣، حين ظفر بها فيصل بن تركي وحبسه في الرياض إلى أن مات في السجن. ينظر : الزركلي، المصدر السابق، ج٤، ص٢٠٢ .

المنطقة[١]، ليتمكن من محاصرة الرياض بعد إعلان ثورته ضد الأمير خالد بن سعود عام ١٨٤١[٢]، مما أجبر الأخير على مغادرة نجد إلى الأحساء ثم الكويت، ومنها توجه إلى القصيم ثم إلى مكة المكرمة ليتوفى هناك عام ١٨٦٠[٣].

وعلى أثر تولي عبد الله بن ثنيان مقاليد الأمور في نجد حاول فتح صفحة جديدة في العلاقة مع الحجاز، حين رأى ضرورة التعامل بحكمة والعمل على كسب ود شريف مكة المكرمة والوالي العثماني هناك ، أملاً في الحصول على دعم الأشراف له عند الباب العالي، فأرسل الهدايا الثمينة بصحبة مبعوثه الخاص أمير الدواسر محمد بن جلاجل كدلالة على خضوعه الاسمي للدولة العثمانية[٤]، فصدرت الإرادة السنية بتعيينه أميراً على نجد بدلاً من خالد بن سعود[٥].

لكن حكم الأمير الجديد لم يستمر طويلاً عقب تمكن فيصل بن تركي من الهرب من سجنه بالقاهرة وعودته إلى نجد مرة أخرى ليطالب بالإمارة[٦]، وبعد مقاومة من عبد الله بن ثنيان تمكن فيصل بن تركي من دخول الرياض أواسط عام ١٨٤٣، ليعلن نفسه حاكماً على نجد، كما زج بالأمير السابق في السجن وصادر جميع ممتلكاته[٧]، واضعاً نهاية لحالة عدم الاستقرار والتشتت السياسي الذي عاشته الإمارة خلال السنوات التسع الأخيرة بعد مقتل والده عام ١٨٣٤، لتبدأ المرحلة الثانية من حكمه[٨].

---

[١] كريم طلال الركابي، المصدر السابق، ص٧٥ .

[٢] عبد الفتاح حسن أبو علية، الدولة السعودية الثانية ١٢٥٦-١٣٠٩هـ، ١٨٤٠-١٨٩١، الرياض، مطبعة المدينة، ١٩٧٤، ص٦٥-٦٧.

[٣] Philby, H. St. John, Op. Cit, P.١٧٨-١٨٨.

[٤] ابن بشر، المصدر السابق، ج٢، ص٢٠٢ .

[٥] الأرشيف العثماني (I. M. M. U H)، رقم الوثيقة ٢٤٣١، التاريخ : ١٢٥٧/٥/٢٥، نقلاً عن : زكريا قورشون، محمد موسى القريني، سواحل نجد ((الأحساء)) في الأرشيف العثماني، ص٦٢ .

[٦] إبراهيم فصيح صبغة الله بن اسعد الحيدري البغدادي، عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد، تحقيق : كوركيس عواد، ياسين باش اعيان، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٩٩، ص٢١٨ .

[٧] Philbiy, H. St. John, Op. Cit, P.١٩٣-١٩٣.

[٨] كريم طلال الركابي، المصدر السابق، ص٨٠ .

لم تتردد الدولة العثمانية بإقرار الإمارة لفيصل بن تركي على نجد شريطة أن يقوم بتطبيق قوانينها، ويدفع مقداراً من المال إلى خزينة جدة[١]، وهنا نلحظ بروز دور الشريف محمد بن عون الذي وجد الفرصة سانحة لإثبات إمارته على البلاد وما جاورها من المناطق بما فيها نجد ولو بصورة غير مباشرة، وقد أشارت المصادر التاريخية إلى أن شريف الحجاز استقطع من الحكومة العثمانية إمارة نجد مقابل أن يدفع لها (٦٠,٠٠٠) قرش عثماني في السنة، على أن يأخذ بدوره الجزية من نجد باسم الباب العالي[٢].

على أن العلاقات بين الحجاز ونجد لم تستمر على وئام دائم بسبب رغبة الأشراف في تنمية روح الانفصال في إقليم القصيم[٣]. عن إمارة نجد، مقابل أن تكون المنطقة تابعة لحكمهم بعد أن تمنح الاستقلال الذاتي، وهو ما أسهم في توتر العلاقات بين الجانبين في معظم سنوات عقد الأربعينيات من القرن التاسع عشر[٤].

ولتحقيق تلك الأهداف جرد الشريف محمد بن عون حملة عسكرية احتلت القصيم عام ١٨٤٧، وكي يضفي الصفة الشرعية على حملته اصطحب معه الأمير خالد بن سعود الذي كان وقتذاك في الحجاز، بعد أن وعده بتولي السلطة في نجد بدلاً من فيصل بن تركي[٥]، لكن محاولة الشريف فشلت في تحقيق أهدافها بعد الاستعدادات والتدابير التي اتخذها أمير البلاد الفعلي، الأمر الذي أجبره على انتهاج الحل السلمي تجنباً للمجازفة بمكانته السياسية وهيبته في الجزيرة العربية[٦]، إذ وقع الطرفان اتفاقاً تعهد بموجبه فيصل بن تركي بدفع مبلغ قدره (١٠,٠٠٠) ريال إلى

---

[١] فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ص٥٢٠ .

[٢] عبد الفتاح حسن أبو علية، الدولة السعودية الثانية، ص١٥٠ .

[٣] تنبع أهمية إقليم القصيم من موقعه الجغرافي المحصور بين حائل شمالاً ونجد جنوباً، وبين الحجاز غرباً والأحساء شرقاً، مما جعله منطقة تجارية مهمة ومحطة للحجاج المارين بها من الأحساء والعراق، ومن ثم موضع نزاع بين الحجاز ونجد. ينظر : ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ترجمة : مكتب صاحب السمو أمير دولة قطر، ج٥، الدوحة، (د.مط)، (د.ت)، ص١٨٥٣ .

[٤] عبد الفتاح حسن أبو علية، الدولة السعودية الثانية، ص١٥١ .

[٥] نذير جبار حسن الهنداوي، المصدر السابق، ص١٢١ .

[٦] المصدر نفسه، ص٥٩ .

الشريف محمد بن عون كضريبة سنوية للدولة العثمانية مقابل أن تنسحب قوات الأخير من القصيم وتعود إلى الحجاز[١].

ومع أن الدولة العثمانية لم تمارس نفوذاً فعلياً على نجد وإنما اقتصرت علاقاتها بالاعتراف الرسمي بالإمارة وتسلم الجزية السنوية التي كان يدفعها الأمير فيصل بن تركي، إلا أنها وقفت إلى جانبه في الأزمة[٢] التي أثارها استيلاء حاكم أبو ظبي سعيد بن طحنون[٣] (١٨٤٥-١٨٥٥) على البريمي[٤] عام ١٨٤٩، وكلفت الشريف محمد بن عون للتوسط في الأمر، وإدراكاً من الأخير لأهمية الدور الحاسم الذي من الممكن ان تؤديه بريطانيا في حل تلك الازمة، اتصل بالمقيم البريطاني في بوشهر الكولونيل هنل **(Hennel)** بغية إخراج سعيد بن طحنون من البريمي[٥].

وقد نجح شريف الحجاز في مسعاه حينما أرسل مبعوثاً خاصاً من قبله إلى المقيم البريطاني في الخليج العربي حاملاً رسالة بين فيها أن احتلال سعيد بن طحنون للبريمي يعد انتهاكاً صريحاً لسيادة الأمير فيصل الذي تقع المنطقة ضمن نفوذه السياسي مؤكداً أن تدخله بالأمر يعود لتبعية فيصل بن تركي للدولة العثمانية، وأن بقاء حاكم أبو ظبي في البريمي سيعيق امير نجد عن دفع الجزية السنوية المترتبة عليه إلى الباب العالي، ولاسيما أن المصدر الأساسي لموارد بلاده المالية كانت تعتمد بالأساس على ما تستحصله من أموال تتم جبايتها من ساحل عمان وبضمنها البريمي[٦].

---

[١] Winder, R, B, Saudi Arabia in The Nineteenth Century, New York, ١٩٨٠, P.١٨١.

[٢] لمزيد من التفاصيل عن الأزمة ينظر : نذير جبار حسين الهنداوي، المصدر السابق، ص٩٤-٩٥ .

[٣] سعيد بن طحنون : تسلم مقاليد الحكم عام ١٨٤٥ بعد صراع الطامعين على الإمارة، وقد وصف بأنه حاكم يمتلك القوة والرجال، نجح في المحافظة على استقلال الإمارة والنهوض بها حتى عام ١٨٥٥ عندما سقط من سدة الحكم لصالح ابن عمه زايد بن خليفة بن شخبوط. ينظر: عفراء عطا عبد الكريم الريس، بنو ياس ودورهم في ظهور إمارة (أبو ظبي) ١٧٦١-١٩١٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص٥٥-٥٩.

[٤] كانت البريمي محل نزاع دائم لوقوعها على الحدود بين نجد ومسقط وأبو ظبي.

[٥]Kelly, J. B., Eastern Arabian Frontiers, London, ١٩٦٤, P.٧٣.

[٦]Ibid, P.٧٣.

وعلى الرغم من أن فيصل بن تركي لم يتخل عن طموحاته السياسية في تعزيز نفوذه في المنطقة إلا أنه بقي مخلصاً للدولة العثمانية في تسديد ما أقر عليه من أموال إلى خزينة الحجاز بشكل منظم[١]، وكان الشريف محمد بن عون أكثر إدراكا لتلك الحقيقة، ولذلك حرص على عدم إثارة المشكلات مع الحاكم النجدي ضماناً لاستمرار تسلم تلك الأموال، فضلاً عن تقديره لإمكانياته غير الكافية لحسم الصراع لصالحه.

ومما يؤكد ما ذهبنا إليه رفض الشريف محمد بن عون تقديم المساعدة إلى عبد العزيز بن محمد أمير بريدة عام ١٨٥٠– الذي ثار ضد فيصل بن تركي مستغلاً خروجه لمحاربة بعض القبائل المعارضة لحكمه شمال القصيم – حرصاً منه في الحفاظ على طابع المودة والاحترام في علاقاته مع أمير نجد، فما كان من الأمير المعارض إلا الطلب من الشريف التوسط له لدى أمير نجد لإبقائه أميراً على بريدة[٢].

ومع إطلالة عقد الخمسينيات من القرن التاسع عشر استمرت حالة الوفاق قائمة في العلاقات الحجازية – النجدية التي سادها التفاهم حتى عام ١٨٥٧، غير أن تراجعاً ما انتابها بحلول عام ١٨٥٨، بفعل أعتداء أمير نجد على القبائل المجاورة للحجاز، والتلويح باستخدام القوة ضدها، إذا لم تذعن لأوامره الخاصة بدفع الزكاة ومبايعته أميراً عليها[٣].

وكادت الأمور تسير نحو الأسوأ بين الحجاز ونجد بفعل تلك الأحداث المتسارعة، لكن تدخل والي جدة وتوسطه في حل الخلاف المذكور، أنهى الأزمة عن طريق إرساله حسن أفندي المدني أحد معتمديه إلى نجد، ليتحقق في الأمر من الأمير النجدي، وقد تكللت جهوده بالنجاح، بفعل تمكنه من إصلاح ذات البين وتجاوز حالة التوتر بين الجانبين[٤].

---

[١] **فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ص٥٢٠-٥٢١.**

[٢] **Philby, H. St. John, Op. Cit, P.٢٠٥.**

[٣] **B. O. A, Ird. Dah, ٢٨٠٦٦, ٤ Cmaziyelevvel ١٢٧٥(١٨٥٨).**

نقلاً عن : سنان معروف أغلو، المصدر السابق، ص٢٣-٢٦.

[٤] **المصدر نفسه، ص٢٦.**

٣. علاقات الحجاز مع ولاة مصر :

لم يكن سقوط الحجاز بأيدي السلفيين عام ١٨٠٣ بالأمر الهين على السلطان العثماني الذي كان يولي الأماكن المقدسة أهمية خاصة بوصفه حامي الحرمين الشريفين[١]. وبما أنه لم يكن باستطاعته أن يسير جيشاً عثمانياً لاسترداد الحجاز بصورة مباشرة[٢]، جراء ما بلغته الدولة من ضعف شديد على المستويين الداخلي والخارجي[٣]،لهذا علق آمالاً على ولاته في العراق والشام لانجاز هذه المهمة[٤]، لكن هؤلاء الولاة أكتفوا بصد الهجمات عن أراضيهم ولم يخاطروا بحملات هجومية رادعة[٥].

لم يكن إمام الدولة العثمانية والحالة هذه إلا الاستعانة بمحمد علي باشا واليها على مصر وتكليفه بهذه المهمة لعوامل عدة أبرزها، قوة إمكانيات مصر التي تفوق إمكانيات الولايات العثمانية الأخرى، واحتفاظها بعلاقات متنوعة الجوانب مع الحجاز تعود لأصول تاريخية متعاقبة، فضلاً عن ذلك فان هذا التكليف كان اختباراً لمدى قدرة والي مصر على تحقيق اهداف الدولة للاستمرار في التعامل معه كأحد ولاتها الأقوياء في المنطقة[٦].

ويرى بعض المؤرخين أن زج والي مصر في محاربة أمراء نجد يرمي إلى تحقيق هدفين في آن واحد، التخلص من مخاطر تنامي قوة الدولة السعودية والحد من طموحاتها السياسية خارج الجزيرة العربية أولا، وتقويض مخططات محمد علي

---

(١) **Baker Randall, Op. Cit, P.٢**

(٢) **Shaw, Stanford J, Shaw, Ezel Kural, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Cambridge, ١٩٧٨, P.١٥.**

(٣) **محمد سعيد الشعفي، دراسات في تاريخ الدولة السعودية، الدارة (مجلة)، الرياض، ع١، س١، ربيع أول ١٣٩٥/١٩٧٥، ص٢٦ .**

(٤) **رأفت غنيمي الشيخ، التوجه العثماني نحو الخليج العربي من خلال محمد علي، الوثيقة (مجلة)، البحرين، ع١٦، س٨، جمادي الثانية ١٤١٠هـ / يناير (كانون الثاني) ١٩٩٠م، ص٦٤ .**

(٥) **لوتسكي، المصدر السابق، ص١٠٢ .**

(٦) **عبد الفتاح حسن أبو علية، محاضرات في تاريخ الدولة السعودية الأولى، ص٦٥-٦٦.**

باشا الرامية إلى إقامة دولة عربية واسعة الأرجاء ربما تهدد الدولة العثمانية ثانياً، بينما يقول رأي آخر إن الدول الأوربية لم يكن دورها غائباً في هذا التكليف[١].

وعلى وفق ما ذكرته الوثائق العثمانية فقد ورد أول تكليف من السلطان مصطفى الرابع (١٨٠٧-١٨٠٨) إلى محمد علي باشا في التاسع من أيلول ١٨٠٧[٢]، لكن الأخير اعتذر في بادئ الأمر معللاً ذلك بظروف ولايته الاقتصادية،ولاسيما في أعقاب ما حل بمصر من انخفاض مياه نهر النيل، واستيلاء المماليك على الصعيد فضلاً عن مخاوفه من تهديدات الدول الأوربية لبلاده[٣].

إلا أن موقف والي مصر سرعان ما تغير إزاء إلحاح الباب العالي – رغم الشكوك التي راودته عن مكيدة للإيقاع به من وراء محاربة النجديين[٤]– فقبل أمر الدولة في النهاية[٥]، مؤكداً أن تردده راجع إلى قدراته العسكرية غير الكافية، لكنه في واقع الأمر كان يبغي من وراء ذلك الحصول على امتيازات أوسع[٦]، أملاً في ان تسند له ولاية الشام، فضلاً عن ولايته لمصر، غير أن مطلبه هذا لم يجد أذناً صاغيةً لدى الدولة العثمانية، فأدرك محمد علي باشا أن من الأجدى له أن يتجه

---

[١] رأفت غنيمي الشيخ، العرب دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر، (د.م)، دار الثقافة للنشروالتوزيع، ١٩٨٣، ص٧٠؛ حسين مؤنس، الشرق الإسلامي في العصر الحديث، القاهرة، مطبعة حجازي، (د.ت)، ص١٩٢.

[٢] دار الوثائق القومية، القاهرة، وحدة حفظها : دفتر رقم (١) معية تركي، رقمها في وحدة الحفظ : (٥) تاريخها : ٨ شوال ١٢٢٢ هـ – ٩ سبتمبر ١٨٠٧، نقلاً عن : عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، من وثائق الدولة السعودية الأولى في عصر محمد علي ١٢٢٢-١٢٣٤هـ / ١٨٠٧-١٨١٩م، ج٢، (د.م)، دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٣، ص٣٥-٣٧.

[٣] دار الوثائق القومية، القاهرة، وحدة حفظها : دفتر (١) معية تركي، ص٦، رقمها في وحدة الحفظ : (٤)، تاريخها : أواخر ذي الحجة ١٢٢٢هـ – فبراير ١٨٠٨م. نقلاً عن : المصدر نفسه، ج٢، ص٣٨-٣٩.

[٤] أمين الريحاني، تاريخ نجد وملحقاتها، الرياض، منشورات الفاخرية، (د.ت)، ص٧١.

[٥] محمود فهمي المدرس، البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر، ج٤، بولاق، المطبعة الأميرية، ص١٣١٢هـ، ص١٧٠-١٧١.

[٦] فيلكس مانجان، تاريخ الدولة السعودية الأولى وحملات محمد علي على شبه الجزيرة العربية من كتاب تاريخ مصر في عهد محمد علي، ترجمة : محمد خير محمود البقاعي، الرياض، دار الملك عبد العزيز، ١٤٢٤، ص٦٥ .

بطموحاتـه السياسـية نحـو أرض الجزيـرة العربيـة كخطـوة أولـى، مسـتغلاً الشـرعية الممنوحة له من قبل الباب العالي[١].

وعقب نجاحه في التخلص من المماليك المعارضين لحكمه عام ١٨١١، أخذ محمد علي باشا يعبئ قواته لحملة عسكرية صوب الجزيرة العربية منح قيادتها لإبنه طوسـون باشـا،وهي مؤلفـة مـن (٨٠٠٠) جنـدي أغلـبهم مـن الألبـان، فيمـا بقـي فـي القاهرة تحسباً لأي انقلاب ربما يقع ضده، وفي تشرين الأول ١٨١١، احتلت القوات المصرية ينبع ثم تقدمت نحو المدينة المنورة، وبعد معارك عدة مع السلفيين نجحت فـي دخولهـا عـام ١٨١٢، وقبـل ان ينتهـي عـام ١٨١٣ اسـتولت علـى مكـة المكرمـة والطائف وجدة، وبذلك صار الحجاز تابعاً لمصر[٢].

ورغم تلك الانتصارات إلا أن الباب العالي أبدى رغبته بأن يتوجه محمد علي باشا بنفسه إلى الحجاز لقيادة الحملة المصرية وتنظيم الأوضاع الإدارية هناك، وقد استجاب الأخير لهذا النداء وتوجه في شهر آب ١٨١٣ بقواته إلى جدة ثم إلى مكة المكرمة[٣]، تبع ذلك إقدامه على عزل الشريف غالب من مساعد عن الإمارة وعين الشريف يحيى بن سرور على شرافة الحجاز بدلاً عنه[٤].

وعلى ما يبدو فإن تنصيب الشريف الجديد لم يتم بسبب امتلاكه لإمكانات تؤهله لإدارة شؤون الحجاز بقدر كونه لا يشكل خطراً على الحكم المصري، وقد منح الشريف يحيى بن سرور راتباً شهرياً مقداره ثلاثون كيساً من النقود، فأصبح أحد موظفي الإدارة المصرية، ولم يعد هناك وجود فعلي لعلاقات متكافئة بين والي مصر واشراف الحجاز بحكم سيطرة القوات المصرية على البلاد[٥].

مقابل ذلك شك الأشراف في نوايا والي مصر بعد اعتقاله لشريف الحجاز، وصاروا يخشون أن يكون مصيرهم كمصير الشريف غالب بن مساعد، لذا هرب

---

[١] عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، من وثائق شبه الجزيرة العربية، ج١، ص١٠-١١.

[٢] عبد الرحمن شرف، تاريخ دولت عثمانيه، جلد ثاني، (د.م)، مدير مكتب ملكيه شاهانه، (د.ت)، ص٣٢١.

[٣] زكريا قورشون، العثمانيون وآل سعود في الأرشيف العثماني، ص٩٠ .

[٤] Al-Amr, Saleh Mehammad, Op. Cit, P.٥٢.

[٥] بيركهارت، ملاحظات عن البدو والوهابيين، ج٢، ص١٥٦ .

العديد منهم ومعهم أتباعهم إلى تربة التي تحصنوا بها[١]، دون أن يعلموا أن الباشا أعد خطة لإضعاف مكانة الأشراف وتحويلها إلى مجرد لقب فخري[٢].

على أن محمد علي باشا كان حريصاً على استمالة سكان الحجاز إلى جانبه، فاتخذ على المستوى الاقتصادي إجراءات من شأنها كسب ودهم، منها إلغاء الكثير من الضرائب التي سبق وأن فرضها الشريف غالب بن مساعد عليهم، كما قلل من الرسوم الكمركية المفروضة على المحتاجين والفقراء، وأقدم على توزيع كميات كبيرة من القمح على الأهالي، وجرى في عهده ترميم الأماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، ومن هنا ذاع صيته في مسألتي العدل والأحسان[٣].

أما في الجانب العسكري فيلاحظ إشراف محمد علي باشا بنفسه حتى عام ١٨١٥ وقبل مغادرته البلاد على تثبيت أركان النفوذ المصري في الأماكن المقدسة، وإخضاع القبائل القوية في غرب الجزيرة العربية لسلطته مقابل استمرار طوسون باشا في التقدم على رأس ألوية من الجيش لمطاردة النجديين في أرجاء الجزيرة العربية[٤]، ثم انتقلت القيادة بعد ذلك إلى أخيه إبراهيم باشا عام ١٨١٦ الذي واصل العمليات العسكرية ضد الدرعية حتى تمكن من تدميرها عام ١٨١٨[٥]، ومن ثم استطاع أن يقلص نفوذ الدولة السعودية إلى إمارة صغيرة لا تشكل أي خطر على الحجاز[٦].

وعلى أثر تلك الانتصارات وجهت الحكومة العثمانية إيالة جده إلى إبراهيم باشا فوضعت بذلك الحجاز تحت وصاية مصر، لكن إبراهيم باشا لم يتول هذه الوظيفة بشكل مباشر، بل أناب عنه في إدارتها قادة الجيش المتمركز هناك، ومع أن هذه الإجراءات لم تكن تتماشى مع توجهات الدولة العثمانية، إلا أن الظروف التي

---

[١] **De Gaury, Gerald, Op. Cit, P.٢٥١.**

[٢] **Longrigg, Stephen H, Op. Cit, P.٧٤.**

[٣] **بيركهارت، ملاحظات عن البدو والوهابيين، ج٢، ص١٦٧؛ محمود فهمي المدرس، المصدر السابق، ص١٨٢ .**

[٤] **سنوك هور خرونيه، المصدر السابق، ص٢٧٥ .**

[٥] **Rushbrooke, E. G. N., Western Arabia and the Red Sea, Oxford, ١٩٤٦, P.٢٦٧-٢٦٨.**

[٦] **عبد الرحمن زكي، التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير، مصر، دار المعارف، ١٩٥٠، ص٦٥-٨٢ .**

كانت تمر بها حينذاك أرغمتها على القبول بالأمر الواقع، فأصبح الحجاز من الناحية الإدارية تابعاً للحكومة المصرية[١].

وبعد عودة إبراهيم باشا إلى القاهرة عام ١٨١٩ أجرى محمد علي باشا عدداً من التغيرات الإدارية في الحجاز، فكان يعين لإدارة البلاد أحد الأشخاص الذين يثق بهم بعد أن يمنحه رتبة (مير ميران) حتى يصبح من حقه أن يكون قائداً للصنوف العسكرية بالأقطار الحجازية، فأصبح هذا الحاكم إلى جانب شغله منصب محافظ مكة المكرمة يحمل لقب حاكم عام الحجاز وسر عسكر الحجاز[٢].

ورغبة من والي مصر في إحكام سيطرته على مدن الحجاز أوجد إلى جانب منصب محافظ مكة المكرمة عدداً كبيراً من المناصب الإدارية والعسكرية، ولاسيما في المدن والموانئ التي وضع على رأس كل جهاز إداري فيها حاكماً إدارياً وعسكرياً يحمل لقب محافظ، كما أوجد إلى جانب هؤلاء حتى لا ينفردوا بالأمر، مجالس للشورى تتكون من كبار رجال الإدارة المالية والإدارية في المحافظة، فضلاً عن موظفين آخرين يستدعي حضورهم في مناقشة المسائل المطروحة إمام تلك المجالس[٣]، وكان لكل محافظ وكيل ينوب عنه في ممارسة اختصاصاته الممنوحة له وقت غيابه عن مركز المحافظة، وفي معظم الأحوال كان هؤلاء المحافظين يقومون بمخاطبة الحكومة المصرية عن طريق حاكم عام الحجاز، ومع ذلك كان يحق لهم في أحيان معينة مخاطبة القاهرة مباشرة في الأحوال التي تستدعي ذلك[٤].

ولعل الجانب الأهم الذي أولته الإدارة المصرية جل اهتمامها يتمثل في محاولة السيطرة على القبائل واستمالة العربان بغية الحد من هجماتها على القوافل التجارية وقوافل الحج دون تمييز، من خلال سياسة الترغيب والترهيب التي اتبعتها

---

[١] فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ص٤٧٥ .

[٢] عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، من وثائق شبه الجزيرة العربية، ج١، ص١٢.

[٣] المصدر نفسه، ج١، ص١٦ .

[٤] محمد حسن العيدروس، تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر، ص٢٣٤ .

عن طريق دفع مبالغ سنوية كبيرة لزعاماتها القبلية، وأحياناً باستخدام القوة ضدها على أمل أن يسود طابع التعاون بين مصر والحجاز[١].

وعلى الرغم من أن سكان الحجاز قبلوا الحالة الجديدة في البلاد، إلا أن سخطهم على الحكام المصريين لم يكن خافياً، ولاسيما الجماعات التجارية التي كانت غاضبة من إجراءات الحكومة المصرية لفرضها الاحتكار على تجارة البن، ولمعاناتها من الضرائب الباهظة المفروضة عليها، وبخاصة وأنها عدت محمد علي باشا منافسا لها يستعمل وسائل غير عادلة في محاربة نشاطها التجاري[٢].

أدت الإجراءات المصرية في إدارة شؤون الحجاز إلى إثارة ردود فعل معارضة لحكم محمد علي باشا للحجاز، وأتضح ذلك بالثورة التي قادها الشريف يحيى بن سرور عام ١٨٢٧[٣]، تعبيراً عن رغبة الإشراف في معاودة نفوذهم السياسي، ولاسيما أنهم ظلوا حريصين على المراهنة على استمرار سلطاتهم المحلية بين السكان لإنجاح الثورة، وعلى الرغم من قمعها وتعيين الشريف محمد بن عون في شرافة الحجاز إلا أن الأوضاع في البلاد ظلت مضطربة[٤].

وبحكم الظروف التي تمخضت عن تولي الشريف محمد بن عون حكم الحجاز – التي أوضحتها الصفحات السابقة – واحتفاظه بعلاقات حسنة مع عابدين باشا الحاكم المصري في البلاد، نلحظ استمرار حالة التذمر من قبل الأهالي ضد الإدارة المصرية، وبات أكثر الشرفاء ولاسيما ذوو زيد يشعرون بالغيرة والحسد من تنامي نفوذ آل عون الذين ساعدوا المصريين في تثبيت نفوذهم على الحجاز[٥].

وفي الوقت الذي كان فيه والي مصر منشغلاً في خلافاته مع الباب العالي بشأن تدخله في الشام بين عامي (١٨٣١-١٨٣٣) استغلت بعض العناصر غير النظامية في الجيش المصري المرابط في جدة ما كان يمر به محمد علي باشا من

---

[١] صبري فالح الحمدي، محمد علي والحجاز ١٢٢٦هـ / ١٨١١م – ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م، كلية التربية (مجلة)، بغداد، الجامعة المستنصرية، ع٣، ٢٠٠١، ص٦٨ .

[٢] م. أيبر، المصدر السابق، ص٢٠٩ و ٢١٥ .

[٣] المصدر نفسه، ص٢١٤ .

[٤] صبري فالح الحمدي، محمد علي والحجاز، ص٧٠-٧١ .

[٥] م. أبير، المصدر السابق، ص٢١٥ .

جراء تلك الظروف وأوضاعها، ليعلنوا تمردهم على الإدارة المصرية في الحجاز بقيادة تركجة بيلمز بحجة عدم استلام رواتبهم المتأخرة، مما ولد صراعاً داخل المؤسسة العسكرية المصرية هناك، وأضعف من ثم نفوذها في الحجاز[١].

ومع أن تمرد تلك العناصر تم أخماده عقب سماع قادتها بانتصار محمد علي باشا على القوات العثمانية في بلاد الشام وفتح جيوشه عكا في ٢٧ آذار ١٨٣٢[٢]، إلا أن الباب العالي كان يهمه أن يبقى ذلك التمرد قائماً، أملاً في إرباك سياسة والي مصر الذي بات يشكل خطراً حقيقياً على الدولة العثمانية، لذلك أصدر فرماناً تضمن تعيين تركجة بيلمز والياً على الحجاز بدلاً من واليها السابق خورشيد باشا[٣].

لكن والي مصر لم يعترف بالأوامر السلطانية، وكان حريصاً على ترسيخ سلطته على الحجاز لمكانته الدينية المعروفة، ودوره التجاري على البحر الأحمر وصولاً إلى الهند، ولذلك أرسل حملة مصرية بقيادة أحمد يكن باشا لمطاردة بيلمز، تقدمت إلى جدة فاحتلتها بعد انسحاب الأخير منها إلى الحديدة، ثم إلى مخا التي حاصرها حتى سقطت بيده في كانون الأول عام ١٨٣٢[٤].

أن محاولة بيلمز وأنصاره لم تحقق أهدافها في الحجاز بعد عام من حكم قاس للساحل اليمني، إذ وجد نفسه محاصراً في مخا برا وبحراً من قبل القبائل التي أغراها محمد علي باشا بالمال في المناطق الداخلية من اليمن[٥]، ومن ثم هرب ومن نجا معه من رجاله إلى السفن البريطانية الراسية في الخليج المقابل لميناء مخا، ومن هناك حملتهم إلى بومباي[٦]، لتستقر الأوضاع بعد تلك الأحداث التي لم تقتصر تأثيراتها على الحجاز بل تجاوزته إلى اليمن[٧].

---

[١] سناء إبراهيم جاسم التكريتي، التوسع المصري في الجزيرة العربية ١٨١١-١٨٤٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٣، ص٨٣-٨٧.

[٢] م. أبير، المصدر السابق، ص٢٣٤ .

[٣] عبد الرحمن الرافعي بك، عصر محمد علي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط٣، ١٩٥١، ص٣٥٨-٣٥٩ .

[٤] فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية، ص١١٢ .

[٥] م. أبير، المصدر السابق، ص٢٣٥ .

[٦] فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية، ص١١٤ .

[٧] عبد الرحمن الرافعي بك، المصدر السابق، ص٣٥٩ .

والملاحظ دخول العلاقات بين الحجاز ومصر مرحلة جديدة في عقد الأربعينيات من القرن التاسع عشر، اتسمت باستقلالية الإدارة المصرية في حكم البلاد بعيداً عن تدخل الدولة العثمانية عقب معاهدة كوتاهية[١]، بعد أن ظل الحجاز يحكم بإدارة ثنائية مصرية – عثمانية قرابة العشرين عاماً (١٨١٣-١٨٣٣) [٢].

وعلى أثر تلك التطورات حرص محمد علي باشا على اتباع سياسة أكثر مركزية في الحجاز ومن ضمنها مكة المكرمة، ففي عام ١٨٣٦ استقدم الشريف محمد بن عون إلى القاهرة ليدير شؤون الحجاز بشكل مباشر من قبل إداريين يرسلون من مصر، غير أن إدارة البلاد بإشراف مصري لم تحقق نجاحاً يذكر، فالموظفون الذين أرسلوا إلى هناك لم يكن بوسعهم التفاهم مع القبائل بشكل مباشر مما أدى إلى حدوث عدد من التمردات ضدهم[٣]، الأمر الذي جعل والي مصر يوقن أخيراً بأنه في أمس الحاجة إلى معاودة الشريف محمد بن عون، وأنه لا غنى لحكومة الحجاز عن شريف قوي مثله يقوم على رأس الإدارة المحلية والإفادة منه في تهدئة الأوضاع الداخلية، فطلب منه العودة إلى مقر عمله في مكة المكرمة التي وصلها مطلع عام ١٨٤٠، وبدأ يمارس سلطة أوسع من أي وقت مضى بعد أن أوعز الباشا المصري إلى حاكم عام الحجاز أحمد يكن باشا بأن يدع شريف الحجاز يتولى بنفسه شؤون القبائل، وبذلك استعاد الشريف مكانته السياسية في إدارة أوضاع الحجاز الداخلية ونقل علاقات بلاده مع مصر إلى مرحلة جديدة قوامها التعاون المشترك بين الجانبين[٤].

---

[١] معاهدة كوتاهية: عقدت بين الباب العالي ومحمد علي باشا في ٤ أيار ١٨٣٣ بتدخل من بريطانيا وفرنسا عقب طلب السلطان محمود الثاني المساعدة من روسيا بعد فشله في وقف تقدم القوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا لاحتلال الشام وتهديدها للعاصمة استانبول بعد هزيمتها للقوات العثمانية في معركة قونية في ٢١ كانون الأول ١٨٣٢، وبموجبها تنازل السلطان العثماني عن مصر والشام وكريت لمحمد علي باشا، كما تضمنت بنوداً أخرى أهمها تثبيت إبراهيم باشا في باشوية جدة وولاية الحبش. ينظر : عايض بن خزام الروقي، حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية ١٢٤٧-١٢٥٥هـ-١٨٣١-١٨٣٩م، مكة المكرمة، مطابع جامعة أم القرى، ١٤١٤، ص٨٩-٩٤ .

[٢] أحمد السباعي، المصدر السابق، ص١٥٣ .

[٣] فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ص٤٧٦ .

[٤] عبد الحميد البطريق، المصدر السابق، ص٢٤٠-٢٤١ .

على أن توقيع معاهدة لندن عام ١٨٤٠ بين محمد علي باشا والدول الأوربية، انهت حقبة الوجود المصري في الحجاز[١]، وقد تم انسحاب القوات المصرية من أرض الجزيرة العربية بالتعاون والتنسيق مع الشريف محمد بن عون الذي أسهم بعملية ترحيلها وعودتها إلى بلادها[٢]، وأصبح الحجاز مرة أخرى تحت الإدارة العثمانية، مما يشير إلى طابع الود الذي ساد العلاقات بين إشراف الحجاز وحكام مصر[٣].

وفي محاولتنا تتبع الأسباب التي أسهمت بالانسحاب المصري من الحجاز، يمكننا القول بوجود عوامل داخلية، تأتي في مقدمتها الثورات المحلية للأشراف والقبائل ضد القوات المصرية المرابطة في الجزيرة العربية، وقد استنزفت من المصريين الكثير من الموارد المالية، فضلاً عن العوامل الخارجية وأبرزها إدراك الحكومة المصرية للخطر الذي يهددها جراء تحالف الدول الأوربية مع الدولة العثمانية، بعد معركة نزيب التي انتصر فيها إبراهيم باشا في ٢٤ حزيران ١٨٣٩ على الجيش العثماني في الشام، مما اضطر محمد علي باشا سحب قواته من البلاد التي حلت محلها حاميات عثمانية، وبذلك طويت صفحة الحكم المصري في الحجاز[٤].

على أن ذلك الحكم قد ترك تأثيراته المباشرة وغير المباشرة على شبه الجزيرة العربية وعلى الأماكن المقدسة بالذات، فقد أدى إلى استحداث تنظيمات إدارية لم تعرفها مدن الحجاز المختلفة، كما ترك أثراً هاماً تمثل في نجاحه في كسر شوكة القبائل العربية، وهو أثر لا شك في أن العثمانيين أفادوا منه كثيراً عندما اتجهوا أبان العصر العثماني الثاني للحجاز (١٨١١-١٩١٨) في تقوية قبضتهم على شبه الجزيرة العربية[٥]، فضلاً عن ذلك فقد أسهم في تقريب الحجاز للمعرفة الأوربية

---

[١] ناصر الأنصاري، موسوعة حكام مصر من الفراعنة إلى اليوم، القاهرة، دار الشروق، ط٣، ١٩٨٩، ص١٢١-١٢٢ .

[٢] Al-Amr, Saleh Mahammad, Op. Cit, P.٥٣.

[٣] Hogarth David George, Hejaz Before World War ١, New York, ١٩٧٨, P.٤٨.

[٤] فائق بكر الصواف، المصدر السابق، ص٦٦-٦٧ .

[٥] المصدر نفسه، ص٦٧ .

ودخوله في ميدان السياسة الدولية، وذلك عندما سمح محمد علي باشا للعديد من الرحالة الأوربيين بدخول الحجاز والإقامة فيه، وبفضل كتابات هؤلاء لم يعد وسط الجزيرة العربية بلاداً مجهولة[١].

ولم تكن الأحداث المتسارعة سلفاً تعني قطع الصلات بين الحجاز ومصر في السنين اللاحقة عقب الانسحاب المصري من الجزيرة العربية[٢]، فقد ظلت التعيينات المخصصة للعساكر الذين يتولون أمر المحافظة على الأقطار الحجازية، وكذلك الحبوب والغلال المرتبة للأشراف وشيوخ العربان والأهالي، إذ كانت ترسل كل عام من المحاصيل المصرية كما هو متفق عليه، مع ما كانت مصر تقدمه من تلقاء نفسها من صدقات وهبات خيرية لفقراء مكة المكرمة والمدينة المنورة وما اعتادت أن تقدمه من مرتبات منتظمة للأشراف[٣]، هذا فضلاً عن بقاء الحاميات المصرية في موانئ الوجه والمويلح وضباء والعقبة التي تقع شمال الحجاز طوال سنوات القرن التاسع عشر[٤].

وعلى الرغم من عدم أهمية هذه الموانئ من الناحيتين التجارية والإستراتجية، لكنها تمتلك ميزة خاصة بوصفها على طريق الحج المصري، ولولا هذه الميزة لما فكر محمد علي باشا بإبقائها تحت حكمه[٥].

ومع أن العثمانيين كانوا يعرفون آنذاك أن بقاء هذه الموانئ تحت الحكم المصري أمراً غير شرعي، وأنه يتعارض مع الفقرة الملحقة بمعاهدة لندن بشأن انسحاب المصريين من جميع أملاك الدولة العثمانية، لكنهم مع ذلك لم يثيروا هذا الموضوع حتى عام ١٨٨٤، وربما يعود ذلك إلى كون هذه الأماكن تشكل نقطة وصل في طريق حجاج مصر إلى الحجاز[٦].

---

[١] محمد أنيس، السيد رجب حراز، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ص١٣٦ .

[٢] Rushbrooke, E. G. N., Op. Cit, P.٢٦٨-٢٦٩.

[٣] شوقي عطا الله الجمل، سياسة مصر في البحر الأحمر، ص٣١٢ .

[٤] صالح محمد العمرو، النزاع التركي المصري على شمال الحجاز وسيناء وتدخل الحكومة البريطانية (١٨٨٤-١٩٠٦)، الدارة (مجلة)، الرياض، ع١، س٥، ربيع ثاني ١٣٩٩هـ/مارس ١٩٧٩، ص٨.

[٥] صالح محمد العمرو، النزاع التركي المصري على شمال الحجاز، ص٨ .

[٦] المصدر نفسه، ص٨ .

وهكذا ظلت العلاقات بين مصر والحجاز طوال السنين التي أعقبت الانسحاب المصري قائمة ولم تنقطع، وبقي المحمل المصري الشريف والمؤسسات الخيرية لأهالي الحرمين في وادي النيل تعمل على إدامتها واستمرارها.

٣. علاقات الحجاز مع أمراء عسير :

كانت عسير[١] تحكم بإسم أشراف الحجاز منذ القرن السادس عشر من أسرة تدعي الانتساب إلى يزيد بن معاوية بن أبي سفيان لذا عرفت بالأسرة اليزيدية، وقد نشب الخلاف بين أفرادها بسبب الزعامة على المنطقة، فاستوطن قسم منهم في الشعف، وبقي الفرع الآخر في أبها يدير شؤون منطقته باسم أشراف الحجاز، وكان بعض هؤلاء الأمراء ينتفض على الأشراف أحياناً أو يمد نفوذه ويبسط سلطانه على بعض جهات تهامة أحياناً أخرى، وربما وصلت سيطرة أهل اليمن إلى مرتفعاتهم فدانوا لهم، واستمر وضع عسير على هذه الحالة حتى أواخر القرن الثامن عشر[٢].

ومع إطلالة القرن التاسع عشر تردد اسم عسير كثيراً في التاريخ الحديث، عندما وفد بعض أفرادها على الدرعية عام ١٨٠٠[٣]، معلنين ولاءهم وطاعتهم للأمير عبد العزيز آل سعود[٤]، ومنهم محمد بن عامر المتحمي[٥]

---

[١] عسير : تقع عسير بين الحجاز شمالاً واليمن جنوباً، وتمتد غرباً من البحر الأحمر إلى أن تصل إلى نجد شرقاً وتقسم إلى منطقتين، المنطقة الساحلية وتعرف بتهامة عسير، والمنطقة الجبلية وتعرف بعسير السراة، دعيت هذه البلاد بأسم قبيلة عسير التي ترجع بأنسابها إلى الأزد – أزد شنوءة – من أعظم القبائل اليمانية المعروفة، وكانت قبيلة مفيد من أكبر قبائلها، وقد تولى رؤساؤها إدارة الإمارة إلى مدة تزيد على الـ ١٠٠ عام، واتخذوا من مدينة أبها قاعدة لهم، ومن المرجح أن تسمية عسير قد وردت نتيجة لوعورة المنطقة وصعوبة السير بين جبالها. ينظر : مصطفى مراد الدباغ، جزيرة العرب موطن العرب ومهد الإسلام، ج١، بيروت، منشورات دار الطليعة، ١٩٦٣، ص٢٠٦؛ فؤاد حمزة، في بلاد عسير ١٣٧٠–١٩٥١، القاهرة، مطبعة دار الكتاب العربي، ١٩٥١، ص٨٥ .

[٢] محمود شاكر، التاريخ الإسلامي. العهد العثماني، ج٨، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٩٨٧، ص٢٧٧ .

[٣] إبراهيم بن علي زين العابدين الحفظي، تاريخ عسير رؤية تاريخية خلال خمسة قرون، تحقيق: محمد بن مسلط بن عيسى الوصال البشري، (د.م)، (د.مط)، ط٥، ١٤١٣هـ، ص٥٥.

[٤] عبد الله بن علي بن مسفر، السراج المنير في سيرة أمراء عسير، سوريا، مؤسسة الرسالة، ١٩٧٨، ص٣٥ .

[٥] محمد بن عامر المتحمي : تولى أمارة عسير عام ١٨٠٠ وهو من آل المتحمي من قبيلة رفيدة، أسند إليه أمير نجد مهمة نشر الدعوة السلفية في عسير وتوابعها، وقد اتخذ من قرية طبب مركزاً لحكمه،رحل إلى

(١٨٠٠-١٨٠٣)، ومعه لفيف من أبناء المنطقة، وكانت حملة سعودية استطاعت السيطرة على عسير بعد قتل حاكمها السابق وتنصيب محمد بن عامر أميراً عليها ليحكمها باسم الدولة السعودية[١]، وبعد وفاته خلفه في الإمارة أخوه عبد الوهاب بن عامر المسمى أبو نقطة[٢] (١٨٠٣-١٨٠٩)، على أن يستمر في تنفيذ ما تعهد به أخوه من نشر الدعوة السلفية ودعم النفوذ السعودي في عسير وبقية أنحاء اليمن[٣].

وبالفعل بقي عبد الوهاب بن عامر مخلصاً لقادة الدرعية وبذل جهوداً عظيمة ساهمت في استيلاء آل سعود على الحجاز والجهات الغربية من الجزيرة العربية[٤]، عندما دخل في حروب طويلة مع الشريف غالب بن مساعد واشتبك معه في ثلاث عشرة معركة انتصر فيها جميعا[٥]، وكانت لتلك الحروب أهمية بالغة، ليس لكونها مهدت الطريق لسيطرة السلفيين على الحجاز، بل لأنها عدت البداية لمرحلة جديدة من العلاقات بين عسير والحجاز، بعد أن أصبحت الأولى مواكبة لما يجري من وقائع في الحجاز[٦].

إلا أن أبو نقطة سرعان ما سقط قتيلاً في المعركة التي دارت بينه وبين الشريف حمود أبو مسمار[٧] (١٧٥٦-١٨١٨) وريث حكم آل خيرات في المخلاف

الدرعية عام ١٨٠٣ وفي طريق عودته منها توفي بمرض الجدري ودفن في بلدة بيشة.ينظر : المصدر نفسه، ص٣٥ .

[١] محمود شاكر، المصدر السابق، ص٢٧٧ .

[٢] عبد الوهاب بن عامر : تولى الإمارة بعد وفاة أخيه باتفاق من قبل الأعيان والعلماء في البلاد على مبايعته، وعرف باسم أبو نقطة نسبة إلى جده الذي كان يعرف بذلك اللقب لنقطة في عينه فاشتهر بها هو وذريته، وكان له الفضل في التوسع السعودي في تهامة، كما ساهم في إخضاع الحجاز لصالح حاكم نجد، إلا أنه قتل على يد شريف أبي عريش عام ١٨٠٩. ينظر : عبد الله بن علي بن مسفر، المصدر السابق، ص٣٥-٦١.

[٣] لطف الله جحاف، من تاريخ الدولة السعودية الأولى في المؤلفات اليمنية، العرب (مجلة)، الرياض، ج١١ و ١٢، س٢٦، الجماديان ١٤١٢/تشرين٢، كانون١ (نوفمبر/ديسمبر) ١٩٩١، ص٧٨٣-٧٨٤ .

[٤] عبد الله الصالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، ص١٣٧ .

[٥] محمود شاكر، المصدر السابق، ص٢٧٨ .

[٦]Al-Amr, Saleh Mahammad, Op. Cit, P.١٤٣.

[٧] الشريف حمود بن محمد بن أحمد الحسني التهامي : هو أمير من أشراف تهامة اليمن، كانت له ولأسلافه ولاية المخلاف السليماني (من تهامة) ودعوتهم لأئمة اليمن، وفي أيامه استولت جيوش نجد على البلاد المجاورة له، ولما قاتلهم هزموه فانضوى تحت لوائهم، وضم إليه اللحية والحديدة وزبيد وما يليها، واستقل

السليماني[١] شمال اليمن عام ١٨٠٩[٢]، عندما نقض الأخير بيعته للسعوديين وابتعد عنهم[٣]، وحينذاك اختار سعود الكبير لإمارة عسير طامي بن شعيب[٤] (١٨٠٩-١٨١٥) بدلاً عنه، فقام بغزوات عدة كان أهمها اشتراكه مع عثمان المضاييفي في قتال الشريف حمود في مكان يدعى وادي وحلة، عندما دارت فيه الدائرة على جيش حمود نفسه[٥].

وفي خضم تلك الأحداث لم نلمس وجود علاقات بين الحجاز وعسير بشكل مباشر بسبب خضوع البلاد للسيطرة المصرية منذ عام ١٨١١، بينما حاول محمد علي باشا جاهداً بعد أن دخلت قواته الحجاز أن يمد سيطرته إلى عسير[٦]، لتسهل عليه بعد ذلك مهاجمة مواقع السلفيين وهو مأمون الظهر، وعد ذلك تحديا لطامي بن شعيب، ولاسيما بعد الأوامر التي صدرت إلى الحاكم المصري من قبل الباب العالي

بولاية أبي عريش وصبيا وضمد والمخلاف السليماني، ثم انقلب على آل سعود ونشبت بينه وبين أنصارهم في اليمن حروب انتهت باستقراره أميراً على بلاد تهامة مستقلاً، عرف بشجاعته وحبه للعمران، توفي بالملاحة من بلاد بني مالك بالسراة. ينظر: الزركلي، المصدر السابق،ج٢، ص٣١٦ .

[١] المخلاف السليماني: كلمة مخلاف تعني المقاطعة، ووصفها بالسليماني يرجع إلى سليمان بن طريف أحد ولاة المنطقة في القرن الرابع الهجري، تمتد من الموسم في الجنوب إلى حلي في الشمال، ينظر : الشيخ عبد الرحمن بن أحمد البهكلي، تكملة العلامة الشيخ الحسن بن أحمد عاكش، نفح العود في سيرة دولة الشريف حمود، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ محمد بن أحمد العقيلي، الرياض، مطبوعات دارة الملك عبد العزيز، ١٩٨٢، ص٩٠؛عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الدولة السعودية الأولى، ص١٥١ .

[٢] لطف الله جحاف، درر نحور الحور العين بسيرة المنصور علي وأعلام دولته الميامين، تحقيق: عارف محمد بن عبد الله فارع الرعوي،صنعاء، أصدارات وزارة الثقافة والسياسة، ٢٠٠٤، ص١١٨٥-١١٨٦.

[٣] القاضي عبد الله بن عبد الوهاب المجاهد الشماحي، اليمن الإنسان والحضارة، بيروت، منشورات المدينة، ط٣، ١٩٨٥، ص١٦٩ .

[٤] طامي بن شعيب : تولى إمارة عسير بعد عبد الوهاب بن عامر أبو نقطة بناءً على أوامر أمير نجد، وهو من أبناء عمومته، فكانت مواقفه وبلاؤه في الحروب لا تقل عن مواقف سلفه، وكانت له الوقائع المشهودة ضد الجيش المصري في حربه إلى جانب آل سعود، لكنه لم يلبث أن وقع أسيراً بيد قوات الشريف حمود التي سلمته بدورها إلى محمد علي باشا فحمله مقيداً إلى مصر ومن هناك بعث به إلى استانبول ليعدم فيها. ينظر: عبد الله بن علي بن مسفر، المصدر السابق، ص٦١-٧١.

[٥] أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، ص٧٣ .

[٦] غيثان بن علي بن جريس، وثائق من عسير خلال الحكم العثماني، العرب (مجلة)، الرياض، ج٣ و ٤، س٢٨، رمضان/شوال سنة ١٤١٣هـ/أذار/نيسان (مارس/ابريل) سنة ١٩٩٣م، ص١٥٥.

بأن يوجه حملات عسكرية ضد قبائل عسير المؤيدة لآل سعود[١]، بعد هزيمة امراء نجد في معركة بسل عام ١٨١٥[٢].

وهكذا سارعت القوات المصرية صوب الجنوب فاحتلت تربة ورانية ثم بيشه مفتاح الطريق إلى اليمن من الشمال الشرقي، كما استطاعت أن تهزم قوات طامي بن شعيب المؤيدة للدرعية في المنطقة الجنوبية، بعدها تقدمت فاحتلت القنفذة، وبذلك أصبح القسم الجنوبي من الحجاز خاضعاً بقوة لمحمد علي باشا[٣]، بعد أسر طامي بن شعيب وضرب رأسه في الأستانة[٤].

ولم يكد والي مصر ينتهي من أمر عسير حتى انسحبت إلى الحجاز حاميته التي تركها في طبب بعد أن انقضت عليها قوات محمد بن أحمد المتحمي[٥] (١٨١٥-١٨١٩) الذي خلف طامي بن شعيب في الإمارة، الأمر الذي أثار محمد علي باشا ضده فأمر بإرسال قوة كبيرة عام ١٨١٧ لتأديب قبائل عسير وزعمائها،وكان على رأس قيادتها الشريف محمد بن عون، ومع أنها نجحت في تحقيق أهدافها بعد موقعتي المسفرة والحضن، إلا أنها بعد أن عادت إلى الحجاز هاجم زعماء عسير الحامية المصرية الموجودة في المدينة وفتكوا بها، وهو ما دشن عهداً شهد نزاعاً مستمراً بين الحجاز وعسير كان لشريف مكة المكرمة دور في أحداثه[٦].

وعقب نجاح إبراهيم باشا بدخول الدرعية عام ١٨١٨، تفرغت قواته لدعم الجيوش العاملة في عسير، فسارت قوات كثيرة إلى جهاتها يقودها الشريف محمد بن

---

[١] صبري فالح الحمدي، السياسة المصرية – العثمانية تجاه عسير في عهد محمد علي باشا (١٨١٣-١٨٤٠)، كلية الآداب (مجلة)، جامعة بغداد، ع٨٠، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص٢٣.

[٢] أحمد عسة، المصدر السابق، ص٢٧ .

[٣] عبد الفتاح حسن أبو علية، محاضرات في تاريخ الدولة السعودية الأولى، ص٧١-٧٢.

[٤] بيركهارت، ملاحظات عن البدو والوهابيين، ج٢، ص١٩٢-١٩٣ .

[٥] محمد بن أحمد المتحمي : تولى مهام الإمارة بعد طامي بن شعيب، وهو من أقاربه، يكنى بالمتحمي، اجتمع على طاعته قبائل عسير ورجال ألمع رغبة ورهبة، حيث كان سفاكاً للدماء، وبزعامته قويت شوكة الإمارة وأخذ في الإصلاح بين القبائل، لكنه أسر من قبل الشريف محمد بن عون في أحدى المعارك ضد الدولة العثمانية عام ١٨١٩ ليتم نقله إلى مصر. ينظر : عبد الله بن علي بن مسفر، المصدر السابق، ص٧١-٧٦ .

[٦] محمود شاكر، المصدر السابق، ص٢٨٠ .

عون عن طريق السراة، وخليل باشا عن طريق تهامة، وقد هزم الشريف قوة محمد بن أحمد المتحمي الذي وقف في وجهه، وتم ألقاء القبض عليه وعلى أفراد أسرته، ثم عاد إلى الحجاز، بعد أن نفي حاكم عسير إلى مصر ووزع قواته بين اليمن وابقى حامية له في طبب وكان ذلك مطلع عام ١٨١٩[١].

أفضت تلك العمليات العسكرية إلى خضوع عسير فعلياً لحكم الأشراف، إلا أن ذلك لم يستمر أكثر من شهرين بعد أن أصبح سعيد بن مسلط[٢] (١٨١٩-١٨٢٦) سيد الموقف في البلاد معلناً الثورة ضدهم بوصفهم يسيرون في فلك محمد علي باشا والقيادة المصرية، في وقت غدت فيه عسير مستقلة تماما عن أمراء نجد[٣].

وبالمقابل نشطت الدولة العثمانية في إرسال الحملات العسكرية ضد عسير التي امتازت معاركها حتى عام ١٨٢٣ بالكر والفر، لكن نتائجها كانت الهزيمة للعثمانيين، ومن أشهر قادتها أحمد يكن باشا حاكم عام الحجاز والشريف محمد بن عون[٤].

وقد حاول العثمانيون فرض سيطرتهم على عسير مرة أخرى في عام ١٨٢٤ رغم مقاومة أهلها، وجهزوا حملة عسكرية كبيرة ضدها بقيادة أحمد يكن باشا، إلا أنها واجهت حرب عصابات أضعفت قوة حاكم عام الحجاز، ثم حل بها أمر لم يكن بالحسبان، إذ هطلت عليها أمطار وبرد عظيم أهلك عدداً كبيراً من أفرادها، وهي ترابط بوادي السرح ومن نجا منهم فر عائداً إلى مكة المكرمة[٥]، ويورد لنا ابن بشر تلك الوقائع لعام ١٨٢٤ بقوله: ((وفيها سار أحمد باشا رئيس مكة بعسكر كثير من

---

[١] عبد الله بن علي بن مسفر، المصدر السابق، ص٧٤-٧٦ .

[٢] سعيد بن مسلط : يرجع نسبه إلى أهل السقا من قبيلة بني مفيد المعروفة بالكرم والبسالة، وبانتقال الإمارة له تحول حكمها من آل المتحمي إلى آل مفيد، وفي عهده انتقلت قاعدة عسير من طبب إلى مسقط رأسه السقا، وقد قوي نفوذه على قبيلته وسائر قبائل عسير بسياسة الترهيب والترغيب، كما فرض سيطرته على قبائل المع وغيرها من قبائل تهامة، لكنه أصيب بمرض شديد توفي على أثره عام ١٨٢٦ عن عمر يناهز الـ٦٥ عاماً. ينظر: المصدر نفسه، ص٧٩-٨٠ .

[٣] مقبل بن عبد العزيز النجدي، طوق الحمامة في أخبار اليمامة، ج١، مخطوطة في المركز الوطني للمخطوطات، بغداد، تحت رقم (٤٠٣٥٢)، ورقة ٣ .

[٤] إبراهيم بن علي زين العابدين الحفظي، المصدر السابق، ص٨٥ .

[٥] عبد الله بن علي بن مسفر، المصدر السابق، ص٨٠ .

مصر والحجاز وغيرها ومعه عدد من أشراف أهل مكة واتباعهم فقصدوا عسير في اليمن ورئيسهم يومئذ سعيد بن مسلط ... فوقع بينهم وبين عسير وقعات ومقاتلات في ناحية من أهل الطور ثم أن الله تعالى أمضى أمراً من أمره من خوارق العادات، وذلك أنهم لما أمعنوا في هذه الناحية ونزلوا في وادي السرح من أرض تهامة أنشأ الله سبحانه القادر القاهر سحابة فأرعدت وأبرقت وأرسلت على هؤلاء العساكر برد لا يعرف له نظير وهلك غالب العسكر ولم ينج إلا القليل أن الذي بقي منهم خمسون وانهزموا إلى الحجاز...)) [١].

وبعد تلك الهزائم التي مني بها الجيش العثماني تم الصلح بين الطرفين عام ١٨٢٦ وتوقفت المعارك بين الحجاز وعسير، لكن سعيد بن مسلط توفي في ذلك العام، وخلفه أخوه لأمه علي بن مجثل[٢] (١٨٢٦-١٨٣٣) ، بعد أن أمضى الأول إمارته كلها في مقاومة العثمانيين وردهم عن بلاده[٣].

كانت من نتائج إخفاق القوات العثمانية في محاولاتها السيطرة على عسير، استعادة الحجاز لدوره التجاري على البحر الأحمر، ولاسيما ميناء جدة[٤]، بسبب انصراف الأشراف إلى أوضاع بلادهم الداخلية، إذ لم تعد الدولة العثمانية تسخرهم في حروبها، فضلاً عن تصاعد التنافس فيما بينهم على كرسي الشرافة بعد عزل الشريف يحيى بن سرور عن الإمارة عام ١٨٢٧[٥].

ومع الإقرار بأن ذلك الصراع جعل عسير تنعم بهدوء نسبي من جانب الحجاز، إلا أنها أصبحت ملجأ للمعارضين والمتنازعين على السلطة[٦]، ومما يعزز

---

[١] ابن بشر، المصدر السابق، ج٢، ص٤٠ .

[٢] علي بن مجثل : تولى الإمارة بعد وفاة سعيد بن مسلط، وقد بايعه رؤساء القبائل، عرف بتقواه وشجاعته بالحرب، سار بالناس سيرة حسنة وكان مستقلاً في إمارته طوال حكمه، توفي أواخر عام ١٨٣٣، لمرض ألزمه الفراش أياماً، ينظر : عبد الله بن علي بن مسفر، المصدر السابق، ص٨١-٨٢ .

[٣] إبراهيم بن علي زين العابدين الحفظي، المصدر السابق، ص٨٦؛ مقبل بن عبد العزيز النجدي، العقود الدرية في تاريخ البلاد النجدية، ج٢، ص٥٨ .

[٤] إبراهيم بن علي زين العابدين الحفظي، المصدر السابق، ص٨٧ .

[٥] عبد الحميد البطريق، المصدر السابق، ص٢٣٧-٢٣٩ .

[٦] صبري فالح الحمدي، السياسة المصرية – العثمانية تجاه عسير، ص٢٧ .

ذلك لجوء الشريف عبد المطلب بن غالب وأخيه علي وأعوانهما إلى الأمير علي بن مجثل، العدو اللدود لمحمد علي باشا بعد أن رفض الأخير الموافقة على تعيين الأول شريفاً على الحجاز لصالح تعيين منافسه الشريف محمد بن عون[١].

وقد بات واضحاً أن الشريف عبد المطلب بن غالب أسس أثناء إقامته في عسير علاقات حسنة مع القادة العسيريين، وعلى رأسهم الأمير عائض بن مرعي[٢] (١٨٣٤-١٨٥٥) خليفة علي بن مجثل والمعاصر للشريف عبد المطلب بن غالب في أثناء امارته الأولى (١٨٥١-١٨٥٥)، بدليل التقارب بينهما في وجهات النظر الذي ظهر جلياً عندما أعلن الشريف المذكور ثورته على العثمانيين في الحجاز عام ١٨٥٥ بدعم ومساندة من أمير عسير [٣].

وعلى الجانب الآخر حرص محمد علي باشا على العمل لمنع أي تقارب بين الحجاز وعسير، لإدراكه خطورة التقارب الذي قد يحصل بين المتنافسين على شرافة الحجاز وأمراء عسير على الإدارة المصرية في الحجاز، فوجه رسالة إلى أحمد يكن باشا مؤرخة في مطلع أيار ١٨٢٧ يخبره بأن الشريف محمد بن عون سيعين أميراً على البلاد، وأن عليه واجب القضاء على تمرد الأشراف والحيلولة دون قيام تحالف بينهم وبين علي بن مجثل وتقديم النصح لهم في القدوم إلى مصر[٤]. مؤكداً ذلك برسالة أخرى بعثها إليه مؤرخة بتاريخ ٢٧ أيار ١٨٢٧ بشأن تحركات الشريف عبد المطلب بن غالب ومحاولته تضليل مشايخ عسير مذكراً حاكم عام الحجاز بأن تعليماته قد صدرت إلى الشريف محمد بن عون ليقدم المساعدة المطلوبة إليكم، في

---

[١] أحمد زيني دحلان، خلاصة الكلام، ص٣٠٨ .

[٢] عائض بن مرعي : تولى الحكم في عسير بعد إمارة علي بن مجثل حسب وصية الأخير، واتفاق رؤساء القبائل عليه، وفي عهده ازدهرت الحالة الاجتماعية في البلاد وعاش الناس في رخاء واستقرار لأوضاعها الداخلية، نقل قاعدة حكمه من السقا إلى أبها، إلا أنه لم يلبث أن أصيب بمرض توفي === ===على أثره عام ١٨٥٥، بعد أن أمضى (٢١) عاماً في الحكم. ينظر : عبد الله بن علي بن مسفر، المصدر السابق، ص٨٣-٩٢ .

[٣] محمد عبد الله آل زلفة، دور عسير في أحداث الحجاز في الفترة ما بين (١٢٦٧/١٨٥٠-١٢٧٢/١٨٥٥) في عهد الشريف عبد المطلب على ضوء الوثائق العثمانية، المجلة المغربية (مجلة)، تونس، ع٢٩-٣٠، س١٠، ١٩٨٣، ص٥١ .

[٤] صبري فالح الحمدي، السياسة المصرية – العثمانية تجاه عسير، ص٢٨ .

مواجهة أحداث عسير مع العمل المشترك في إحكام السيطرة المصرية ومعاقبة المعارضين[١].

ولابد من التذكير بمحاولة تركجة بيلمز عندما أعلن تمرده في الحجاز عام ١٨٣٢ الاتصال بثوار عسير ليكونوا عونا له ضد الحملة المصرية التي راحت تتعقبه في الأراضي اليمنية انطلاقاً من الحجاز[٢]، لكن علي بن مجثل لم يكن راغباً في مساعدة بيلمز، لذلك تقاعس في اللحظة الأخيرة عن مناصرته، وفضل أن يشترك في الحملة المصرية التي يقودها أحمد يكن باشا لمحاصرته في ميناء المخا آملاً في تقوية نفوذه في عسير وتحسين علاقاته مع والي مصر، والأهم من ذلك علة يحظى بتحقيق مكسب سياسي في تهامة على حساب تقدم القوات المصرية هناك[٣].

إلا أن الأمور سرعان ما تغيرت ولم يتحقق ما كان يتمناه علي بن مجثل من حدوث تحسن في العلاقات بين الجانبين، ولاسيما بعد وفاته عام ١٨٣٣ وانتقال الإمارة إلى عائض بن مرعي، لسبب رئيس يتمثل في تضارب مصالح المتنازعين، وهو الأمر الذي كان يدركه محمد علي باشا جراء استمرار خطر أمراء عسير وتوجهاتهم المتعارضة مع المخططات المصرية الرامية إلى فرض سيطرتها المباشرة على اليمن[٤].

وبفعل تلك التطورات ازداد التقارب المصري – الحجازي بهدف محاربة عسير التي تفاقم خطرها على الوجود المصري في الجزيرة العربية في عهد أميرها عائض بن مرعي الذي شن هجمات عدة على بني شهر وبيشه وغامد وزهران الموالية للحكم المصري، إذ توجه الشريف محمد بن عون بالعساكر المصرية عام ١٨٣٤، وتمكن

---

[١] دار الوثائق القومية، القاهرة، وحدة الحفظ : دفتر (٣١) معية تركي، رقمها في وحدة الحفظ : (٢٠٥)، ص١٢٠-١٢١؛ تاريخها : ١٣ ذي القعدة ١٢٤٣هـ / ٢٧ مايو ١٨٢٨م. نقلاً عن : عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، من وثائق شبه الجزيرة العربية في عصر محمد علي، ج٢، ص٣٠٣-٣٠٥ .

[٢] فاروق عثمان أباظة، سياسة بريطانيا في عسير أثناء الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨، الكويت، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨٣، ص٨ .

[٣] فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية، ص١١١-١١٤.

[٤] صبري فالح الحمدي، السياسة المصرية – العثمانية تجاه عسير، ص٣٢.

من استرجاع تلك المناطق، إلا أن نقص الإمدادات التي طلبها عبثاً من حاكم عام الحجاز حالت دون نجاح حملته صوب عسير[١]، واضطرت عساكره إلى التراجع إلى مكة المكرمة عام ١٨٣٦، في حين أنكر أحمد يكن باشا أي تقصير منه، وأرجع سبب الهزيمة إلى شريف الحجاز[٢].

ولم يكن إمام محمد علي باشا إزاء الاتهامات المتبادلة بين الطرفين، سوى اصداره الأوامر بمثولهما إمامه في القاهرة، وبعد نقاش طويل وافق حاكم مصر على اقتراح أحمد يكن باشا بعودته إلى الحجاز ليتولى مجدداً العمل على إخضاع عسير خلال ثلاثة أشهر[٣]، على أن يبقى الشريف محمد بن عون في مصر تحت مراقبته، ونتج عن تلك الوقائع أن ساد طابع الحرب في العلاقات بين الحجاز وعسير بفعل خضوع الحجاز للسيطرة المصرية، واتخاذه منطلقاً لشن الهجمات على القوى القبلية التي تروم الاستقلال عن الحكم المصري[٤].

وعقب عودته إلى الحجاز جهز أحمد يكن باشا من هناك قوة خرج بها إلى عسير عام ١٨٣٧ بصحبة الشريف منصور بن زيد الشنبري وأحد شيوخ عسير المطرودين وهو الشيخ سلطان بن عبدة العسيري، غير أن حملته لم تحقق إلا نجاحاً محدداً[٥]، ومن ثم أرغمت محمد علي باشا على التخلي عن خططه في عسير[٦]، ليستمر الوضع بعد ذلك على ما هو عليه حتى خروج القوات المصرية من الجزيرة العربية عام ١٨٤٠[٧].

---

[١] للتفاصيل عن الحملة وعملياتها العسكرية. ينظر :

Tamisier, Maurice, Voyage En Arabie, Vol. I, II, Paris, ١٨٤٠, P. ٤٣-٣٦٠.

[٢] خليل مردم بك، المصدر السابق، ص١٣٦ .

[٣] سنوك هور خورنيه، المصدر السابق، ص٢٨٠ .

[٤] حمد بن محمد بن ناصر بن لعبون، تاريخ ابن لعبون (٠٠٠ – بعد ٢٥٧) في : عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح آل بسام، خزانة التواريخ النجدّية، ج١، (د.م)، (د.مط)، ١٩٩٩، ص٢٥١.

[٥] أحمد زيني دحلان، خلاصة الكلام، ص٣١٠.

[٦]AL-Amr, Saleh Mahammad, Op. Cit, P.١٤٤.

[٧] إبراهيم بن علي زين العابدين الحفظي، المصدر السابق، ص٩٢ .

وعلى الرغم من الإخفاقات التي منيت بها الحملات المصرية على عسير[١]، لكن الملاحظ استمرار أشراف الحجاز بأداء دورهم العسكري لصالح الدولة العثمانية بوصف الحجاز معبراً تمر عبره القوات المهاجمة لمناطق عسير المجاورة جغرافياً لبلاد الحجاز، وبالفعل طلب العثمانيون عام ١٨٤٩ من الشريف محمد بن عون مساعدتهم على مد نفوذهم إلى عسير، إلا أن الشريف وجد نفسه غير قادر على القيام بهذه المهمة بنفسه[٢]، بعد أن اقتنع بعدم قدرته على اقتحام عسير وضمها إلى بلاده[٣]، ولذلك أحالها إلى ابنه عبد الله، ومع أن الأخير نجح في قيادة الحملة العثمانية نحو الجنوب حتى وصل إلى بيشة وبنوشهر[٤]، لكنه فشل في القضاء على الإمارات الموجودة في عسير وتثبيت الحكم العثماني هناك[٥].

وعلى ما يبدو إن اتفاقا للحدود قد تم بين الشريف عبد الله وأمراء عسير لصالح الدولة العثمانية على أن لا يتجاوزوا حدودهم مستقبلاً ويهددوا الحجاز، لكن أتفاقاً آخر قد تم عام ١٨٥٣ بين الشريف عبد المطلب بن غالب والأمير عائض بن مرعي دون علم والي الحجاز أحمد عزت باشا، الأمر الذي أصبحت بموجبه المناطق من حلي إلى الأحسبة حكماً لعسير، ومن الأحسبة إلى الشام، حكماً للدولة العثمانية[٦].

ما يمكن استخلاصه من مضمون الاتفاق أن الشريف عبد المطلب بن غالب كان يرمي من وراء عقده توثيق الصلات بينه وبين أمير عسير لتعزيز موقعه

---

[١] صباح مهدي رميض، امارة عسير دراسة في أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعلاقاتها العربية والدولية ١٨٧٦-١٩٣٢ ،دمشق ،دار جوامع الكلم للطباعة والنشر والتوزيع،٢٠١١، ص٩٠-٩١.

[٢] AL-Amr, Saleh Mahammad, Op. Cit, P.١٤٤.

[٣] إبراهيم بن علي زين العابدين الحفظي، المصدر السابق، ص٨٦ .

[٤] أحمد زيني دحلان، خلاصة الكلام، ص٣١٤ .

[٥] AL-Amr, Saleh Mahammad, Op. Cit, P.١٤٤.

[٦] B. O. A, Ird. Dah, ١٨٩٧٤،٩ Rabiulahir, ١٢٧٠ (١٨٥٣).

نقلاً عن : سنان معروف أغلو، المصدر السابق، ص٤٩ .

بالاستقلال بالحجاز عن الإدارة العثمانية، ملوحاً للأخير بإمكانية تحقيق الاتحاد بين الحجاز وعسير إذا ما تعاون معه وقدم له الدعم والمساندة كحليف قوي[١].

برز ذلك التقارب بين الطرفين في الموقف السلبي لعائض بن مرعي من أحداث الحجاز عام ١٨٥٥ أو ما يعرف (بفتنة الرقيق) التي أطاحت بإمارة الشريف عبد المطلب بن غالب حيث بعث برسائل إلى كل من حاكم الحجاز العثماني محمد كامل باشا وعلماء مكة المكرمة أنطوت على عدم رضاه بما حل بالأراضي المقدسة من جنوح عن الشريعة الإسلامية، إلا أن محمد كامل باشا لجأ إلى تجنيب الحجاز من مواجهة عسكرية محتملة مع أمير عسير، ودخل في حوار معه لغرض توضيح الحقائق، إذ بعث بأحد كبار قادته للتحقق من نوايا الأمير وتطييب خاطره[٢].

أدت هذه التطورات إلى تراجع عائض بن مرعي عن موقفه المؤيد للشريف عبد المطلب بن غالب– مما أصاب علاقاتهما بالركود، ولاسيما بعد فشل ثورة الأخير– معلناً صداقته للدولة العثمانية، وكان أكثر ما يخشاه العثمانيون في الحجاز تدخل عسير إلى جانب الشريف عبد المطلب بن غالب مما يهدد مصالحهم في عموم المنطقة، على الرغم من تطمينات عائض بن مرعي للأشراف بأنه قد عدل عن توجيه قواته نحو الحجاز، وأنه أرسلها إلى أبي عريش شمال اليمن التي أبدت معارضة لسلطته[٣].

إلا أن المنية وافت الأمير عائض بن مرعي أواخر عام ١٨٥٥ وبذلك لم يتمكن من تحقيق هدفه الأخير، لتنتقل الإمارة إلى ابنه محمد بن عائض[٤] (١٨٥٥–١٨٧٢) بتولية من العربان ومبايعتهم له[٥]، وهو ما أثار الحزن لدى

---

[١] **محمد عبد الله آل زلفة، المصدر السابق، ص٥٣ .**

[٢] **المصدر نفسه،ص٥٢ .**

[٣] **محمد عبد الله آل زلفة، المصدر السابق ، ص٥٥ و ٥٧ .**

[٤] **محمد بن عائض: تميز بصفات الشجاعة والقيادة العسكرية الفذة، التي بواسطتها وسع نفوذ إمارته إلى تهامة، كما ضم إليه غامد وزهران، وكان يأمل في الوصول إلى الحديدة على البحر الأحمر، لكنه لم يحافظ على مناطق نفوذه، نتيجة تعرض بلاده لهجمات العثمانيين المتتابعة، التي أنهت حكمه عام ١٨٧٢ بمقتله على يد قائد القوات العثمانية في اليمن محمد رديف باشا. ينظر : عبد الله بن علي بن مسفر، المصدر السابق، ص٩٢–٩٥ .**

[٥] **B. O. A, Ird. Deh, ٢٣٠٦٠, ٦ Ramazan ١٢٧٢ (١٨٥٥).**

الشريف محمد بن عون لفقده عائض بن مرعي، فكتب إلى ولده يعزيه بوفاة والده، واصفاً أياه بالمدافع عن حماه والصامد في وجه الوغى لا يتزحزح عن مكانه، طالباً من الله المغفرة له، ومهنئاً الأمير الجديد بإمارته، ومتمنياً أن تنعم البلاد في عهده بالأمن والاستقرار وان يكون كوالده في العدل، والحكمة والشجاعة، وهي مؤشرات تدل على رغبة شريف الحجاز في إدامة علاقات بلاده مع أمراء عسير الذين ظلوا يشكلون قوة معارضة للوجود العثماني هناك[١].

وتقديراً من محمد بن عائض لأهمية فتح صفحة جديدة في علاقات عسير مع الدولة العثمانية وإنهاء الصراع العسكري معها، ورغبة منه في أبداء التعاون المطلوب مع أشراف الحجاز[٢]، فقد عبر عن موقفه هذا برسالة بعثها إلى محمد كامل باشا معلناً استعداده للتعاون مع الأخيرين، ومما ورد فيها الآتي: ((ولا يخافكم أنا نحب صداقتكم وائتلاف شمل أهل الإسلام ... وأن أردتم كمال الصحبة فتكتبون بذلك كتاباً وكذلك الشريف محمد بن عون ونكون من المتعاونين على البر والتقوى كما ذلك مما نعتقده يرضي سلطان الإسلام وأمره الله بالنصر والأنعام لأن بذلك تنقطع ألسنة المفسدين وتنحسم مادة المخالفين)) [٣].

كان من الطبيعي أن تلقي تلك الدعوة ترحيباً من الشريف محمد بن عون في مدة ما تبقى من حكمه، وشرافة ابنه عبد الله من بعده، الذي أيقن أن لا فائدة للحجاز من الاستمرار في محاربة أمراء عسير من آل عائض المجاورين لبلاده، التي استنزفت قواه البشرية والمادية في العديد من العمليات العسكرية التي زج بها بدفع من الدولة العثمانية وولاتها في الحجاز[٤]، فضلاً عن إدراكه لما يجب عليه من العمل في إشاعة أجواء المودة والتعاون مع عسير كي تنعم المنطقة بالسلام

نقلاً عن : سنان معروف أغلو، المصدر السابق، ص٢٨ .

[١] إبراهيم بن علي زين العابدين الحفظي، المصدر السابق، ص١٠٤ .

[٢] عبد المنعم بن إبراهيم الجميعي، من وثائق التاريخ الاجتماعي لمنطقة عسير، العرب (مجلة)، الرياض، ج٧ و ٨، س٢٦، محرم وصفر ١٤١٢ / حزيران وآب (يوليو / أغسطس) ١٩٩١، ص٤٦٤ .

[٣] B. O. A, Ird, Dah, ٢٣٠٦٠, ١٥ Ramazan ١٢٧٢ (١٨٥٥).

نقلاً عن : سنان معروف أغلو، المصدر السابق، ص٣٠ .

[٤] إبراهيم بن علي زين العابدين الحفظي، المصدر السابق، ص١٠٤-١٠٥ .

والاستقرار، وقد استمر ذلك الأمر حتى خضوع الأخيرة للسيطرة العثمانية عام ١٨٧٢[١].

تبين لنا من عرض الصفحات السابقة ما قام به الأشراف من أدوار متباينة في مواقفهم بإزاء أمراء عسير، الذين كانوا لا ينفكون يحريضون السلطات العثمانية ويشجعونها في احيان كثيرة على إرسال الحملات العسكرية الواحدة تلو الأخرى لإخضاع عسير، التي يرون أنها تهدد نفوذهم في الحجاز ومناطق الجزيرة العربية الأخرى، حتى تولوا قيادة بعض تلك الحملات، وهو الأمر الذي وثقته صفحات الدراسة في معظم سنوات النصف الأول من القرن التاسع عشر، عدا ما ساد العلاقات بين الحجاز وعسير من حالة تحسن وهدوء نسبي بين عامي (١٨٥٥ – ١٨٥٨).

٤. علاقات الحجاز مع أئمة اليمن :

بقيت العلاقات بين الحجاز واليمن محكومة بطابعها الديني المميز من خلال قوافل الحج التي زادت من التقارب بين الطرفين[٢]، عززتهما المصالح الاقتصادية القائمة بينهما، فالحجاز يعتمد كثيراً على التجارة مع اليمن، ولاسيما تجارة الحنطة والبن المستورد من الأخير على مدار السنة، فنشطت بذلك حركة التجارة بين ميناءي مخا اليمني وجدة الحجازي الواقعين على البحر الأحمر[٣]، ولابد من التذكير بدور الشريف غالب بن مساعد في تطور تلك العلاقات، لما كان يقوم به من مبادلات تجارية مع اليمن، نظراً لامتلاكه عدداً من السفن التي كان معظم ربابنتها من اليمنيين[٤]، فضلاً عن وجود جالية يمنية تعمل في التجارة كانت قد استقرت في مدن

---

[١] مقبل بن عبد العزيز النجدي، طوق الحمامة في أخبار اليمامة، ج١، ورقة ٥ .

[٢] صبري فالح الحمدي، قوافل الحج ودورها في وحدة الوطن العربي، ص٩٦ .

[٣] بيركهارت، رحلات إلى شبه الجزيرة العربية، ص٢٥ و ٣٧ و ١٦١ .

[٤] محمد كمال جمعة، ماضي جدة، الدارة (مجلة)، الرياض، ع٣، س٣، شوال ١٣٩٧هـ /سبتمبر ١٩٧٧، ص١٩٨ .

الحجاز المختلفة ولاسيما جدة، وهي حريصة على إدامة تجارة نشطة لمناطقها مع اليمن[١].

وعلى أثر ظهور الحركة السلفية في نجد أواخر القرن الثامن عشر وتوسعها صوب الحجاز[٢]،تعرضت تهامة وعسير إلى غارات السلفيين الذين توغلوا في شمال اليمن ولاسيما المخلاف السليماني[٣]، الذي كان تحت سيطرة حكام محليين من أشراف آل خيرات، وكان أكثرهم قوة ممن عاصر حكم آل سعود هو الشريف حمود أبو مسمار الذي كان يحكم باسم إمام اليمن المنصور بالله متبعاً سياسة أسلافه الذين كانوا يستمدون شرعية ولايتهم من أئمة اليمن[٤]. ولا شك في أن مبادئ الحركة السلفية كانت قد انتشرت في بعض مناطق عسير والمخلاف السليماني فصار لها دعاة هناك[٥].

أثار التوسع النجدي صوب اليمن مخاوف الإمام المتوكل[٦] (١٨٠٩-١٨١٥) مما دفعه إلى الاتصال بالسلطان العثماني ومحمد علي باشا الذي كان في الحجاز آنذاك عن طريق تقديم الهدايا من العقيق إليهما، طالباً النجدة والمساعدة لبلاده[٧]، وقد ردّ الإثنان على مطالب الإمام بأن أرسلا الهدايا إليه عام ١٨١٤، واعدين إياه في رسائلهم بتقديم العون اللازم[١].

---

[١] فيما أشارت المصادر التاريخية إلى وجود حوالي (٤٠٠) رجل من أهل اليمن ومثلهم من الحضارمة في عساكر شريف الحجاز، مما انعكس إيجابياً في إيجاد تقارب بين الجانبين. ينظر : بيركهارت، رحلات إلى شبه الجزيرة العربية، ص٢٣ و ١٥٣؛ أحمد زيني دحلان، خلاصة الكلام، ص٢٩٧ .

[٢] محمد أنيس، السيد رجب حراز، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ص١٣٨ .

[٣] عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الدولة السعودية الأولى، ص١٢٩ .

[٤] محمد حسن العيدروس، تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر، ص١٨٩-١٩٠ .

[٥] عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الدولة السعودية الأولى، ص١٥١ .

[٦] الإمام المتوكل أحمد بن المنصور : تولى إمارة الجند في إمامة والده، ثم ولاية صنعاء حتى آلت إليه الإمارة بعد وفاة والده عام ١٨٠٩، شهد عهده تنامي الدعوة السلفية في الجزيرة العربية وتطلعها نحو المخلاف السليماني، وكثير من الأقطار التهامية. وقد استمر في الامارة حتى أدركته الوفاة عام ١٨١٥. ينظر: الزركلي، المصدر السابق، ج١، ص١٧٦.

[٧] تضمنت شكوى إمام اليمن المقدمة إلى محمد علي باشا من تعرض السلفيين لحجاج بيت الله الحرام، وينقل لنا المؤرخ الشوكاني ذلك على النحو الآتي : ((غير خاف عليك أرشدنا الله وإياك أنه قد توثب على أطراف البلاد التي إلينا جماعة لا ندري أكان ذلك عن أمرك أم من وجهة أنفسهم..، وهو ما وقع هذا العام

وبحكم خضوع الحجاز للحكم المصري لم نلمس تطوراً ملحوظاً في العلاقات بين الحجاز واليمن، لكن محمد علي باشا وتقديراً منه للخطر الذي بات يشكله الوجود النجدي في شمال اليمن وربما تأثيره على النفوذ المصري في الحجاز، دفعه هذا كله إلى إرسال حملة عسكرية إلى تلك المناطق، تمكنت من الاستيلاء على ميناء القنفذة عام ١٨١٤، وقد أمر بتحصينه لاتخاذه قاعدة للزحف إلى داخل اليمن[٢]، إلا أن حملته لم يكتب لها النجاح في تحقيق أهدافها[٣].

وفي ذلك الوقت وفد إلى حسن باشا نائب محمد علي باشا في الحجاز أميران يمنيان هما علي بن حيدر[٤] (١٨١٨-١٨٣٨) ومنصور بن ناصر[٥] (١٧٩٠-١٨١٨) يشكوان عمهما حمود وريث حكم آل خيرات في المخلاف السليماني، في وقت كان فيه الأخير يتبع سياسة التقارب مع السلفيين، وأحياناً يحاول كسب ود والي مصر، تبعاً لتطورات الموقف الحربي في المنطقة، فهو دائماً يميل إلى الكفة الأرجح، وقد طلب الأميران المذكوران من النائب المصري أن يمدهما بقوات تمكنهما من الاستيلاء على اليمن باسم الدولة العثمانية والتخلص من استبداد حمود، وبالفعل

والعام الذي قبله من صد من أم البيت الحرام من أهل هذه البقاع وهم وفد الله وحجاج بيته ونحن لا نشك أن مثل هذا لا يصدر عن أمرك، ولا ترضاه فإن فيه من المخالفة للدين وسوء القالة من المسلمين ما لا يخفى عليك ..، لأن مثل هذا قد حصل به التشويش على كثير من المسلمين واستنكره جميع أهل العلم والدين...)). ينظر : محمد علي الشوكاني، ذكريات الشوكاني، بيروت، دار العودة، ١٩٨٣، ص١٦٤-١٦٦.

(١) نجاح محمد، تاريخ شبه جزيرة العرب الحديث، ص١٨٣؛ بيركهارت، ملاحظات عن البدو والوهابيين، ج٢، ص١٩٢ .

(٢) Marston, Thomas E. , Britain's Imperial Role in the Red Sea Area ١٨٠٠-١٨٧٨, U.S.A, ١٩٦١, P.٣٨.

(٣) De Gaury, Gerald, Op. Cit, P.٢١٢-٢١٤.

(٤) علي بن حيدر: هو علي بن حيدر بن محمد بن أحمد الهاشمي الحسني التهامي، شريف من الولاة في اليمن، كان من رجال عمه الشريف حمود بن محمد قبل توليه المخلاف السليماني وقد عرف بشجاعته، استقر في أبي عريش إلى أن توفي. ينظر : الزركلي، المصدر السابق، ج٥، ص٩٥ .

(٥) منصور بن ناصر : هو منصور بن ناصر بن محمد الحسني التهامي، كان اميراً على صبيا الخاضعة لأبي عريش، عرف بشجاعته ودهائه. ينظر: المصدر نفسه، ج٨، ص٢٤٦ .

صاحبت الأميرين قوتان من رجال محمد علي باشا توجهت أحداهما إلى عسير بقيادة سنان باشا، بينما رافقت علي بن حيدر القوة الأخرى التي تحركت نحو تهامه بقيادة خليل باشا، وكانت هاتان الحملتان تمثلان البداية الفعلية لوصول القوات المصرية إلى اليمن انطلاقاً من الحجاز لتدعيم السيادة العثمانية هناك، مما جعل العلاقات بين الحجاز واليمن تدخل مرحلة النزاع العسكري، نتيجة لاتخاذ المصريين الحجاز قاعدة للاندفاع صوب اليمن[١].

وحينما أحرز محمد علي باشا انتصاراته على السلفيين في معركة بسل عام ١٨١٥[٢]، رأى الشريف حمود أن مصلحته تقتضي إقامة علاقات حسنة مع والي مصر، ولهذا سلم القائد النجدي الأسير لديه طامي بن شعيب إلى القوات المصرية، ليرسل إلى الأستانة ويعدم هناك، كما أهدى إلى محمد علي باشا أربعة رؤوس من كرائم الخيل الأصيلة مصحوبة برسالة تظهر له المودة والاحترام[٣].

لكن حمود عاد وتنكر لمحمد علي باشا كما فعل من قبل مع أمراء نجد، حينما استجاب لنداء حكام عسير الذين اتخذوا موقفاً معادياً من العساكر المصرية في بلادهم، ولهذا قام بمهاجمة تلك العساكر وألحق الهزيمة بقائدهم جمعة باشا[٤].

وعلى أثر نجاح والي مصر في احتلال الدرعية عام ١٨١٨، أبدى حرصه على تعقب فلول السلفيين في شمال اليمن[٥]، وأوكل هذه المهمة إلى حملة عسكرية قادها خليل باشا عام ١٨١٩[٦]، استطاعت احتلال أبي عريش وبيزان والحديدة وبيت الفقيه واللحية، وهي الجهات التي كان الشريف حمود قد انتزعها من إمام اليمن[٧]،

---

[١] محمد بن أحمد عيسى العقيلي، تاريخ المخلاف السليماني والجنوب العربي في التاريخ، القسم الثاني، ج١، (د.م)، مطابع الرياض، ١٩٥٨، ص٥١٨ .

[٢] مقبل بن عبد العزيز النجدي، العقد المختار في أخبار تهامة والحجاز، ج٣، ورقة ٧٧ .

[٣] محمد بن أحمد عيسى العقيلي، المصدر السابق، ص٥٢٠ .

[٤] المصدر نفسه، ص٥٢٣ .

[٥] محمد عبد الحسين الحلي، عدن والصراعات الدولية في البحر الأحمر ١٧٩٨ – ١٨٣٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، بغداد، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٨، ص١٣٤ .

[٦] Marston, Thomas E., Op. Cit, P.٣٨ .

[٧] نجاح محمد، تاريخ شبه جزيرة العرب الحديث، ص١٨٣ .

فأصبحت المنطقة من عسير شمالاً إلى زبيد جنوباً تحت إمرة خليل باشا بحلول عام ١٨٢٠[١].

وفي محاولة من القائد المصري لتحسين العلاقات مع الإمام المهدي[٢] (١٨١٥-١٨٣٥) وعدم إثارة الأهالي في بلاده، أرسل مبعوثاً من قبله إلى الإمام يحمل رسالة من محمد علي باشا، تشير إلى أن قواته جاءت إلى اليمن لتخليصها من ورثة الشريف حمود لكونهم من أتباع أمراء نجد[٣]، وإعادة هيبة الدولة العثمانية في مختلف ولاياتها، ولاسيما الإشراف على الحرمين الشريفين[٤]، وتبع ذلك أن طلب خليل باشا من إمام اليمن أن يوفد مندوبين من قبله للتفاوض معهم في أمر إعادة كل المناطق المذكورة أعلاه في تهامة[٥].

وبعد إجراء المفاوضات بين الطرفين[٦]، وافق محمد علي باشا على أن يعيد لسلطة الإمام جميع المناطق الداخلية التي كانت تابعة للأئمة السابقين، كما تعهد بسحب قواته من القنفذة واللحية والموانئ الأخرى التي استولى عليها مقابل أن يدفع اليمن سنوياً مبلغاً من الخراج إلى الباب العالي من محصول البن اليمني[٧]، ويستثنى من ذلك أبي عريش التي وافق الإمام على أن يحكمها بأسمه الشريف علي بن حيدر الذي كان على خلاف مع عمه الشريف حمود ومنافساً له[٨].

---

[١] حسين عبد الله العمري، مئة عام من تاريخ اليمن الحديث (١١٦١-١٢٦٤هـ / ١٧٤٨ – ١٨٤٨م)، دمشق، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، ط٢، ١٩٨٨، ص٢٢١ .

[٢] الإمام المهدي: هو عبد الله بن أحمد المتوكل بن علي المنصور من بني القاسم، ولي في حياة أبيه أعمالاً منها إمارة ريمة وولاية عمران، اشتهر بحكمه المركزي على البلاد، متبعاً في ذلك الترغيب والترهيب، استمر في الإمامة إلى توفي في صنعاء عام ١٨٣٥. ينظر: الزركلي، المصدر السابق، ج٤، ص١٩٣-١٩٤ .

[٣] فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية،ص ١٠٤-١٠٥ .

[٤] حسين عبد الله العمري، مئة عام من تاريخ اليمن الحديث، ص٢٢٥ .

[٥] فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية، ص١٠٥ .

[٦] لمزيد من التفاصيل عن تلك المفاوضات ينظر : محمد بن علي الشوكاني، ذكريات الشوكاني، ص١٦٧-١٦٨ و ١٧٥-١٧٦ و ١٨٤.

[٧] Sadleir, George Forster, Diary of Ajourney Across, Arabia (١٨١٩), New York, ١٩٧٧, P.١٣٢-١٣٣.

[٨] حسين عبد الله العمري، مئة عام من تاريخ اليمن الحديث، ص٢٢٧ .

وهكذا عادت سيطرة إمام اليمن على جميع أراضي تهامة، واستمر الحال كذلك قرابة أربعة عشر عاماً، حتى كان عام ١٨٣٢ عندما انعكست مشاكل القوات المصرية في الحجاز على تهامة، وتجسدت بفتنه تركجة بيلمز في جدة وامتدادها إلى اليمن[١]. ليعطي ذلك فرصة سانحة كان ينتظرها محمد علي باشا طويلاً، لكي يقوم بغزو اليمن من أجل تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة مصرية رغم اعتراضات البريطانيين عليه[٢].

وتوافقاً مع تلك التوجهات أصبح الحجاز ساحة للصراع بين محمد علي باشا الذي كانت قواته تسيطر على البلاد وأئمة اليمن، بدليل تكليف والي مصر أحمد يكن باشا حاكم عام الحجاز بمطاردة تركجة بيلمز في بلاد اليمن، فتوجه على رأس قوة قوامها (١٥,٠٠٠) ألف مقاتل أواخر عام ١٨٣٣[٣]. وبعد محاصرتها لمخا التي تحصن بها الأخير نجح القائد المصري من الاستيلاء على المدينة في ١٣ كانون الأول من العام نفسه، مجبراً بيلمز على الهرب في إحدى السفن البريطانية الراسية في البحر الأحمر وبذلك انتهى أمره[٤].

وبحلول عام ١٨٣٥ تصاعدت الحملات المصرية صوب اليمن ولاسيما بعد تعيين إبراهيم يكن باشا قائداً لها الذي اتخذ من الحديدة مركزاً لعملياته الحربية[٥]، يسانده في تحركاته الشريف محمد بن عون، وتمكن الحليفان من السيطرة على تهامة ثم تطلعا بعد ذلك للسيطرة على صنعاء وعدن، وهكذا برز دور الأشراف كمساندين للقوات المصرية بتوغلها في بلاد اليمن مما انعكس على طبيعة العلاقات بين الحجاز واليمن من جراء ذلك فأتسمت علاقاتها بالنزاع العسكري بين الحين والآخر[٦].

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٢٨ .

(٢) م. أبير، المصدر السابق، ص٢٣٥ .

(٣) Playfair, Robert L. , A History of Arabia Felix or Yemen, Netherlands, ١٩٧٠, P.١٤٣.

(٤) Marston, Thomas E., Op. Cit, P.٤٦.

(٥) محمد حسين زيدان، الوثائق تتكلم، الدارة (مجلة)، الرياض، ع٢، س١، جمادي الثانية ١٣٩٥هـ / يونيه ١٩٧٥، ص١٨٣.

(٦) عبد الرحمن الرافعي بك، المصدر السابق، ص٣٦ .

وتكشف لنا الوثائق العثمانية كيف أن إمام اليمن ضاق ذرعاً بعمليات إبراهيم يكن باشا فأرسل إلى شقيقه أحمد يكن باشا السيد عبد الرب إسماعيل اللاهوري وحمله رسالة بتوقيعه طالباً منه عقد الصلح بين الجانبين راضياً بأن تبقى الأراضي التي استولى عليها إبراهيم يكن باشا في حوزة الحكومة المصرية على أساس أن لا يحدث اعتداء على غيرها من الأراضي اليمنية، راجياً منه أن يتوسط له لدى والي مصر بشأن قبول هذه المطالب، إلا أن حاكم عام الحجاز رفض عرض الإمام مبلغاً مندوبه أن من الحكمة له أن يترك أمور الحكم وأن يرتب له راتباً يوازي المرتب المعين لشريف الحجاز، على أن يرسل إلى صنعاء محافظاً يحكمها باسم الحاكم المصري، إلا أن هذا العرض باء بالفشل ولم يخرج إلى حيز الوجود[١].

وقد ترتب على معاودة النفوذ المصري في الأراضي اليمنية أن شكل ذلك تهديدا خطيراً للمصالح البريطانية في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر، وعد سبباً في تصميم بريطانيا في السيطرة على عدن مثلما ما حدث عام ١٨٣٩، وما تبع ذلك من دور بريطاني واضح اسهم في تصفية الوجود المصري في الجزيرة العربية وأبعده عن طرق المواصلات البحرية إلى الهند بموجب معاهدة لندن الموقعة عام ١٨٤٠[٢].

وتنفيذاً لما ورد في المعاهدة المذكورة، انسحبت القوات المصرية من اليمن بعد ان سلم قائدها إبراهيم يكن باشا تهامة إلى الشريف حسين بن علي بن حيدر[٣] شريف أبي عريش على أن يدفع الأخير جزية سنوية للدولة العثمانية مقابلاً لذلك[٤]، وقد سبق للشريف محمد بن عون ان طمع في السيطرة على موانئ تهامة[٥]، إلا أن

---

[١] دار الوثائق القومية، القاهرة، وحدة الحفظ : محفظة (٢٦٣) عابدين، رقمها في وحدة الحفظ : (١٧٩) حمراء، تاريخها : ١٥ ذي الحجة ١٢٥٤هـ / ١ مارس ١٨٣٩م. نقلاً عن : عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، من وثائق شبه الجزيرة العربية، ج١، ص٥١٥-٥١٦ .

[٢] فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية، ص١١٤ و ١١٩ .

[٣] الشريف حسين بن علي بن حيدر : كان عاملاً على صبيا ثم الزهراء قبل إمارته على أبي عريش عام ١٨٤٠، لكن الأمر لم يستتب له أكثر من عام، الأمر الذي جعله يضطر للرحيل إلى الأستانة ثم إلى مكة المكرمة التي توفي فيها. ينظر : الزركلي، المصدر السابق، ج٢، ص٢٧٠-٢٦١.

[٤] حسين عبد الله العمري، مئة عام من تاريخ اليمن الحديث، ص٢٧٦ .

[٥] أمين الريحاني، ملوك العرب الحجاز – اليمن – عسير – لحج، ج١، بيروت، المطبعة العلمية ليوسف، صادر، ١٩٢٤، ص٢٦٩ .

الشريف حسين عارض ذلك بشدة ودافع عن تسليمها أو الاستيلاء عليها بالتحالف مع أهل أبها في عسير والمناطق الأخرى التي استولى عليها[١].

وفي خضم تلك التطورات السياسية ومحاولات الدولة العثمانية فرض سيطرتها على اليمن، لم نلحظ وجود علاقات مباشرة بين الحجاز واليمن، بل أدى أشراف الحجاز دوراً رئيسياً في تقديم العون بأشكاله المختلفة للسلطة العثمانية وحكامها في الحجاز، تحقيقاً لأغراض عدة منها كسب رضا السلطان، وحصولهم على مكاسب سياسية أخرى، بغية ترسيخ سلطتهم داخل الحجاز والمناطق المجاورة، وجاء موقف الدولة إزاء أحداث اليمن المذكورة، بأن أبدت دعمها للشريف حسين بن علي بن حيدر في حكم البلاد اليمنية التي تسلمها من المصريين حتى يحفظ لها على أقل تقدير سيادتها الأسمية عليها إلى أن تحين الفرصة المناسبة لإخضاع المناطق الداخلية لسيطرتها الفعلية، فأرسل السلطان عبد المجيد خان تأييده للحسين[٢]، عن طريق حاكم عام الحجاز وأمير مكة المكرمة مشترطاً أن تكون الخطبة للخليفة العثماني على منابر المساجد اليمنية[٣].

وعليه فإن تولي الشريف حسين بن علي بن حيدر مقاليد الأمور في تهامة في ظل التبعية للسيادة العثمانية أدى إلى اتساع المناطق التي تدين بالولاء للنفوذ العثماني في سواحل البحر الأحمر وخاصة الساحل اليمني، الأمر الذي شكل تهديداً خطيراً للمصالح البريطانية في المنطقة[٤]، سيما بعد ان رفع حاكم أبي عريش نسبة الضرائب المفروضة على البضائع البريطانية في ميناء مخا، كما أساء معاملة الرعايا البريطانيين هناك ورفض إرسال المؤن اللازمة إلى عدن[٥].

وعندما علمت حكومة لندن عن طريق سلطات بومباي – التي كانت تشرف على المصالح البريطانية في الخليج العربي – بالتصرفات العدائية التي قام بها

---

[١] هارولدف، يعقوب. ك. س. أي، المصدر السابق، ص٥٤ .

[٢] Hogarth, D. H., Arabia, P.١١١.

[٣] Bury, G. W., Arabia Infelix or The Turks in Yemen, London, ١٩١٥, P.١٤.

[٤] فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية، ص٢٧٩ .

[٥] Rushbrooke, E. G.N., Op. Cit, P.٢٧١-٢٧٢.

الشريف حسين ضد مصالحها التجارية في ميناء مخا قدمت احتجاجاً شديد اللهجة إلى الحكومة العثمانية عن طريق سفارتها في الأستانة[١].

سارع الباب العالي إلى إرسال أشرف بك عام ١٨٤٢ مبعوثاً خاصاً من قبله إلى مخا ليتحقق من سير الأمور الإدارية في اليمن، وقد انتهت زيارته بتأكيد تبعية الشريف حسين للسلطان العثماني، الذي بادر في السنة التالية إلى إصدار فرمان سلطاني بترقيته إلى درجة باشا واضعاً إياه في مرتبة أدنى من شريف الحجاز[٢]، بأسم (حاكم اليمن حسين باشا) على أن يبقى حاكماً لمخا وموانئ تهامة وتعز وما حولها[٣].

وتأكيداً لاهتمام الدولة العثمانية بالوضع الإداري القائم في بلاد اليمن، فقد بعث مصطفى رشيد باشا الصدر الأعظم عام ١٨٤٨ كتاباً إلى أشرف بك يحمل توصيات مختلفة بشان ما يجب عمله في حل المشاكل في اليمن وكذلك بشان إجراء بعض التسويات[٤]، فضلاً عن إظهار التقدير وإبداء الاهتمام لشريف الحجاز وأولاده لما قدموه من خدمات في الحجاز ونجد ونجاحهم في حل المسألة اليمنية المشار إليها أعلاه[٥].

على أن مدة حكم الحسين بن علي لم تشهد استقراراً في تهامه في ظل اعترافه بالسيادة العثمانية، إذ أراد الإمام المتوكل محمد بن يحيى[٦] (١٨٤٤-١٨٤٩) أن يضم إلى منطقة نفوذه بعض البلاد التي استولى عليها شريف

---

(١) فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية، ص٢٨٠-٢٨١ .

(٢) De Gaury, Gerald, Op. Cit, P.٣٠١.

(٣) Marston, Thomas E., Op. Cit, P.١٠٨.

(٤) الأرشيف العثماني (A. MKT)، الملف ١١٦، رقم الوثيقة : ٦٥، التاريخ : ١٢٦٤/٣/٢٠، نقلاً عن : زكريا قورشون، محمد موسى القريني، سواحل نجد ((الأحساء)) في الأرشيف العثماني، ص٨٤.

(٥) الأرشيف العثماني (A. MKT)، الملف ١٢٧، رقم الوثيقة : ٣٥، التاريخ : ١٢٦٤/٥/٧، نقلاً عن : المصدر نفسه، ص٨٤ .

(٦) الإمام المتوكل محمد بن يحيى: هو محمد بن يحيى بن المنصور علي بن المهدي العباس، تولى الإمامة عام ١٨٤٤ بمساعدة من الشريف حسين بن علي بن حيدر صاحب أبي عريش، وتلقب بالمتوكل على الله، إلا أن عهده شهد ثورة عارمة في اليمن حاصرته في العاصمة عام ١٨٤٩ بسبب سماحه للعثمانيين بدخول البلاد، وقد أسر جراء تلك الأحداث ليضرب عنقه في قصر صنعاء. ينظر : الزركلي، المصدر السابق، ج٨، ص١٢-١٣ .

أبـي عـريش وعـين لحكمهـا عمـالاً مـن قبلـه، وكانـت وجهـة نظـره أنـه صـاحب الحـق الشرعي في هذه البلاد التي كانت تضم تعز والجند وغيرها[١].

ألقـت تلـك الأحـداث بظلالهـا علـى شخصـية الحسـين بـن علـي بشـكل بـالغ التأثير، مما جعله يستنجد بالسلطان العثماني بأمل إعادة الأمن والاستقرار إلى بلاده التـي سـبق أن نعمـت بهـا فـي ظـل الإدارة المصـرية، حتـى يعـود للمنطقـة نشـاطها

التجاري من جديد[٢] ولهذا طلب العون والمساعدة من الأخير[٣].

وإزاء تلـك التطـورات وجـد البـاب العـالي فـي دعـوة الشـريف حسـين بـن علـي فرصـة لا تعـوض بالنسـبة للدولـة العثمانيـة لإعـادة سـيطرتها علـى اليمن[٤]، فأصـدر أوامـره إلـى نائبـه فـي الحجـاز توفيـق باشـا والشـريف محمـد بـن عـون، يطلـب إليهمـا التحرك فوراً إلى اليمن على رأس قوة ضاربة أبحرت من ميناء جدة قوامها (٣٠٠٠) رجل، وقد وصلت إلى ميناء اللحية، ثم اتجهت إلى الحديدة في ١٩ نيسان ١٨٤٨، وكان في استقبالها الشريف حسين مرحبا ومقدماً كل التسهيلات لها[٥].

ولـم يكـد إمـام اليمن يعلـم بوصـول القـوة العثمانيـة إلـى الحديـدة حتـى سـارع لاستقبالها عند أطراف المنطقة الجبلية المحاذية إلى تهامة واتفق مع قائدها توفيق باشـا علـى أن يصـحبه لـدخول البـلاد دون قتـال، وترتـب علـى ذلـك دخـول العثمـانيين صنعاء دون ان تواجه قواتهم أية مقاومة تذكر[٦].

من جانب آخر كانت هذه الحملة مدعاة لثورة عارمة شهدها اليمن ضد حكم الإمـام المتوكـل والوجـود العثمـاني هنـاك، حـين اسـتطاع منافسـه علـى الحكـم الإمـام

---

[١] محمد بن أحمد عيسى العقيلي، المصدر السابق، ص٥٥٦ .

[٢] محمد بن أحمد عيسى العقيلي، المصدر السابق، ص٥٦١ .

[٣] عبد الواسع بن يحيى الواسعي اليماني، تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، القاهرة، المطبعة السلفية، ١٣٤٦هـ، ص٧٣ .

[٤] حسين عبد الله العمري، مئة عام من تاريخ اليمن الحديث، ص٣٣٣-٣٣٤ .

[٥] حسين بن أحمد العرشي، بلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولى ملك اليمن من ملك وأمام، القاهرة، مطبعة البرتيري، ١٩٣٩، ص٧٢ .

[٦] محمد بن أحمد عيسى العقيلي، المصدر السابق، ص٥٦١-٥٦٢ .

المنصور علي بن المهدي[١] (١٨٤٩-١٨٧١) أن يجمع حوله عدداً كبير من القبائل اليمنية ويحرضها على مهاجمة صنعاء بدعوى أن الإمام محمد بن يحيى باع اليمن وأهله للعثمانيين الدخلاء[٢]، وقد اكتسحت تلك القبائل تحصينات الدفاع وأبادت معظم رجال الحملة العثمانية[٣]، مما اضطر توفيق باشا إلى الانسحاب بما تبقى معه من قوات إلى الحديدة، بينما اقتحم رجال القبائل وأهالي صنعاء الثائرين قصر الإمام محمد بن يحيى واقتادوه أسيراً إلى إمامهم الجديد الذي أمر بإعدامه[٤]، فدخلت البلاد مرحلة جديدة[٥]، لاحتدام الصراع بين الأئمة الصغار ومعارضة القبائل[٦]، واستمر ذلك الوضع حتى عاد العثمانيون لاحتلال صنعاء من جديد عام ١٨٧٢[٧].

إن ما يمكن استخلاصه من ثنايا الدراسة عدم إمكانية الحجاز أداء دور منفرد في علاقاته مع ائمة اليمن خلال الأعوام (١٨٠٣-١٨٥٨) في ظل ظروف استمرار الوجود المصري- العثماني في الحجاز ،وانعكاساته السلبية في صلات الأخير مع اليمن، إذ أصبح الحجاز مركزاً لعبور القوات المصرية صوب اليمن بحجة مقارعة النفوذ السلفي في تلك المناطق الذي عده محمد علي باشا تهديداً للوجود المصري برمته في المنطقة ، فضلاً عن معاودة الدولة العثمانية عملياتها العسكرية التي كانت بين مد وجزر . بمشاركة محدودة من أشراف الحجاز أحياناً . بهدف الإبقاء على

---

[١] الإمام المنصور علي بن المهدي: هو علي بن عبد الله المهدي بن أحمد من بني القاسم، نصب للإمامة بعد وفاة أبيه عام ١٨٣٥، لكنه خلع بعد عام من إمامته، ثم أعيد إليها عام ١٨٤٥، ثم خلع من قبل الإمام محمد بن يحيى، بعدها استعاد الحكم عام ١٨٤٩، وبقي فيه إلى أن توفي عام ١٨٧١. ينظر : الزركلي، المصدر السابق، ج٥، ص١٢٣ .

[٢] مؤلف مجهول، صفحات مجهولة من تاريخ اليمن، تحقيق وتقديم : القاضي حسين بن أحمد السياغي، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط٢، ١٩٨٤، ص٢٤-٢٥ .

[٣] عبد الواسع بن يحيى الواسعي اليماني، المصدر السابق، ص٧٣ .

[٤] حسين عبد الله العمري، تاريخ اليمن الحديث والمعاصر (٩٢٢-١٣٣٦هـ / ١٥١٦ - ١٩١٨م)، بيروت، دار الفكر المعاصر، ٢٠٠١، ص١٩١ .

[٥] عدنان محمد قاسم، التطورات السياسية في اليمن ١٨٤٠-١٨٧٢م ((دراسة تاريخية))، بغداد، منشورات دار جيا للطباعة والنشر، ٢٠٠٨، ص١٥٤-١٥٥ .

[٦] عبد الواسع بن يحيى الواسعي اليماني، المصدر السابق، ص٧٥ .

[٧] ماكولم ياب، نشوء الشرق الأدنى الحديث ١٧٩٢-١٩٢٣، ترجمة : خالد الجيلبي، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٨، ص١٩٧ .

سيادتها في اليمن الأمر الذي لم يوفر الفرصة المناسبة للحجاز لكي يقيم علاقات حسنة مع جاره اليمن، ويمنح المبادرة لأشرافه لإدامة صلاتهم مع أئمته، كما جعل الضعف ينتاب العلاقات بين الطرفين، على الرغم من وجود التقارب الجغرافي وعوامل اجتماعية وثقافية أخرى كانت تربطهم.

٥. علاقات الحجاز مع سلاطين المغرب :

ترجع العلاقات الحجازية – المغربية إلى أصول تاريخية وثقتها العديد من المصادر[١]، التي أوردت لنا اهتمام سلاطين المغرب بتوفير مستلزمات قافلة الحج المغربي، حفاظاً على سلامة وصولها في الوقت المحدد، وذلك بتعيين قائداً لها من الموظفين الرسميين في البلاد منذ انطلاقها من المغرب وهي متجهة عبر قابس وصولاً إلى مصر[٢]، حيث يجتمع هناك الحجاج القادمون من أفريقيا في القاهرة[٣].

وقد عرف عن المغاربة حرصهم على الوصول إلى العاصمة المصرية قبل تحرك قافلة الحج المصري برحلتها إلى الحجاز عبر ينبع على ساحل البحر الأحمر[٤]، فضلاً عن وجود طرق برية كانت تسلكها القوافل المغربية وهي تعبر إفريقيا الشمالية من الغرب إلى الشرق في طريقها إلى الحجاز[٥]، حاملة معها الهدايا

---

[١] صبري فالح الحمدي، قوافل الحج ودورها في وحدة الوطن العربي، ص٩٤ .

[٢] خليل اينالجك وآخرون، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ترجمة: قاسم عبدة قاسم، المجلد الثاني ١٦٠٠-١٩١٤، دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٧، ص١٤١ .

[٣] ألبرت حوراني، المصدر السابق، ص٢٨١ .

[٤] عبد العزيز محمد الشناوي، المصدر السابق، ج٢، ص٧٢٩ .

[٥] عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية أبان العصر العثماني ١٥١٧ -١٧٩٨ من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية، التاريخية المغربية (مجلة)، تونس، ع٢٩-٣٠، س١٠، جويلية، ١٩٨٣، ص٣٩٧ .

المخصصة للحرمين الشريفين[١]، وهو الأمر الذي أشار إليه الرحالة ستيزن (Seetzen) الذي زار الحجاز عام ١٨١٠ هذا من جانب[٢].

ومن جانب آخر شكل الحجاز عبر تاريخه الطويل منطقة جذب لأهم الهجرات المغربية التي وفدت بصعبة قوافل الحج لأغراض شتى، فضلاً عن توافد الطلبة والعلماء الذين أسهموا بالتبادل الثقافي بين الحجاز والمغرب من خلال لقاءاتهم مع رجال العلم والمعرفة، فنشطت في ظلهم حركة الرحلات إلى الديار المقدسة مسجلين انطباعهم عما شاهدوه فيها من مواقع وآثار[٣].

وعلى الرغم من أن مجالات هذه الرحلات وأهدافها متباينة بقصد الحج أو السياحة إلا أنها كانت تشغل حيزاً هاماً في فن الرحلات الذي امتاز به المغاربة ولعل أهمها : الترجمانة الكبرى التي حملت أخبار العالم براً وبحراً[٤]. وكان العلماء من الحجاج المغاربة يضيفون إلى الزيارة عنايتهم بالأخذ دراية أو رواية عن مشايخ مكة المكرمة والمدينة المنورة، مما أسهم في تدعيم الصلات الثقافية والفكرية بين البلدين[٥].

ولم تكن التجارة بعيدة عن المساهمة في تطور العلاقات بين الحجاز والمغرب، إذ كان لقافلة الحج المغربي في الوقت نفسه مقاصد تجارية، سهلت للحجاج المغاربة حمل سلع بلادهم لبيعها في المدن المصرية في أثناء مرورهم بها، ليحصلوا على أرباح تعوضهم مصاريف رحلتهم إلى الديار المقدسة، بعد أن يحملوا

---

[١] ملف المراسلات التجارية. خزينة وثائق وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، جدة ١٨٣٩ – ١٨٥٩ الجزء١، ص: ٣٧٢ وما بعدها، الإدارة التجارية، القاهرة في ٣١ جويلية ١٨٥٠. نقلاً عن : علي الشنوفي، مكة المكرمة والكعبة المشرفه في كتب الرحالة المسلمين من سنة ٩٢٢ إلى سنة ١٣١٨هـ (١٥١٧–١٩٠٠)، تونس، مطبعة العلم، ١٩٨٩، ص٣٩ .

[٢] اغسطس رالي، مسيحيون في مكة، ترجمة: رمزي بدر، لندن، شركة دار الوراق للنشر المحدودة، ٢٠٠٧، ص٧١ .

[٣] عباس الجراري، العلاقات بين المغرب والجزيرة العربية، في كتاب ((مصادر تاريخ الجزيرة العربية))، الكتاب الأول، ج٢، ص٣٧٤ .

[٤] أبو القاسم الزياني، الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور براً وبحراً، حققه وعلق عليه: عبد الكريم الفيلالي، المحمدية، مطبعة فضالة، ١٩٦٧ .

[٥] محمد المنوني، الجزيرة العربية في الجغرافيات والرحلات المغربية وما إليها، المجمع العلمي العراقي (مجلة)، بغداد، مج٢٩، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م، ص١٥٣ .

معهم سلعاً من الحجاز لبيعها في ديارهم عقب عودتهم[١]، وهنا لابد من التذكير بأهمية ميناء جدة التجارية، ولاسيما مطلع القرن التاسع عشر في تعزيز الصلات بين الحجار والمغرب[٢]، ومن المعروف أن أكبر تاجرين في جدة هما (جيلاني) و(سقاط) وهما ينحدران من أصول مغربية، إذ كانا يمتلكان ما يقرب من (٣٨٠٠٠٠٠) قرش عثماني كرأس مال لهما في ميدان التجارة[٣].

ويمكننا أن نستدل على مدى عمق الترابط في العلاقات التجارية بين الحجاز والمغرب – مدة الدراسة – من رسالة بعث بها القنصل الفرنسي في جدة إلى وزير خارجيته قائلاً فيها:((... فالحجيج الذين يطلق عليهم اسم المغاربة إنما يأتون للقيام بفروضهم الدينية إلا أنهم يتركون بالبلاد (الحجاز) أموالاً طائلة في مصاريفهم اليومية وما يقتنونه من أمتعة لاستهلاكهم الشخصي فهم يساهمون إلى قدر ما في الحركة التجارية التي تنشط مدة أقامتهم بالحجاز...)) [٤].

أما العلاقات بين الجانبين على المستوى السياسي فشهدت هي الأخرى تطوراً ملحوظاً منذ أواخر القرن الثامن عشر، ولاسيما في عهد السلطان محمد بن عبد الله[٥]، واستمرت بالتنامي في عهد المولى سليمان أبو الربيع عقب نجاحه في الوصول إلى الحكم عام ١٧٩٤[٦]، وتطلعه إلى معاودة قافلة الحج المغربي في

---

[١] صبري فالح الحمدي، قوافل الحج وأثرها في تجارة الحجاز العربية (١٦٠٠-١٩٠٠م)، دراسات تاريخية (مجلة)، بغداد، بيت الحكمة، ع٢٠، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨، ص١٤١ .

[٢] إبراهيم رفعت باشا، مرآة الحرمين، ج١، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٥، ص٢٤ .

[٣] بيركهارت، رحلات إلى شبه الجزيرة العربية، ص٢٤ .

[٤] ملف المراسلات التجارية، خزينة وثائق وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية. جدة ١٨٣٩ - ١٨٥٩ الجزء ١، ص: ٤٤٢ وما بعدها، جدة في ١٢ أوت ١٨٥٥ (٢٠ ذو القعدة ١٢٧١)، نقلاً عن : علي الشنوفي، المصدر السابق، ص٤١ .

[٥] صبري فالح الحمدي، أشراف الحجاز، ص١٣٩ .

[٦] مؤلف مجهول، موسوعة أعلام المغرب ١١٧١-١٣٠٠، ج٧، تنسيق وتحقيق: محمد محي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٦، ص٢٤٤٦-٢٤٥٠ .

رحلاتها إلى الأماكن المقدسة بعد انقطاع دام أربعة أعوام بسبب الغزو الفرنسي لمصر (١٧٩٨-١٨٠٢) [١].

إلا أن طموحات السلطان المذكور في توثيق صلات بلاده مع الحجاز واجهت مشكلة أعاقت تطورها تمثلت بخضوع الأخير للحكم السعودي منذ ١٨٠٣، ونشر دعاته للأفكار السلفية بين الحجاج المغاربة متخذين من موسم الحج مناسبة لذلك[٢]، ومما يعزز هذا ما ذكره صاحب كتاب (الفيوضات الوهبية في الرد على الطائفة الوهابية) بقوله: ((لم يكن للمغاربة علم بهذه الحركة قبل سنة ١٨٠٣))[٣] فانعكس ذلك في عدم انتظام قافلة الحج المغربي لسنوات عدة، الأمر الذي أضعف العلاقات بين أشراف الحجاز وسلاطين المغرب من جراء ذلك[٤].

على أن السلطان سليمان أبو الربيع ظل حريصاً على عدم اتخاذ أية خطوة إيجابية في العلاقة مع أمراء نجد من شأنها أن تعكر صفو العلاقات مع الحجاز طوال السنوات بين (١٨٠٣-١٨١٠) [٥]، ولم يحدد موقفه من الحركة السلفية إلا في عام ١٨١١، عندما تلقى رسالة من سعود الكبير يدعوه إلى حركته، والذي على ما يبدو لفت انتباه السلطان إلى ضرورة أداء فريضة الحج للمغاربة بعد ان تعثرت لسنوات عدة، مما دفع بالأخير إلى إرسال وفد رسمي إلى الحجاز، لاستئناف الحج والتعرف على أمير نجد[٦]، فأرسل ابنه إبراهيم على رأس وفد من العلماء عام ١٨١٢ إلى مكة المكرمة بقصد الحج مع الركب النبوي الشريف الذي جرت العادة على خروجه كل عام من فاس، حمله برسالة جوابية رداً على كتاب أمير نجد، فعد ذلك سبباً لتوفير التسهيلات اللازمة للحج المغربي. ويرى صاحب كتاب(الاستقصا

---

[١] محمد المنصور، الحركة الوهابية وردود الفعل المغربية عند بداية القرن التاسع عشر في : جامعة محمد الخامس، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ٧، الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٨٣، ص١٧٧-١٧٨.

[٢] محمود علي عامر ، محمد خيري فارس، تاريخ المغرب العربي الحديث ((المغرب الأقصى – ليبية))، (دمشق)، الجمعية التعاونية للطباعة، (د.ت)، ص١٢٢ .

[٣] نقلاً عن : محمد المنصور، المصدر السابق، ص١٧٧ .

[٤] بيركهارت، رحلات إلى شبه الجزيرة العربية، ص٢١٠ .

[٥] بهيجة سيمو، الإصلاحات العسكرية بالمغرب ١٨٤٤-١٩١٢، الرباط ، المطبعة الملكية، ٢٠٠٠، ص٤٦ .

[٦] محمد المنصور، المصدر السابق، ص١٨٤-١٨٥ .

في اخبار المغرب الأقصى) أن السلطان حرص على التعبير عن حسن نواياه تجاه الأسرة السعودية لتسهيل أمر قافلة الحج لبلاده على الرغم من التحفظات التي أبداها بشأن طبيعة الحركة السلفية[١].

وما يمكن ملاحظته من تتبع وتيرة العلاقات الحجازية – المغربية، يمكن القول بعدم حدوث أي تغير ملموس في مسارها في ظل اضطراب أوضاع الحجاز الداخلية الذي أصبح ساحة للصراع المصري – النجدي وقتذاك طوال سنوات حكم السلطان سليمان أبو الربيع المنتهية عام ١٨٢٢ باستثناء قافلة الحج المغربي التي تعرضت هي الأخرى إلى مصاعب جمه جراء عدم استقرار أوضاع الحجاز الداخلية[٢].

إلا أن تلك العلاقات أخذت منحىً جديداً بعد أن حظيت بدعم من الأسرة الحاكمة في المغرب بهدف تقوية الصلات بين الجانبين، وتم ذلك في عهد السلطان عبد الرحمن بن هشام[٣] (١٨٢٢-١٨٥٩) الذي عرف بسعيه الجاد إلى تطويرها، فقد بعث ولديه المولى رشيد والمولى سليمان إلى الحجاز عام ١٨٤٩ لأداء فريضة الحج، فأهتم بأمرهما شريف الحجاز ومنحهما بالغ الحفاوة والأكرام[٤]، ثم عمل السلطان المذكور على تعزيز علاقات بلاده مع الحجاز واشرافه بعد تسعة أعوام، عندما سمح لأبنائه الأربعة علي وإبراهيم وعبد الله وجعفر بأداء مناسك الحج عام ١٨٥٨، وبالغ في حسن تجهيزهم بما لم يتقدم مثله لأخوته الذين حجوا قبلهم بالأموال والرجال، وبعث معهم من الأموال شيئاً كثيراً لأشراف الحرمين ولخواص معينين من الفقهاء، ولفقراء مكة المكرمة والمدينة المنورة، الأمر الذي ترك آثاره الإيجابية في تنامي العلاقات الحجازية – المغربية التي لم تقتصر على العلاقات

---

[١] الشيخ أبو العباس احمد بن خالد الناصري، المصدر السابق، ج٨، ص١٢-١٢١ .

[٢] شوقي الجمل، المغرب العربي الكبير، ص٢٣٠.

[٣] السلطان عبد الرحمن بن هشام : خلف عمه السلطان سليمان أبو الربيع في حكم المغرب عام ١٨٢٢ بعد مبايعته في فاس، وقد عرف عنه التقوى والورع، امتاز عهده بالثورات الداخلية والغزوات الخارجية التي تعرضت لها البلاد، والتي استمرت لأكثر من ثلث قرن من حكمه. ينظر : شوقي الجمل، المغرب العربي الكبير ، ص٢٣١-٢٣٧ .

[٤] عبد الكريم محمود غرايبة، تاريخ العرب الحديث، ص١٧٣ .

الثقافية والاجتماعية، التي يوفرها موسم الحج بل تلقت دعما مضافاً ممثلاً برغبة سلاطين المغرب وأشراف الحجاز في تطويرها[١].

شجعت هذه التطورات الإيجابية في علاقات الجانبين السلطان عبد الرحمن بن هشام في إقدامه عام ١٨٥٨ على شراء دار في مكة المكرمة وجعلها وقفاً على مؤذني المسجد الحرام سلمت إلى أحمد أفندي شيخ المؤذنين، ليتولى الإشراف على إيجارها وتقسيم ريعها على أصحابه بالتساوي ليستمر ذلك من بعده لكل شيخ يتولى مشيخة المؤذنين، وإن تعذر ذلك فيصرف ريع الوقف على عامة الفقراء القاطنين بالحجاز[٢].

نستنتج مما سبق عرضه وجود رغبة متبادلة بين أشراف الحجاز وسلاطين المغرب في تحسين علاقاتهما، إلا أن ظروفاً حالت دون استمرار تطورها في سنين عدة، بسبب تبعية الحجاز لحكم أمير نجد منذ عام ١٨٠٣ ودخوله في حرب مع محمد علي باشا الذي أخضع الحجاز لنفوذه منذ عام ١٨١٣، واستمر ذلك الأمر بين مد وجزر حتى انسحاب القوات المصرية من الحجاز وبقية مناطق الجزيرة العربية عام ١٨٤٠، على أثر توقيع معاهدة لندن في العام نفسه، مقابل وجود عوامل تتعلق بعدم استقرار أوضاع المغرب الداخلية، فضلاً عن عوامل جغرافية متمثلة ببعد المسافة بين البلدين التي أثرت بدورها في عدم تنامي تلك الصلات إلا في سنوات محدودة من خمسينيات القرن التاسع عشر وهو ما وثقته صفحات الدراسة.

---

[١] الشيخ أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، المصدر السابق، ج٩، ص٩١ .

[٢] ابن زيدان : عبد الرحمن بن محمد السجلماسي، إتحاف الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، تحقيق: علي عمرة، ج٥، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٨، ص١٥١-١٥٥.

الفصل الرابع

علاقات الحجاز مع القوى الأجنبية (١٨٠٣-١٨٥٨)

١. الحجاز والدولة العثمانية

٢. الحجاز وبريطانيا

٣. الحجاز وفرنسا

١. الحجاز والدولة العثمانية :

أظهر العثمانيون أهمية كبرى بإدارتهم للأماكن المقدسة في الحجاز، وتلبية احتياجات الأهالي في الحرمين الشريفين، وكانوا لا يترددون في تقديم أية خدمة بهذا الشأن، ولهذا انتهجوا سياسة مرنة تجاه أشراف مكة المكرمة[١]، إذ حرصوا على عدم المساس بمكانتهم السامية لدى السكان، ودرج سلاطين الدولة يعاملونهم على درجة من الاحترام، فكان الشريف الحاكم يشارك في إدارة البلاد إلى جانب الولاة في جدة[٢].

وقد أفاد الأشراف من تلك الامتيازات لتدعيم مكانتهم ونفوذهم في الحجاز، ولاسيما في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، عندما آل الحكم إلى الشريف غالب بن مساعد الذي كان يوصف بأنه من أكثر الأشراف طموحاً، بسبب رغبته في جعل الشرافة أكثر استقلالاً وازدهاراً بمعزل عن سياسة الدولية العثمانية[٣]، بعد ان تمكن من وضع يده على جميع عائدات كمرك جدة، وامتناعه عن دفع الجزية السنوية المخصصة للسلطان[٤]، ومن ثم طرده لجميع الموظفين العثمانيين من البلاد[٥].

اثارت تلك الحادثة الاستياء في الاستانة وجعلت العثمانيين ينظرون بريبة إلى تعاظم مكانة الأشراف، وقد عد الباب العالي ذلك استفزازاً لسمعته كخليفة على المسلمين وعلى زعامته الدينية – السياسية في العالم الإسلامي، ومع ذلك لم يستطع أن يمس بمكانة الشريف الأكبر خشية من أن يؤدي ذلك إلى إغضاب العالمين العربي والإسلامي[٦].

أن ما منع السلطان من التصدي للشريف غالب بن مساعد ليس فقط اعتبارات الاحترام المتبادل مع الأشراف وإنما نتيجة لنمو حركة السلفيين في نجد التي أعلنت الجهاد ضد الأول وسيطرت على الحجاز بين عامي ١٨٠٣ و ١٨٠٥،

---

(١) فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ص٤٧٤ .

(٢) فاضل بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، ١٠١ .

(٣) Al-Amr, Saleh Mahammad, Op. Cit, P.٤٧.

(٤) M. Abir, Op. Cit, P.١٩٣.

(٥) Al-Amr, Saleh Mahammad, Op. Cit, P.٤٧.

(٦) عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص٩٠ .

وقد شكل ذلك بالطبع تحدياً لشرعية الحكم العثماني على البلاد دينياً وسياسياً[١]. لذلك أوعزت الدولة العثمانية إلى محمد علي باشا بأرسال حملة عسكرية إلى الحجاز لتخليصه من سيطرة النجديين، وقد بدأت عملياتها العسكرية الفعلية عام ١٨١١، وانتهى الأمر بها بأخضاع البلاد لنفوذها، والقضاء على الدولة السعودية الأولى عام ١٨١٨[٢].

وعلى الرغم من دور الشريف غالب بن مساعد في الحملة المصرية، إلا أن عدم جديته في التصدي للهجوم النجدي لبلاده وسياسته الرافضة لتبعية الحجاز لأي من القوى المتصارعة آنذاك، كان سبباً لعزله من قبل والي مصر ونفيه مع أسرته إلى سالونيك عام ١٨١٣، واسناد الشرافة إلى الشريف يحيى بن سرور[٣].

والملاحظ أن الشريف الجديد لم يكن يمتلك أكثر من السيادة الأسمية على الحجاز بعد أن أصدر محمد علي باشا قبل مغادرته البلاد عام ١٨١٥، أوامره إلى حسن باشا الذي جعله قائماً مقامه في شؤون الولاية، بأن يأخذ بنصائح الشيخ أحمد بن تركي[٤] في الأمور المهمة كلها، على أن يرجع إلى الشريف شمبر بن مبارك المنعمي في القضايا التي تتعلق بالبدو والأشراف[٥].

وترتب على ذلك أن أصبح المصريون ممثلين للباب العالي بواسطة حاكم عام الحجاز، الذي أخذ الكثير من الصلاحيات من شريف مكة المكرمة في مجال الإدارة ولم يترك له إلا القليل من التأثير، وكان الوالي المصري هو الذي يعطي الهبات والعطايا من القمح[٦]، ولتأكيد شرعيته على البلاد منحه السلطان محمود

---

[١] Al-Amr, Saleh Mahamad, Op. Cit, P.٤٩

[٢] Oztuna, Yilmaz, Op. Cit, P.١٥٢.

[٣] عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص٩٠-٩١ .

[٤] الشيخ أحمد بن تركي : كان رجلاً مطوفاً في مكة المكرمة من ذوي العقل والمعرفة، له دراية بأحوال الحجاز، وهو من مستشاري الشريف غالب بن مساعد في شؤون الإدارة، وحينما قدم محمد علي باشا إلى البلاد عام ١٨١٣، أخذ يعتمد عليه في الأمور المهمة، وبعد عودة الأخير إلى القاهرة عام ١٨١٥، أصبح أحمد بن تركي مقرباً من حسن باشا بحكم خبرته ودرايته، وبقي من الشخصيات الفاعلة في الحجاز حتى وافته المنية عام ١٨١٩. ينظر : أحمد زيني دحلان، خلاصة الكلام، ص٢٩٩ .

[٥] سنوك هور خرونيه، المصدر السابق، ص٢٧٤ .

[٦]De Gaury, Gerald, Op. Cit, P.٢٤٠.

الثاني حكماً رسمياً عليها عام ١٨١٨، بتعيين إبراهيم باشا والياً على باشوية جدة كمكافأة له على خدماته التي قدمها للدولة العثمانية في الحجاز[١].

وقد أدى الحكم المصري – العثماني للحجاز إلى تدخل محمد علي باشا في تعيين الأشراف وعزلهم عن الحكم، من ذلك إقدامه على استبدال الشريف محمد بن عون بالشريف يحيى بن سرور عام ١٨٢٧، وبذلك فقدت الشرافة سمعتها ومكانتها[٢]، وأصبح أشراف الحجاز شأنهم شأن موظفي الدولة العثمانية، خاضعين لأهواء الولاة والجماعات المرتبطة بهم، فهم لا يتمتعون إلا بنفوذ شكلي وبسلطة أسمية مكتفين بالمرتب الشهري المحدد لهم من قبل الباب العالي[٣].

وعلى أثر انتهاء حكم محمد علي باشا للحجاز الذي دام قرابة الثلاثين عاماً (١٨١١-١٨٤٠) [٤]، عادت البلاد مرة أخرى تحت حكم الإدارة المركزية في استانبول، فيما انتدب السلطان عبد المجيد خان عثمان باشا على باشوية جدة، إلى جانب مشيخة الحرم المكي، وقد بذل الأخير جهوداً كبيرة لإعادة هيبة الدولة العثمانية إلى الحجاز، الذي استمر لوقت طويل يحكم من قبل الإدارة المصرية[٥]، أما مشيخة الحرم المدني، فقد اسندت إلى شريف باشا[٦].

ومع مطلع عام ١٨٤١ أجرى والي جدة عدداً من التغيرات في البلاد وفقاً لتطور أوضاعها السياسية الجديدة، ولتحقيق ذلك طلب دعماً مادياً وموظفين إداريين من استانبول، كما أعيد تخطيط الحدود الأساسية للحجاز بشكل أوسع مما كان عليه في السابق لتصل إلى قرابة (٤٥٢٠٠) كم من الأراضي، حيث أضيف إليه الساحل الغربي للبحر الأحمر، وأصبحت حدوده الشمالية تمتد حتى خليج العقبة[٧].

---

[١] **Kursun, Zekeriya, Op. Cit, P. ٣٢٠.**

[٢] **عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص٩١ .**

[٣] **Dider, Charles, Op. Cit, P.١٩٥.**

[٤] **علي الوردي، المصدر السابق، ص٤٧ .**

[٥] **٢٢٣-س/١٢/٤٥/٣، أمر عال، ارادة، رقم ٢٦٥، بتاريخ ٢٢/ذي القعدة/١٢٥٦هـ. نقلاً عن : عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المصدر السابق، ص٣٦٢؛ فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ص٤٧٦ .**

[٦] **أحمد السباعي، المصدر السابق، ص١٥٧ .**

[٧] **Kursun, Zekeriya, Op. Cit, P.٣٢١.**

ويبدو أن النجاح الذي حققته سياسة عثمان باشا في إدارة البلاد ما هو إلا جزء من سياسة الدولة العثمانية تجاه الحجاز، التي اتجهت إلى تشديد قبضتها على سلطة الأشراف، وتقليل عائداتهم المالية من مرفأ جدة، وجعلتهم تابعين لولاة الحجاز[١]، الأمر الذي ألقى بضلاله على طبيعة العلاقات بين الجانبين، بعد أن نشأ منذ ذلك الحين صراع بين الوالي العثماني الذي يمثل مصالح الباب العالي، وبين الشريف محمد بن عون الذي كان يسعى إلى استعادة مجد الأمارة الغابرة وحكم القبائل البدوية والإشراف على شؤون الحج في الأماكن المقدسة[٢].

ولكي يعزز من مكانته في شؤون الحجاز حاول عثمان باشا التدخل في عمل الإشراف المختصين بجباية الزكاة بحجة تلاعبهم بأموال الخزينة، مما أثار شريف الحجاز ضده، فبدأ الخلاف بين السلطتين لينتهي بعزل الوالي المذكور عام ١٨٤٥، وتوجيه الولاية إلى شريف باشا[٣].

وعلى الجانب الآخر دأب الشريف محمد بن عون على توسيع قوة الشرافة العسكرية، في محاولة منه لترسيخ نفوذه في معظم أرجاء الجزيرة العربية بمعزل عن تطلعات الدولة العثمانية، وذلك حينما قاد حملة عسكرية ضد أمير نجد عام ١٨٤٧[٤]، ودعمه لعبد الله بن الرشيد في تأسيس أمارة حائل التي ما لبثت ان فرضت سلطانها على المناطق المجاورة لنجد، بعد ان انفصلت عن الأخيرة في ذلك العام[٥].

إلا أن طموحات شريف الحجاز الرامية إلى محاولة الاستقلال عن الدولة العثمانية، وتنامي قوته العسكرية لم تكن خافية على استانبول، بخاصة بعد أن استمال إليه القبائل البدوية وراح يشجعها على الثورة والتمرد ضد العثمانيين[٦]. الأمر الذي

---

[١] عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص٩١ .

[٢] Baker, Randall, Op. Cit, P.٣.

[٣] أحمد السباعي، المصدر السابق، ص١٥٨ .

[٤] عبد الكريم محمود غرايبة، تاريخ العرب الحديث، ص٢١٥ .

[٥] جبار يحيى عبيد، التاريخ السياسي لإمارة حائل ١٨٣٥-١٩٢١م، تقديم ومراجعة : عبد الله بن محمد المنيف، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٣، ص٥٩ .

[٦] Al-Amr, Saleh, Op. Cit, P.٥٤.

أسهم بعزله عام ١٨٥١، وترحيله وأبنائه إلى دار السلطنة، فانتهت بذلك أمارته للمرة الأولى بعد أن أقام فيها أربعة وعشرين عاماً[١].

أسندت شؤون البلاد إلى الشريف عبد المطلب بن غالب الذي وصل البلاد بعد مغادرة الشريف محمد بن عون، ورغم أن الدولة العثمانية رحبت بالشريف الجديد في حفل استقبال رسمي، إلا أنها كانت مصممة في تشديد قبضها عليه، حتى أنها أمرت حاكمها في جدة أحمد عزت باشا بنقل مقره إلى مكة المكرمة، وهي ترمي من وراء ذلك أن تمارس نفوذاً أكبر على سلطة الشريف ومراقبة نشاطه عن كثب[٢].

إلا أن مجريات الأحداث فيما بعد أثبتت أن ما كانت ترمي إليه الدولة العثمانية في سياستها تجاه الشريف عبد المطلب بن غالب، انعكس سلباً على طبيعة علاقاته مع الولاة العثمانيين في الحجاز، فقد بدأ عهده بخلاف مع الوالي أقه باشا ثم مع أحمد عزت باشا الذي خلفه بالولاية، ثم صراعه أخيراً مع محمد كامل باشا الذي أصبح والياً عام ١٨٥٣، ولعل أبرز دواعي تلك الخلافات هو حالة التنافس غير المعلنة بين الشريف لتأكيد سلطته الأخذة في الضعف، وبين الولاة العثمانيين الذين يرومون تشديد قبضتهم على زمام الأمور في شؤون البلاد[٣].

أثارت تلك التطورات مخاوف الشريف عبد المطلب بن غالب الذي أدرك أنه لم يعد إلا وسيلة تتخذها الدولة العثمانية لاستغلال نفوذه بهدف إخضاع القبائل البدوية لسلطة الباب العالي، ولذلك نلحظه ينتهج سياسة من شأنها التقرب من تلك القبائل لتحريضها على الثورة والتمرد ضد السلطة العثمانية[٤]، وقد أزداد الأمر سوءاً بين الطرفين عندما امتنع شريف الحجاز عن تنفيذ الفرمان الذي أصدره السلطان عبد المجيد خان أواخر تشرين الأول عام ١٨٥٥ الذي يحظر تجارة الرقيق في البلاد[٥].

---

[١] أحمد السباعي، المصدر السابق، ص١٥٩ .

[٢] Al-Amr, Saleh, Op. Cit, P.٥٧.

[٣] محمد عبد الله آل زلفة، المصدر السابق، ص٤٩ .

[٤] المصدر نفسه، ص٤٩ .

[٥] إلبر اور طايلي، الخلافة العثمانية التحديث والحداثة في القرن التاسع عشر، ترجمة : عبد القادر عبدلي، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص٩٧ .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الفرمان المذكور منح الوالي العثماني صلاحية إصدار أوامره إلى نائبه في مكة المكرمة بجمع كل تجار الرقيق وإبلاغهم تنفيذ أوامر السلطان، إلا أن هذا الأمر لم يلق الاستحسان من قبل الأهالي الذين كانوا يعدونه مخالفاً للشريعة الإسلامية، وهو الأمر الذي قادهم إلى إثارة أعمال شغب وثورة عارمة راح ضحيتها عدد كبير من الجنود والموظفين العثمانيين[١].

عدت الدولة العثمانية ما حدث تقصيراً من قبل الشريف عبد المطلب بن غالب، فسارعت إلى عزله وإسناد الشرافة مرة أخرى إلى الشريف محمد بن عون، لكن الأول قابل ذلك الأمر بإعلان انحيازه للثورة، والتوجه إلى الطائف لتأليب القبائل ضد الإدارة العثمانية في الحجاز، وقد اتخذ كلا الطرفين الاحتياطات اللازمة لمواجهة الموقف[٢].

جاء رد فعل السلطة العثمانية متسارعاً من تلك الأحداث، وتمثل ذلك في مطاردتها للمعارضين في الطائف، ونجحت في إرغام الشريف المخلوع على الاستسلام، ثم أرسل إلى استانبول تحت حراسة مشددة، ويعتقد بعض المؤرخين أن الشريف عبد المطلب بن غالب لم يكن ضد الإرادة السلطانية الخاصة بمنع تجارة الرقيق، إلا أن عزله كان سبباً لتأييد الثورة – التي قادها الأهالي في الحجاز – أملاً في الحفاظ على مركزه بعد هزيمة العثمانيين[٣].

ولأجل تحقيق استقرار أفضل في الحجاز عمدت السلطة العثمانية إلى اتخاذ إجراءات عدة في مجال الإدارة، كان أبرزها تنصيب الشريف منصور بن يحيى بن

سرور مستشاراً لمصالح الدولة، ونصبت السيد نوري أفندي محافظاً لرابخ[٤]، فضلاً عن تكليف الشيخ سعد بن جزي بتولي مهام المحافظة على الطرق ومراقبة تحركات العربان، وربما تمردهم بالتعاون من قبائل حرب في منطقته[٥].

---

[١] أحمد زيني دحلان، خلاصة الكلام، ٣١٧-٣١٨ .

[٢] فاروق عثمان اباظة، عدن والسياسية البريطانية، ص٢٨٧ .

[٣] Al-Amr, Saleh Mahammad, Op. Cit, P.٥٨-٥٩.

[٤] B. O. A, Ird. Dah, ٢٢٧١٩,١٩Rabiulevver, ١٢٧٢ (١٨٥٥).

نقلاً عن : سنان معروف أغلو، المصدر السابق، ص٧٧ .

[٥]B. O. A, Ird. Dah, ٢٢٧١٤,١٥Rabiulevver, ١٢٧٢ (١٨٥٥).

ورغم انشغال الدولة العثمانية بحرب القرم[١] (١٨٥٣-١٨٥٦) إلا أنها كانت ماضية قدماً بإصلاحاتها الإدارية في الحجاز وذلك مع اتساع حجم الإصلاحات في ربوعها والجنوح نحو النظام المركزي الذي كان من أبرز معالمه مرسوما[٢] كولخانة عام ١٨٣٩ والخط الهمايوني الصادر عام ١٨٥٦[٣].

وعلى أثر تولي نامق باشا شؤون الولاية في الحجاز عام ١٨٥٧ جلب معه للبلاد تنظيماً جديداً، إذ كان يساعده في الإدارة اثنان من كبار الموظفين، وهما سر عسكر الحجاز وقائد عام الجند، فضلاً عن حاكم اليمن، وكان الغرض من ذلك التغير، نقل الكثير من المهام الموكلة للأشراف إلى الموظفين العثمانيين[٤].

إلا أن واقع الحال كان يشير إلى أن تلك الإصلاحات كانت تجابه بصعوبات كبيرة في التطبيق بسبب سيادة العرف في الحجاز أكثر من القوانين[٥]. إذ أبدى العلماء في مكة المكرمة اعتراضهم على أية تنظيمات من شأنها أن تمس حياتهم ومصالحهم،

نقلاً عن : المصدر نفسه، ص٨٨ .

[١] حرب القرم : قامت هذه الحرب عام ١٨٥٣، بين الدولة العثمانية وبريطانيا وفرنسا وسردينيا من جهة، وروسيا من جهة أخرى، وكان سببها الرئيس النزاع الروسي الفرنسي حول الأشراف على الأماكن المقدسة في فلسطين، بعد حصول فرنسا على حق الوصاية على تلك الأماكن من السلطان عبد المجيد خان عام ١٨٥٠، في حين رفضت المطالب المماثلة التي تقدمت بها روسيا، فردت الأخيرة على ذلك الرفض باحتلال البغدان والأفلاق عام ١٨٥٣، وبعد مفاوضات غير مجدية بين الطرفين، أعلنت الدولة العثمانية الحرب على روسيا في تشرين الأول من العام نفسه لتنظم إليها بقية الدول تباعاً، وأشهر معاركها بالأكرفا ونكرمان، وقد انتهت بمفاوضات الصلح بين أطراف النزاع في ٣٠ آذار عام ١٨٥٦ بموجب معاهدة باريس. ينظر : محمد شفيق غربال وآخرون، الموسوعة العربية الميسرة، ج١، (د.م)، دار الشعب، ١٩٨٧، ص٧٠٢ .

[٢] وهما مرسومان سلطانيان إصلاحيان صدرا في عهد السلطان عبد المجيد خان وفق برنامج عام أطلق عليه اسم التنظيمات، وهو حلقة في سلسلة الإصلاحات التي عزم على السير في طريقها المصلحون من سلاطين الدولة ورجالها قبل عهد التنظيمات وبعدها، رغبة في انتشال الدولة من حالة الضعف التي وصلت إليها والحفاظ على كيانها من أطماع الدول الأوربية. ينظر : انكه لهارد، تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية، ترجمة: محمود عامر، تعليق: سمر بهلوان، دمشق، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص٤٠-٤٤ وص ١٠٢ و ص١٠٤ .

[٣] أحمد زيني دحلان، تاريخ أشراف الحجاز، ص٧١ .

[٤] Marsto, Thomas E., Op. Cit, P.٢٦٣-٢٦٤.

[٥] فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ص٤٧٧ .

كما راحوا يستخدمون ملكاتهم الخطابية لتحريض العامة على التمرد[١]. ولذلك عمدت الحكومة العثمانية إلى إرسال لجنة إلى البلاد عام ١٨٥٨ لإعادة تنظيمها على وقف الإجراءات الإدارية الجديدة التي كانت تسود بقية الولايات التابعة للدولة، ومنذ ذلك الحين تقلصت سلطة أشراف الحجاز لسنوات عدة[٢].

وعلى ما يبدو فإن وجود السلطة العثمانية في الحجاز اتسم بعدم الاستقرار[٣]، ويعزى ذلك إلى قصر خدمة ولاة جدة في البلاد، الأمر الذي عطل تنفيذ العديد من التنظيمات، فيما استغل الباب العالي انقسام الأشراف على أنفسهم واستمرار الصراعات الأسرية بينهم في محاولة منه لإضعافهم[٤]، واتضح أن مجمل الإجراءات الإدارية العثمانية في الحجاز لم تلق قبولاً من الأهالي – لأسباب عدة أوضح البحث جانباً منها – ولم تتمكن من التعايش والتكيف مع حاجات الناس وتطلعاتهم، فضلاً عن تعارضها مع مصالح الأشراف الخاصة[٥].

٣. الحجاز وبريطانيا:

سعت بريطانيا منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر إلى توثيق علاقاتها بمنطقة البحر الأحمر وسواحل الجزيرة العربية[٦]، لأهميتهما التجارية والسياسية للمصالح البريطانية، ولاسيما في تأمين عمليات التبادل التجاري بين مستعمراتها في

---

(١) أحمد زيني دحلان، تاريخ أشراف الحجاز، ص٧٨-٧٩ .

(٤) Al-Amr, Saleh Mahammad, Op. Cit, P.٥٩.

(٣) حسن قايالي، الحركة القومية العربية بعيون عثمانية (١٩٠٨-١٩١٨)، ترجمة : فاضل جكتر، مراجعة واعداد : زياد منى، دمشق، قدمس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣، ص٢١٥ .

(٤) أحمد زيني دحلان، تاريخ اشراف الحجاز، ص٨١ .

(٥) سيار كوكب علي الجميل، تكوين العرب الحديث، ص٣٩٦ .

(٦) M. Abir, Op. Cit, P.١٨٩.

الهند وموانئ البحر الأحمر، عقب انتعاش تجارتها، من خلال نشاط شركة الهند الشرقية[١].

ولابد من التذكير بعوامل أخرى أسهمت بزيادة الاهتمام البريطاني بالمنطقة لعل في مقدمتها التطورات السياسية التي شهدتها الجزيرة العربية في العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر والمتمثلة بنجاح الحركة السلفية في توحيد بلاد نجد وتطلعها لبسط نفوذها في الحجاز، فضلاً عما أحدثته الحملة الفرنسية التي احتلت مصر عام ١٧٩٨ ، من توجيه إنذار إلى بريطانيا، بوصفها ترمي إلى تهديد الوجود البريطاني برمته في الشرق وإحكام السيطرة الفرنسية على طرق المواصلات البحرية المؤدية إليه، وأعني بها البحر الأحمر والخليج العربي[٢].

أدت هذه العوامل مجتمعة ببريطانيا إلى التعجيل في تحرك سياسي عسكري لمواجهة تلك الأخطار وإفشالها من أجل حماية مصالحها الإستراتيجية في البحار الشرقية عن طريق عقدها معاهدات الصداقة والتجارة مع حكام المنطقة[٣]، فيما شعرت الدولة العثمانية بالخطر الفرنسي الذي يهدد الحجاز بوصفه يضم الحرمين الشريفين، فراحت تعمل على إيجاد الحلول لمواجهته بالوسائل المتاحة[٤]. ولاسيما بعد تعطيل الفرنسيين لحركة التجارة بين جدة والسويس وحرمان الحجاز من أغلب موارده الاقتصادية، فضلاً عن انقطاع قافلة الحج المصري التي كانت تدر أموالاً على أهالي الحجاز سنوياً[٥].

وتمثل رد الفعل العثماني على تلك التطورات بوصول فرمان من الباب العالي عام ١٧٩٨ يتضمن طلباً من الشريف غالب بن مساعد بدعم وحماية الأماكن

---

[١] عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، الدوحة، دار المتنبي للنشر والتوزيع، ط٣، ١٩٨٢، ص١٩٥ .

[٢] حسن الضيقة، دولة محمد علي والغرب الاستحواذ والاستقلال، بيروت، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٢، ص١٥٢ .

[٣] نجاح محمد، من معطيات المسألة الشرقية مثال : التآمر البريطاني العثماني والوجود المصري في شبه جزيرة العرب (١٢٢٦هـ-١٨١١م/١٢٥٦هـ-١٨٤٠م)، دراسات تاريخية (مجلة)، دمشق، ع٧١-٧٢، س٢١، رمضان ١٤٢٠-ربيع الأول ١٤٢١/تموز – كانون أول ٢٠٠٠، ص١٨٨ .

[٤] صبري فالح الحمدي، أشراف الحجاز، ص١٤٨ .

[٥] حسن الضيقة، المصدر السابق، ص١٥٢ .

المقدسة في الحجاز لاحتمال وصول غزو فرنسي متوقع[١]، مما كان سبباً دفع بوالي جدة لمناشدة الكولونيل جون موراي (Colonel John Murray Lieutenant) قائد البحرية البريطانية في البحر الأحمر عام ١٧٩٩[٢]، إلى إرسال قوة بحرية على وجه السرعة لمنع احتمال تقدم القوات الفرنسية نحو الجنوب من الحجاز واليمن[٣]، ورافق ذلك القيام بإعادة ترميم أسوار جدة على عجل[٤]، بمساعدة القوات البحرية البريطانية المرابطة قرب ساحل عدن، الأمر الذي زاد من التقارب البريطاني – الحجازي لمواجهة تلك التحديات[٥].

ومع مطلع عام ١٨٠٠ أخذت بريطانيا تبدي اهتماماً متزايداً بالحجاز، ومد يد التعاون مع كل الحكام المحليين في المنطقة ولاسيما شريف الحجاز، بغية الحصول على الامتيازات وعقد المعاهدات التجارية ذات النفع الاقتصادي لدى البريطانيين، وكانت حكومة بومباي تأمل من الشريف غالب بن مساعد ان يستغل الوجود الكبير للقوة البحرية البريطانية في البحر الأحمر ليمنحها الموافقة على فتح وكالة تجارية لها في جدة ضماناً لاستمرار تجارتها مع الهند[٦]. لذلك أوفدت إلى الحجاز في أيار عام ١٨٠٠ السير هوم بوبهام (Home Popham) مبعوثاً من قبلها للتفاوض مع شريف الحجاز بهذا الشأن[٧].

ولإنجاح مهمة هوم أرسل برفقته رجل مسلم هندي يدعى ميرزا محمدي خان[٨]، وكان المبعوث البريطاني قد بعث برسالة إلى الشريف غالب بن مساعد وهو ما زال في عرض البحر، أكد فيها رغبة بلاده في تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الحجاز أشارت المصادر التاريخية إلى جانب منها ما نصه:

---

[١] De Gaury, Gerald, Op. Cit, P.١٨٢.

[٢] صبري فالح الحمدي، إشراف الحجاز، ص١٤٧ .

[٣] De Gaury, Gerald , Op. Cit, P.١٨٢.

[٤] عبد الكريم محمود غرايبة، مقدمة تاريخ العرب الحديث ١٥٠٠-١٩١٨ العراق والجزيرة العربية، ج١، دمشق، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦٠، ص٣٢١ .

[٥] فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية، ص٨٣ .

[٦] M. Abir, Op. Cit, P.١٩٤-١٩٥.

[٧] De Gaury, Gerald , Op. Cit, P.١٨٣.

[٨] M. Abir, Op. Cit, P.١٩٥.

((الموقع أدناه هوم بوبهام فارس من أعلى السلطات وقائد عملية سان جون بيت المقدس وكابتن سفينة صاحب الجلالة المسماة (رومني) لي الشرف أن اتقدم بإخبار سمو الشريف في مكة عن موعد الوصول إلى جدة اليوم مدعوماً من المبجلة الشركة الهندية للشرق في انكلترا معطياً إياه بهذا الخصوص وبتوجيه من سيادة المبجل هنري دونداس أحد المساعدين لصاحب السعادة وزير الخارجية لتجديد العلاقات والدخول في علاقات صداقة جديدة وتحالف مع سموكم وهو ما يمثل خطوة قيمة من وجهة نظر العلاقات التجارية والسياسية...)) [١] .

رحب الشريف غالب بن مساعد بمبعوث حكومة بومباي وزميله الهندي وحياهم بإطلاق النار من البنادق وقدمت لهم هدايا من فرو السمور، مبدياً استعداده للتعاون مع الحكومة البريطانية، ويرى جيرالد دي غوري (Gerald De Gaury) أن موقف شريف الحجاز هذا يعود إلى رغبته في البحث عن حليف يبعده عن تأثير السلطة العثمانية على مقدراته في إدارة البلاد، والذي عززه في أثناء المفاوضات مقترحاً على المبعوث البريطاني استمرار الاتصالات بين الجانبين بهدف إدامة علاقاتهما[٢].

ومن الجدير بالذكر أن التقارب البريطاني – الحجازي أحدث تحولاً في مسار العلاقات بين البلدين، وجاء متزامناً مع اشتداد الصراع البريطاني – الفرنسي مطلع القرن التاسع عشر للسيطرة على مناطق البحر الأحمر، ومما لا شك فيه فقد كان البريطانيون يعرفون جيداً مدى مكانة العلاقة مع الأشراف، والأهمية الروحية والسياسية للحجاز في المنطقة، وقد أثمرت تلك الاتصالات منتصف عام ١٨٠١ عندما وصل أول قنصل بريطاني إلى جدة لمباشرة أعماله القنصلية[٣] في المدينة

---

[١] **De Garuy, Gerald , Op. Cit, P.١٨٣.**

[٢] **Ibid, P.١٨٤.**

[٣] **منح حق تمثيل المصالح البريطانية في جدة لشركة الليفانت (The Levant Company) التي استمرت تتمتع بهذا الامتياز حتى عام ١٨٢١، حين أصبح القنصل يعين من قبل شركة الهند الشرقية وهو مسؤول أمامها، إلا أن هذه المسؤولية انتقلت بعد عام ١٨٥٠ إلى وزارة الخارجية البريطانية، مما جعل القنصل البريطاني في جدة يرسل تقارير مزدوجة، أولها إلى حكومة بومباي، والأخرى إلى السفير العام لبلاده في الاستانة. ينظر: صالح العمرو، تقارير القناصل البريطانيين في جدة، ص٢٢١ ؛**

متخذاً داراً خاصة له رافعاً فوقها العلم البريطاني لأول مرة في تاريخ التمثيل السياسي الأجنبي في الحجاز[١].

مقابل ذلك تعرض الوجود العثماني في الحجاز لخطر حقيقي اتضح جلياً في خضوع الأخير للحكم النجدي عام ١٨٠٣، مما أعطى نتائج إيجابية لترسيخ التغلغل البريطاني هناك، إذ كان البريطانيون يزدادون تمسكاً بمصالحهم في الهند، ويبذلون جهوداً حثيثة لتقوية صلاتهم مع شريف الحجاز وإمام اليمن في آن واحد[٢]، تقديراً منهم للأهمية التجارية والملاحية لموانئ البحر الحمر في مجال تدعيم السياسة البريطانية في المنطقة وعلى رأسها ميناءا جدة والحديدة، وصولاً بالحفاظ على مصالحهم في الهند[٣].

وإدراكاً من الشريف غالب بن مساعد لتزايد مكانة بريطانيا في الهند، ولاسيما بعد خروج الفرنسيين من مصر عام ١٨٠١، فإن ذلك جعله يحرص بالعمل على توثيق علاقات بلاده مع حكومة بومباي[٤]، وكان ينظر للبريطانيين كأصدقاء مخلصين له، نظراً للفوائد المالية التي كان يحصل عليها من خلال التجارة مع الهند[٥]، ومبالغ أخرى كان يستحصلها وهي متأتية من تردد السفن التجارية البريطانية على ميناء جدة، وما يعزز ذلك ما ذكره الرحالة الأسباني باديا الذي زار جدة عام ١٨٠٧ بقوله : ((الانكليز هم وحدهم الذين لهم حضور بين وقت وآخر في ميناء جدة، لأن لهم حظوة لدى الناس، فهم يتاجرون معهم في الهند .. ان الشريف هو الممثل الرئيس لهذه التجارة، فسفنه تبحر من جدة وتصل

Marston, Thomas E, Op. Cit, P.١١٥.

[١] أحمد السباعي، المصدر السابق، ص١٠١ .

[٢] De Gaury, Gerald , Op. Cit, P.١٨٤.

[٣] صالح العمرو، تقارير القناصل البريطانيين في جدة، ص٢٢٢-٢٢٣ .

[٤] Dider, Charles, Op. Cit, P.١٧٥.

[٥] حسين أمين، نظرة بعض الرحالة المسلمين وبعض الرحالة الغربيين عند زيارتهم لمنطقة الحجاز في كتاب ((مصادر تاريخ الجزيرة العربية))، الكتاب الأول، ج٢، ص٣٩١ .

إلى مخا، ومن هناك تواصل إلى مسقط فسورات)) [١]، كما يورد باديا ما شاهده عن دخول سفن أخرى إلى جدة من منطقة البنغال وهي محملة بالأرز، وعن عددها يقول: ((تستقبل جدة سنوياً أربعة أو خمسة من السفن التي تحمل ليس فقط الأرز وإنما كذلك منتوجات أخرى من الهند))[٢].

على أن العلاقات بين الحجاز وبريطانيا لم تخلُ من حالة توتر سادت بين الجانبين، كان العامل الاقتصادي هو المسبب لها في أغلب الأحيان، ومنها على سبيل المثال ما حصل بينهما من جفاء عام ١٨٠٦ بسبب الرسوم الباهظة التي كان يفرضها الشريف غالب بن مساعد على السفن التجارية البريطانية التي ترسوا في ميناء جدة، فضلاً عن اعتداءات الأهالي واستيلائهم على مركب بريطاني ارتطم بصخرة قرب ينبع البحر في العام نفسه[٣].

وعلى الرغم من ذلك يمكننا القول بتنامي العلاقات السياسية والتجارية بين الطرفين وعودتها إلى مسارها الطبيعي في السنوات الأخيرة من حكم الشريف غالب بن مساعد، حتى أن الناس في الحجاز كانوا يعتقدون بأن أمواله الطائلة ومقتنياته الشخصية قد أرسلها سراً إلى الهند، بحكم تطور تجارته معها، ووصل الأمر إلى أن محمد علي باشا عندما أقدم على عزله عام ١٨١٣، ألمح إلى أن الشريف المخلوع كان يطمح باللجوء إلى حكومة بومباي [٤].

ولابد من التذكير بالعقبات التي واجهت تطور العلاقات الحجازية – البريطانية خلال العقد الأول من القرن التاسع عشر، ولعل أبرزها وصول نفوذ الحركة السلفية إلى الحجاز منذ عام ١٨٠٣، وهو ما عده البريطانيون

---

[١] مؤلف مجهول، رحالة أسباني في الجزيرة العربية، رحلة دمنجو باديا (علي باي العباسي) إلى مكة المكرمة سنة ١٢٢١هـ/١٨٠٧م، ترجمة : صالح بن محمد السنيدي، الرياض، دارة الملك عبد العزيز، ١٤٢٩هـ، ص٢٧٤ .

[٢] عبد الحفيظ حمان، الحجاز في مطلع القرن التاسع عشر من خلال رحلة دمنيجو باديا (علي باي العباسي)، في : محمد حمام، الرحلة بين الشرق والغرب، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٣، ص٢٣٧ .

[٣] اغسطس رالي، المصدر السابق، ص٦٣ .

[٤] De Gaury, Gerald, Op. Cit, P.٢٠٧.

تهديداً خطيراً لتجارتهم على ساحل البحر الأحمر، الأمر الذي جعل السلطات البريطانية تستغل صداقتها لدى الباب العالي لتثير مخاوفه من مخاطر تلك الحركة على الوجود العثماني في الخليج والجزيرة العربية[١]، ولذلك صدرت الأوامر السلطانية إلى محمد علي باشا عام ١٨٠٧ بتولي مهمة القضاء عليها، وإعادة هيبة الدولة لدى المسلمين عامة[٢]، وتعزز ذلك بإقدام بريطانيا على تجهيزه بسفينة من قبل حكومة الهند اثناء الاستعدادات التي كان يقوم بها لإعداد حملته على الحجاز عام ١٨١٠، وقد جرت مراسلات عدة بين الوالي المصري والسفير البريطاني في استانبول بهذا الشأن، أظهر خلالها الأخير رغبة بلاده بإعطاء سفينة من جهة الهند يجري استخدامها في حملة الحجاز، وهو الأمر الذي اشارت إليه وثيقة عثمانية بالقول : ((إن فرز وإعطاء سفينة من سفننا التي في جهة الهند أمر ممكن)) إلا أن الدولة العثمانية رفضت العرض البريطاني حسب ما تمليه عليها مصالحها في التعامل مع البريطانيين[٣].

وعلى الرغم من أن السلطات البريطانية أبدت سرورها لسقوط الدرعية عام ١٨١٨، إلا أنها في الوقت نفسه كانت تخشى من تنامي قوة محمد علي باشا لتصبح خطراً جديداً عليها وعلى حلفائها في الخليج العربي، ولذلك اتبعت سياسة تقوم على منع قيام دولة عربية قوية بزعامة والي مصر عن طريق إشغال قواته بعمليات عسكرية في أراضي الجزيرة العربية ذات الطبيعة الصحراوية المترامية الأطراف[٤]، وإنهاك إمكانياته البشرية والمادية لكي لا تمثل خطراً حقيقياً على الوجود البريطاني في المنطقة، ولتحقيق تلك السياسة اتجهت بريطانيا إلى محاولة إقحام إبراهيم باشا

---

[١] نجاح محمد، من معطيات المسألة الشرقية، ص١٨٩ .

[٢] دار الوثائق القومية، القاهرة، وثيقة رقم (١)، وحدة حفظها : دفتر رقم (١) معية تركي، رقمها في وحدة الحفظ : (٥)، تاريخها : ٨ شوال ١٢٢٢هـ-٩سبتمبر ١٨٠٧م. نقلاً عن : عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، من وثائق الدولة السعودية الأولى، ج٢، ص٣٥-٣٧.

[٣] ينظر نص الوثيقة في : دار الوثائق القومية، القاهرة، وثيقة رقم (٢) وحدة حفظها : محفظة رقم (١)، بحر برا، رقمها في وحدة الحفظ : (٢٣)، تاريخها : ١٠ صفر ١٢٢٥هـ/١٧ مارس ١٨١٠م. نقلاً عن : المصدر نفسه، ج٢، ص٩٩-١٠١.

[٤] جمال زكريا قاسم، الدوافع السياسية لرحلات الأوربيين إلى نجد والحجاز خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في كتاب ((مصادر تاريخ الجزيرة العربية))، الكتاب الأول، ج٢، ص١٤-١٥ .

في مطاردة السعوديين وحلفائهم القواسم في جلفار بقصد التخلص منهم[١]، ولعلها وجدت في احتلال قواته لنجد والإحساء فرصة طيبة لإيجاد إدارة منظمة على سواحل الخليج العربي تتعاون معها في قمع حركة الملاحة العربية التي لا تلتزم بأنظمة الملاحة الدولية[٢]، وتماشياً مع تلك التوجهات أوفدت حكومة بومباي جورج فورستر سادلير (George Forester Sadlier) عام ١٨١٩ مبعوثاً من قبلها إلى الحجاز لمقابلة إبراهيم باشا[٣]، وتهنئته على نجاحه في القضاء على الدولة السعودية الأولى[٤]، أملاً في الحصول على دعمه لضرب القواسم وتشتيتهم في رأس الخيمة بالتعاون مع إمام مسقط السيد سعيد بن سلطان[٥] (١٨٠٦-١٨٥٦)، إلا أن المبعوث البريطاني لم يوفق في مسعاه بعد أن رفض القائد المصري الموافقة على مقترحاته، لأن تعليمات والده كانت تحذره في تلك المدة من التعامل مع السياسة البريطانية تجاه الحجاز[٦].

ويمكننا أن نلفت الانتباه إلى أن مسيرة العلاقات الحجازية – البريطانية خلال السنوات (١٨١١-١٨١٩) تأثرت إلى حد ما بالتطورات السياسية التي شهدها الحجاز عقب الانتقال من الحكم النجدي إلى الحكم المصري، الأمر الذي جعلها تمر في حالة عدم استقرار طوال سنوات العقد الثالث من القرن التاسع عشر، وقد أسهمت

---

[١] فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، الكويت، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨١، ص١٢١ .

[٢] صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، ١٩٧٤، ص١٣٥.

[٣] Sadleir, George Forster, Op. Cit, P.٧-١٨.

[٤] دار الوثائق القومية، القاهرة، وثيقة رقم (٢٤)، وحدة حفظها : محفظة (٦) بحريرا، رقمها في وحدة الحفظ : (١١٥) تاريخها : ٢١ ذي القعدة ١٢٣٤هـ/١٣ سبتمبر ١٨١٩م، نقلاً عن : عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، من وثائق الدولة السعودية الأولى، ج٢، ص٧١٨-٧١٩ .

[٥] السيد سعيد بن سلطان : تولى الحكم في عمان عام ١٨٠٦، وقد عرف عنه سلطاناً وقائداً وتاجراً، حكم خمسين عاماً، اتسعت في ظلها رقعة بلاده، وتقدمت التجارة في ساحل أفريقيا الشمالية نتيجة لنشاطه وحمايته للساحل وبعد نظره، وافته المنية عام ١٨٥٦ لمرض ألم به عن عمر يناهز الـ٦٥ عاماً. ينظر : رودولف سعيد روث، السيد سعيد بن سلطان ١٧٩١-١٨٥٦ سيرته ودوره في تاريخ عمان وزنجبار، ترجمة : عبد المجيد حسيب القيسي، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط٢، ١٩٨٨، ص٥٢-١٣٧ .

[٦] Hogarth, David George, The Penetration of Arabia, Beirut, ١٩٦٦, P.١٠٤-١٠٦.

في تراجعها النزاعات الأسرية بين الأشراف أنفسهم، وهذا ما أكدته التقارير البريطانية المرسلة إلى وزارة الخارجية من قنصليتها في جدة، التي أرجعت أسباب ذلك إلى أوضاع الحجاز الداخلية، والصراعات التي كانت تنشب بين الأشراف في أحيان كثيرة وموقف الدولة العثمانية منها[١].

ومع مطلع العقد الرابع من القرن التاسع عشر لم يطرأ أي تغير ذي شأن في مجال تطور العلاقات بين الطرفين، حتى أن بريطانيا قامت بدور سلبي في أوضاع الحجاز الداخلية نكاية بالحكم المصري، بسبب استمرار مخاوفها من امتداد نفوذ محمد علي باشا إلى بقية مناطق الجزيرة العربية[٢]، وتعبيراً عن تلك التوجهات أبدت بريطانيا تأييدها لحركة الضباط غير النظاميين بالجيش المصري في الحجاز عام ١٨٣٢ بقيادة تركجة بيلمز الذي كان في نزاع مع خورشيد باشا، والي جدة[٣].

ومن الضروري الإشارة إلى اهتمام البريطانيين بمتابعة أخبار حركة بيلمز وأسباب قيامها، فقد بعث كامبل (Campbell) القنصل البريطاني العام في القاهرة إلى وزير خارجية بلاده بالمرستون[٤] (Palmerston) رسالة قال فيها: ((إن اعتقاد تركجة بيلمز بقرب نهاية محمد علي باشا جعله يطمع في القضاء على حكمه في الجزيرة العربية)) [٥] وتذكر المصادر التاريخية احتمال أن يكون بعض الممثلين البريطانيين بالمنطقة قد اتصل به أو على الأقل اعتقد بيلمز أنه ربما يحصل على المساعدة البريطانية والاعتراف بولايته للحجاز، ولعل الحماية التي حصل عليها

---

[١] صالح العمرو، تقارير القناصل البريطانيين في جدة، ص٢٢٣ .

[٢] جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية، القاهرة، دار الفكر العربي، ط٣، ١٩٦٩، ص٦٠.

[٣] عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، من وثائق شبه الجزيرة العربية، ج١، ٣٠-٣١ .

[٤] هنري جون تمبل فيكونت بالمرستون (١٧٨٤-١٨٦٥) : سياسي بريطاني، دخل البرلمان عضواً محافظاً عام ١٨٠٧، عين وزيراً للحربية خلال السنوات (١٨٠٩-١٨٢٨)، لكنه انشق على المحافظين عام ١٨٣٠ لينضم إلى الأحرار الذين انتدبوه وزيراً للخارجية بين السنوات (١٨٣٠-١٩٤١)، أصبح رئيساً للوزراء مرتين (١٨٥٥-١٨٥٨) (١٨٥٩-١٨٦٥). ينظر :

The New Encyclopedia Britannica, Vol.٩, London, ١٩٨٥, P.٩٤-٩٥.

[٥] فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية، ص١١٢ .

الرعايا البريطانيون في جدة حينما كان الحجاز في حالة ثورة محتدمة منذ ابتداء عام ١٨٣٢ يعطينا دليلاً على موقف بريطانيا المؤيد لبيلمز وحركته[١].

إلا أن فشل الحركة وتراجع قائدها جنوباً نحو اليمن عام ١٨٣٣ جعل موقف بريطانيا محرجاً، حين أعطى فرصة لمحمد علي باشا كان ينتظرها طويلاً لكي يخضع اليمن لحكمه ويحول البحر الأحمر الى بحيرة عربية خالصة، وهو الأمر الذي لا ترتضيه حكومة الهند البريطانية[٢]، التي اكتفت بتهريب بيلمز وأعداد من قواته على ظهر قوارب غير مجهزة حاولوا الوصول بها إلى السفن البريطانية الراسية في الخليج المواجه لميناء مخا – المطل على البحر الأحمر عند الساحل اليمني – المحاصر آنذاك من قبل أحمد يكن باشا حاكم عام الحجاز[٣].

ويبدو مما تقدم إن هذا التعاطف الملحوظ بين البريطانيين من جهة وبين المتمردين في قوات محمد علي باشا في الحجاز من جهة أخرى، يؤكد رغبة بريطانيا في تحجيم نفوذ الباشا المصري في البلاد، ووقف توسعه المستمر في أرجاء الجزيرة العربية لما يشكله ذلك من تهديد خطير لمواصلاتها إلى الهند عبر البحر الأحمر والخليج العربي على السواء[٤].

وعلى الرغم من الموقف السلبي الذي أبداه البريطانيون تجاه الوجود المصري في الحجاز، لكن إدارة محمد علي باشا في البلاد لم تبد أي اعتراض على تعيين يعقوب يوسف عام ١٨٣٥ قائماً بأعمال القنصل البريطاني في جدة[٥]، كما أن محمد علي باشا أبدى استياءه من سوء معاملة الرعايا البريطانيين عام ١٨٣٦من قبل محافظ ينبع أحمد أغا، ولذلك أصدر أوامره إلى خورشيد باشا الذي كان مبعوثاً

---

[١] م. أبير، المصدر السابق، ص٢٣١ .

[٢] محمد حسن العيدروس، تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر، ص٢٣٠ .

[٣] جاد طه، المصدر السابق، ص٦٠ .

[٤] فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية، ص١١٥ .

[٥] De Gaury, Gerald, Op. Cit, P.٢٤٤.

من قبله إلى الحجاز لإجراء تحقيق مع المحافظ المذكور وإبلاغه بنتيجة ذلك التحقيق[١].

ويفسر موقف محمد علي باشا هذا بعدم رغبته في الدخول بصدام مع البريطانيين، لمعرفته بقوتهم وتفوق أسطولهم البحري، وكان يبذل أقصى مافي وسعه لإقناع السلطات البريطانية بأنه لم يبغ من فتوحاته في الجزيرة العربية ووصول قواته إلى سواحل اليمن والخليج العربي أكثر من التخلص من الخطر السلفي وحماية الأماكن المقدسة في الحجاز[٢]. لكن بريطانيا لم تسلم بهذا الأمر بسهولة[٣]، وكان أكثر ما يقلقها تقارير قناصلها في الشرق التي أكدت أن الوالي المصري يعد العدة للاستيلاء على عدن وميناءها الحيوي الهام الذي يتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر[٤]، وبات يسيطر على مسالك التجارة بين الحجاز واليمن عن طريق احتلاله للمدن الواقعة على ساحل البحر الأحمر[٥]، ولذلك راحت بريطانيا منذ عام ١٨٣٩ تعمل باتجاه تحطيم قوة محمد علي باشا في المناطق التي عدتها ذات أهمية إستراتيجية واقتصادية لمواصلاتها مع الهند[٦]، وترجمت تلك التوجهات من خلال احتلالها عدن عام ١٨٣٩ وتهديدها باستخدام القوة لوقف النشاط المصري في الخليج العربي، كما وطدت نفوذها مع الكثير من الأمراء والمشايخ في المنطقة[٧].

وإزاء تزايد المخاطر التي باتت تهدد الوجود المصري داخل الجزيرة العربية وسواحلها من قبل الدول الأوربية وفي مقدمتها بريطانيا، اضطر محمد علي باشا أن يعدل عن الاستمرار بزيادة نفوذه في مناطق الخليج العربي، وأعقب ذلك إصدار

---

[١] دفتر صادر عابدين، ٢٢-س/١١/٤٥/٧، رقم ٣٢٣، بتاريخ : ١٧ شوال ١٢٥٢هـ. نقلاً عن : عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المصدر السابق، ص١٦٦ .

[٢] فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية، ص١٢٠ .

[٣] فؤاد سعيد العابد، المصدر السابق، ص١٢٥ .

[٤] فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية، ص١٢٣ .

[٥] جاد طه، المصدر السابق، ص٦٥ .

[٦] عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي التنافس بين إستراتجيتين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، ١٩٨٨، ص٥١ .

[٧] عبد الرحمن الرافعي بك، المصدر السابق، ص٣٦٠ .

أوامره للجيش المصري بالانسحاب من الجزيرة العربية تنفيذاً لبنود معاهدة لندن عام ١٨٤٠[١].

وقد وضعت تلك المعاهدة نهاية لحكم محمد علي باشا في الحجاز وبقية مناطق الجزيرة العربية، وكان موقف بريطانيا المعادي لامتداد الوجود المصري في تلك المناطق سبباً في تأزم علاقاتها مع الشريف محمد بن عون، بسبب موقفه المؤيد لسياسة محمد علي باشا في المنطقة[٢]. الذي تجلى عندما أبرق إلى والي مصر ينبئه بأن من أقصى أمانيه أن يجمع جنداً من العرب مجهزين بأنواع الأسلحة الحربية يقودهم بنفسه ويحارب بهم المعتدين ويهلكهم في الفيافي والصحاري[٣]. وهو ما أكدته الوثائق العثمانية التي أشارت الى دور محتمل للشريف محمد بن عون في تقوية مدينة جدة وتحصينها براً وبحراً بالتشاور مع معاونيه في تنظيم الأمور اللازمة، تحسباً لأي اعتداء بريطاني على القوات المصرية المطلوب جلاؤها عن الجزيرة العربية[٤].

وبعد الانسحاب المصري من الجزيرة العربية، عملت بريطانيا على تطوير علاقاتها التجارية مع الحجاز، مستفيدة من بنود اتفاقية (بالتاليمان) [٥] الموقعة مع الدولة العثمانية بتاريخ ١٦ آب ١٨٣٨ التي منحتها تجارة غير مقيدة في ممتلكات

---

[١] عابدين ٢١٤/الرقم ٥٧٧/١٢/٤٥/٩، بتاريخ : ٧/شوال/١٢٥٦هـ، نقلاً عن : عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المصدر السابق، ص٣٥٩ .

[٢] محمد حسن العيدروس، تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر، ص٣٨٠ .

[٣] عابدين ٧٦/٢٦٩ أصلية/٣١١ حمراء، بتاريخ : ٩/رمضان/١٢٥٦، نقلاً عن : عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المصدر السابق، ص٣٥٧ .

[٤] دار الوثائق القومية، القاهرة، وحدة الحفظ : محفظة (٢٦٩) عابدين، رقمها في وحدة الحفظ (٩٨) حمراء، تاريخها : ٤ شعبان ١٢٥٦هـ/اكتوبر ١٨٤٠م. نقلاً عن : عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، من وثائق شبه الجزيرة العربية، ج١، ١٤٩-١٦٦.

[٥] اتفاقية بلتاليمان : وقعت بين الدولة العثمانية ممثلة بوزير خارجيتها مصطفى رشيد باشا وبين بريطانيا ممثلة بسفيرها في استانبول بونسو نبيني، وهي معاهدة تجارية حصل البريطانيون بموجبها على امتيازات اقتصادية عدة، كان أبرزها حق التنقل والتجارة فوق جميع أراضي الدولة العثمانية. للتفاصيل ينظر : نينل الكسندر روفنا دولينا، الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، ترجمة : أنور محمد إبراهيم، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩، ص٩٢-٩٦ .

الأخيرة[١]، لكن مع ذلك لم نلمس حصول أي تقدم بين الجانبين في المجال السياسي، ففي عام ١٨٤٦ تعرض الوجود البريطاني في عدن لإحدى حركات المقاومة العربية المنطلقة من الحجاز بزعامة الشريف إسماعيل بن الحسين الذي توجه من مسقط رأسه في أقصى شمال مكة المكرمة مستنهضاً همم ألف مقاتل من العبادلة لإخراج البريطانيين من عدن[٢]، وقد حاول أن يحصل على المساندة من سلطان لحج وإمام اليمن، ألا أنه فشل في مسعاه، واستمر يقاتل البريطانيين بمن انضم إليه من الأنصار حتى عام ١٨٤٨، إذ لم يقدر لحركته الكفاحية التي كان مصدرها الحجاز النجاح، بعد أن قتل على يد بدوي من أهل أبين إحدى مدن اليمن[٣].

كان من الطبيعي أن تسهم هذه الحادثة وما أعقبها من وقوع حوادث أخرى مشابهة لها، بالاستمرار في تصدع العلاقات بين الحجاز وبريطانيا التي استمرت على منوالها هذا حتى عام ١٨٥٨، ولعل خير تعبير لذلك التوتر في علاقات الجانبين ما حصل عام ١٨٤٩ عندما اصطدم اوغيلفاي (Mr A. Ogilvie) القنصل البريطاني في جدة بحاكم الحجاز العثماني أقة باشا[٤]، وكان مثار الخلاف بينهما تلك الزيادة الملحوظة في نسبة الضرائب التي كانت الإدارة العثمانية تفرضها على البضائع البريطانية في جدة، ولهذا قدم أوغيلفاي مطالب عدة إلى الدولة العثمانية تتعلق بمصالح بلاده في الحجاز كان أبرزها :

١. تخفيض نسبة الضرائب المفروضة على التجار البريطانيين وعدم المغالاة في أسعارها.
٢. دفع تعويض عن استيلاء العثمانيين عام ١٨٤٧ على سفينة بريطانية.
٣. عدم فرض أية قروض إجبارية على التجار الهنود في جدة[٥].

---

[١] **عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص٩٢ .**

[٢] **فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسية البريطانية، ص٢٤٢-٢٤٣.**

[٣] **عبد الكريم محمود غرايبة، تاريخ العرب الحديث، ص٢٢١ .**

[٤] **Marston, Thomas E., Op. Cit, P.١٥٧-١٥٨.**

[٥] **Ibid, P.١٥٧-١٥٨.**

وحينما لم تستجب الإدارة العثمانية في الحجاز لمطالب القنصل البريطاني، سارع وزير الخارجية لإصدار تعليماته إلى سفير بلاده في الاستانة كاننج (Canning) لكي يخبر الباب العالي بأنه إذا لم يكن قادراً على إحقاق الحق بالنسبة للرعايا البريطانيين في جدة فإن بريطانيا تستطيع أن تحافظ على مصالحها ومصالح رعاياها[١].

ولذلك أخذ البريطانيون مع مطلع الخمسينيات من القرن التاسع عشر يمارسون ضغطاً أكبر من أجل فرض سيطرتهم الكاملة على تجارة البحر الأحمر، مما ألحق ضرراً بالتجار الحجازيين[٢]، الأمر الذي دفع الشريف عبد المطلب بن غالب الى مطالبة الدولة العثمانية بطرد القنصل البريطاني في جدة، على أساس أن الكافر لا ينبغي له أن يتبوأ منصباً في الأراضي المقدسة[٣].

وعلى أثر تلك التطورات تصاعدت خلافتهما في شباط عام ١٨٥٣، بعد قيام والي الحجاز أحمد عزت باشا بمحاولة للحصول على قرض إجباري من جميع التجار البريطانيين في البلاد أسوة ببقية التجار، إلا أن شجاعة القنصل البريطاني كول (Cole) وإصراره في الدفاع عن رعايا بلاده أرغم الباشا العثماني على التخلي عن قراره[٤].

وعندما زار الضابط البريطاني ريتشارد برتون (Richard F. Burton) جدة في نيسان ١٨٥٣ لمس أن هناك تراجعاً ما في العلاقات بين الحجاز وبريطانيا، لذلك كان حريصاً في العمل على إدامة تلك الصلات التي لابد من أن تصب في مصلحة بريطانيا، فاقترح إقامة وكالة تجارية بريطانية في مكة المكرمة للإشراف على مصالح الحجاج والرعايا البريطانيين في المنطقة[٥].

---

(١) **Marston, Thomas E., Op. Cit,P.١٥٨.**

(٢) **أحمد زيني دحلان، تاريخ أشراف الحجاز، ص٧٩ .**

(٣) **Burton, Captain Sir Richard F, Op. Cit, P.١٥٠.**

(٤) **Ibid, P.١٥١.**

(٥) **آمال إبراهيم محمد، الصراع الدولي حول البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٩٣، ص٩٩ .**

ويبدو أن هواجس كانت تنتاب أهالي الحجاز من اتساع التدخل البريطاني بشؤونهم الداخلية، وظلوا يتحينون الفرصة المناسبة للتخلص منه، وبالفعل انتهز علماؤهم فرصة صدور فرمان سلطاني بتاريخ ٢٩ تشرين الأول عام ١٨٥٥، يعلن إلغاء تجارة الرقيق بإيعاز وضغط من البريطانيين ليعلنوا على الملأ أن الأمر غير مقبول[١]، متهمين الإدارة العثمانية في الحجاز بالانحياز الى جانب النصارى الممثلين في قنصلي فرنسا وبريطانيا في جدة للتآمر على الإسلام والمسلمين، لما لحكومتيهما من دور فاعل التأثير على السلطان العثماني في إصدار قرار حظر بيع الرقيق[٢].

وحقيقة الأمر فإن الفرمان كان سبباً للثورة التي اندلعت في الحجاز بين عامي (١٨٥٥-١٨٥٦)، وانضم إليها الشريف المخلوع عبد المطلب بن غالب، مطالباً الباشا العثماني في جدة محمد كامل بإلغاء الإرادة السلطانية والإبقاء على الرق، إلى جانب إنزال الأعلام المرفوعة على القنصليات الأجنبية في المدينة، فأجابه الباشا بأن قضية الرق يمكن إيجاد حل لها، إلا أن إنزال الأعلام أمر مستحيل، وتابع الأخير الإجراءات الأمنية في البلاد من خلال تعزيز الحراسة على البعثات الدبلوماسية في جدة[٣].

ويؤكد مارستون (Marston) أن حرب القرم وما ترتب عليها من نتائج سلبية تجاه الدولة العثمانية أعطت مكانة أكبر لقناصل بريطانيا في جدة، الأمر الذي اثار استياء الموظفين العثمانيين العاملين في البلاد، لأسباب منها أن الأولين تمكنوا من فضح سرقاتهم وفسادهم الإداري، مما دفع بهم إلى محاولة استثمار حالة الاستياء لدى سكان الحجاز من وجود الأوربيين في الأراضي الإسلامية المقدسة[٤]، وكان من نتائج ذلك أن تجددت الخلافات مرة أخرى عام ١٨٥٧ بين الإدارة العثمانية في الحجاز وبين القنصلية البريطانية في جدة ممثلة بالقنصل البريطاني باج (Page) ،

---

[١] **أحمد زيني دحلان، تاريخ اشراف الحجاز، ص٧٩ .**

[٢] **محمد عبد الله آل زلفة، المصدر السابق، ص٤٩ .**

[٣] **صالح العمرو، تقارير القناصل البريطانيين في جدة، ص٥٨ .**

[٤] **Marston, Thomas E., Op. Cit, P.٢٦١-٢٦٣.**

وكان سببها عدم احترام الوالي العثماني محمود باشا بنود الاتفاقية التجارية الموقعة عام ١٨٣٨ بين بريطانيا والدولة العثمانية، إلا أن ضغط باج في مفاوضاته مع الوالي العثماني الجديد نامق باشا وجهوده أثمرت في إلغاء الضرائب التي كان يشكو منها رعايا بلاده، وصارت على النحو المتفق عليه في معاهدة بلتاليمان[١].

وشهد مطلع حزيران من عام ١٨٥٨ تأزماً آخر في العلاقات الحجازية البريطانية . بحكم نفوذ الموظفين العثمانيين في الحجاز . وتمثل هذه المرة بحادثة السفينة البريطانية إيراني (Eranee) الراسية في ميناء جدة، التي تسببت في أحداث واضطرابات وقعت في ١٥ حزيران وأدت إلى ما يعرف (بفتنة جدة الكبرى)، وفيها شاع بين الناس أن القنصل البريطاني وطأ بقدمه العلم العثماني بعد إنزاله من السفينة المذكورة رداً على استبداله بالعلم البريطاني بأمر من نامق باشا، مما أثار ثائرة السكان وفي مقدمتهم العلماء الذين أخذوا يطالبون بالثأر من جميع الأجانب الذين سموهم (بالافرنج) [٢]، وهكذا حدثت أعمال عنف في جدة سقط من جرائها عدد من الرعايا الأجانب قدر بـ(٢١) شخصاً ونهبت دورهم[٣]، كان بينهم القنصل البريطاني باج والقنصل الفرنسي ايفيلارد (Eveillard) [٤].

أثارت هذه الأحداث السلطات البريطانية في اليمن التي كلفت وليم كوجلان (Coghlan) المقيم السياسي في عدن معرفة الشخصيات التي قادت إلى الثورة ضد المسيحيين الأجانب في جدة والقصاص منهم، وبعد جهود مضنية تمكن من الحصول على قائمة بأسمائهم، ثم سارع بإرسالها إلى نامق باشا[٥]، إلا أن الأخير رفض تسليم المطلوبين، فأثار ذلك مشاعر الغضب لدى الحكومة البريطانية التي أصدرت تعليماتها إلى القبطان بولين (Pullen) قائد السفينة سيكلوبس (Syclops)

---

(١) **Marston, Thomas E., Op. Cit, P.٢٦٢-٢٦٣**

(٢) **Inclosure ٢ in No.١٣٨, Vice-Consul Calvert to Acting Consul-General Green, August ٨, ١٨٥٨, Records of Hijaz ١٧٩٨-١٩٢٥, Vol.٢, London, ١٩٩٦, P.٣٢٦-٣٢٩.**

(٣) **Marston, Thomas E., Op. Cit, P.٢٦٦.**

(٤) **De Gaury, Gerald, Op. Cit, P. ٢٥١.**

(٥) **Marston, Thomas E., Op. Cit, P.٢٦٦.**

في البحر الأحمر ليتجه من السويس إلى جدة بغية الاقتصاص من المسؤولين عن تلك الأحداث ضد المسيحيين في البلاد، عن طريق التلويح بضرب المدينة بالمدفعية،وقد وصلت السفينة المذكورة إلى جدة في الثالث والعشرين من تموز عام ١٨٥٨ وقدم قبطانها انذاراً للسلطات العثمانية في الحجاز بتسليم المسؤولين عن الحوادث الأخيرة خلال (٣٦) ساعة، وحينما لم يتحقق شيء من ذلك بعد (٤٠) ساعة من الإنذار، بدأ القصف البريطاني الذي استمر عشرة أيام حتى الرابع من آب من العام نفسه[١].

وقد شاءت الأقدار أن تقع تلك الأحداث بالتزامن مع أداء مناسك الحج للمسلمين القادمين من بلدان العالم، فلما فرغ الناس ونزلوا من منى عقد نامق باشا مجلساً في ديوان الحكومة لتدارك الموقف بحضور علماء مكة المكرمة وبعض الأعيان وكبار التجار، الذين أشاروا عليه بإعلان الجهاد في سبيل الله لمحاربة الكفرة، بينما اقترح آخرون من أعضاء الوفد اغراق المدمرة البريطانية التي تقوم بضرب المدينة، لكن الوالي العثماني رفض مقترحات الحضور قائلاً أن الألوف العزل من العرب سيكونون فريسة للبريطانيين، واستقر رأيه على التفاوض معهم بوصفه الطريق الأصوب لمعالجة الموقف[٢].

بررت السلطات البريطانية إقدامها على قصف جدة بوصفه أمراَ ضرورياً للحفاظ على مكانة بريطانيا ومصالحها هناك، وقد أكدت المصادر التاريخية ذلك على النحو الآتي:((إن قصف جدة كان مفيداً للبريطانيين من ناحية تأكيد وجودهم في المنطقة ودفاعهم عن مصالح المسيحيين هناك ولاسيما وأن هذا الحادث لم يعد عدواناً بريطانياً على الأراضي الإسلامية المقدسة، كما لم يثر شعوراً بالعداء ضد البريطانيين هناك)) [٣]. بينما رأى القبطان بولين: ((إن قصف مدينة جدة، ولاسيما تدمير عدد من القوارب هناك قد حقق الأثر المرغوب به ... فقد أشاع بين الناس

---

[١] **Inclosure ٢ in No.١٣٨, Vice-Consul Calvert to Acting Consul- General Green, August ٨, ١٨٥٨, Records of Hijaz ١٧٩٨-١٩٢٥, Vol.٢, P٣٢٦-٣٢٩.**

[٢] **أحمد زيني دحلان، خلاصة الكلام، ص٣٢١-٣٢٢ .**

[٣] **Marston, Thomas E., Op. Cit, P.٢٦٧.**

روح الخضوع والخوف، وعلموا أن ارتكاب أية جريمة عقوبتها عاجلاً أم أجلاً ستصيب المذنب والمدينة والقوارب)) [١].

أما بالنسبة لرد الفعل العثماني إزاء تلك الأحداث فقد تضمن وعداً قدمه وزير خارجية الدولة العثمانية في استانبول إلى السفير البريطاني والسفير الفرنسي هناك، بأن الأوامر السلطانية قد صدرت إلى والي جدة للتحقق من مجريات الأحداث التي وقعت في ١٥ حزيران، وأن السلطات العثمانية ستحاسب كل من تثبت إدانته من الذين قاموا بعمليات الشغب والقتل مع أخذ التعويض المالي اللازم للمتضررين الأجانب من الأهالي في جدة[٢]، وبناءً على ذلك صدرت الأوامر من الباب العالي إلى والي مصر إسماعيل باشا بأن يتوجه على رأس قوة مصرية قوامها (٤٩٤) جندياً لتوطيد الأمن في الحجاز[٣]، وتنفيذ القصاص العادل ضد مسببي تلك الأحداث[٤].

وقبل نهاية عام ١٨٥٨ وصلت لجنة تحقيق إلى البلاد تضم ممثلين من العثمانيين والبريطانيين والفرنسيين تحمل أمراً من السلطان عبد المجيد خان إلى نامق باشا لتسهيل عملها في إجراء التحقيقات اللازمة في الأحداث المذكورة، وتنفيذ ما تحكم به، فأظهر التحقيق أن مسبب الفتنة هو الشيخ عبد الله الذي كان محتسباً[٥] لجده آنذاك، وكبير الحضارم الشيخ سعيد العامودي، وقاضي جدة الشيخ عبد القادر شيخ، وعدد آخر من الذين أدينوا بالأحداث، فحكمت اللجنة بإعدام المحتسب

---

[١] **Inclosure in No.١٨٧, Captain Pullen to the Secretary to the Admiralty, August ٢٢, ١٨٥٨, Records of Hijaz ١٧٨٨-١٩٢٥, Vol.٢, P.٣٢٥.**

[٢] **De Gaury, Gerald, Op. Cit, P.٢٥١.**

[٣] **فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية، ص٢٩٢ .**

[٤] **B. O. A. Ird. Dah, ٨٥٦٦, ٢٥ Zalhicce ١٢٧٤ (١٨٥٧)**

نقلاً عن : سنان معروف أغلو، المصدر السابق، ص٦٠-٦١ .

[٥] **المحتسب : مفتش يساعد قاضي المدينة لمراقبة سلوك الناس في حياتهم العامة وتعاملهم في السوق، اقتصر نشاطه على مراقبة الأوزان والمقاييس والأسعار ونوعية البضائع. ينظر : خليل اينالجك وآخرون، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ترجمة : عبد اللطيف الحارس، المجلد الأول ١٣٠٠-١٦٠٠، بيروت، دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٧، ص٦٠٧ .**

والعامودي، وتسعة آخرين[١]، فيما نفي أربعة إلى استانبول بعد أن حكم عليهم بالسجن من الذين لم يدانوا بارتكاب جريمة القتل الفعلي[٢].

وعلى الرغم مما أصاب البريطانيين من قلق وأضرار لحقت بهم من جراء الأحداث السابقة، ولاسيما ضد رعاياهم الموجودين في الأراضي الحجازية، لكن مجريات الوقائع اللاحقة أكدت أفادتهم من تلك التطورات بممارسة الضغط على الباب العالي للحصول على امتيازات أكبر في البلاد، ولاسيما في المجال التجاري، بهدف ترسيخ الوجود البريطاني على ساحل البحر الأحمر الذي يطل عليه الحجاز.

٣. الحجاز وفرنسا :

شهد النصف الثاني من القرن الثامن عشر تضارب مصالح القوى الأوربية وتوجهاتها الاستعمارية تجاه الولايات العثمانية، التي راحت تستغل ما كانت قد حصلت عليه من امتيازات خلال السنين السابقة، لتعزز من نفوذها بشكل أوسع في تلك الولايات، وكانت فرنسا قد بدأت سياسة استعمارية جديدة تجاه المشرق العربي بدءاً من أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، لتحقق أهدافها السياسية في مصر وصولاً إلى البحر الأحمر والخليج العربي[٣].

وعلى أثر ظهور الزعامات المحلية في الجزيرة العربية وتنامي قوتها خارج الحدود السياسية لها، ولاسيما اتساع نفوذ الحركة السلفية وظهور الدولة السعودية الأولى، فضلاً عن استمرار الأشراف في حكم الحجاز، كان ذلك بالطبع مدعاة للقوى الأوربية لأن تعمل بهدف تغلغل نفوذها في سواحل البحر الأحمر، وضمان سلامة المواصلات البحرية المؤدية إلى الشرق، وكانت فرنسا إلى جانب بريطانيا في مقدمة تلك القوى، بذريعة الحفاظ على مبدأ التوازن الدولي والمحافظة على طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب[٤].

---

[١] **B. O. A, Ird. Mec.Mah, ٥٩٧, ١٢٧٤ (١٨٥٧).**

نقلاً عن : سنان معروف أغلو، المصدر السابق، ص٥٨-٥٩ .

[٢] **Inclosure ٢ in No.١٣٨, Vice – Consul Calver to Acting Consul – General Green, August ٨, ١٨٥٨, Records of Hijaz ١٧٩٨-١٩٢٥, Vol.٢, P.٣٢٩-٣٣٠.**

[٣] **زكريا قورشون، العثمانيون وآل سعود في الأرشيف العثماني، ص٨٣ .**

[٤] **عبد الفتاح حسن أبو علية، محاضرات في تاريخ الدولة السعودية الأولى، ص٤٣ .**

ولأجل الوصول إلى تلك الغايات انتهج نابليون بونابرت منذ وصول حملته مصر عام ١٧٩٨ سياسة عرفت (بالسياسة الإسلامية) ، أدراكاً منه بأن حملته صوب المنطقة العربية تعد اول تماس مباشر بين فرنسا الحاملة لأفكار الثورة الفرنسية وبين مناطق العالم الإسلامي التي تختلف في رؤيتها الفكرية والاجتماعية والاقتصادية عن فرنسا[١]، وأتضحت تلك السياسة ببذل بونابرت جهوداً حثيثة لإرساء أسس علاقات طيبة مع حكام الولايات العربية، معتمداً في ذلك على الأسلوب الدبلوماسي بغية اقناعهم بأن المكانة الدينية لمصر والحجاز والعناية بطرق الحج تعد من أهم اولوياته السياسية، وأنه سيعمل جاهداً من أجل المحافظة عليهما وتوفير الأمن لمحامل الحج القادمة إلى مكة المكرمة من الولايات العثمانية الأخرى وهو الأمر الذي أشاع حالة من الطمأنينة بين أهالي الحجاز واشرافه[٢].

ولتحقيق أهداف نابليون بونابرت تجاه الحجاز، بعث برسائل عدة إلى الشريف غالب بن مساعد حال دخوله القاهرة أكد فيها احترامه للأماكن المقدسة ورعايته لها، واستعداده لتوفير الأمن للبلاد وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، مشيراً إلى ذلك في رسالته المؤرخة في ٢٥ آب ١٧٩٨ بما نصه : ((ستظل المساجد وكل الأوقاف التي لمكة والمدينة في مصر في حوزتهما كما كانت في الماضي، إننا أصدقاء للمسلمين ولعقيدة الرسول ...)) [٣]، وفي خطاب آخر أرسله إلى شريف الحجاز بتاريخ ٣٠ حزيران ١٧٩٩ أكد فيه على مشاعر الصداقة والتقدير التي يكنها للمسلمين، في محاولة منه لاستمالة السكان ومنعهم من مقاومة القوات الفرنسية في مصر[٤].

---

[١] عبد الحفيظ حمان، المصدر السابق، ص٢٣٩ .

[٢] المصدر نفسه، ص٢٤٠ .

[٣] Lettre du General Bonaparte au Cherif de la Mecque Chalib Ibn Moussaid en Date du Caire le ٢٥ Aout ١٧٩٨.

نقلاً عن : شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق، الوثائق التاريخية دراسة تحليلية، القاهرة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ٢٠٠٠، ص١٤٥ .

[٤] Lettre du General Bonaparte au Cherif de la Mecque, en Date du Quartier – General du Caire, le ٣٠ Juin١٧٩٩.

نقلاً عن : شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق، الوثائق التاريخية دراسة تحليلية، ص١٤٩ .

وترى بعض المصادر التاريخية ان مراسلات نابليون بونابرت مع الشريف غالب بن مساعد تمثل في حقيقتها بداية لمرحلة من العلاقات المتقدمة بين الحجاز وفرنسا، على الرغم من أن الشريف كان شديد الحذر في التعامل مع الفرنسيين بحكم توليه رعاية الحرمين الشريفين وحساسية مكانته لدى العالم الإسلامي[١].

ومع بداية عام ١٨٠٣ عرفت فرنسا أول تمثيل قنصلي لها في جدة لتأكيد مكانتها السامية في توثيق علاقاتها الدبلوماسية مع أشراف الحجاز مثلما كان الأمر مع بريطانيا التي سبقتها إلى ذلك منذ عام ١٨٠١[٢].

ونتيجة للأهمية الدينية والتجارية للحجاز، فقد احتل مكانة مهمة في ميدان التنافس البريطاني – الفرنسي للحصول على مناطق النفوذ في الشرق، إذ لم يقتصر النشاط الفرنسي على التمثيل الدبلوماسي مع الأشراف، بل امتد إلى أقاليم الجزيرة العربية الأخرى بوسائل عدة، بغية الاتصال بزعاماتها المحلية[٣]، ولتحقيق ذلك أوفدت حكومة الإدارة الفرنسية إلى الحجاز رحالة عدة، تظاهروا باعتناق الإسلام ليتمكنوا من دخول مدنه المقدسة، لعل أبرزهم الأسباني دومنجو باديا لبليخ (Domingo Badia Leblich) علي باي العباسي الذي زار الحجاز عام ١٨٠٧[٤]. قادماً من قادش عن طريق الجزائر[٥]، وكان الهدف المعلن لرحلته دينياً[٦]، لكنه كان يعمل لصالح الحكومة الفرنسية التي كانت تهمها معرفة أحوال الجزيرة العربية والتطورات السياسية التي تشهدها المنطقة بعد تنامي نشاط الحركة السلفية وامتداد نفوذها إلى الحجاز بين عامي (١٨٠٣-١٨١١) [٧].

---

[١] عبد الحفيظ حمان، المصدر السابق، ص٢٤٠ .

[٢] احمد السباعي، المصدر السابق، ص١٠١ .

[٣] محمد محمود الصياد، الرحالة الأجانب في الجزيرة العربية قبل القرن التاسع عشر، الدارة (مجلة)، الرياض، ع٣، س٣، شوال ١٣٩٧هـ/ سبتمبر ١٩٧٧م، ص١١٢ .

[٤] اغسطس رالي، المصدر السابق، ص٥٧ .

[٥] عبد الفتاح حسن أبو علية،دراسات في تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر، ص٥٣.

[٦] Hogarth, David George, The Penetration of Arabia, P.٨٠.

[٧] أسعد عيد الفارس، الرحالة الغربيون في شبه الجزيرة العربية في : مؤلف مجهول، الرحلات إلى شبه الجزيرة العربية بحوث ندوة الرحلات إلى شبه الجزيرة العربية المنعقد في الرياض في المدة

وقد أعد للرحالة الأسباني بيت قرب المسجد الحرام ، مجاور لبيت شريف الحجاز، وبعد قيامه بالطقوس المعتادة أثناء زيارته للكعبة المشرفة، دعاه الشريف إلى لقاء ودي في محل اقامته في مكة المكرمة، تحدث فيه عن طبيعة العلاقات بين فرنسا والحجاز، ثم طالبه فيما بعد بتحرير خطاب رسمي إلى نابليون بونابرت لحل مشكلة مراكبه المحتجزة من قبل حاكم جزيرة موريشيوس[١] الفرنسية عام ١٨٠٧[٢]، كما ذهب الشريف إلى أبعد من ذلك حين خص المبعوث الفرنسي بأكبر شرف يحظى به ضيوف الحجاز وهو غسل الكعبة المشرفة[٣]، مانحاً إياه لقب (خادم بيت الله الحرام) [٤].

ولعلنا لا نغفل الحقيقة حين نشير إلى ما حصلت عليه السلطات الفرنسية من معلومات قيمة عن مدن الحجاز التي زارها الرحالة المذكور للإقامة فيها لأجل توثيق تاريخ العلاقات الفرنسية مع الحجاز[٥]، وهي مهمة لا تخلو من صعوبة، ولاسيما مع تزايد النفوذ البريطاني على سواحل البحر الأحمر والخليج العربي والطرق التجارية المؤدية إلى بلاد الهند عبر البحار الشرقية، مما شكل عائقاً أمام التغلغل الفرنسي إلى الحجاز وإقامة علاقات مباشرة بين البلدين، وهو الأمر الذي نلمسه في إرسال فرنسا لعدد آخر من الرحالة لدراسة المنطقة ورسم الخرائط التفصيلية لسواحلها ، يأتي في مقدمتهم الرحالة موريس تاميزيه

من ٢٤-٢٧ رجب ١٤٢١ هـ الموافق ٢١-٢٤ اكتوبر ٢٠٠٠م، ج١، (د.م)، دارة الملك عبد العزيز، ١٤٢٤هـ، ص٥٧٩ .

[١] جزيرة موريشيوس : تقع في المحيط الهندي إلى الشرق من جزيرة مدغشقر، وصلها الملاحون العرب عن طريق التجارة في القرن العاشر الميلادي، خضعت لفرنسا منذ عام ١٧٢١، واستمرت تحكم من قبلها حتى عام ١٨١٠ حين آلت إلى نفوذ بريطانيا. ينظر : محمد شفيق غربال وآخرون، المصدر السابق، ج٢، ص١٧٧٥ .

[٢] مؤلف مجهول، رحالة أسباني في الجزيرة العربية، ص٩٤ و ٢٧١ .

[٣] اغسطس رالي، المصدر السابق، ص٥٧-٥٨ .

[٤] مؤلف مجهول، رحالة اسباني في الجزيرة العربية، ص١٥٠ .

[٥] عبد الفتاح حسن أبو علية، دراسات في تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر، ص٥٣.

(Maurice Tamisier) الذي رافق الحملة المصرية المنطلقة من الحجاز باتجاه عسير لإخماد الثورة التي اندلعت هناك عام ١٨٣٣[١].

استطاع تاميزيه أن يقدم وصفاً دقيقاً لمختلف أقاليم الجزيرة العربية وللمشتركين في حرب عسير[٢]، أعقب ذلك قيام ضابطين من هيئة أركان الحرب الملكية في مهمة مشابهة كانت الحكومة الفرنسية ارسلتهما إلى بلاد الحبشة عام ١٨٣٩، أقاما في مدينة جدة شهراً واحداً، مما وفر لهما فرصة الحصول على معلومات دقيقة عن الأماكن والقبائل القاطنة في عسير والحجاز[٣].

من جانب آخر يمكننا ملاحظة دور فولجنس فريسنيل (Fulgence Fresnel) قنصل فرنسا في جدة بالعمل قدر الإمكان لتنمية علاقات بلاده هناك – إزاء محاولات بريطانيا الدؤوبة لإضعاف النشاط الفرنسي في الحجاز والحيلولة دون تطوير علاقاتها مع الأشراف – من خلال تعرفه على أوضاع الحجاز ومناطق الجزيرة العربية الأخرى[٤]، في وقت كانت فيه فرنسا بأمس الحاجة إلى من يمد يد العون لها لتوثيق صلاتها مع الأشراف في مكة المكرمة يدفعها إلى ذلك هدفان أساسيان هما :

١. الحصول على دعم من شريف الحجاز على فتوى شرعية صدرت في الجزائر في ضوء اتفاق تم بين زعماء الطرق الصوفية والسلطات الفرنسية الحاكمة هناك[٥]، تبيح لمسلمي الجزائر العيش تحت الحكم الفرنسي وعدم ضرورة اللجوء إلى الجهاد.

٢. تحسين ظروف الحجاج الجزائريين بوصفهم من رعايا فرنسا[٦].

---

[١] جاكلين بيرين، اكتشاف جزيرة العرب، ترجمة : قدري قلعجي، بيروت، دار الكتاب العربي، (د.ت)، ص٢٥٣ .

[٢] Tamisier, Maurice, Op. Cit, Vol.١, ١١.

[٣] جاكلين بيرين، المصدر السابق، ص٢٧٠ .

[٤] المصدر نفسه، ص٢٥٢ و ٢٦٩ .

[٥] خضعت الجزائر للاحتلال الفرنسي عام ١٨٣٠، ومنذ ذلك التاريخ وحتى أن نالت استقلالها عام ١٩٦٢، كانت فرنسا ترعى شؤون الحجاج وقوافل الحج الوافدة من الجزائر إلى الحجاز. ينظر : عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص٢٢٣.

[٦] اغسطس رالي، المصدر السابق، ص١٣٣-١٣٦ .

ولتحقيق هذين الهدفين أوفد ليون روش (Leon Reches) إلى الحجاز عام ١٨٤٠، بتكليف من الحكومة الفرنسية وكان يتمتع بدعم من المارشال توماس روبرت بوجو[١] (Bugeaud) الذي أصدر أوامره إلى قنصل بلاده في جدة لتسهيل مهمة المبعوث الفرنسي، لاحتفاظه بعلاقات حسنة مع الشريف محمد بن عون لكونه ممثلاً لفرنسا في الحجاز[٢].

بدأ روش مهمته في الحجاز برفقة صاحب الطريقة التيجانية الميلود بن سالم الاغواطي، وفي مكة المكرمة جاءته موافقة الشريف الحاكم على استقباله، حيث أرسل إليه كتاب الأمان ووسائل المواصلات والخدم، وسماه في ذلك الكتاب (عمر بن عبد الله الجزائري)، بعد أن حظي باستقبال رسمي، وقد نجح صاحب الطريقة التيجانية في تمرير الفتوى التي قام روش برحلته من أجلها، بينما حصل الأخير على وعد من الشريف محمد بن عون بالعمل على تحسين أوضاع الحجاج الجزائريين ومعاملتهم معاملة حسنة كونهم من رعايا فرنسا[٣].

ومما تقدم يظهر أن فرنسا كانت معنية بتوطيد صلاتها مع أشراف الحجاز، ومهتمة بتأمين سلامة قوافل الحج وطرقها من الجزائر عبر الولايات العربية الأخرى وصولاً إلى مكة المكرمة، بحكم احتلالها للجزائر وتولي مسؤولية الإشراف على شؤونها الداخلية والخارجية، ولعل المعلومات التي عثر عليها في خزانة وثائق وزارة الخارجية، التي تضم مراسلات القناصل الفرنسيين بالولايات العثمانية، ولاسيما المتعلقة بعام ١٨٥٠، تعطيناً دليلاً واضحاً على ذلك الاهتمام[٤].

---

[١] توماس روبرت بوجو : قائد فرنسي ولد عام ١٧٨٤، لمع نجمه كضابط شاب في حروب الإمبراطورية الأولى، ثم انحاز عام ١٨١٤ إلى الملكيين من آل بوربون، أوفد عام ١٨٣٦ على رأس حملة عسكرية إلى الجزائر، وفي عام ١٨٤٠ أصبح حاكماً عاماً عليها، متبعاً الشدة لقمع حركة المقاومة الجزائرية واستكمال احتلال البلاد، توفي عام ١٨٤٩ بعد أصابته بمرض عضال. ينظر :

The New Encyclopedia Britannica, Vol.٢, P.٦١٠-٦١١.

[٢] بلقاسم سعد الله، رحلة ليون روش إلى الحجاز ١٨٤١-١٨٤٢، في : مؤلف مجهول، الرحلات إلى شبه الجزيرة العربية، ج١، ص٢٥٩ .

[٣] المصدر نفسه، ج١، ص٢٥٩.

[٤] ملف المراسلة التجارية، خزينة وثائق وزارة الخارجية الفرنسية، جدة، ١٨٣٩-١٨٥٩، الجزء ١ ص : ٣٧٢ وما بعدها. نقلاً عن : علي الشنوفي، المصدر السابق، ص٣٥-٤٠.

إلا أن عام ١٨٥١ قد شهد تدهوراً في العلاقات بين الحجاز وفرنسا، عقب تعرض القنصل الفرنسي في جدة إلى هجوم من قبل مجهولين، ولم يعرف وقتذاك عن الإجراءات التي اتخذت من قبل شريف الحجاز بِشأن معاقبة المسؤولين عن ذلك الحدث، وفي آذار من العام نفسه رفضت السلطات المحلية في ميناء جدة منح الأذن لطاقم (سفينة يوريديس) الفرنسية بالنزول إلى ساحل المدينة، الأمر الذي زاد من تأزم العلاقات بين الجانبين[١].

وفي عام ١٨٥٥ ألقى العلماء ووجهاء الحجاز باللوم على فرنسا متهمين إياها بالتآمر على الإسلام والمسلمين، من خلال تأثيرها المباشر وبتأليب من بريطانيا وتأثيرها على الباب العالي في إصدار فرمان منع بيع الرقيق في الحجاز[٢]، ولم تهدأ الأحوال في البلاد إلا بعد أن كتبوا طلباً بهذا المعنى، وأرسلوه إلى الدولة العثمانية، مطالبين فيه الحاكم العثماني في جدة بانزال العلمين البريطاني والفرنسي من البعثات الدبلوماسية في المدينة[٣].

وعلى أثر الأحداث التي تعرضت لها جدة، والتي سبق أن أشرنا إليها في موضوع العلاقات الحجازية – البريطانية في ١٥ حزيران ١٨٥٨، فقد هوجمت القنصلية الفرنسية من قبل الأهالي الغاضبين وعمت حالة من الفوضى في الحجاز، وقتل على أثرها القنصل الفرنسي ايفيلارد في المدينة وعدد من رعايا بلاده، كما نهبت منازلهم[٤]، وتكشف لنا وثيقة عثمانية جانباً من تفاصيل تلك الأحداث حين أشارت إلى ذلك بما نصه: ((الذي يعلم به الكافة من خصوص المادة التي وقعت بجدة في الثالث من شهر ذي القعدة الحرام في عام الألف والمائتين والرابع والسبعين من أسافل الناس الكائنين بها، تحركوا وتجاسروا على قنصل الدولة الفخيمة الفرنساوية وقنصل الدولة الفخيمة الانكليزية الكائنين بجدة، هجموا عليهم في أماكنهم ومحلاتهم أمنين مستأمنين بأمان حضرة الدولة العلية العثمانية..)) [٥].

---

[١] **De Gaury, Gerald, Op. Cit, P.٢٤٩.**

[٢] **محمد عبد الله آل زلفة، المصدر السابق، ص٤٩ .**

[٣] **Al-Amr, Saleh Mahammad, Op. Cit, P.٥٨.**

[٤] **عبد القدوس الأنصاري، المصدر السابق، ص٩٥ .**

[٥] **B. O. A. Ird. Mec. Mah, ٥٩٧, ١٢٧٥ (١٨٥٨).**

ومع الإقرار بأن الدولة العثمانية أدانت الحادث المذكور وما نجم عنه من وقوع اعتداء على ممثلي الحكومة الفرنسية، إلا أن الأخيرة طالبت بتعويض باهض جداً عما أصاب رعاياها من اضرار، وتبع ذلك إقدامها على تشكيل لجنة على مستوى عال للتحقيق في الموضوع، ولاسيما فيما يتعلق بمسلك نامق باشا المتعاطف مع المعتدين، وغيره من كبار المسؤولين العثمانيين في جدة قبيل الأزمة وفي أثنائها [1].

وعلى ما يبدو فأن العلاقات الحجازية– الفرنسية بين عامي (١٨٠٣–١٨٥٨) كانت جزءاً من صراع فرنسي– بريطاني على المنطقة ومحاولات فرنسا الجادة لمد نفوذها إلى مناطق الشرق، أملاً في أن تستعيد مكانتها في الأخيرة، بعد أن فقدت نفوذها السياسي في مصر منذ عام ١٨٠١، ومع أنها أعقبت بريطانيا في تحقيق تمثيلاً دبلوماسي لها في الحجاز عام ١٨٠٣،إلا أنها فشلت في السنوات اللاحقة في تنمية علاقاتها مع الأشراف، وبقيت تلك العلاقات محكومة بطابع المودة والاحترام من خلال الرحالة الفرنسيين الذين أوفدوا إلى البلاد لأغراض استخبارية دون أن يحققوا لبلادهم أي تقدم ملموس على الجانب السياسي والاقتصادي.

نقلاً عن : سنان معروف أغلو، المصدر السابق، ص٥٨ .

[1] فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية، ص٢٩٣.

ملحق رقم (١)

ولاية الحجاز في العهد العثماني[١]

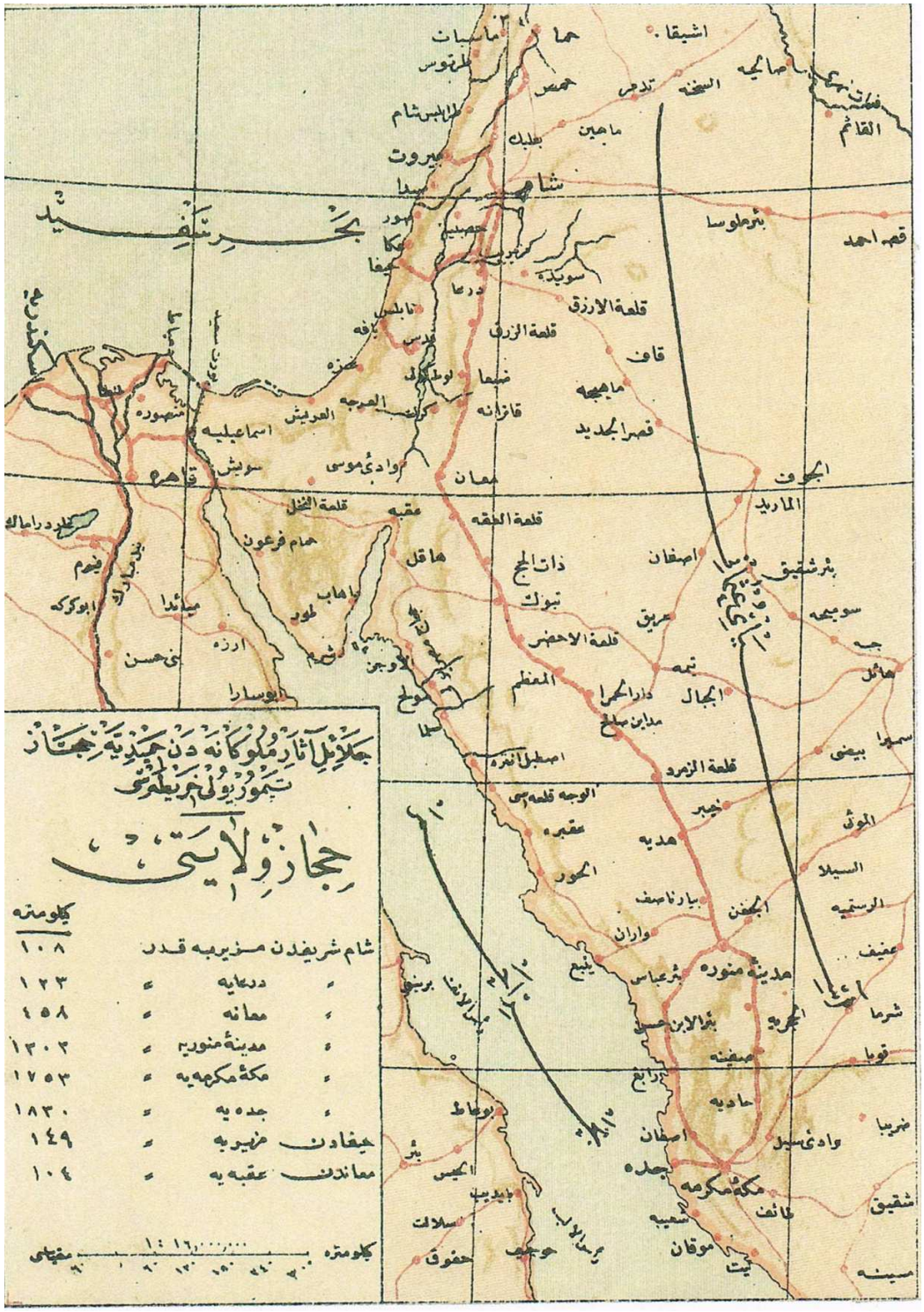

(١)تجار زادة إبراهيم حلمي، المصدر السابق، ص٤٧

ملحق رقم (٢)

موقع الحجاز[١]

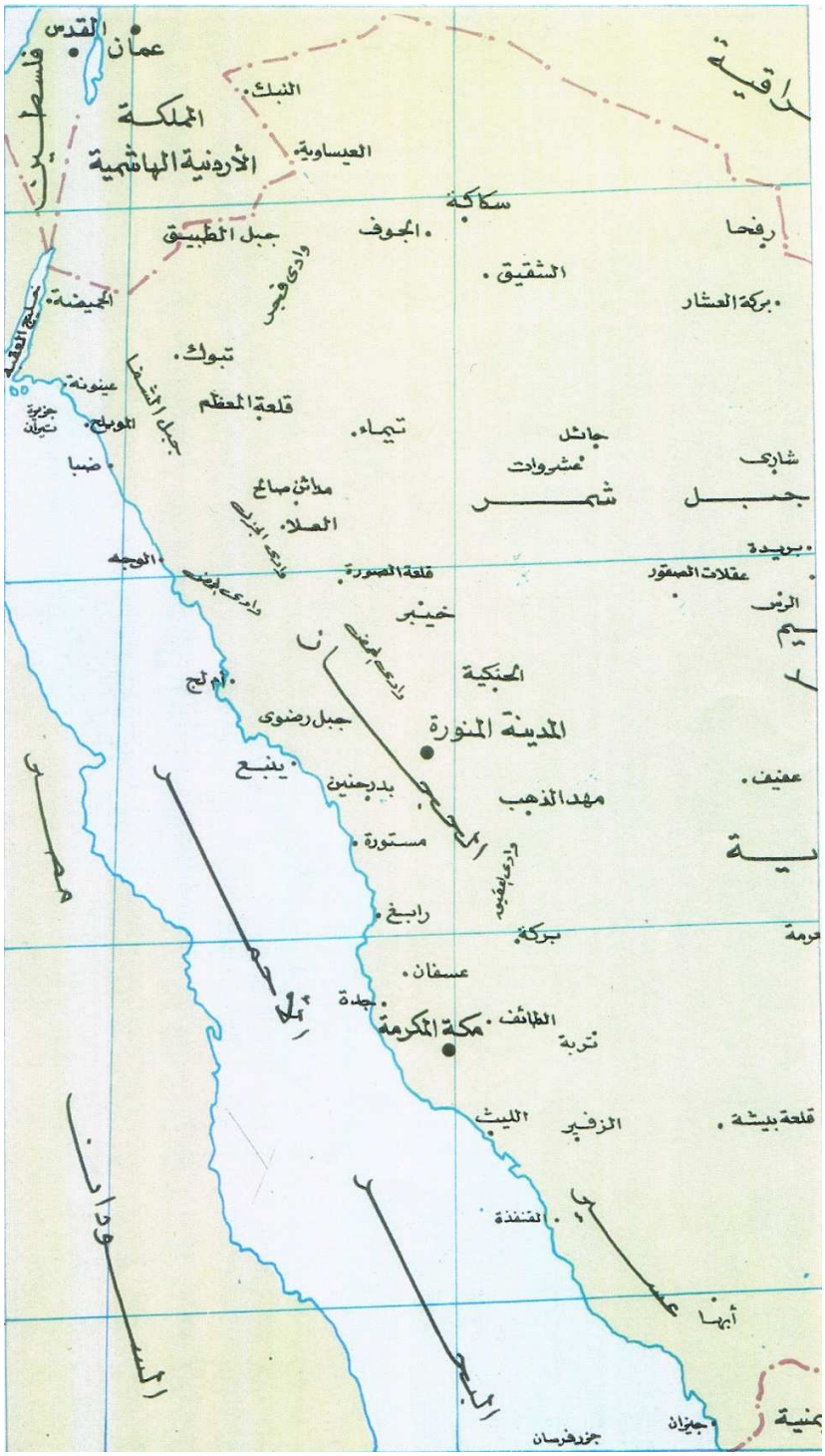

(١)حسين مؤنس، اطلس تاريخ الإسلام، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، ط٢، ٢٠٠٧، ص٤٠٨.

ملحق رقم (٣)

توزيع القبائل في الحجاز[١]

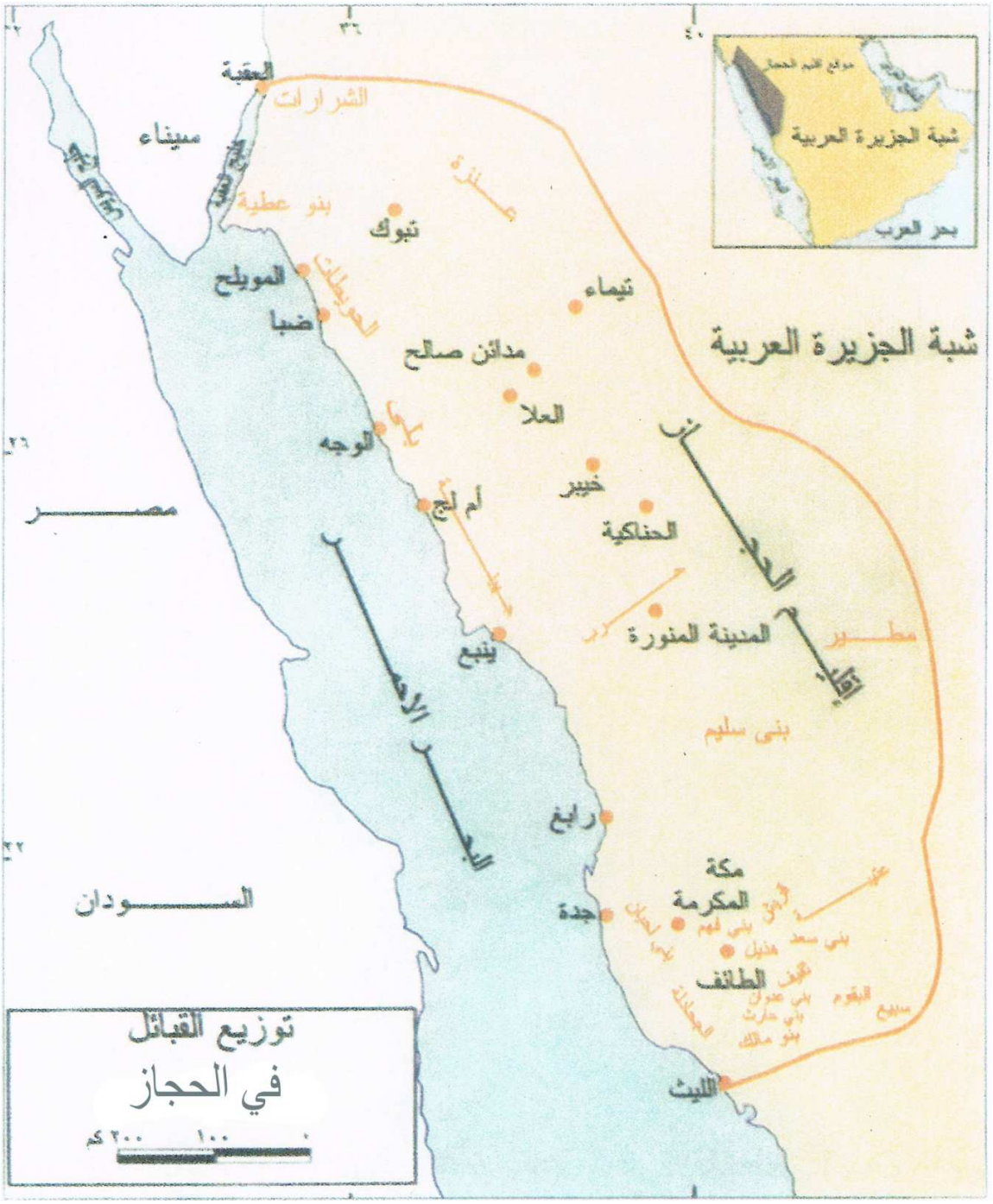

(١)حمد محمد القحطاني، الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في اقليم الحجاز(١٢٩٧-١٣٢٣هـ) (١٨٨٠-١٩٠٥م)، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط٢، ٢٠٠٩، ص٢٩٦.

ملحق رقم (٤)

(١)

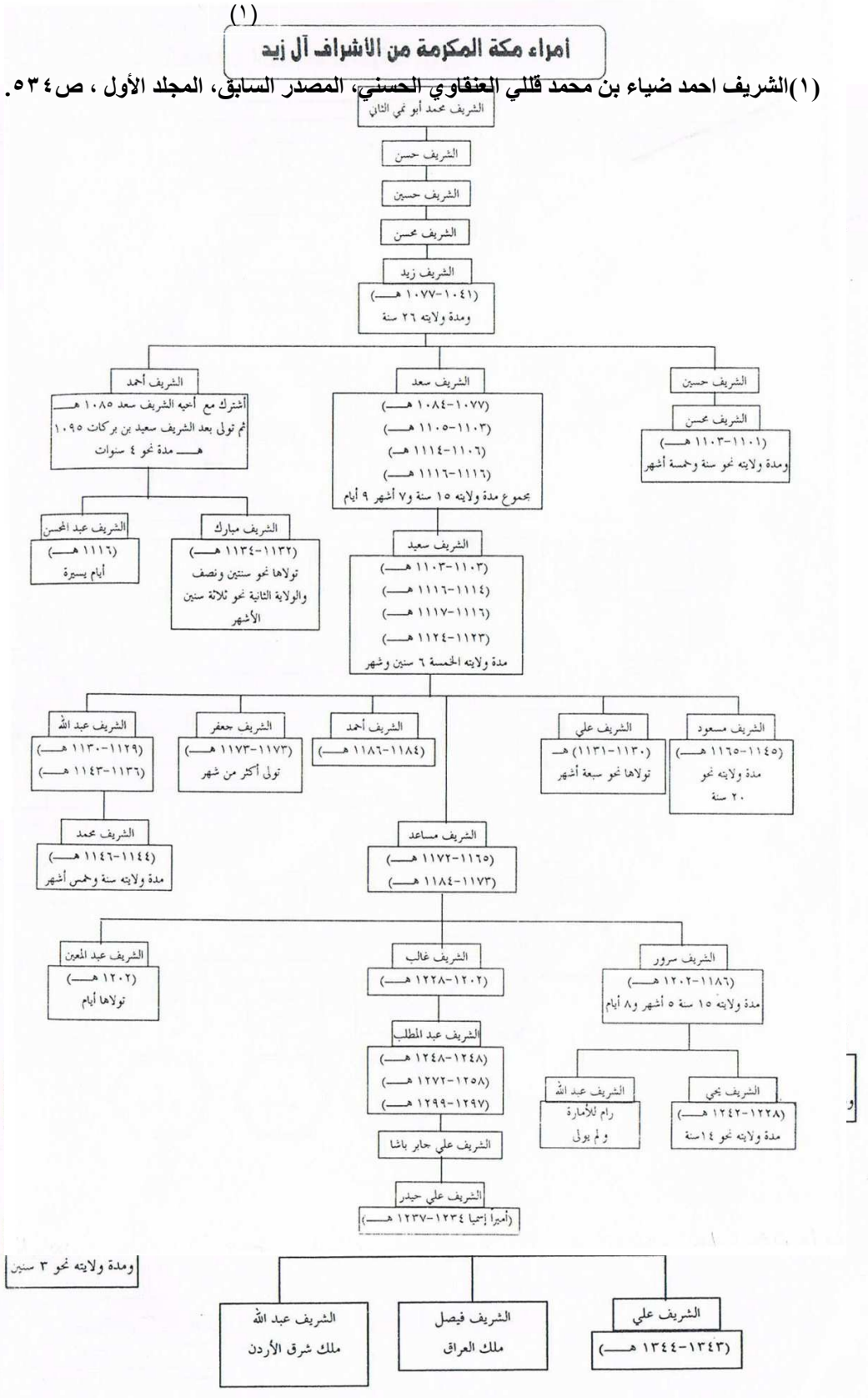

(١)الشريف احمد ضياء بن محمد قللي العنقاوي الحسني، المصدر السابق، المجلد الأول ، ص٥٣٤.

ملحق رقم (٥)

(١)

(١)الشريف احمد ضياء بن محمد قللي العنقاوي الحسني، المصدر السابق، المجلد الثاني ، ص٨٦٠.

ملحق رقم (٦)

درب الحاج الشامي(١)

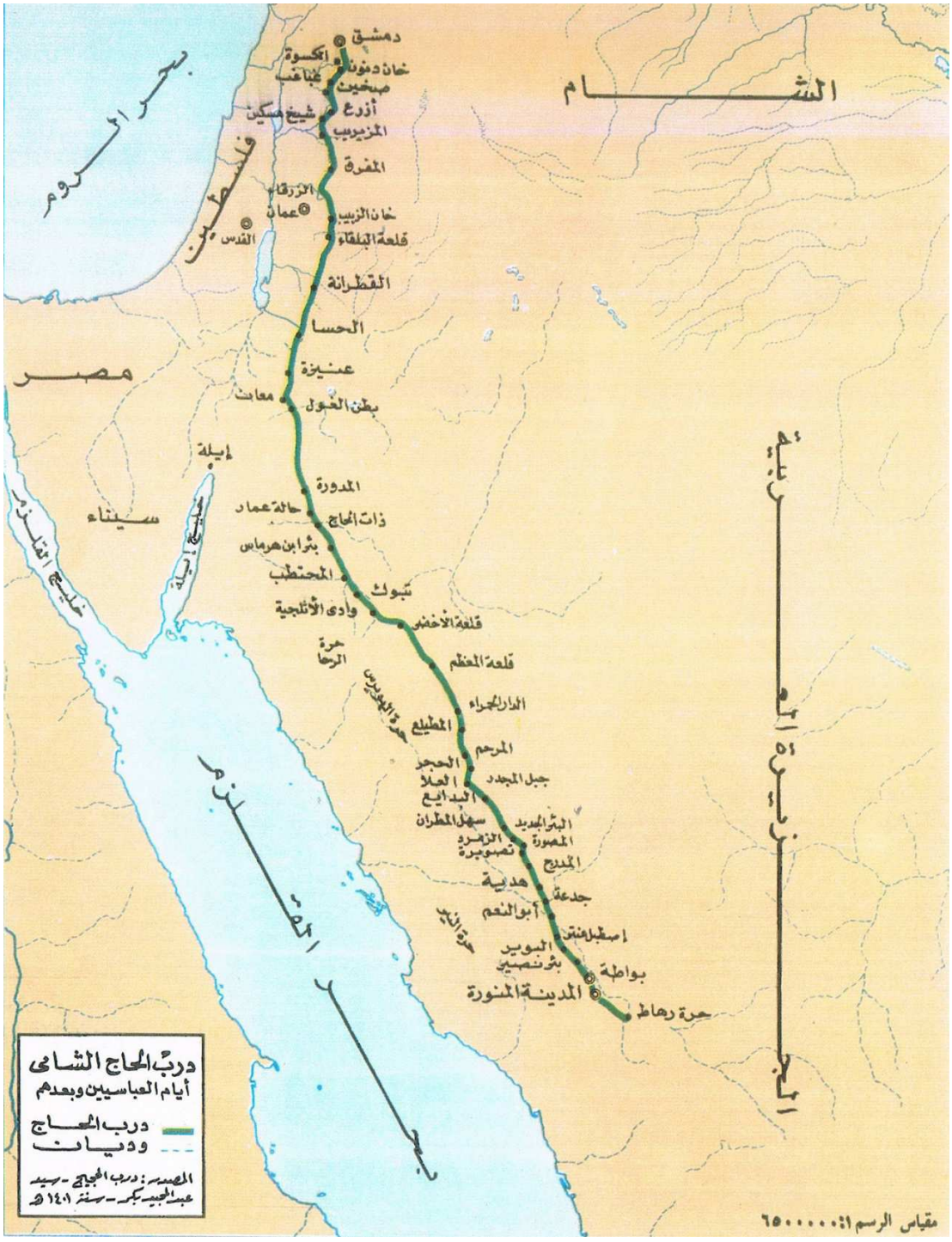

(١)حسين مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام، ص ٣٩١.

ملحق رقم (٧)

درب الحاج المصري[١]

(١)حسين مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام، ص ٣٩١.

ملحق رقم (٨)

الولاة العثمانيون في الحجاز (١٨٠٣-١٨٥٨)[١]

	اسم الوالي	سنوات ولايته
١	عثمان باشا ابو مراق	١٨٠٣-١٨٠٦
٢	جلبي أحمد باشا	١٨٠٦-١٨١٢
٣	طوسون باشا	١٨١٢-١٨١٦
٤	ابراهيم باشا	١٨١٦-١٨١٨
٥	علي باشا اللاظ	١٨٤٠-١٨٤١
٦	عثمان باشا	١٨٤١-١٨٤٥
٧	شريف باشا	١٨٤٥-١٨٤٨
٨	حسيب باشا	١٨٤٨-١٨٥٠
٩	آقة باشا	١٨٥٠-١٨٥٢
١٠	عزت باشا	١٨٥٢-١٨٥٣
١١	كامل باشا	١٨٥٣-١٨٥٦
١٢	محمود باشا	١٨٥٦-١٨٥٧
١٣	نامق باشا	١٨٥٧-١٨٥٨

(١)حجاز ولايتي سالنامة سي، مكة المكرمة، (د.مط)، ١٣٠٥هـ، ص٩٧.

الخاتمة

يبدو إن محاولة قد جرت لدراسة تاريخ الحجاز إبان السنوات الممتدة من عام ١٨٠٣ إلى عام ١٨٥٨، ومن المؤكد فإن ذلك قد لا يكون بعيداً عن التحليل والاستنتاج قدر توفر المعلومات المتعلقة بالدراسة.وبالنهاية توصل الباحث إلى جملة من الاستنتاجات أبرزها:

١. أدى وجود الحرمين الشريفين في الحجاز إلى تزايد مكانته السياسية والدينية، بوصفه منطقة جذب للمسلمين الوافدين إليه من بقاع العالم الإسلامي لأداء فريضة الحج، الأمر الذي عد عاملاً مهماً في تزايد اهتمام الدولة العثمانية بشؤون الحجاز الداخلية والخارجية منذ عام ١٥١٧ عبر تمتعه بامتيازات لم تألفها الولايات العربية الأخرى.

٢. سيادة الباب العالي على الحجاز قادت إلى سلطة ثنائية في الحكم، سلطة الشريف الحاكم التي طغى عليها الجانب الديني في منصبه، وسلطة الوالي العثماني الذي كان يحمل الصفة الرسمية من قبل الدولة العثمانية، وهذا التقسيم الإداري لا يوجد له مثيل إلا في الحجاز بسبب وضعه الديني المميز.

٣. لم تضع الدولة العثمانية أية سياسة أو قوانين محددة تنظم العلاقة بين الوالي والشريف، ومن هو صاحب السلطة العليا في الحجاز مما أدى إلى ظهور مشاكل مختلفة لسلطة الباب العالي في البلاد .

٤. نظراً لأهمية نظام الشرافة وامتيازاته، فقد نشبت نزاعات مستمرة بين الأشراف انفسهم، بشأن من يتولى هذا المنصب، قاد ذلك إلى صراعات عسكرية بينهم، كانت عاملاً مساعداً للدولة العثمانية على زيادة تدخلها في شؤون البلاد الداخلية من خلال سلطة ولاتها في جدة والشام ومصر وبالتالي فقدان الحجاز لاستقلاله الذاتي جراء استمرار حالة التنازع.

٥. حاول الأشراف منذ عهد الشريف غالب بن مساعد أن يوظفوا ما كانوا يتمتعون به من امتيازات عدة في الشؤون المالية والقضاء وسدانة الكعبة المشرفة، لإقامة نظام إداري أكثر استقلالاً، علّه يبعدهم عن تأثير السلطة العثمانية من خلال تدخل ولاتها في شؤون البلاد، وقد ترجم ذلك إلى واقع ملموس في عهد الشريف

غالب بن مساعد عندما أحكم قبضته على جميع الواردات العائدة لكمرك جدة، وأبعاده للموظفين العثمانيين من الحجاز، وراح يتصرف وكأنه حاكم مستقل بذاته، لكن طموحاته بهذا الاتجاه كانت بعيدة المنال، وسط تحديات مختلفة ذات أبعاد دينية وسياسية، ربما لم تأتِ من الدولة العثمانية لوحدها، كرد فعل على إجراءات الشريف المذكور، وإنما جاءت من قوى إقليمية ذات رغبة في مد نفوذها خارج الحدود لبلادها، لعل أبرزها الحركة السلفية المنطلقة من أرض نجد شرقي الحجاز، والتي حولت الأخير إلى ساحة حرب بينها وبين الأشراف، الأمر الذي أثار استفزاز الباب العالي ودفعه إلى اتخاذ إجراءات أكثر جدية في الدفاع عن الحجاز.

٦. أيقن السلفيون بدور الحجاز الروحي لدى العالم الإسلامي، فضلاً عن إدراكهم لأهميته التجارية بحكم موقعه على الساحل الشرقي للبحر الأحمر وصولاً إلى الأراضي الجنوبية في عسير وتهامة واليمن، وهو ما دفع ابن سعود لضم الحجاز إلى ممتلكاته عام ١٨٠٣، لاستكمال إقامة الدولة السعودية في ربوع الجزيرة العربية، لكن طموحاته اصطدمت بالدولة العثمانية صاحبة السيادة على الحجاز التي وجدت في ذلك تهديداً للمكانة الروحية للباب العالي بوصفه خليفة المسلمين، فطلبت من واليها على مصر محاربة السلفيين.

٧. وجد محمد علي باشا في التكليف العثماني لإبعاد السلفيين عن الحجاز فرصة سانحة لتعزيز نفوذه في شبه الجزيرة العربية، ورغم أنه كان يتذرع بعدم قبول المهمة، لكنه في قرارة نفسه كان تواقاً لبناء دولة عربية واسعة الارجاء لم يكن الحجاز يستثنى منها، ولذلك أعطى لنفسه صلاحيات مطلقة لإدارة البلاد وتحويل منصب شريف مكة المكرمة إلى مجرد لقب فخري، حينما أصدر أوامره باعتقال الشريف غالب بن مساعد عقب وصوله الحجاز عام ١٨١٣، وعزله للشريف يحيى بن سرور عن الحكم عام ١٨٢٧، كما سحب جميع الصلاحيات من الشريف محمد بن عون عام ١٨٣٦، ونقلها إلى حاكم عام الحجاز أحمد يكن باشا بعد أن استعدي الأول إلى القاهرة.

٨. سرعان ما أدرك الباب العالي خطورة تزايد قوة محمد علي باشا ونفوذه في السيطرة على مناطق شبه الجزيرة العربية،وتمكنه من إسقاط الدولة السعودية الأولى، لذا اتبع سياسة أكثر مركزية في إدارة شؤون الحجاز بعد الانسحاب المصري من البلاد عام ١٨٤٠، معززاً ذلك بصلاحيات واسعة منحها لعثمان باشا أثر ولايته على الحجاز من خلال برنامج إصلاحي شامل حققه الأخير في السنوات اللاحقة.

٩. أسهمت تلك التطورات في إضعاف حكم الأشراف، وفقد نظام الشرافة الكثير من النفوذ بعد عام ١٨٤٠، وخسر استقلاله الذاتي، مما فسح المجال أمام الوالي العثماني في الحجاز ليكون أكثر حرية في التعامل مع الباب العالي دون الرجوع إلى سلطة الشريف في إدارة البلاد.

١٠. لم تسلم القوى الإقليمية المجاورة للحجاز من تلك التطورات الأمر الذي أثر سلباً في علاقاتها مع الأخير، لاسيما عسير بعد أن نجح ابن سعود في استمالة زعاماتها المحلية إلى جانبه، في محاولة منه لتوظيفها في صراعه مع الأشراف، أما اليمن فلم يكن أقل حظاً من عسير، بعد أن اتخذ محمد علي باشا من وجود النفوذ السلفي على أراضيه ذريعة للتدخل في شؤونه الداخلية، فكانت علاقاته مع الحجاز يشوبها التوتر وهي بين مد وجزر.

١١. توصلت الدراسة إلى حقيقة مفادها أن بريطانيا وفرنسا كانتا أوفر حظا من بقية القوى الأجنبية في تحقيق نوع من التوازن في علاقاتها تجاه الحجاز من خلال إقامة نظام دبلوماسي مبكر يرعى مصالحهما في البلاد عن طريق فتح قنصلية لكل منهما في جدة، مطلع القرن التاسع عشر، لكن السنوات اللاحقة أكدت أن الإجراءات التي اتخذت من قبل ممثلي تلك القنصليات لم تستطع فهم مشاعر العامة من المسلمين، ومن ثم فشلت في تدعيم صلات بلادها مع الأشراف واستمرارها ، فضلاً عن عوامل أخرى.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات :

١. رضي الدين بن محمد بن علي بن حيدر نجم الدين الموسوي العاملي، تنضيد العقود السنية بتمهيد الدولة الحسنية، مخطوطة في المركز الوطني للمخطوطات، بغداد، تحت رقم (٦٢٩٠) .

٢. السيد مهدي الطباطبائي الملقب بحر العلوم، تحفة الكرام في تاريخ مكة والمسجد الحرام، مخطوطة في مؤسسة كاشف الغطاء العامة، النجف الأشرف، تحت رقم (١٣) .

٣. مؤلف مجهول، شرفاء مكة، مخطوطة في المركز الوطني للمخطوطات، بغداد، تحت رقم (٣٩٩٧٧) .

٤. مقبل بن عبد العزيز النجدي، طوق الحمامة في أخبار اليمامة، ج١، مخطوطة في المركز الوطني للمخطوطات، بغداد، تحت رقم (٤٠٣٥٢) .

٥. ـــ، العقود الدرية في تاريخ البلاد النجدية، ج٢، مخطوطة في المركز الوطني للمخطوطات، بغداد، تحت رقم (٤٠٣٥٣) .

٦. ـــ، العقد المختار في أخبار تهامة والحجاز، ج٣، مخطوطة في المركز الوطني للمخطوطات، بغداد، تحت رقم (٤٠٣٥٤) .

٧. ياسين بن خير الله العمري، الدرر المكنون في المآثر الماضية من القرون، القسم الثاني، مخطوطة في مكتبة المجمع العلمي العراقي، بغداد، تحت رقم (٧٣٩) .

ثانياً : الوثائق المنشورة :

أ. العثمانية :

١. حجاز ولايتي سالنامة سي، مكة المكرمة، (د.مط)، ١٣٠٥هـ .

٢. زكريا قورشون، محمد موسى القريني، سواحل نجد ((الأحساء)) في الأرشيف العثماني (جبل شمر–القصيم–الرياض–القطيف–الكويت–البحرين–قطر–مسقط) بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٥ .

٣. سنان معروف أغلو، نجد والحجاز في الوثائق العثمانية الأحوال السياسية والاجتماعية في نجد والحجاز خلال العهد العثماني، بيروت، دار الساقي، ٢٠٠٢.
٤. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، من وثائق شبه الجزيرة العربية في عصر محمد علي ١٢٣٤هـ-١٢٥٦هـ/١٨١٩م-١٨٤٠م، ج١، الدوحة، دار المتنبي للنشر والتوزيع، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٥. ـــ،من وثائق الدولة السعودية الأولى في عصر محمد علي ١٢٢٢-١٢٣٤هـ/١٨٠٧-١٨١٩م)، ج٢، (د.م)، دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٣.
٦. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، من وثائق الأرشيف المصري في تاريخ الخليج وشبه الجزيرة العربية، الإمارات العربية المتحدة، مركز زايد للتراث والتاريخ، ٢٠٠١.

ب. البريطانية :

١. **Admiralty War Staff Intelligence Divistion, A Handbook of Arabia, Vol.١, May, ١٩١٦.**
٢. **Bombay Government Selection From the Record of Bombay Government, Vol. XXIV, Historical Sketch of the Wahabee Tribe of Arabs, From the Year ١٧٩٥ to the Year ١٨١٨, Bombay, ١٨٥٦.**
٣. **Records of Hijaz ١٧٩٨-١٩٢٥, Vol.٢, London, ١٩٩٦.**

ج. الفرنسية :

١. شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق، الوثائق التاريخية دراسة تحليلية، القاهرة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ٢٠٠٠.
٢. علي الشنوفي، مكة المكرمة والكعبة المشرفة في كتب الرحالة المسلمين من سنة ٩٢٢إلى سنة ١٣١٨هـ (١٥١٧-١٩٠٠)م، تونس، مطبعة القلم، ١٩٨٩.

ثالثاً : الرسائل الجامعية :

١. سناء إبراهيم جاسم التكريتي، التوسع المصري في الجزيرة العربية ١٨١١-١٨٤٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٣.

٢. عفراء عطا عبد الكريم الريس، بنو ياس ودورهم في ظهور إمارة (أبو ظبي) ١٧٦١-١٩١٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية – ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٩.

٣. محمد عبد الحسين الحلي، عدن والصراعات الدولية في البحر الأحمر ١٧٩٨-١٨٣٩، رسالة ماجستير (غير منشور)، بغداد، معهد البحوث العربية، ١٩٨٨.

٤. نذير جبار حسين الهنداوي، التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية للدولة السعودية الثانية في عهد فيصل بن تركي ١٨٤٣-١٨٦٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٧.

رابعاً : الكتب العربية والمعربة :

١. إبراهيم بن علي زين العابدين الحفظي، تاريخ عسير رؤية تاريخية خلال خمسة قرون، تحقيق : محمد بن مسلط بن عيسى الوصال البشري، (د.م)، (د.مط)، ط٥، ١٤١٣هـ.

٢. إبراهيم بن صالح بن عيسى، تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد ووفيات بعض الأعيان وانسابهم وبناء بعض البلدان من ٧٠٠ إلى ١٣٤٠، الرياض، منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ١٩٦٦.

٣. إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ من نشأة الدولة العلوية إلى إقرار الحماية، ج٣، الدار البيضاء، نشر وتوزيع دار الرشاد الحديثة، ١٩٨٥.

٤. إبراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني ١٥١٦-١٩١٦، الموصل، جامعة الموصل، (د.مط)، ١٩٨٣ .

٥. إبراهيم رفعت باشا، مرآة الحرمين،ج١، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٥ .

٦. إبراهيم فصيح صبغة الله بن اسعد الحيدري البغدادي، عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد، تحقيق : كوركيس عواد، ياسين باش اعيان، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٩٩.
٧. ابن زيدان : عبد الرحمن بن محمد السجلماسي، اتحاف إعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، تحقيق : علي عمر، ج٥، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٨.
٨. أبي القاسم أحمد الزياني، الخبر عن أول دولة من دول الأشراف العلويين من أولاد مولانا الشريف بن علي وهو منقول عن كتاب الترجمان المعرب عن دول المشرق والمغرب لأبي القاسم أحمد الزياني، باريس، المطبعة الجمهورية، ١٨٨٤.
٩. ـــ، الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور براً وبحراً، حققه وعلق عليه : عبد الكريم الفيلالي، المحمدية، مطبعة فضالة، ١٩٦٧.
١٠. أحمد زيني دحلان، خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام، مصر، المطبعة الخيرية، ١٣٠٥هـ .
١١. ـــ، تاريخ الدول الإسلامية بالجداول المرضية، (د.م)، (د.مط)، (د.ت).
١٢. ـــ، تاريخ أشراف الحجاز ١٨٤٠-١٨٨٣ خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام، تحقيق وتحليل : محمد أمين توفيق، بيروت، دار الساقي، ١٩٩٣ .
١٣. ـــ، الفتوحات الإسلامية بعد مضي الفتوحات النبوية، ج٢، مصر، مطبعة مصطفى محمد، ١٣٥٤.
١٤. أحمد السباعي، تاريخ مكة دراسات في السياسة والعلم والاجتماع والعمران، ج٢، مكة، مطابع دار قريش، ط٣، ١٣٨٥هـ.
١٥. أحمد شلبي بن عبد الغني الحنفي المصري، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات الملقب بالتاريخ العيني، تقديم وتحقيق : عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٧٨.
١٦. أحمد عسة، معجزة فوق الرمال، (د.م)، المطابع الأهلية اللبنانية، ط٢، ١٩٦٦.

١٧. إسماعيل حقي أوزون جارشلي، أمراء مكة المكرمة في العهد العثماني، ترجمة : خليل علي مراد، البصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٥.
١٨. أغسطس رالي، مسيحيون في مكة، ترجمة : رمزي بدر، لندن، شركة دار الوراق للنشر المحدودة، ٢٠٠٧ .
١٩. أ. فاسيليف، تاريخ العربية السعودية، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط٢، ٢٠٠٠.
٢٠. إلبر أورطايلي، الخلافة العثمانية التحديث والحداثة في القرن التاسع عشر، ترجمة : عبد القادر عبدلي، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧ .
٢١. ألبرت حوراني، تاريخ الشعوب الإسلامية، تعريب : أسعد صقر، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٩٧ .
٢٢. الكسندر آداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة : هاشم صالح التكريتي، ج٢، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٩.
٢٣. الليدي أن بلنت، رحلة إلى بلاد نجد، ترجمة: محمد أنعم غالب، لندن،(د.مط)، ١٩٦٧ .
٢٤. الويس موزل، عن التاريخ المعاصر لشبه الجزيرة العربية، بيروت، دار الوراق للنشر، ٢٠٠٧ .
٢٥. الإمام العلامة الحافظ أبي الطيب تقي الدين محمد بن أحمد بن علي الفاسي المكي المالكي، شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، ج٢، (د.م)، دار أحياء الكتب العربية، ١٩٥٦ .
٢٦. أمال إبراهيم محمد، الصراع الدولي حول البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٩٣.
٢٧. أميرة على المداح، العثمانيون والإمام القاسم بن محمد بن علي في اليمن ١٠٠٦هـ/١٥٩٨م/١٠٢٩هـ/١٦٢٠م، جدة، (د.مط)، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٢٨. أمين الريحاني، تاريخ نجد وملحقاته، الرياض، منشورات الفاخرية، (د.ت).
٢٩. ـــ، ملوك العرب الحجاز – اليمن – عسير – لحج، ج١، بيروت، المطبعة العلمية ليوسف صادر، ١٩٢٤ .

٣٠. أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية من محمد بن سعود إلى عبد الرحمن الفيصل ١١٥٨-١٣٠٧، ج١، (د.م)، دار الكاتب العربي، ١٩٦٤ .
٣١. ــ، الدولة العربية المتحدة الاستعمار الإنكليزي في بلاد العرب، ج١، مصر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ت).
٣٢. أندريه ريمون، المدن الكبرى في العصر العثماني، ترجمة : لطيف فرج، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩١.
٣٣. أنكة لهارد، تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية، ترجمة : محمود عامر، تعليق : سمر بهلوان، دمشق، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.
٣٤. أنيس صايغ، الهاشميون والثورة العربية الكبرى، بيروت، منشورات دار الطليعة، ط١، ١٩٦٦.
٣٥. أوليا جلبي، الرحلة الحجازية، ترجمها عن التركية وقدم لها الصفصافي أحمد المرسي، القاهرة، دار الآفاق العربية، ١٩٩٩ .
٣٦. بنوا ميشان، عبد العزيز آل سعود سيرة بطل ومولد مملكة، ترجمة : عبد الفتاح الياسمين، بيروت، الدار العربي للنشر، ١٩٦٥.
٣٧. بهيجة سيمو، الإصلاحات العسكرية بالمغرب ١٨٤٤-١٩١٢، الرباط، المطبعة الملكية، ٢٠٠٠.
٣٨. ثريا فاروقي، الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، ترجمة : حاتم الطحاوي، بيروت، دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٨ .
٣٩. جاد طة، سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية، القاهرة، دار الفكر العربي، ط٣، ١٩٦٩.
٤٠. جاكلين بيرين، اكتشاف جزيرة العرب، ترجمة : قدري قلعجي، بيروت، دار الكتاب العربي، (د.ت) .
٤١. جبار يحيى عبيد، التاريخ السياسي لإمارة حائل، تقديم ومراجعة : عبد الله بن محمد المنيف، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٣.

٤٢. ج.ج.لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج١، ترجمة : مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر، الدوحة، (د.مط)، ١٩٦٧ .
٤٣. ـــ، القسم الجغرافي، ج٥، ترجمة : مكتب صاحب السمو أمير دولة قطر، الدوحة، (د.مط)، (د.ت) .
٤٤. جلال يحيى، البحر الأحمر والاستعمار، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٩٦٢.
٤٥. جمال زكريا قاسم، الدوافع السياسية لرحلات الأوربين إلى نجد والحجاز خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في كتاب ((مصادر تاريخ الجزيرة العربية))، الكتاب الأول، ج٢، الرياض، مطبوعات جامعة الرياض، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٤٦. جون لويس بيركهارت، رحلات إلى شبه الجزيرة العربية، ترجمة : هتاف عبد الله، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠٠٥ .
٤٧. ـــ، ملاحظات عن البدو والوهابيين، ترجمة : صبري محمد حسن، مراجعة : محمد صابر عرب، ج١، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ٢٠٠٧ .
٤٨. حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، (د.م)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط١، ١٩٣٥م.
٤٩. حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف على الأثار العربية، ج١، القاهرة ، دار النهضة العربية، ١٩٦٥ .
٥٠. حسن الضيقة، دولة محمد علي والغرب الاستحواذ والاستقلال، بيروت، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٢ .
٥١. حسن قايالي، الحركة القومية العربية بعيون عثمانية (١٩٠٨-١٩١٨م)، ترجمة : فاضل جكتر، مراجعة وأعداد : زياد منى، دمشق، قدمس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.

٥٢. حسين أمين، نظرة بعض الرحالة المسلمين وبعض الرحالة الغربيين عند زيارتهم لمنطقة الحجاز في كتاب ((مصادر تاريخ الجزيرة العربية))، الكتاب الأول، ج٢ .
٥٣. حسين بن غنام، تاريخ نجد، حرره وحققه : ناصر الدين الأسدي، بيروت، دار الشرق، ط٤، ١٩٩٤ .
٥٤. حسين بن محمد نصيف، ماضي الحجاز وحاضره، ج١، القاهرة، مكتبة ومطبعة خضير، ١٣٤٩هـ.
٥٥. حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الجزيرة العربية في عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ج١، بيروت، مطابع دار الكتب، ١٩٦٨.
٥٦. حسين عبد الله سلامة، تاريخ الكعبة المعظمة عمارتها وكسوتها وسدانتها، نجد المطبعة الشرقية، ١٣٥٤ .
٥٧. حسين عبد الله العمري، تاريخ اليمن الحديث والمعاصر (٩٢٢-١٣٣٦هـ/١٥١٦-١٩١٨م)، بيروت، دار الفكر المعاصر، ٢٠٠١.
٥٨. ـــــ، مئة عام من تاريخ اليمن الحديث (١١٦١-١٢٦٤هـ/١٧٤٨-١٨٤٨م)، دمشق، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، ط٢، ١٩٨٨.
٥٩. حسين مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام، القاهرة، الزهراء للأعلام العربي، ط٢، ٢٠٠٧ .
٦٠. ـ، الشرق الأسلامي في العصر الحديث، القاهرة، مطبعة حجازي، (د.ت) .
٦١. حمد محمد القحطاني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم الحجاز (١٢٩٧-١٣٢٣هـ) (١٨٨٠-١٩٠٥م)، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط٢، ٢٠٠٩ .
٦٢. خليل اينالجك وآخرون، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ترجمة : عبد اللطيف الحارس، المجلد الأول ١٣٠٠-١٦٠٠،بيروت، دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٧ .

٦٣. ـــ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ترجمة : قاسم عبدة قاسم، المجلد الثاني ١٦٠٠-١٩١٤، بيروت، دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٧.
٦٤. خليل مردم بك، أعيان القرن الثالث عشر في الفكر والسياسة والاجتماع، بيروت، لجنة التراث العربي، ١٩٧١ .
٦٥. دونالد كواترت، الدولة العثمانية ١٧٠٠-١٩٢٢، تعريب : أيمن ارمنازي، الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤.
٦٦. رأفت غنيمي الشيخ، العرب دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر، (د.م)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣.
٦٧. ـــ، في تاريخ العرب الحديث، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٥ .
٦٨. رودولف سعيد روث، السيد سعيد بن سلطان ١٧٩١-١٨٥٦ سيرته ودوره في تاريخ عُمان وزنجبار، ترجمة : عبد المجيد حسيب القيسي، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط٢، ١٩٨٨ .
٦٩. زكريا قورشون، العثمانيون وآل سعود في الأرشيف العثماني (١٧٤٥-١٩١٤م)، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٥ .
٧٠. ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت، دار العلم للملايين، ط٢، ١٩٦٠.
٧١. ستيفن هيمسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة : جعفر الخياط، بغداد، مطبعة أركان، ط٦، ١٩٨٥ .
٧٢. سعيد عوض باوزير، معالم تاريخ الجزيرة العربية، عدن، منشورات مؤسسة الصبان وشركاه، ط٢، ١٩٦٦.
٧٣. سليمان الغنام، فصول من تاريخ الجزيرة العربية وجوارها الإقليمي، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥ .
٧٤. سليمان فيضي بن الحاج داود بن سليمان الموصلي، التحفة الإيقاظية في الرحلة الحجازية، البصرة، المطبعة المحمودية، ١٣٣١هـ .
٧٥. سنت جون فيلبي، تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (السلفية)، تعريب : عمر الديراوي، بيروت، منشورات المكتبة الأهلية، (د.ت) .

٧٦. سنوك هور خرونيه، صفحات من تاريخ مكة المكرمة، ترجمة : علي عودة الشيوخ، ج١، الرياض، دار الملك عبد العزيز، ١٤١٩ .
٧٧. سيار كوكب علي الجميل، تكوين العرب الحديث ١٥١٦-١٩١٦، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩١.
٧٨. ـــ، العثمانيون وتكوين العرب الحديث من أجل بحث رؤيوي معاصر، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩ .
٧٩. السيد أبو الطيب صديق بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي ١٢٤٨-١٣٠٧هـ/١٨٣٢-١٨٩٠م، التاج المكلل من جواهر مأثر الطراز الأخر والأول، بمباي، المطبعة العربية، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.
٨٠. السيد رجب حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب ١٨٤٠-١٩٠٩، القاهرة، المطبعة العالمية، ١٩٧٠ .
٨١. السيد مصطفى سالم، الفتح العثماني الأول لليمن ١٥٣٨-١٦٣٥، (د.م)، (د.مط)، د.ت) .
٨٢. السير هارفرد جونز بريدجز، موجز التاريخ الوهابي، ترجمة : عويضة بن متيريك الجهني، (د.م)، دار الملك عبد العزيز، ٢٠٠٥ .
٨٣. الشريف محمد بن علي الحسني، العقود اللؤلؤية في بعض أنساب الأسرة الحسنية الهاشمية بالمملكة العربية السعودية، القاهرة، مطابع سجل العرب، ط٢، ١٩٩٤ .
٨٤. الشريف مساعد بن منصور آل عبد الله بن سرور، جداول أمراء مكة وحكامها منذ فتحها إلى الوقت الحاضر، مكة المكرمة، مطبعة النهضة الحديثة، ١٩٦٨.
٨٥. شكيب ارسلان، الارتسامات اللطاف في حاضر الحاج إلى أقدس مطاف، مصر، مطبعة المنار، ١٣٥٠ .
٨٦. شوقي عطا الله الجمل، سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، القاهرة، المكتبة العربية، ١٩٧٤ .

٨٧. ـــ، المغرب العربي الكبير من الفتح العربي إلى الوقت الحاضر، ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب الأقصى (مراكش)، القاهرة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ط٢، ٢٠٠٧ .
٨٨. الشيخ أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق : جعفر الناصري، محمد الناصري، ج٧ و ج٨ و ج٩، الدار البيضاء، دار الكتاب، ١٩٥٦ .
٨٩. الشيخ رسول الكركوكلي، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء، ترجمة : موسى كاظم نورس، بيروت، مطبعة كرم، (د.ت).
٩٠. الشيخ عبد الرحمن بن أحمد البهكلي، تكملة العلامة الشيخ الحسن بن أحمد عاكش، نفح العود في سيرة دولة الشريف حمود، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ محمد بن أحمد العقيلي، الرياض، مطبعة دارة الملك عبد العزيز، ١٩٨٢.
٩١. الشيخ عثمان بن عبد الله بن بشر النجدي، عنوان المجد في تاريخ نجد، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، ج١ و ج٢، الرياض، مطبوعات دارة الملك عبد العزيز، ط٤، ١٩٨٢ .
٩٢. صالح العمرو، تقارير القناصل البريطانيين في جدة كمصدر لتاريخ غرب الجزيرة العربية في كتاب ((مصادر تاريخ الجزيرة العربية)، الكتاب الأول، ج٢.
٩٣. صباح مهدي رميض، إمارة عسير دراسة في أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعلاقاتها العربية والدولية ١٨٧٦-١٩٣٢،دمشق،دار جوامع الكلم، ٢٠١١ .
٩٤. صبري فالح الحمدي، أشراف الحجاز في القرن الثامن عشر، القاهرة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩ .
٩٥. ـــ، قضايا تأريخية عربية ودولية، بغداد، شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر، ٢٠٠٦ .
٩٦. صلاح الدين المنجد، ولاة دمشق في العهد العثماني، دمشق، (د.مط)، ١٩٤٩.
٩٧. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، ١٩٧٤ .

٩٨. ضاري بن فهيد الرشيد، نبذة تاريخية عن نجد، الرياض، منشورات اليمامة للبحث والترجمة والنشر، (د.ت) .
٩٩. عارف عبد الغني، تاريخ أمراء مكة المكرمة من ٨ هـ – ١٢٤٤هـ، دمشق، دار البشائر، ١٩٩٢ .
١٠٠. عايض بن حزام الروقي، حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية ١٢٤٧-١٢٥٥هـ/١٨٣١-١٨٣٩م، مكة المكرمة، مطابع جامعة أم القرى، ١٤١٤ .
١٠١. العباس بن علي بن نور الدين المكي الحسيني الموسوي، نزهة الجليس ومُنية الأديب الأنيس، ج٢، النجف الأشرف، منشورات المطبعة الحيدرية، ١٩٦٧ .
١٠٢. عباس الجراري، العلاقات بين المغرب والجزيرة العربية، في كتاب ((مصادر تاريخ الجزيرة العربية)، الكتاب الأول، ج٢ .
١٠٣. عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح آل بسام، خزانة التواريخ النجدية، ج١، (د.م)، (د.مط)، ١٩٩٩ .
١٠٤. عبد الله بن علي بن مسفر، السراج المنير في سيرة أمراء عسير، سورية، مؤسسة الرسالة، ١٩٧٨ .
١٠٥. عبد الله الصالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، ج١، (د.م)، (د.مط)، ط٢، ١٩٨٩ .
١٠٦. عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي التنافس بين إستراتيجيتين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، ١٩٨٨ .
١٠٧. عبد الحميد البطريق، أشراف الحجاز في الوثائق المصرية العثمانية (١٢٢٨-١٢٥٦هـ) (١٨١٣-١٨٤٠م) في كتاب ((مصادر تاريخ الجزيرة العربية))، الكتاب الأول، ج٢ .
١٠٨. عبد الرؤوف سنو، النزاعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية ١٨٧٧-١٨٨١ بلاد الشام – الحجاز – كردستان – البانيا، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٨ .

١٠٩. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، الدوحة، دار المتنبي للنشر والتوزيع، ط٣، ١٩٨٢.
١١٠. ـــــــــــ، الدولة السعودية الأولى ١٧٤٥-١٨١٨م/١١٥٨-١٢٣٣هـ، القاهرة، المطبعة العالمية، ١٩٦٩.
١١١. عبد الرحمن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، مشاهير علماء نجد وغيرهم، (د.م)، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، (د.ت).
١١٢. عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج٢ و ج٣، القاهرة، (د.مط)، ١٣٢٢ .
١١٣. عبد الرحمن الرافعي بك، عصر محمد علي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط٣، ١٩٥١.
١١٤. عبد الرحمن زكي، التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير، مصر، دار المعارف، ١٩٥٠.
١١٥. عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الشعوب الإسلامية، القاهرة، دار الفكر، (د.ت).
١١٦. ـــ، وثائق تاريخ العرب الحديث، النهضة العربية الحديثة (حركة علي بك الكبير – التنافس الاستعماري – الحملة الفرنسية على مصر– صعود الدولة السعودية الأولى)، الهرم، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٢ .
١١٧. ـــ، وثائق تاريخ العرب الحديث، النهضة العربية الحديثة مصر – الجزيرة العربية – الشام – السودان، الهرم، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٤ .
١١٨. عبد العزيز صبري بك، تذكار الحجاز (خطرات ومشاهدات في الحج)، مصر، المطبعة السلفية، ١٣٤٢ .
١١٩. عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج١ و ج٢، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٠.
١٢٠. عبد الغني حمادة، تاريخ مكة المكرمة، حلب، المطبعة السورية، ١٩٦٤.

١٢١. عبد الفتاح حسن أبو علية، دراسات في تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر، الرياض، دار المريخ للنشر، ١٩٨٦ .
١٢٢. ـــــــــــ، الدولة السعودية الثانية ١٢٥٦-١٣٠٩هـ/١٨٤٠-١٨٩١م، الرياض، مطبعة المدينة، ١٩٧٤.
١٢٣. ـــ، محاضرات في تاريخ الدولة السعودية الأولى ١١٥٧-١٢٣٣هـ/١٧٤٤-١٨١٨م، الرياض، دار المريخ للنشر، ١٩٩١.
١٢٤. عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت (١٥١٦-١٧٩٨)، دمشق، (د.مط)، ط٢، ١٩٦٨.
١٢٥. ـــ، العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦، عكا، مكتبة ومطبعة السروجي للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٧٨.
١٢٦. عبد الكريم محمود غرايبة، تاريخ العرب الحديث، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٤.
١٢٧. ـــ، تاريخ العرب الحديث ١٥٠٠-١٩١٨ العراق والجزيرة العربية، ج١، دمشق، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦٠ .
١٢٨. عبد اللطيف بن عبد الله بن دهيش، عمارة المسجد الحرام والمسجد النبوي في العهد السعودي دراسة تاريخية حضارية، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٩٩٩ .
١٢٩. عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي المكي ١٠٤٩-١١١١، سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، ج٤، (د.م)، المطبعة السلفية، (د.ت).
١٣٠. عبد المنعم الغلامي، الملك الراشد المغفور له عبد العزيز آل سعود، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٥٤م.
١٣١. عبد المنعم الهاشمي، الخلافة العثمانية، بيروت، دار ابن حزم، ٢٠٠٤.
١٣٢. عبد الواسع بن يحيى الواسعي اليماني، تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، القاهرة، المطبعة السلفية، ١٣٤٦هـ.

١٣٣. عدنان محمد قاسم، التطورات السياسية في اليمن ١٨٤٠-١٨٧٢م ((دراسة تاريخية))، بغداد، منشورات دار جيا للطباعة والنشر، ٢٠٠٨ .
١٣٤. علي الوردي، قصة الأشراف وابن سعود، لندن، شركة دار الوراق للنشر المحدودة، ط٢، ٢٠٠٨ .
١٣٥. عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي ١٥١٦-١٩٢٢، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٥ .
١٣٦. فؤاد حمزة، في بلاد عسير ١٣٧٠-١٩٥١، القاهرة، مطبعة دار الكتاب العربي، ١٩٥١ .
١٣٧. ـ، قلب جزيرة العرب، الرياض، مكتبة النصر الحديثة، ط٢، ١٩٦٨.
١٣٨. فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، الكويت، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨١ .
١٣٩. فائق بكر الصواف، العلاقات بين الدولة العثمانية وإقليم الحجاز ما بين ١٢٩٣-١٣٣٤هـ (١٨٧٦-١٩١٦)، مكة المكرمة، مطابع سجل العرب، ١٩٧٨ .
١٤٠. فاروق عثمان أباظة، سياسية بريطانيا في عسير أثناء الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨، الكويت،منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية،١٩٨٣ .
١٤١. ـــ، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩-١٩١٨، (د.م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦ .
١٤٢. فاضل بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني : رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية، بيروت، (د.مط)، ٢٠٠٣ .
١٤٣. ـ، الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً (مطلع العهد العثماني-أواسط القرن التاسع عشر)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.

١٤٤. فيلكس مانجان، تاريخ الدولة السعودية الأولى وحملات محمد علي على الجزيرة العربية من كتاب تاريخ مصر في عهد محمد علي، ترجمة : محمد خير محمود البقاعي، الرياض، دارة الملك عبد العزيز، ١٤٢٤ .
١٤٥. القاضي حسين بن أحمد العرشي، بلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولى ملك اليمن من ملك وأمام، القاهرة، مطبعة البرتيري، ١٩٣٩ .
١٤٦. القاضي عبد الله بن عبد الكريم الجرافي اليمني، المقتطف من تاريخ اليمن، بيروت، مؤسسة دار الكتاب الحديث، ط٢، ١٩٨٤ .
١٤٧. القاضي عبد الله بن عبد الوهاب المجاهد الشماحي، اليمن الإنسان والحضارة، بيروت، منشورات المدينة، ط٣، ١٩٨٥ .
١٤٨. قطب الدين النهروالي المكي الحنفي، أخبار مكة المشرفة، ج٣، بيروت، مكتبة خياط، ١٩٦٤ .
١٤٩. ـــــ، البرق اليماني في الفتح العثماني، (د.م)، شركة دار التنوير للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
١٥٠. كارستن نيبور، رحلة إلى شبه الجزيرة العربية وإلى بلاد أخرى مجاورة لها، ترجمة: عبير المنذر، ج١، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠٠٧.
١٥١. كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية الأتراك العثمانيون وحضارتهم، ترجمة : نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، ج٤، بيروت، دار العلم للملايين، ط٢، ١٩٥٥.
١٥٢. كريم طلال الركابي، التطورات السياسية الداخلية في نجد ١٢٨٣-١٣١٩هـ/١٨٦٥-١٩٠٢م، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٤.
١٥٣. لطف الله جحاف، درر نحور الحور العين بسيرة المنصور علي وإعلام دولته الميامين، تحقيق : عارف محمد عبد الله فارع الرعوي، صنعاء، إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، ٢٠٠٤.
١٥٤. ـــ، نصوص يمنية عن الحملة الفرنسية على مصر، نشر وتحقيق : سيد مصطفى سالم، صنعاء، مركز الدراسات اليمنية، ط٢، ١٩٨٩.

١٥٥. لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة : عفيفة البستاني، موسكو، دار التقدم، ١٩٧١.
١٥٦. مؤلف مجهول، رحالة أسباني في الجزيرة العربية رحلة دومنجو باديا (علي باي العباسي) الى مكة المكرمة سنة ١٢٢١هـ/ ١٨٠٧م ، ترجمة : صالح بن محمد السنيدي، الرياض، دارة الملك عبد العزيز، ١٤٢٩.
١٥٧. مؤلف مجهول، الرحلات إلى شبه الجزيرة العربية ، بحوث ندوة الرحلات إلى شبه الجزيرة العربية المنعقد في الرياض في المدة من ٢٤ –٢٧ رجب ١٤٢١هـ الموافق ٢١ –٢٤ أكتوبر ٢٠٠٠م، ج١، (د.م)، دارة الملك عبد العزيز، ١٤٢٤هـ.
١٥٨. مؤلف مجهول، صفحات مجهولة من تاريخ اليمن، تحقيق وتقديم : القاضي حسين بن أحمد السياغي، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط٢، ١٩٨٤.
١٥٩. مؤلف مجهول، كتاب لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب، تحقيق : أحمد مصطفى أبو حاكمة، بيروت، دار الثقافة، ١٩٦٧.
١٦٠. ماكولم باب، نشوء الشرق الأدنى الحديث ١٧٩٢–١٩٢٣، ترجمة : خالد الجيلبي، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٨.
١٦١. محمد أمين بن فضل الله المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ج١، بيروت، مكتبة خياط، (د.ت).
١٦٢. ـــــ، نفحة الريحانة ورشحة طلال الحانة، ج٤، (د.م)، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٩ .
١٦٣. محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤–١٩١٤)، (د.م)، (د.مط)، ١٩٧٧.
١٦٤. ـ، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة، المطبعة العالمية، ١٩٦٧.
١٦٥. محمد بن أحمد بن أياس الحنفي، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج٥، القاهرة، دار احياء الكتب العربية، ١٩٦١.

١٦٦. محمد بن أحمد عيسى العقيلي، تاريخ المخلاف السليماني أو الجنوب العربي في التاريخ، القسم الثاني، ج١، (د.م)، مطابع الرياض، ١٩٥٨.
١٦٧. محمد بن عبد السلام بن أحمد بن محمد الرباطي الملقب بالضعيف، تاريخ الضعيف الرياضي، تاريخ الدولة العلوية السعيدة من نشأتها الى أواخر عهد مولاي سليمان ١٥٤٣هـ/١٦٣٣م-١٢٣٨هـ/١٨١٢م، دراسة وتحقيق: محمد البوزيدي الشيخي، ج١، الدار البيضاء، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٨.
١٦٨. محمد بن علي الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ج١ و ج٢، مصر، مطبعة السعادة، ١٣٤٨ .
١٦٩. ـــ، ذكريات الشوكاني، بيروت، دار العودة، ١٩٨٣.
١٧٠. محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، ج٢، بيروت، دار الكشاف، ١٩٥٠.
١٧١. محمد حسن العيدروس، تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر، (د.م)، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٦ .
١٧٢. ـــ، السياسة العثمانية تجاه الخليج العربي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، (د.م)، دار المتنبي للطباعة والنشر، (د.ت).
١٧٣. محمد حمام، الرحلة بين الشرق والغرب، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٣ .
١٧٤. محمد رفعت رمضان، علي بك الكبير، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٥٠.
١٧٥. محمد السنوسي، الرحلة الحجازية، ج٢، تونس، الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٨١.
١٧٦. محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الأنقلاب على الخلافة، بيروت، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠٨.
١٧٧. محمد شكري الالوسي، تاريخ نجد، تحقيق وتعليق : محمد بهجت الأثري، القاهرة، المطبعة الهاشمية، ١٣٤٧هـ.
١٧٨. محمد محمد صالح، تاريخ أوربا من عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسية ١٥٠٠-١٧٨٩، ج٢، بغداد، مطبعة دار الجاحظ للطباعة والنشر، ١٩٨١.

١٧٩. محمد مرسي عبد الله، امارات الساحل وعمان والدولة السعودية الأولى ١٧٩٣-١٨١٨، ج١، القاهرة، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٨.
١٨٠. محمد المنصور، الحركة الوهابية وردود الفعل المغربية عند بداية القرن التاسع عشر، في: جامعة محمد الخامس، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ٧، الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٨٣.
١٨١. محمد لبيب البتنوني، الرحلة الحجازية لولي النعم الحاج عباس حلمي باشا الثاني خديو مصر، مصر، مطبعة الجمالية، ط٢، ١٣٢٩.
١٨٢. محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، العهد العثماني، ج٨، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٩٨٧.
١٨٣. محمود علي عامر، محمد خيري فارس، تاريخ المغرب العربي الحديث ((المغرب الأقصى-ليبية))، دمشق، الجمعية التعاونية للطباعة، (د.ت).
١٨٤. محمود فهمي المدرس، البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر، ج٤، بولاق، المطبعة الأميرية، ١٣١٢هـ.
١٨٥. مديحة أحمد درويش، تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ط١١، ٢٠٠٨.
١٨٦. مصطفى بركات، الألقاب والوظائف العثمانية دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية (من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات) ١٥١٧-١٩٢٤، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.
١٨٧. مصطفى محمد رمضان، وثائق مخصصات الحرمين الشريفين في مصر أبان العصر العثماني، في كتاب ((مصادر تاريخ الجزيرة العربية)، الكتاب الأول، ج٢.
١٨٨. مصطفى مراد الدباغ، جزيرة العرب موطن العرب ومهد الإسلام، ج١، بيروت، منشورات دار الطليعة، ١٩٦٣.

١٨٩. مضاوي الرشيد، تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، ترجمة : عبد الاله النعيمي، بيروت، دار الساقي، ٢٠٠٢.
١٩٠. منير العجلاني، الأمام تركي بن عبد الله بطل ((نجد)) ومحررها ومؤسس الدولة السعودية الثانية، ج٥، الرياض، دار الشبل للنشر والطباعة والتوزيع، ١٩٩٠.
١٩١. ــ، تاريخ البلاد العربية السعودية، المجلد الأول، (د.م)، دار الكتاب العربي، (د.ت).
١٩٢. نجاح محمد، تاريخ شبه جزيرة العرب الحديث، جامع دمشق، مطبعة المحبة، ٢٠٠٣.
١٩٣. نينل الكسندر روفنا دو لينا، الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات واربعينيات القرن التاسع عشر، ترجمة : أنور محمد إبراهيم، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩.
١٩٤. هارولد ف. يعقوب. ك. س. أي، ملوك شبه الجزيرة العربية، ترجمة : أحمد المضواحي، بيروت، دار العودة، ١٩٨٨.
١٩٥. هاشم صالح التكريتي، المسألة الشرقية المرحلة الأولى ١٧٧٤-١٨٥٦، بغداد، بيت الحكمة، ١٩٩٠.
١٩٦. هاملتون جب وهارولد بوون، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة : أحمد عبد الرحيم مصطفى، ج٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١.
١٩٧. هـ. ر. ب. ديكسون، الكويت وجاراتها، ج١، (د.م)، صحاري للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٩٠.
١٩٨. هنري لورنس وآخرون، الحملة الفرنسية في مصر بونابرت والإسلام، ترجمة : بشير السباعي، القاهرة، سينا للنشر، ١٩٩٥.

خامساً : الكتب العثمانية :

١. أحمد جودت باشا، تاريخ جودت، جلد ٥ و ٧، درسعادت، مطبعه عثمانيه، ١٣٠٩.
٢. أحمد عاصم، عاصم تاريخي، جلد اول، (د.م)، مطبعه سي، (د.ت).

٣. أحمد فريدون بك، منشآت السلاطين، جلد ١ و ٢، استانبول، (د.مط)، ١٢٤٧.
٤. أيوب صبري، مرآت الحرمين مرآت جزيرة العرب، أوجنجي جلد، قسطنطينيه، مطبعة سنده، ١٣٠٦.
٥. ـ، مرآت الحرمين مرآت مكة، جلد ٥، بحريه، مطبعه سنده، ١٣٠٣.
٦. بجوي إبراهيم أفندي، تاريخ بجوي (١٥٧٤-١٦٤٩)، جلد١، (د.م)، (د.مط)، (د.ت).
٧. تجار زادة إبراهيم حلمي، ممالك عثمانيه جيب اطلاسي، استانبول، مطبعه سنده، ١٣٢٣.
٨. خليل أدهم، دول إسلاميه، استانبول، ملي مطبعه، ١٣٤٥ .
٩. دوقتور رضا نور، تورك تاريخي، جلد ٣، استانبول، مطبعه عامره، ١٣٤٢هـ.
١٠. سلحدار فند قليلي محمد أغا، سلحدار تاريخي (١٠٩٥-١١٠٦)، جلد ٢، استانبول، أورخانه مطبعة سي، ١٩٢٨ .
١١. سليمان شفيق بن علي كمالي، حجاز سياحتنامه سي، (د.م)، دار الخلافه، ١٣٠٨/١٣١٠.
١٢. شمس الدين سامي، قاموس الأعلام، جلد ٣، استانبول، مطبعه سي، ١٣٠٨.
١٣. عبد الرحمن شرف، تاريخ دولت عثمانيه، جلد ثاني، (د.م)، مدير مكتب ملكيه شاهانه، (د.ت).
١٤. مؤلف مجهول، جغرافياني عثماني، (د.م)، (د.مط)، (د.ت).

سادساً: الكتب باللغة التركية:

١. **Danismend, Ismail Hami, Osmanli Tarihi Kronoljisi ١٥١٣-١٥٧٣, Cilt.١١, Turkiye, ١٩٤٨.**

٢. **Eren, Guler, Osmanli, Cilt.١, Ankara, ١٩٩٩.**

٣. **Hammer, Joseph Von, Osmanli Tarihi, Cilt.١, Milli Egitim Basimevi, ١٩٩١.**

٤. Oztuna, Yilmaz, Turkiye Tarihi, Cilt.١١, Hayat, ١٩٦٧.

٥. Uzuncarsili, I. Hakki, Osmanli Tarihi, Cilt.١١, Ankara, ١٩٤٩.

سابعاً : الكتب باللغة الانكليزية :

١. Al-Amr, Saleh Mahammad, The Hejaz Under Ottoman Rule ١٨٦٩-١٩١٤, Ottoman Vali. The Sharif of Macca and the Growth of British Influence, For the Degree of Doctor of Philosophy at the University of Leeds, Riyad University Publications, ١٩٧٤.

٢. Baker, Randall, King Husain and the Kingdom of Hejaz, New York, ١٩٧٩.

٣. Burton, Captain Sir Richard F, Personal Narrative of A Pilgrmage Al-Madinah and Meccah, Vol.١١, London, N.d.

٤. Bury, G. W., Arabia Infelix or the Turks in Yemen, London, ١٩١٥.

٥. Crichon, Andrew, History of Arabia and Its People, London, ١٩٥٢.

٦. F. R. G. S. Wavell, A Modern Pilgrim In Macca, London, ١٩١٨.

٧. De Gaury, Gerald, Rulers of Mecca, London, ١٩٥١.

٨. G. Rentz, Wahhabism and Saudi Arabia in the Arabian Peninsula, London, ١٩٧٢.

٩. Hogarth, D. G., Arabia, London, ١٩٢٢.

١٠. _____, Hejaz Before World War١, New York, ١٩٧٨.

١١. _____, The penetration of Arabia, Beirut, ١٩٦٦.

١٢. Kelly, I. B., Eastern Arabian Frontiers, London, ١٩٦٤.

١٣. Lewis, Bernard, The Arabs in History, London, N. d.

١٤. Longrigg, Stephen H, The Middle East, London, ١٩٦٣.

١٥. M.A, M. Rifaat Bey, The Awakening of Modern Egypt, London, ١٩٤٧.

١٦. Marston, Theomas E., Britain's Imperial Role in the Red Sea Area ١٨٠٠–١٩٧٨, U. S.A, ١٩٦١.

١٧. Phibly, H. St. John, Saudi Arabia, London, ١٩٥٥.

١٨. Playfair, Robert L., A History of Arabia Felix or Yemen, Netherlands, ١٩٧٠.

١٩. Rafeq, Abdul – Karim, The Province of Damascus ١٧٢٣–١٧٨٣, Khayats, Beirut, ١٩٦٦.

٢٠. Rushbrooke, E. G. N., Western Arabia and the Red Sea, Oxford, ١٩٤٦.

٢١. Sadleir, George Forster, Diary of A Journey Across Arabia (١٨١٩), New York, ١٩٧٧.

٢٢. Shaw, Stanford J, Shaw, Ezel Kural, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Cambirdge, ١٩٧٨.

٢٣. Sir H. A. R. Gibb, Modern Trends in Islam, Chicago, ١٩٤٦.

٢٤. Unkow Authon, Mecca the Blessed Madinah the Radiant, London, ١٩٦٣.

٢٥. **Winder, R, B, Saudi Arabia in the Nineteenth Century, New York, ١٩٨٠.**

ثامناً : الكتب باللغة الفرنسية :

١. **Demombynes, Gaudefroy, Le Pelerinage A le Mekke, Paris, ١٩٢٣.**

٢. **Dider, Charles, Sejour Chez le Crand Cherif De la Mekka, Paris, ١٨٥٧.**

٣. **Tamisier, Maurice, Voyage En Arabie, Vol.١, ١١, Paris, ١٨٤٠.**

تاسعاً : البحوث والدراسات المنشورة :

أ. العربية :

١. أحمد فؤاد متولي، ملامح من تاريخ الحجاز في أوائل عهد الدولة السعودية الأولى، الدارة (مجلة) الرياض، ع٤، س٦، شعبان ١٤٠١هـ/يونيو ١٩٨١م.

٢. ألويس موزل، تاريخ الدولة السعودية، العرب (مجلة)، الرياض، ج٣ و٤، س١١، رمضان وشوال ١٣٩٦هـ، (أيلول ت١) سبتمبر واكتوبر ١٩٧٦.

٣. حمد الجاسر، في رحاب الحرمين من خلال كتب الرحلات إلى الحج، العرب (مجلة)، الرياض، ج١ و ٢، س١٢، رجب وشعبان ١٣٩٧/ حزيران وآب (يوليو–اغسطس) ١٩٧٧ .

٤. ــ، كشف الحجب والستور عما وقع لأهل المدينة مع أمير مكة سرور، العرب (مجلة)، الرياض، ج٧ و ٨، س٢٠، محرم/صفر ١٤٠٦هـ/ أيلول/تشرين أول (سبتمبر/اكتوبر) ١٩٨٥ .

٥. خليل ساحلي أوغلو، مخطوطات عن الجزيرة العربية في مكتبة جامعة استانبول، الدارة (مجلة)، الرياض، ع٣، س٣، شوال ١٣٩٧هـ/سبتمبر ١٩٧٧م.

٦. رأفت غنيمي الشيخ، التوجه العثماني نحو الخليج العربي من خلال محمد علي، الوثيقة (مجلة) البحرين، ع١٦، س٨، جمادي الثانية ١٤١٠هـ/يناير (كانون الثاني) ١٩٩٠م.

٧. شفيق شوكت العمروسي، المكيون في مصر دور عرب الجزيرة في مقاومة الحملة الفرنسية، الدارة (مجلة)، الرياض، ع١، س١٠، شوال ١٤٠٤هـ/يونيه ١٩٨٤ .
٨. شكيب ارسلان، أمارة مكة المكرمة، القبس (مجلة)، دمشق، مج٨، ١٣٣٢هـ/١٩١٤م.
٩. صالح محمد العمرو، النزاع التركي المصري على شمال الحجاز وسيناء وتدخل الحكومة البريطانية (١٨٨٤-١٩٠٦)، الدارة (مجلة)، الرياض، ع١، س٥، ربيع ثاني ١٣٩٩هـ/مايس١٩٧٩م.
١٠. صبري فالح الحمدي، السياسة المصرية-العثمانية تجاه عسير في عهد محمد علي باشا (١٨١٣-١٨٤٠)، كلية الآداب (مجلة)، جامعة بغداد، ع٨٠، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
١١. ـــــ، قوافل الحج وأثرها في تجارة الحجاز العربية والأجنبية (١٦٠٠-١٩٠٠م)، دراسات تاريخية (مجلة)، بغداد، بيت الحكمة، ع٢٠، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
١٢. ـــ، قوافل الحج ودورها في وحدة الوطن العربي في القرن الثامن عشر، دراسات تاريخية (مجلة)، بغداد، بيت الحكمة، ع٣، س٢، (تموز-أيلول)، ٢٠٠٠ .
١٣. ـــ، محمد علي والحجاز ١٢٢٦هـ/١٨١١م-١٢٥٦هـ/١٨٤٠م، كلية التربية (مجلة)، بغداد، الجامعة المستنصرية، ع٣، ٢٠٠١ .
١٤. الصفصافي أحمد المرسي، الدولة العثمانية والولايات العربية، الدارة (مجلة)، الرياض، ع٤، س٨، رجب ١٤٠٣هـ/أبريل ١٩٨٣م .
١٥. عبد الله الحامد، الحياة الاجتماعية في الجزيرة خلال قرنين من الزمن (١١٥٠-١٣٥٠هـ)، العرب (مجلة)، الرياض، ج٣ و ج٤، س١٤، رمضان، شوال ١٣٩٩هـ / آب، أيلول (اغسطس، سبتمبر) ١٩٧٩م.
١٦. عبد الله حمد الحقيل، علاقة نجد بالشام في الفترة من ١١٥٧ إلى ١٢٢٥هـ، الدارة (مجلة)، الرياض، ع١، س٨، شوال ١٤٠٢هـ/يوليو ١٩٨٢م.

١٧. عبد الله عبد الشكور، تاريخ أشراف مكة من مصادر تاريخ الدولة السعودية الأولى، العرب (مجلة)، الرياض، ج١١ و ١٢، س١٠، جماديان ١٣٩٦، أيار/حزيران (مايو/يونيو) ١٩٧٦ .
١٨. عبد الله عقيل عنقاوي، المحمل نشأته وآراء المؤرخين فيه، كلية الآداب (مجلة)، جامعة الرياض، مج٢، س٢، ١٣٩٢/١٣٩١هـ، ١٩٧٢/١٩٧١م.
١٩. ـــ، مكة في عهد الشريف قتادة الحسني (٥٩٧-٦١٧هـ)، كلية الآداب (مجلة)، جامعة الملك سعود، مج١٢، ع١، ١٩٨٥.
٢٠. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية أبان العصر العثماني ١٥١٧-١٧٩٨م من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية، المجلة التاريخية المغربية (مجلة)، تونس، ع٢٩-٣٠، س١٠، جويليه، ١٩٨٣ .
٢١. ـــ، النشاط التجاري في البحر الأحمر في العصر العثماني ١٥١٧-١٧٩٨م، الدارة (مجلة)، الرياض، ع٢، س٦، ربيع أول ١٤٠١هـ/يناير ١٩٨١م.
٢٢. عبد الله الصالح العثيمين، الحركة الوهابية ومحاولة توحيد جزيرة العرب، المستقبل العربي (مجلة)، بيروت، ع٢٩، س٤، تموز (يوليو) ١٩٨١.
٢٣. عبد الكريم رافق، قافلة الحج الشامي وأهميتها في العهد العثماني، دراسات تاريخية (مجلة)، جامعة دمشق، ع٦، ذو الحجة ١٤٠١هـ/تشرين الأول ١٩٨١.
٢٤. عبد المنعم بن إبراهيم الجميعي، من وثائق التاريخ الاجتماعي لمنطقة عسير، العرب (مجلة)، الرياض، ج٧ و ٨، س٢٦، محرم وصفر ١٤١٢/حزيران وآب (يوليو/اغسطس) ١٩٩١.
٢٥. علي بن حسين السليمان، بلاد ينبع، العرب (مجلة)، الرياض، ج٣، س٧، رمضان ١٣٩٢/ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٢ .
٢٦. غيثان بن علي بن جريس، وثائق من عسير خلال الحكم العثماني، العرب (مجلة)، الرياض، ج٣ و٤، س٢٨، رمضان / شوال سنة ١٤١٣هـ/ آذار/نيسان (مارس/ ابريل) سنة ١٩٩٣م .

٢٧. لطف الله جحاف، من تاريخ الدولة السعودية الأولى في المؤلفات اليمنية، العرب (مجلة)، الرياض، ج١١ و ١٢، س٢٦، الجماديان ١٤١٢هـ / تشرين ٢، كانون ١ (نوفمبر / ديسمبر) ١٩٩١ .
٢٨. م. أبير، التجديد والرجعية وإمبراطورية محمد علي، ترجمة : مكي حبيب المؤمن، المؤرخ العربي (مجلة)، بغداد، ع١٨، ١٤٠١هـ/١٩٨١م .
٢٩. محمد حرب، السالنامة العثمانية وأهميتها في بحوث الخليج والجزيرة العربية، دراسات الخليج والجزيرة العربية (مجلة)، الكويت، ع٣٣، س٩، يناير ١٩٨٣ / ربيع الأول ١٤٠٣هـ.
٣٠. محمد حسين زيدان، الوثائق تتكلم، الدارة (مجلة)، الرياض، ع٢، س١، جمادي الثانية ١٣٩٥هـ/يونيه ١٩٧٥م .
٣١. محمد زكريا عناني، مراسلات متبادلة بين الشريف غالب بن مساعد وبين نابليون بونابرت ورجال حملته على الشرق، الدارة (مجلة)، الرياض، ع٣، س٦، جمادي ثاني ١٤٠١هـ/ابريل ١٩٨١م.
٣٢. محمد سعيد الشعفي، دراسات في تاريخ الدولة السعودية، الدارة (مجلة)، الرياض، ع١، س١، ربيع أول ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
٣٣. محمد عبد الله آل زلفة، دور عسير في أحداث الحجاز في الفترة ما بين (١٢٦٧/١٨٥٠-١٢٧٢/١٨٥٥) في عهد الشريف عبد المطلب على ضوء الوثائق العثمانية، المجلة التاريخية المغربية (مجلة)، تونس، ع٢٩-٣٠، س١٠، ١٩٨٣ .
٣٤. محمد كمال جمعة، ماضي جدة، الدارة (مجلة)، الرياض، ع٣، س٣، شوال ١٣٩٧هـ/سبتمبر ١٩٧٧م .
٣٥. محمد محمود الصياد، الرحالة الأجانب في الجزيرة العربية قبل القرن التاسع عشر، الدارة (مجلة)، الرياض، ع٣، س٣، شوال ١٣٩٧هـ/سبتمبر ١٩٧٧م.

٣٦. محمد مرسي عبد الله، وثائق القلعة محمد علي في الجزيرة العربية وعلاقاته بالخليج العربي ١٨٠٧-١٨٤٢، الوثيقة (مجلة)، البحرين، ع١٦، س٨، جمادي الثانية ١٤١٠-يناير ١٩٩٠م.
٣٧. محمد المنوني، الجزيرة العربية في الجغرافيات والرحلات المغربية وما إليها، المجمع العلمي العراقي (مجلة)، بغداد، مج ٢٩، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
٣٨. نجاة عبد القادر القناعي، أهمية الوثائق العثمانية في دراسة تاريخ الخليج العربي وشبه جزيرة العرب الحديث، دراسات الخليج والجزيرة العربية (مجلة)، الكويت، ع٣٠، س٨، جمادي الأخرة ١٤٠٢هـ/نيسان ١٩٨٢.
٣٩. نجاح محمد، من معطيات المسألة الشرقية العربية مثال : التأمر البريطاني – العثماني والوجود المصري في شبه جزيرة العرب (١٢٢٦هـ-١٨١١/١٢٥٦هـ-١٨٤٠م)، دراسات تاريخية (مجلة)، دمشق، ع٧١-٧٢، س٢١، رمضان ١٤٢٠-ربيع الأول ١٤٢١/تموز-كانون أول، ٢٠٠٠ .

ب. التركية :

١. **Uzuncarsili, I. H. Hakki, Hicaz Vali Ve Kumandani Osman Nuri Pasa'nin Uydurma Bir Irade Ile Mekke Emiri Serif Abdul – Muttalibi Azletmesi, Belleten, Vol. X, Sayi:٣٩, Temmuz, ١٩٤٦.**

ج. الانكليزية :

١. **M. Abir, The Arab Rebellion of Amir Galib of Mecca (١٧٨٨-١٨١٣), Middle Eastern Studies, May, ١٩٧١, Vol.٧, Nu.٢.**

عاشراً : المعاجم :

١. جوان فوتنشر كنج، معجم تاريخ مصر، ترجمة : عناد علي الشهاوي، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣ .
٢. خير الدين الزركلي، الإعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج١ و٢ و٣ و٤ و٥ و٦ و٧ و٨ و٩، (د.م)، مطبعة كوستاتسوماس وشركاه، ط٢، ١٩٥٩.
٣. زامباور، معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، ج١، القاهرة، مطبعة جامعة فؤاد الأول، ١٩٥١ .
٤. الشريف أحمد ضياء بن محمد قللي العنقاوي الحسني، معجم أشراف الحجاز في بلاد الحرمين، المجلد الثاني والثالث، بيروت، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥ .
٥. عاتق بن غيث البلادي، معجم قبائل الحجاز، ج١ و٢، (د.م)، دار مكة للنشر والتوزيع، ١٩٧٩.
٦. عمر رضا كحالة، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، ج١ و٢ و٣، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٧.

أحد عشر : الموسوعات والمعارف العامة :

أ. العربية :

١. جعفر الخليلي، موسوعة العتبات المقدسة، قسم مكة المكرمة، ج١، بغداد، دار التعارف، ١٩٦٧.
٢. ــ، موسوعة العتبات المقدسة، قسم المدينة المنورة، ج١، بغداد، دار التعارف، ١٩٦٧.

٣. عبد القدوس الأنصاري، موسوعة تاريخ مدينة جدة، المجلد الأول، جدة، مطابع الروضة، ط٢، ١٩٨٠ .
٤. مؤلف مجهول، موسوعة إعلام المغرب ١١٧١-١٣٠٠، ج٧ ، تنسيق وتحقيق: محمد محي، بيروت، دار الغرب الاسلامي،١٩٩٦.
٥. مؤلف مجهول، موسوعة تاريخ المغرب العربي،ج٥وج٦ ، القاهرة، مكتبة مدبولي،١٩٩٤.
٦. مؤلف مجهول، الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية، المجلد الأول، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٧٢.
٧. محمد شفيق غربال وآخرون، الموسوعة العربية الميسرة، ج١ و ج٢، (د.م)، دار الشعب، ١٩٨٧.
٨. محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين، المجلد الثامن، بيروت، دار الفكر، (د.ت).
٩. ناصر الإنصاري، موسوعة حكام مصر من الفراعنة إلى اليوم، القاهرة، دار الشروق، ط٣، ١٩٨٩.

ب. التركية :

١. Istanbul Univeritesi, Islam Ansiklopedisi, Vol.٧, Stanbul, ١٩٧٩, ١٩٨٠.

ج. الانكليزية :

١. Gibb, H, A, R, Kramers, J. H, Shorter Encyclopaedia of Islam, Copyright, ١٩٧٤.

٢. The New Encyclopaedia Britannica, Vol.٢, ٩, London, ١٩٨٥.

أثنا عشر : شبكة المعلومات الانترنيت :

١. إدارة الأماكن المقدسة عبر التاريخ من مشيخة الحرمين والأغوات والولاة إلى أمراء المناطق.

www.٤Shared.com.

فـــهرس

المقدمة ٥

الفصل الاول ١٣

١ ـ التطورات الداخلية فى الحجاز

ا ـ الحجاز تحت الحكم العثماني ١٤

ب ـ أشراف الحجاز وسياستهم الداخلية ١٩

٢ ـ علاقات الحجاز مع القوي العربية والاجنبية حتي عام ١٨٠٣

ا ـ علاقات الحجاز مع القوي العربية

*ـ مصر ٢٧

*ـ الشام ٣٠

*ـ اليمن ٣٣

*ـ نجد ٣٦

*ـ المغرب ٤٠

ب ـ علاقات الحجاز مع القوي الاجنبية

*ـ الدولة العثمانية ٤٤

*ـ بريطانيا ٤٩

*ـ فرنسا ٥٢

الفصل الثاني

التطوارات الداخلية فى الحجاز (١٨٠٣ ـ ١٨٥٨) ٥٧

١ـ اشراف الحجاز

أ- اشراف الحجاز ومكانتهم الدينية والسياسية ٥٨

ب- اشراف الحجاز وادارتهم للاماكن المقدسة ٦٤

ج- اشراف الحجاز ومواردهم المالية ٦٧

د- اشراف الحجاز والبدو ٧٠

التزامات الأسرة وأثرها

ا- شرافة غالب بن مساعد ٧٣
ب- شرافة يحيى بن سرور ٧٩
ج- شرافة محمد بن عون ٨٦
د- شرافة عبد المطلب بن غالب ٩٦

الفصل الثالث

علاقات الحجاز الخارجية مع القوي العربية ١٠١
١-علاقات الحجاز مع امراء نجد ١٠٢
٢-علاقات الحجاز مع ولاة مصر ١٢٢
٣- علاقات الحجاز مع امراء عسير ١٣٢
٤- علاقات الحجاز مع أئمة اليمن ١٤٦
٥- علاقات الحجاز مع سلاطين المغرب ١٥٦

الفصل الرابع

علاقات الحجاز مع القوي الاجنبية ١٦٣
١-الحجاز والدولة العثمانية ١٦٤
٢-الحجاز وبريطانيا ١٧٢
٣-الحجاز وفرنسا ١٨٩

الملاحق

الولاة العثمانية فى الحجاز ٢٠٢
الخاتمة ٢٠٣
المصادر والمراجع ٢٠٧
الفهرس ٢٣٩